وقال بعضهم خرجنا من دیار والدینا العلم الذی صرنا طالبا لعل الله یرزقنا علوما ویرجعنا الیهم

الغزی من الخلاف والاختلاف ان الخلاف قول بادلیل والاختلاف قول بلا دلیل

حدیث

ما من شیء اثقل فی میزان العبد یوم القیامة من حسن الخلق

وقال بعضهم العبد یوم القیامة [illegible]

ذکر من ربک عبده زکریا

[illegible]

حساب سیاقت بورقم

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰

عشرات

۱۱	۲۲	۳۳	۴۴	۵۵	۶۶	۷۷	۸۸	۹۹

مآت

[illegible]

الوف

[illegible]

عشرات الوف

[illegible]

مات الوف

[illegible]

عشرات مات الوف

[illegible]

مات مات الوف

[illegible]

عزتلو و مروتلو برادر افندم حضرتلرینه

ان الله على كل شيء قدير

ومن كلام مالك رحمه الله العلم نفور لا يأنس الا بقلب تقي خاشع قال وليس العلم بكثرة الرواية وانما العلم نور يضعه الله تعالى بالاصابع
ان يضع التراب على راسه ويعتب نفسه اذا خلا بها ولا يفرح بالرياسة فانه اذا اضطجع في قبره وتوسد التراب ساءه ذلك كله
ومن قوله عليك بمجالسة من يزيد في علمك قوله ويدعوك الى الآخرة فعله وقال له رجل اوصني فقال اذا هممت بامر من طاعة الله
فاعمله

معلوم ليلة القدر

يوم احد بازاردر

شيخ ابو حسن خراساني روايت ايدر كنجه بلر عمر
سوردم سكسان يا شنه ايردم بو عملا اعتماد ايلدم مبارك
قدر كيجه بو ترتيب رعايت ايتمك ايله بولدم مثلا غره
رمضان يوم احد ايسه اول قدر يكرمي طقوزنجي كيجه در يوم
اثنين ايسه يكرمي يدي كيجه در يوم ثلاثا ايسه يكرمي بركيجه در يوم
اربعا ايسه يكرمي يدي كيجه در يوم خميس ايسه يكرمي طقوز
كيجه در يوم جمعه ايسه يكرمي بشنجي كيجه در يوم سبت ايسه يكرمي يدي كيجه در احيا
ايلمك كركدر بو ساعتلري و بو كونلري محكم كوزتمك
كركدر و اول كيجه لري دعا احيا ايتمك كركدر زيرا قدر
قدره ارمك مقرردر الله امر ايله دولت ابدي
وسعادت سرمدي حاصل ايدر ذره شبه لازم
دكلدر والله اعلم

يعني بعض جاهل و كاهل مغفرت اميد ايتمز

اعلم ان الله قدر ليل مبارك فيه مغفرة كثيرة
لا مغفرة لاربع قبيلة الاول شارب ايجن

ثم صار ملكا للفقير
الى [illegible] الكريم
ابراهيم بن حسن
[illegible]

هو المالك الحقيقي

ثم صار بعد صروف الدهر [illegible] ملكي
وكيف اقول في ذلك [illegible] الواحد [illegible]
وانا العبد [illegible] ابن [illegible]
الدين [illegible]
[illegible] ١٢[illegible]

بسمله

قد صار بعد صروف الدهر [illegible] ملكي
وكيف اقول في والملك لله الواحد القهار
وانا العبد [illegible] عبد [illegible] ابن [illegible]
[illegible] سنة ١٢[illegible]

فان قيل اللفظ جنس للكلم بالجنس البعيد [illegible] بانه انما يحترز به اذا كان اخص من الفصل [illegible] قوله الموضوع [illegible]

[illegible] دون اللفظ فان قيل [illegible] زيد ضرب [illegible] انه ليس بلفظ قلنا انه لفظ حكما [illegible] اسناد الفعل اليه وتاكيده [illegible]

[illegible] ان اراد [illegible] اللفظ [illegible] الاصطلاح كزيد وجعفر [illegible] لا يكون [illegible] فلا حرز [illegible]

[illegible] ما يتلفظ به [illegible] وهذا الكلام [illegible] المركب [illegible] الموضوع [illegible] قام زيد [illegible]

[illegible] قلنا ممنوع [illegible] المراد بالموضوع

[illegible] الكلام

[illegible] اللفظ الواحد الحقيقة [illegible] فان قيل [illegible] المفرد لانه لا يكون [illegible] المفرد

قلنا [illegible] لا ينقسم جزء اللفظ على جزء معناه كزيد وغير مفرد [illegible] فان قيل

[illegible] الكلام والجملة [illegible] جزء اللفظ على جزء معناه [illegible]

[illegible] على الذات الموصوفة

[illegible] الحروف [illegible] جزء اللفظ على جزء معناه فان قيل الفعل

[illegible] فيلزم التركيب [illegible]

كلمة [illegible] فلا يلزم التركيب [illegible]

فان قيل اللفظ [illegible] والجنس والفصل [illegible] المعرف

[illegible] والجنس الفصل [illegible] اللفظ والموضوع [illegible] جنس وفصل [illegible]

والالف واللام في الحد [illegible] الحقيقة [illegible] الاستغراق [illegible]

[illegible]

[illegible] معناه ادخل السوق [illegible]

[illegible]

[illegible] المنفصل [illegible]

[illegible] البطلان [illegible]

[illegible] الحقيقة [illegible] المفرد

هذا منقول من خلاصة الافكار

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبه العون

الحمد لله فالق غمام الغموم وفاصع تمام الهموم، الذي لا يبلغ كنه حكمته البالغة وساوس هواجس الحكماء، ولا يحصي نعمته العامة العادّون في الارض والسماء، الذي منحنا فلذات الباب خالصة لنا لا لغيرنا، وحفظنا من غمرات طوارق الاسقام وجعلنا متمتعين ببقية الايام، ونصب لنا رايات الهدى والايمان بعد ذهوبه، وخفض منار الكفر والطغيان بعد علوه وطموبه، حمداً لا يستطيع عدّه، ولا ينصرف مدده، على تجليات نعم الكافية وموجبات صفات الشافية، وبرتبط العتيد في الحال، ويعترك اخلاف الزوايد في الاستقبال، وشرايف الصلوات ونوامي البركات على الخاتم لما سبق والفاتح لما انغلق، والدافع جيشات الاباطيل والدامغ صولات الاضاليل، ذي اللواء المرفوع والدين المشروع محمد المعتام لكرايم رسالة المختص بعقايل كراماته، وعلى آله واصحابه خلفاء الدين وخلفاء اليقين ومفاتح الهدى ومصابيح الدجى ما وقب ليل وغسق ولاح نجم وخفق، وبعد فان لب الالباب في علم الاعراب لا يخفى على ذوي الالباب انه كثير الفوائد جمّ العوائد صغير الحجم وجيز النظم محتوٍ على قواعد شريفة وفوائد لطيفة مشتمل على دقايق الاسرار العربية منطوٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية متضمن من عجايب غرر النحوية وغرايب نكت الاعرابية ما لا يوجد في غيره من المطولات والمختصرات ولم يشرحه من فضلاء الدهر وعلماء العصر، وقد ما كان يختلج في صدري اذ كررت النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله ان افصّل مجملات فصوله وحلّيات اصوله موضحاً فيه ما عمّاه ومبرزاً ما ستره وغطاه، فاشتغاله قناعه وكاشفاً لقناعه، وان اتدرّف علالة علالة اجتهادي في انشراح اشراره واظهار اضماره، وعاقني عن ذلك مخاطرات الشهور والايام وتماطلات الدهور والاعوام، فلما آن اباجت تباشير صبح زمانه ولاحت امارات كشف لثامه اسررت مكنونه واظهرت مخزونه، وطرّزت ديباجته باسم من تنا نسجته كرائم الاصلاب لا مطهرات الارحام وتواترت بنشر سناه الالسنة الخاص والعام، وزيّنت غرّته فلمه مصابيح الهدى، واشرق من جبينه نور التقى، وكسب مكارم الاخلاق بالاحسان والجود واليه حدّ لا يد البيض والسود، ولا يدع لجماعة الايام ولا سطوة الايام قد فرقت طول اقنية الادبار وشيّبت الى ازمة الاحرار مفتاح لكل غلق ومصباح في كل غسق سراج لم ضوءه وقبس سطع نوره كلامه بيان وصمته لسان ما حاك احد الاقلام عن عالي حضرته بنزبل لئالي في ادب وبعصامل

في اربٍ، ولا منزل السيف بعزيمته الاطارت منه فراش الهام، وطاحت به السواعد ولا الاقدام، الا تقدم وروق الاحوال، ولا يحزنه تنكير الاحوال، معز الابرار ومذل كل جبّار، بقية الاطهار والثمرة المتخلفة عن ذلك النجار، افصح ذوي لسان، وانجد ذي جنان، قابض الانامل وزاخر الجداول، وبثنيا عنه الفاقة اضحت لا ارض آمنة الاطراف، وبكفاية العامة صارت سالمة الاكتاف، بعدان عضب الفتنة ابناء ها بانيابها، وماجت لحرب باسواجها، وبدأه من الايام كلوحها ومن الليالي كدوحها، شجاع جرى وكفاه شرفاً ان اباه على وبطل اكرم نفسه الاعظم، والحبيب الاكرم سلطان الوزراء والنقباء في العالم الابر الشريف قوة آل الرسول وقرة عين البتول فخر الحق والدولة والدين شرف الاسلام والمسلمين ابو طالب بن علي بن محمد بن ابي طالب بن علي بن ابي الشريف بن ابي الفضل بن احمد بن عيسى بن يحيى بن محمد بن الحسن بن عيسى بن محمد بن علي بن الامام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين، وحق له التمثيل في الافتخار بهم بقول الفرزدق، اولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع صلوات الله عز شانه وعلا برهانه على اجداده الاطهار واباته الابرار وادام الله بدوام دولة الاسلام والمسلمين وشيد ببقاء ايامه الزاهرة قواعد الدين وحفظ اعوانه وخدامه واعز يمينه واملاءه بلى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد هو الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها لله هو علم دال على الاله الحق دلالة جامعة لمعاني الاسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من اسماء الله ولا ينعكس ولان اسم لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة وان خص بالبارك عز شانه فقيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وقيل نظر الان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما عام الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بدليل معتل العين والآخر مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة المتمكن على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ويمكن المنقول اليه بالوجوب لكون النقل علة للاعلال وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس

لان العزة في تعريف الثبوت الموجود في العدم اى من غير سبق قائه ومدة المستاذ اى المستند بالقدم لان
وجوده تعالى مقتضى ذاته والصلوة وهى من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على رسوله وهو
في المرسل من ارسله اى بعثه وهو النبى الذى معه كتاب والنبى اعم منه محمد افضل الانبياء واشرف النسم
النسمة هى النفس والانسان والصلوة على آله واصله اهل قلبت الهاء همزة والهمزة الفا وقيل اصله اول قلبت
الواو الفا وذوى المروات اى اصحاب الخصال الحميدة والمروة هى كمال انسانيته وذوى الكرم وهو نقيض اللوم وهو
جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو الشجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة
فهو عفو وبعد اى بعد حمد الله والصلوة على رسوله فلما اى حين حكت الفاء بعد بعد لطلبه اما قيل بعد اراتب بمقدار اى
في هذا الفن وهو قولهم الحاق الملوك احد الى دولتين الجملة مضاف اليها لمقدار وقوله ان الحف مفعول رابت
لانه بمعنى اعتقدت فلا حاجة الى مفعول ثان يقال هذا مصداق هذا اى ما يصدقه حضرة اى مجلس مع عزة الجنان
اى سبب لغيرة الجنان نزاهة وصفاء وهى ضبط السمك والغبطة في تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زواله
والحسد هو تمنى حاله مع ارادة زواله رفعة وسناء ونصب المنصوبات اما على التمييز او على الغاية والغرض وهي
حضرة المخدوم الاعظم ملجاء وملاذ سلاطين العالم من دان اى اطاع لامره المطيع لله ونهى والعاصي لربه اى الخلق
كافة والحظ اى انسلكه في طاعته الدانى اى القريب منه والقاصى اى البعيد منه جنابه مجمع الاقبال قاطبة
لانه البحر والاقبال انهار لجنابه الفناء والقيل ملك من ملوك حمير دون الملك الاعظم واصله قيل
بالتشديد كانه الذى له قول ينفذ قوله والجمع اقوال واقيال ويجوز ان يكون ماخوذا من تقيل اباه اى تبعه
لان الملك يتبع من يتقدمه في السياسة والسياسة هي شي الدنيا والدين بالحركات الثلث غياث الاسلام
والمسلمين اصله غواث يقال استغاثنى فلان واغثته ولهذا اسم غياث صاحب ديوان الممالك الدولة
الخزانة من دون الكتب اذا جمعها لانه قطع من القراطيس مجموعة جعل الله دولته ثابتة الاركان باقية الى
راسخة البنيان اى غير متغيرة ما تنفس صباح وهو الذى يفرج كل ساعة الدهر ومكروب من كربه الغم
اذا اشتد عليه وما تخلصت اى تخلت قائبة من قوب القائبة البيضة القوب الفرخ يقال قاب الطائر
بيضه اذا فلقه وانقابت البيضة وقيل القائبة الفرخ والقوب البيضة وهذا مثل يضرب لمن يفارق

صاحبه بتحفه متعلق بان الحف وهى بسكون الحاء وفتحها ما الحف به من البر واللطف تبقى بقاء الدهور اى
بقاء مثل بقاء الدهور فان الدهر وهو الزمان له امتداد طويل وان كان ينقضي اجزاؤه وامتداده وانما جمع للاعتبار
مع القرون ولا يعفى تلك التحفة بكرور اى برجوع الاعوام والشهور فان كل تحفة يعفى بكرور رعا الا ما شاء الله منه قول
ان غدا ثاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى اخرت للانحاف وهو جواب لما وهو العامل في من العلوم
علم النحو وهو علم يعرف به احوال التراكيب العربية من الاعراب وواضع هذا العلم هو امير المومنين على بن ابى
طالب رضى الله عنه روى ان بنت ابى الاسود الدؤلى قالت له ما احسن السماء برفع احسن حيث رات نجومها وحسن
انوارها في الليلة الظلماء وظن انها ارادت الاستفهام فقال نجومها وقالت انما اردت التعجب فقال ابو الاسود ينبغي
ان تقولي ما احسن السماء بنصب احسن ونقل انه سمع قاريا يقراء ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر ثم
ذهب الى امير المومنين وحدثه ذلك فقال امير المومنين رض لى خط النحو وقال ان الكلام ثلثة اسم وفعل
وحرف والاسم ما انباء عن المسمى والفعل ما انباء عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما
سواه فرع عليه والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وما سواهما فرع عليهما وقال انح هذا ولهذا سمى هذا العلم نحوا
فانه انفع العلوم فائدة وازكاها عائدة اى منفعة يقال هذا الشى اعود عليك من كذا اى انفع وارفعها منارا
اى اشهرها علما وارفع افعل التفضيل بمعنى المفعول والمنار علم الطريق واسناها ابهة لا بهة العظمة منه نابة
الرجل اذا انكر وسنا اى مبلغا او منوا اى علم النحو سلم به يتبين للارتقاء الى علم البيان ومرقاة اى ما يرتقى به
من درج السبع اى علاه به يمكن للاطلاع اى لا يمكن الاطلاع الا به على نكت نظم القران لان نكته مطوية تحت نظمه
الوفى الموسوم بهذا العلم والمراد بالنظم وقوع الكلام على الموضع الذى يقتضيه علم النحو وقيل توخى معاني
النحو فيما بين الكلم فلا يحصل الاطلاع على دقايقه الا به وصنفت يقال صنفت الشى اذا جعله اصنافا وميز
بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها ومعنى صنفت على الاول ميزت وعلى الثانى
اخرجت منه اى من علم النحو وهو حال من قوله كتابا وجيز الالفاظ اى قليلها والمبانى اى بنى الحروف والمعانى
الاصل اللفظ ونحوه القول معناه يقال عرفت ذلك في نحوى كلامه وفحواه كلامه مقصورا وممدودا وبالنفاذ
النحوا اى جامعا للفروع وهو ان اى اصوله والمراد من الاصول القواعد الكلية وبالفروع المسائل النحوية الداخلة تحت

تلك الاصول ويجوز ان يراد بالفروع ما زاده النحاة على الاصول التي اشار اليها واضع هذا العلم ضابطا الدواجن
جمع داجن يقال شاة داجن وداجنة اذا الفت البيوت واستأنست ومن العرب من يقول داجنة
وراجنة بالراء والاشتقاق من دجن بالمكان دجونا اذا اقام به والنوادر جمع نادرة فاعلة من ندر البعير اذا ند
بعض فجموعه هذا الكتاب من المباني ما يستأنس به الطباع لكثرة وروده على الاسماع وما لا يستأنسها من
الغرائب ميسر تلبث للابانة عليم للاعراب واخدمته اياها اي الحضرة المذكورة لانها اي لان تلك الحضرة احرى
واخلق بذلك لاخدام من المحاضر الاخرى وما اولاها بذلك وهذا التعجب فاسأل الله تعالى ان يوفقني به لثناء
جميل في العاجل اي بان يثني لي على ما صنعته في الدنيا واجر جزيل في الآجل اي لثواب عظيم في الآخرة انه جواد عفو والكرم
مجيب فلذلك يسأل منه اللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اي رمته والمراد به ههنا الصوت
المعتمد على المخرج فهو ههنا مصدر يراد به اسم المفعول كقولهم هذا ضرب الامير اي مضروبه والمراد به الملفوظ
لفظا او تقديرا وحكما كالمنوي في افعل ونفعل وتفعل واللفظ اولى بالذكر من اللفظة لان اطلاق اللفظ على
الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول والمعهود في هذا استعمال المصدر بغير الحروف بالتاء الوضع
الوضع عبارة عن جعل اللفظ اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه واحترز باللفظ عن الدوال
الاربع الخارجة عن الكلم وبالموضوع عن المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل وكل
واحد من اللفظ والموضوع اعم من الاخر من وجه ومجموعهما خاصة للكلمة لمعنى هو في الاصل مصدر عنيت بقولي
كذا اي قصدته والمراد به ههنا المعنى وانما ذكر المعنى ههنا مع ان الموضوع دال عليه للتفهيم لا للاحتراز به عن شيء
ولم يذكر الدلالة لان ذكر الوضع يغني عنه لان الموضوع لمعنى يكون دالا عليه مفرد وهو الذي لا يكون لجزء لفظه المرتب
المسموع دلالة على جزء المعنى سواء كان للفظ جزء كضرب الدال على الحدث والزمان اولا كحرف الوصل الدال
على الحدث واحترز به عن المعنى المركب فان اللفظ الموضوع له لا يسمى كلمة بل هو الكلام في اصطلاح النحاة وجاء بلفظ
هو لبيان التاكيد والحصر وقدم الموقوف على الموقوف عليه لان معرفة الموقوف عليه اقدم من معرفة الموقوف عند العقل فقدم في الوضع وكذا
ما هو ذي من الكلم وهو الجرح سميت به لانها تؤثر في النفس وتحصل معناها فيها عند اطلاقها او تخيلها وانما جاء بلفظ
هو بالتذكير لان كل لفظين وضعا لشيء واحد احدهما مؤنث والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره

واعلم انه لو قيد اللفظ بالمستعمل لكان اولى احترازا عن اللفظ الذي صار بعض اسم او بعض فعل نحو باء بصري
وتاء مسلمة وهمزة اعلم والف ضارب فان كل واحد منها لفظ موضوع لكنه ليس بكلمة لعدم الاستقلال واعلم
ايضا ان نحو عبد الله اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا حقيقيا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه
والسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد وان اطلاق الكلمة على ثلثة اقسام حقيقي مستعمل
في عرف النحاة وهو الذي ذكر ايضا ههنا وتعرض ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام والاشعر على
له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له كما ترك المص
ويجوز التعرض له وهو اجود لان فيه مزية فائدة كما ذكره ابن مالك ويقع مركب وهو الذي جزء لفظه المرتب
يدل على جزء معناه فيه اي في ذلك المركب للاسناد واحترز به عن المركب الذي لم يكن فيه باصل الوضع اسناد
او كان فيه لكن عرض له ما ازال اسناده كالمركب من الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه ومن الشرط
وحده والجزاء وحده فانه لا يسمى كلاما وهو في اللغة الاضافة من السند وهو ما اسند اليه من حائط وغيره او من السناد
بكسر السين وهو الناقة الحكمة الخلق وهو اي الاسناد الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه اي جزئي المركب سواء
كان الجزء الذي حكم به جزءا اولا كما في الجملة الفعلية او ثانيا كما في الجملة الاسمية على الجزء الاخر وانما اختار الاسناد على
الاخبار ليدخل فيه المركب الخبري والطلبي وقيل يرد عليه الجملة الجزائية اذ لا يصدق عليها انها مركبة فيها
الاسناد على ما فسر الاسناد والجواب ان المراد بقوله الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر اعم من ان يكون المراد الحكم
بثبوت مفهوم لمفهوم آخر نحو زيد قائم او بثبوت مفهوم عند ثبوت الاخر او بثبوت تباين مفهوم لمفهوم او
سلب هذا الثبوت وهذا الثبوت هو النسبة الايجابية وانتفاؤه هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ
الموضوع وانما ترك مناهج الفصل لدفعه يتعطن الغفلة فان قلت كيف حكم بان المركبات
موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع
للمفردات قلت المركبات ايضا موضوعة وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية يحتاج
في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما يقال ان كل
اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغيره او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما يقال ان

المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك فالمركب للفظ جزء صوري وجزء مادي وكذا المفاد
والجزء الصوري من اللفظ يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي من اللفظ يدل على الجزء المادي من المعنى
وقوله المفيد احترز به عما لا يفيد فيه مما لا يحمله احد نحو الثلاثة اربعة والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيبويه وجوز
ان احترز به عن نحو قام ابوه في زيد قام ابوه وكان عليه ان يقول المقصود لذاته ليحترز بالمقصود من حديث
النائم ومحاكاة بعض الطيور الكلام وبقوله لذاته عن الجملة الواقعة موقع المفرد فانها لا تكون مقصودة لذاتها
بل لغيرها وانواعه اي انواع الكلم ثلثة اسم وفعل وحرف والكلم جنس ابدله لانواع لشموله للكل واحد منها وكل
واحد منها نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحصر الثلثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي حرف وان
كانت ركنا له فان قبلت للاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل وانما لم يذكر المص بيان حصرها لئلا يكون نوعها
بعد ذلك مكررا غير مفيد وانما سمي الاسم اسما لانه سما على مسماه وعلا على اخويه من معناه وسموه على الفعل
والحرف لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولهذا قدمه عليهما في الكتاب والفعل فعلا لانه يدل على مفهوم
الفعل والحرف حرفا لانه يدل على طرف من الكلام ونوعاه اي نوعا الكلام اسمان مركبان بينهما اسناد وفعل واسم
كذلك وذلك لانه يوجد للاسمين وللاسم والفعل لا في غير التركيب وكذلك حمله على الاسم والفعل لا دونه لا يصح قوله لفظا
او تقديرا حال من نوعي الكلام اي حال كونهما ملفوظين او مقدرين او احدهما ملفوظا والآخر مقدرا نحو زيد قائم
وقام زيد ونعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد وزيد في جواب من قام ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا
حركان المقدر اي لفظا كان الاسمان والفعل والاسم او تقديرا ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا ان نحو قولنا
الحيوان الناطق يستقل بنقل قدمه فانه تقدير اسم وفعل اي الانسان ماش وعلى هذا يدخل فيه الجملة الشرطية لان قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في تقدير الاولى يستلزم لكذا والتركيب العقلي يبلغ الكلمات الثلث
بينها ستة اقسام اذ الم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
واما اذا روعي الترتيب فينتهي الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين
ولا يتيسر الكلام الا من النوعين المذكورين لانه يحتاج الى الاسناد ويحتاج الى المسند اليه والمسند ولا يوجد ذلك
الا في النوعين المذكورين فالفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المسند اليه وكذا الحرف مع الحرف لعدمهما وكذا الاسم مع الحرف

لعدم المسند او المسند اليه وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه واما قولهم يا زيد فانما يفيد الحرف مع الاسم لكونه
مقدرا بالفعل فالاسم لفظا او تقديرا والعلامة ثالث في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره واحترز به عن الحرف فانه
معناه في غيره حال كون المعنى غير مقترن وضعا اي بالوضع الاول بزمان معين من الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال
والاستقبال بحيث يكون ذلك الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى واحترز بها عن الفعل وليس
المراد من الحال الآن المختلف في كونها موجودا بل المراد طرف الآن معه او العدد المشترك يلي الزمانين ولاجل
ذلك يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل فالحال هو المقارن وجود اللفظه لوجود
جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع في معنى الحال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها
ودخل في التعريف نحو الضرب فانه وان وجب وقوعه في زمان معين من الازمنة الثلاثة الا ان ذلك الزمان لا يدل عليه
لفظ المصدر بالوضع ودخل فيه ايضا المصبوح فانه وان اقترن معناه بالزمان المعين لكن لا يدل على المعين من الازمنة
الثلاثة لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا اريد ان يدل على المعين منها احتيج الى تحديد صيغه
دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء الافعال نحو هيهات وشتان ورويدا لان ولالتها على المعين من الازمنة الثلثة
ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثاني وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقول عن المصادر الاصلية والنقل فيه يكون
صريحا بان يستعمل مصدرا ايضا نحو رويد زيدا او يكون النقل فيه غير صريح لعدم استعمال مصدر نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقي وكنزال فانه على وزن فعال او عن المصادر الاصلية التي كانت في الاصل
اصواتا نحو صه ومه او منقول عن الظروف نحو امامك زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس لشيء من دلالة
الكلمات باعتبار اصل الوضع ولالته على الزمان ودخل في التعريف ايضا اسم الفاعل في الفعل لان دلالته على الزمان
ليس باصل الوضع ومعاني اسماء الكلمات معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع وان كان تستعمل في غيرها بحسب الوضع نحو ضرب
زيد فيكون داخلة في التعريف لا خارجة عنه بقوله في نفسه وخرج عن التعريف المضارع لانه باصل الوضع يدل على
الزمان المعين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس او مشتركا وحقيقة فيهما فان المشترك في
حكم موضوع لكل واحد منهما فالزمان باعتبار الوضع متعلق في المضارع وخرج عن التعريف الافعال التي
نحو عسى وكاد لانها باعتبار اصل دلالتها على الزمان الماضي ومن خواصه اي خواص الاسم وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص

به ولا يوجد في غيره لا شتراكه اليه اى كونه مسندا اليه يعني انه اذا ذكر لفظ واريد مجرد معناه الذى وضع اللفظ بازائه
وجعل ذلك اللفظ مسندا اليه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما لفظا او تقديرا لا كونه مسندا وابتداء ذكر لفظ اليه ليفيد
ان احد طرفي الاسناد مخصوص بالاسم وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الآخر وهو كونه مسندا واختار الاسناد
على الاخبار ليشمل نحو اضرب وهل ضربت وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الحرف لا يتطرق اليه وذلك لان
معناه في غيره والفعل ابدا مسند فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه ونحو زعموا مطية الكذب هذا اعتراض فان زعموا
مسند اليه لكونه مبتدأ مع انه فعل ومعناه ان الرجل اذا اراد المسير الى بلدة لحاجة ركب مطية وسار حتى تقضي
حاجته فشبه المتكلم ما يقدمه امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى
حاجته ويروى مظنة الكذب بالظاء والنون واجاب عنه بقوله محمول على اللفظ اى هذا اللفظ مظنة الكذب ونحو
اذا قيل لهم آمنوا هذا اعتراض آخر لان آمنوا مسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل مع انه فعل واجاب بقوله
محمول على هذا القول اى اذا قيل هذا القول فالفعل في الايراد الاول مسند اليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي
الايراد الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ مع اعتبار معناه ولهذا وحد في الجواب بينهما لذكر اللفظ في الاول وذكر القول
في الثاني ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا اعتراض ثالث لان تسمع مبتدأ وخيره خبره وليس الاسناد فيه الى اللفظ
وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته والمعيدي منسوب الى المعيد تصغير معد على طريق الترخيم واصله ان المنذر
قد سمع بالمعيدي واعجبه ما بلغه منه فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر
وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه واجاب عنه بجوابين
احدهما قوله محمول على حذف ان اى ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر
فلما حذف ان للقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل عن النصب لفقد عامله لعطا الرفع الذى هو اول احوال الكلمة
قوله ولولا حسبوني للطمع على الماعدم المشهور احتمالي اى لولا ان حسبوني فحذف ان ورفع الفعل والثاني قوله او محمول الى تنزيل
الفعل منزلة المصدر من غير تقدير ان معه اى سماعك بالمعيدي خير وذلك لان الفعل يدل على المصدر والزمان فجرد في بعض
المواضع لاحد مدلوليه كالهوى كتنزيل الهو من قوله فقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الاصباح اثر ذى اثير وهو فعل مضارع
مضارع من اللهو منزل منزلة المصدر وانما كان لمنزلة المصدر ليكون مفعولا ثانيا لتشاء عند المفرد وهو مما يتخذ قبل الحو

ان يكون محمولا على حذف ان لان قوله ما تشاء سوال عما شاء في الحال كاملا فينبغي ان يكون الجواب ايضا جاء من ظاهر
لا في الاستقبال ولو كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا لان ان علم للاستقبال وفيه نظر وآثر اسم فاعل مضاف
الى المفعول اى اثر افعلا ذا اثره اى ماثورا ومختارا ولا اثير بمبالغة المصدر ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى المفعول ويكون
من باب اضافة الشيء الى اسمه اى فعلا صاحب اسم ابيد والابيد اى وكتنزيل ابيلح من قوله يا ما ابيلح غزلانا شدن لنا من
هؤلياء كن الضال والسمر منزلة المصدر لان التصغير راجع في المعنى الى المصدر وقيل التصغير فيه راجع الى المتعجب منه الذى
وصف بالملح فعلى هذا لا يكون الفعل منزلا منزلة المصدر وشدن الغزال اذا قوي وترعرع اى قوي وملح قرناه واستغنى
عن امه وقوله الضال والسمر مجروران على انهما صفتان لقوله من هؤلياء كن وانما قال من ما ابيلح لانه لو كان تصغير ابيلح
صفة افعل التعجب لكان التصغير واردا على ظاهره وانما قال ممن جعله اى في قول من قال ما ابيلح فعلا لانه افعل التعجب خلافا
لمن جعله اسما لانه على من جعله فعلا لا يكون الفعل فيه الا ابيلح منزلا منزلة المصدر ومن جعله اسما لا يكون منزلة المصدر
ويكون التصغير واردا على ظاهره ومن خواصه حرف الجر وانما اختص بالاسم لانه انما يدخل الكلام لتعدية
معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب اقتضاء بعض الافعال معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله الا
على الاسم بعد فعل لفظا او تقديرا وجعل حرف الجر من خواصه لان الجر لا يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا
يوم ينفع الصادقين وقولهم نعم السير على بئس العير هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو
فعل في من جعله اى جعل بئس الفعل لا الاسم لان من جعله اسما للاختصار لا تأويل في دخول حرف الجر عليه ويحتاج
بيان ذلك واجاب عنه بقوله محمول على مقول فيه ذلك اى بئس العير فيكون واردا على طريق الحكاية ويكون
حرف الجر داخلا في الحقيقة على موصوف المقول مع الجملة لان ثمه مقولا فيه ومن خواصه حرف التعريف وهو اللام
والميم فان اهل حمير قد جعلوا مكان اللام الميم من قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر واعلم ان
حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت وان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وذلك
لان التعريف والتنكير نقيضان والتنكير حرف واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون للتعريف ايضا حرف
واحد ساكن حملا للنقيض على النقيض وجعلاه في طرفي الكلمة تحقيقا للتنافي بينهما وخص حرف التعريف
بالاول لدخاله الموقوف على المنكر وعند الخليل ال كهل علامة التعريف وانما حذفت همزة القطع لكثرة

الاستقبال وقال المبرد ان حرف التنوين في الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة
التنوين وهمزة الاستفهام فقوله حرفا التنوين اشارة الى ما ذكرنا اولا ويحتمل ان يكونا اشارة الى قول الخليل اخيرا الامر بعدها
وانما اختصا بالاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل والحرف لا يدلان عليها
بالمطابقة وقول اي الدفتي سواه الحق في جواب من قال هل لك في شربة كان وذكرها عيون القيان وهذا اعتراض
لان حرف التنوين قد دخل على هل وهو حرف استفهام فاجاب عنه بقوله محمول على جعله اي جعل هل اسما والذات ذرد
لانه وذلك لان الكلمة الشائعة اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة
نحو اشربت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على اقل اوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ فلا يشدد ثانيها
اذا كان صحيحا نحو جاءكم وارثتنا لئلا يلزم التخبط اللفظ والمعنى ولا يعتد بنحو التجريح من قوله يقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع بقال فاز يجدع اي مقطوع الاذن قال الزجاج اراد الذي يجدع كما يقال
اليجري وقال ابن السراج فلما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من اقبح الضرورات وهذا اعتراض
لان يجدع فعل مضارع ودخله اللام مع جوازه وهو انه لا يعتد به لانه شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر على ان اللام فيه
ليس بحرف التعريف بل هو اسم موصول في على الفعل لمشابهته اسم الفاعل الداخل هي عليه ومن خواصها قسم التنوين
ما عدا الترنم وهي ما يلحق القافية المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها احدى حرف
المد والخارج منها التنوين تنوين الترنم لانه انما جيء به لوجود الترنم وهو ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اذا رجع صوته
بترنم بالمغنيا وهذا التنوين يستعمله الغواني للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين حصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم والغالي ما يلحق القافية المقيدة وهي القافية الساكنة وسمي الغالي لخروج الشعر
بواسطته عن الوزن كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن واصله المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين
به التقى ساكنان فحذف ما قبلها شبها بالنون الخفيفة او كسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فالمذين التنوين
من التنوين لا يختصان بالاسم بل يدخلان الفعل ايضا نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن واما الاقسام الباقية من التنوين وهي ثلاثة اقسام مختصة بالاسم الاول هو تنوين التمكن وانما
اختص بالاسم لانه يدل على مكانه الاسم في باب الاعراب فلا يكون الا في الاسم نحو زيد والثاني تنوين العوض من المضاف اليه

وانما اختص بالاسم لانه انما يكون عوضا عن المضاف اليه للمضاف والمضاف لا يكون الا اسما نحو اذ واصله اذ كان كذا
فحذف المضاف اليه وعوض التنوين منه في المضاف والثالث تنوين التنكير نحو صه فان التنوين فيه للتنكير فان معناه اسكت
سكوتا ما واذا لم يكن فيه التنوين فمعناه افعل السكوت وانما اختص بالاسم لمثل ما قلنا في اختصاص حرف التنوين
وقوله الامر على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله اي الامر على تنبع الاشياء واستعمل لو في الكلام ولو كنت عالما
بعواقب الشيء لم تفتني اوائله وهذا اعتراض لان التنوين دخل فيه على الحرف وهو لو واجاب بقوله لجعله اسما اي بجعل
لو اسما والاشد ولانه اي عرفت ذلك ومن خواصه النداء فان حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو اسجدوا فاجاب
عنه بقوله محمول على حذف المنادى اي يا قوم اسجدوا فيكون يا في التقدير داخلا على الاسم وهذا على قراءة من قرا بتخفيف
الا الا على قراءة من قرا بتشديد ذلك ومن خواصه التثنية والجمع والتذكير والتانيث والوصف اي كونه موصوفا والنسبة فان
هذه كلها اشياء انما تكون لما يدل على الذات بالمطابقة وهو الاسم بخلاف الفعل فانه حالة حادثة منكرة واما نحو قوالهم يضربان ويضربون
فالتثنية والجمع فيه للفاعل لا للفعل واما قوله في القيا في جهنم فانه تثنية للفعل لانه مقدر بالق الق وكذا قوله تعالى ارجعوني
جمع له لانه المقدر بارجع ارجع ارجع والجواب ان هذا ليس بتثنية ولا جمع بل تثنية الفاعل وجمع لتكرار لفظ الفعل للمبالغة
واما الجواب عن تذكير نحو زيد ضرب وتانيث نحو هند ضربت فهو ان المراد بكون التذكير والتانيث من خواص الاسم اذا ذكر
او انث ويكون التذكير والتانيث راجعين لمعناه ولا يكون ذلك الا الاسماء وهاهنا ليسا براجعين لمعنى الفعل
وانما يرجعان للفاعل ولا يرد النقض بنحو زيد ضارب وهند ضاربة مع انهما راجعان الى الفاعل لان الفاعل في اسم الفاعل
عبارة عن اسم الفاعل فيكونان راجعين لمعناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا واختص بالاسم لان الاضافة اما
للتعريف او للتخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون
المضاف في مثلها ايضا الا الاسم وكونه مضافا اليه فانه ايضا من خواص الاسم لمثل ما قلنا في كونه مضافا ما لم يكن المضاف
ظرفا لانه لو كان ظرفا يجوز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله اتذكر زمن الحي اميرا ويمكن
ان يقال كونه اي الشيء مضافا اليه من خواص الاسم الاضافية لان المضاف اليه في المثالين هو الجملة الفعلية والاسمية من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى هو المصدر والحد والخاصة يطردان والمراد من الطرد كون الحد والخاصة بحيث كل وجد الحد
او وجدت الخاصة وجد المحدود كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان من الثلاثة فهو اسم وينعكس الاول

اى الحدود المراد من العكس ان يجعل نقيضاهما مكانهما كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان فليس
باسم لان الحد هو المحدود الا ان احدهما مفصل والآخر مجمل فالمغايرة بينهما باعتبار ان مجموع تصورات الاجزاء غير
تصور مجموع الاجزاء فلا يوجد احدهما بدون الآخر بخلاف الخاصة فانها من حيث انها تمتنع انفكاكها عن ذى الخاصة
يجب ان تكون مطردة ومن حيث انها لا يجب ان تكون شاملة لجميع افراد ذى الخاصة لا يجب ان تكون منعكسة ومن
صنافه اى اصناف العلم اسم الجنس وهو ما وضع لكون من الاسماء لان يقع على شىء من افراد حقيقة وعلى ما اشبهه فى
الحقيقة الجنسية كالاسد فانه موضوع لكل فرد خارجى على البدل من غير اعتبار تعيينه لان الالفاظ انما وضعت بازاء المعانى
الخارجية لا الذهنية الا علم الجنس كاسامة فانه موضوع للحقيقة الذهنية لا لاسد المتخيل فلا يتناول غيرها وضعا
فاذا اطلقت وضعا على فرد من الافراد الخارجية لم يكن ذلك الاطلاق بالوضع بل لمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجى فيكون
اطلاقها على كل فرد فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه بالحقيقة وهذا معنى قول سيبويه ان اسم الجنس
لواحد من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المتعينة فى الذهن لكن ظاهر كلام المص يدل على ان اسم الجنس موضوع للحقيقة فيل هذا ا
التنوين مدخول فيه لدخول المعارف كلها غير العلم فيه لانه يصلح كل منها لشىء وما اشبهه كالفتى ان تعال على شىء لا بعينه ٨
قلت قوله على شىء يدل على هذا القيد لان التنوين فيه يدل على التنكير وينقسم اى اسم الجنس الى اسم عين وهو ما يقوم
بنفسه والى اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه جامد بن كرجل فانه اسم عين جامد وعلم فانه اسم معنى جامد او مشتق كراكب
فانه اسم عين مشتق ومفهوم اى معنى مضمر فانه اسم معنى مشتق ويسمى المشتق صفة والجامد غير صفة والمراد من الصفة ما وضع
لذات باعتبار معنى هو المقصود وبغير الصفة خلافه فيكون اسم الجنس منقسما الى اربعة اقسام واما لفظ الكل فانه للكل
باعتبار الاضافة ومن اصنافه العلم وهو ما وضع وهو العلم القصدى فانه انما سمى شخص بزيد قصدا الى تعريفه والتنفيذ على
اوصافه الخاصة وفائدته الاختصار او غلبه وهو العلم لا تفاقى الذى يصير علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما
لاجل كثرة استعماله وغلبته فى فرد معين من افراد الجنس بحيث لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما يتناوله اللفظ
ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعضها فرد المعين لغلبة كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقى على قسمين
معرف باللام وبالاضافة واشار الى الخصم بقوله مع الاضافة نحو ابن عمر او مع اللام نحو النجم لان الغلبة فى فرد معين لا يتصور
بدون احدهما فقوله مع الاضافة متعلق بغلبة لا بوضع متعلق لا استقراء او اللفظ لشىء بعينه اى لشىء معين تعينا تخصيصا ٨

او نوعيا واحترز به عن النكرات حال كون هذا الشىء خارجا من الذهن وهو علم الشخص سواء كان ذلك الشخص حيوانا
انسانا كزيد وعمرو او غير انسان كاعوج علم الفرس او غير حيوان كعرفات او نوعيا وهو علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة
الذهنية للاسد وهى شىء معين مغاير لجميع الحقائق من غيرها كما عرفت ولم يتناول الشبيه سواء كان له شبيه نحو زيد او لا نحو الله
فانه علم للصانع تعالى وهو مشتمل على الشبه واحترز به عن المبهمات والمعرف باللام والاضافة فان الواضع وضعها
لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فانه انما وضع لشىء معين حيث لا يتناول معينا آخر بهذا الوضع وزاد بعضهم
بوضع واحد احترازا عن زيد اذا سمى جماعة بزيد فان زيدا حينئذ علم بدليل تسميتهم اياه علما مع انه يتناول الشبيه ولا
حاجة اليه لان زيدا بعد الاشتراك لا يبقى علما لانك اذا قلت رأيت زيدا من الزيدين كان معناه رأيت مسمى بزيد من
المسمين ولا شك ان هذا جنس لا علم واما تسميتهم علما فعلى معنى ان العلمية قد كانت له او يقول مراده بقوله ولم يتناول
الشبيه اى بهذا الوضع وزيد انما يتناول الشبيه بوضع ثان لا بالوضع الاول ولان ذكر الشبيه يدل على انه لو تناول
الغير لتناوله لشبهه ولا اشتراك المعنوى كما فى سائر المعارف وزيد انما يتناول الشخص الآخر لاجل الاشتراك اللفظى
لا المعنوى فالاول وهو علم الشىء بعينه خارجا اذ هنا منقول وهو ما كان موضوعا لشىء قبل العلمية من مفرد اسم عين كجعفر
او من مفرد صفتها اى صفة العين كحاتم او من مفرد اسم معنى كفضل او من مفرد صوت كببة وهو لقب لعبد الله بن حارث
وهو حكاية صوت الصبى فى الاصل يقال ان امه قالت وهى ترقصه لمنلا الا لكحن ببه جارية خدبة مكرمة محبة تحب اهل الكعبة
او من مفرد فعل ماض نحو مقيم اسم رجل او من مفرد مضارع كيشكر او من مفرد امر كاصمت فانه جرى من الفعل وان كان امر
المخاطب لأنه لاضمير لانه جعل علما لبرية فيكون مفردا وانما جعل لان هذا الضمير غير داخل فى الوضع اذ لا يقال للمكان
اصمت انت بمعنى اوجد السكوت مع ان الناقل فى ابتداء النقل الى العلمية لم يرد النقل الا مع المنقول عنه واصله ان رجلا
قال فيها لصاحبه اصمت نحو نعامة فسميت به بقطع همزة الوصل فى الامر كقوله اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت
فى اصلها اوذ لتحقق النقل ويكون مماثلا للاسماء كاثمد وكذلك الهمزة فى اللفظ على النقل فى المعنى ولذا ابقى كسر العين
وان كان اصمت من باب نصر وظهر انه جاء من ضرب ايضا وان لم يبلغنا فلذلك كسر العين واما قوله على اطرقا باليات
الخيام الا الثمام والا العصى فيحتمل ان يكون منقولا عن الفعل مع الف الضمير ويحتمل ان يجعل الالف علامة لا ضميرا كالواو فى اكلونى
البراغيث او منقولا عن مركب وهو ما كان اكثر من كلم كان بين جزئيه اسناد قبل النقل الى العلمية من فعل وفاعل لانه مبتدا ٨

وجوّز لانه غير موجود كالمنقول عن الحرف والاسم يذكرهما وقوله من فعل ظرف مستقر صفة للاسناد والاحوال ان يكون ظرفا لغوا متعلقا
بمركب نحو تأبط شرا بناء على انه قبل التسمية ليبقى جملة صورة فان الجملة المنقول يجب ان يبقى صورة الجملة فيها بالعلم
انها كانت جملة ثم نقلت ولو اعربت لما بقى تلك الصورة ولان الجملة اذا سمي بها وجب حكمها لان كل علم مركب حكمه بعد التسمية في
الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملة لان المقتضي للاعراب منتف
فيها وهو توارد المعاني المختلفة على المفردات او من جزئه اضافة كعبد الله وابي طالب او لم يكن بين جزئيه اسناد ولا اضافة
وهو المركب المؤثر في منع الصرف وهو اى هذا المركب اسمان جعلا اسما واحدا كبعلبك او اسم وصوت كذلك كسيبويه ومن العلم
مزدا ام لا عن الجملة ومن المضاف فانه يجري اللقب على العلم الجملة والمضاف على انه عطف بيان او لانه اشهر او بدل ويجوز قطعه
بان نصب باضمار اعني او رفع على اضمار مبتدأ ولا يجوز اضافته اما الجملة فظاهر واما المضاف فلان اضافة كلها متعذر لان حق
المضاف ان يعتور بالاعراب لاختلاف العوامل فلو اضيف يلزم في موضع الرفع الجر (رفعها) جميعا لانها حال الرفع فيلزم ان يكون
الكل مرفوعا باعتبار انه مضاف ومخفوضا باعتبار انه مضاف اليه ولا يجوز اضافة احدهما دون الآخر لان كلا منهما بعض الاسم
وبعض الاسم لا يضاف ولقب وهو اى اللقب ما يدل على مدح او ذم بكونه علما فلا يضاف عليه اللقب نحو سعيد كرز ويجوز
الاجراء على ما ذكرنا وانما ترك هذا الوجه لانه ظاهر وذكر للاضافة لانه مشكل لانهما اسمان لذات واحد فينبغي ان يتعذر اضافة احدهما
الى الآخر لتعذر ان يخصص احدهما بالآخر بل بالعكس اى لا يجوز اضافة اللقب الى العلم لان اللقب اشهر لانه في العلمية يزيد [illegible]
النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم والمراد من اللقب هو اللقب الذي لا يكون صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها
موصوفها الا سماعا فلا يقال ابراهيم الخليل بجر الخليل على الاضافة وانما يقال برفع على الصفة على ان يحمل اللفظ والتأ[illegible]
اى في اللقب المضاف اليه محض المدلول به العلم المضاف ليتغاير العلم واللقب حتى يصح الاضافة فيقال جاءني سعيد كرز اى مسمى هذا اللقب
ولا يجوز ان يكون المراد من الاول المنقول من المدلول للاسناد ومثال الاول ما لا يصح اسناد مثال اللفظ من الافعال
كالجمع والعالم يذكر هذا البحث بعد النزاع من اقسام العلم لانه مخصوص بالعلم المنقول الا المرتجل فذكره بعده بلا فصل وقوله مرتجل
وهو الذي لا يكون موضوعا لشيء قبل العلمية عطف على قوله منقول فيما هذا المرتجل اما وافق العلم المرتجل فيه اصلها اسماء الاجناس
ويكون واردا على قياس كلام العرب او مخالف له نحو عمران فانه نظير سرحان ونحو [illegible] اما خرج العلم المرتجل عن حكم نظائره اى يكون مخالفا
له في حكمه شهره مثلا باعلاله او باعلال ما يقتضي نحو مكوزة اسم رجل فان القياس ان يقال مكازة كمقامة ومثامة وحيوة اسم رجل فان

ان يقال حيّة لان الواو والياء اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ونحو الذى ما لم
والقياس دوران وسيبان كالجولان والطوفان وانطاك او على ما يدغم مثله نحو محبب اسم رجل والقياس ان يقال
محب بالادغام كما يقال مقب وانفتاح ما يكسر مثله فيها اى في اسماء الاجناس نحو موهب بفتح الهاء والقياس كسرها
لانه ليس في كلامهم مفعل بفتح العين فائى واو نحو موهب من نحو يعد وانما خولف بهذه الاعلام لثلاث شبه باجناسها
والثاني وهو العلم الذي وضع لشيء بعينه في غنا الامارة علم الجنس وقد عرفت انه موضوع للحقيقة الذهنية لا للافراد الخارجية
سواء كان علم الجنس اسم عين بان يكون علم الحقيقة لها عين المراد انه علم الحقيقة المتعينة في الذهن ومن عين لا انها من حيث
هاهنا في الذهن عرض قائم به كاسامة او اسم معنى حدث كسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه او اسم معنى وقت نحو غدوة فانه
علم لانه غير منصرف في قولك سير على فرسه غدوة ولو لم يكن علما لزم ان لا يكون غير منصرف لانه ليس فيه الا التانيث ٨
اللفظي وهو لا يمنع الصرف الا مع العلمية واعلام للاوقات من قبيل اعلام الاجناس لا تمكن من قبيل اعلام الاشخاص
لصحة استعمالها في كل فرد كاستعمال اسامة في كل فرد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واضاحت
في العدد وضع ثان او كان علم الجنس لفظا يوزن به فان الامثلة التي يوزن بها وقعت في اصطلاح النحاة اعلاما
للحقائق الذهنية المطابقة لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على طريق الايجاز والاختصار لانهم اذا قالوا افعل صفة ٨
لا ينصرف علم الحكم في جميع ما يوزن به من غير اطالة تعداد موزوناتها فافعل موضوع للهيئة المشتركة مع حروفه وكذا
غيره من الاوزان كفعلة وفعلان وانما قيد اللفظ بقوله يوزن به لان كل لفظ يذكر ويراد لفظه من غير هذا القيد فهو
علم لكنه من قبيل اعلام الاشخاص لا من قبيل اعلام الاجناس وهو مثلا بصدد الكلام وفيه نظر لان نحو ضرب من
اعلام الالفاظ المحكية الملاحظة فيها مع تلك الالفاظ بوجه فهو علم جنس نحو ضرب زيد وضرب بكر او كان علم الجنس
كناية عن الاعلام فان لها حقيقة كفعنة لا شبه فيجوزان يصنع لها على انها كفلان وفلانة فانهما كنايتان من اعلام
الاناسي ويكونان من باب اسامة لصحة اطلاقهما كناية عن كل علم والحاصل ان علم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية
الكلية المتحدة في الذهن فاذا تطابق تلك الحقيقة الى افرادها الخارجية فان كانت تلك الافراد في الخارج قائمة بنفسها
يقال انه علم الجنس اسم عين وان كانت الفاظا موزونة بها يقال انه لفظ يوزن به وان كانت اعلاما يقال انه كناية
على الاعلام

فلا يجوز حذفه ومثل العلم الغالب بها اى باللام فان اللام فيه لازمة سواء كان في الاصل صفة نحو الصعق فانه في الاصل صفة لكل

من صعق ثم صار علما على خويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اسم جنس نحو

النجم فانه كان اسما لكل نجم ثم صار علما على الثريا بالاستعمال قيل الفرق على القول بان الصعق اذا

صار غالبا وبينه اوالنجم لزوم اللام في الاول وعدم لزومه في الثانى ان اللام في الاول كانت في الاصل للعهد

فلزمت بعدا لعلمية ... الاصل ... العهد ... غير متصور في الاعلام ... لعدم الاحتياج اليها وانما جى بها

في الاعلام التى في الاصل صفات لتلميح معنى الوصفية بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمين بها او صافا لقصد المدح

او الذم بخلاف الاسم فانها اذا لم يكن اللام متصورة فيها كالنجم من حيث لم يؤت بها وفي الفرق على ما قيل نظر لجواز ان

يقال دخول اللام في الاسم نظرا الى شيوعه لقصد المدح او الذم ايضا ومثل المثنى اى العلم جعل مثنى ومجموع الجمع اى العلم الذى

جعل جمعا مصححا بالواو والنون او بالالف والتاء سواء كان علم شخص او علم جنس وليس المراد بالمثنى والجمع الاثنين جعلا

علمين فان اللام فيهما لازمة اذا لم يكن المنادى ... ابانين فانه علم لجبلين احدهما ابان والاخر متالع وليس بتثنية لتثنية

كل واحد منهما ابان فهو علم لنفظ المثنى ... عرفات فانه ... علمان لموضع في الحج معين وليس عرفات بجمع عرفة او ليس ثمة

امكنة اسم كل واحد منها عرفة وانما لزمت اللام في الاول لان العلم اذا اريد تثنيته وجمعه للايجاز والاختصار ومن من تكرار

اللفظ الواحد مرارا استعد ... الزموا ادخال اللام فيهما ليكون جبرانا عما ذهب عنه واحد من العلمية بسبب التثنية

والجمع واللام للعهد كما لة العلم لانه موضوع في الحقيقة لمعهود اى عليه خصوصية لفظ المفرد فلما زالت الخصوصية

فيهما التزم اللام فيهما لفائدتين تيسير الجبران والدلالة على العهد نحو الزيدان والزيدون وطلحة الطلحات والاسانان ولان

باعتبار اطلاقهما على الافراد الخارجية ... قيد الجمع بالمصحح لانه لما كان هذا الجمع اشرف الجموع جرى في الاشتقاق ... عند

الموضع نحو ... ولى عبارته تسامح لانه يلزم منها ان يكون نحو الزيدون والجهود ... علما وليس كذلك ومثل الكناية

عن غير ذوى العلوم اى غير الذين من شان هم العلوم فان اللام فيها لازمة نحو الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطر الى

زيادة امر للفرق بين الكناية عن اعلام ذوى العلوم وبين الكناية عن اعلام غيرهم زادوا على الكناية الثانية اللام التى

لا تبانى معنا ها التنوين وذلك لان الكناية في الحكم كالنكرة ولولا منع حرف فلانه لما حكم بعلميتها وانما لم يعكس لان العلم

في الاناسى اكثر بالنسبة الى البهايم فكان ترك اللام فيها اولى لشهرتها وطلب التخفيف فيها بسبب كثرة الاستعمال وان العلم بالبهايم

متاخر عن علم غير البهايم وفرع عليه ولان اعلام فيها شائبة الجنسية لقلة تعلق الغرض بانتخاصها فناسب دخول اللام عليها

وفي مسالكه هنا ابحاث ... حمل صوابه ان يقال عن اعلام غير ذوى العلوم لان الكناية كناية عن الاسامى لا عن المسميات

قال ... انه هو الحذف مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلانا خليلا ومن العلم ما جازت اللام فيه كالمصدر نحو الفضل

والمشتق نحو المظفر فانه يجوز دخول اللام عليهما لما ذكرنا قبيل وكالعلم المؤول بواحد من جنسه فاذا وقعت الشركة في التسمية بزيد

يجمع من الناس صار بمعنى قولنا جاءنى زيد جائى واحد من الجماعة المسماة كلها واحد منهم بزيد وهو معنى شائع فادخل اللام عليه كما

او قيل عار رجل لاجل الشركة ويعاف ايضا كنو لك هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وكقولك باعدانا الغمر من اسير فوارس ابواب

على قصورها وكقوله علا زيدنا يوم النقى راس زيدكم باسبيض ماضى الشفرتين يمانى وانما قال لان ادخال حرف التعريف على العلم خلاف

الظاهر لعدم الحاجة اليه فتنوك ... قاعدتهم وسواى العلم المؤول قليل لان العلم انما وضع لشىء بعينه غير متناول لما اشبهه

فاذا انكرته كان نكرة على خلاف وضعه ومن مضاف الاسم المعرب لجى به لان فيه تبيين الفا الطارية على الكلام هذا التركيب من قولهم اعرب

الرجل عن حجته اذا بينها ولان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم اعرب اى ازال الاعراب وهو الفساد والعذوبة وهو في اصطلاح

النحاة ما اى اخر اعنى احد الحركات الثلث من الفتحة والضمة والكسرة او احد الحروف الثلثة من الالف والواو والياء لفظا او تقديرا اى حال كون

هذا الواحد من الحركات او الحروف ملفوظا او مقدرا على ما يجى بيان ذلك ... التنوين لجميع المبنيات الثلثة اخره حركة او حرف

فلما قال بواسطة العامل في لفظ المتكلم بالمعرب خرجت المبنيات ثم قسم العامل بقوله ملفوظا كان او مقدرا ... العامل لفظا مذكورا او مقدرا

كما اذا كان العامل معنويا او للنصب ولكن يكون مقدرا لا مذكورا ولا باس بخروج الفعل المضارع المجزوم من التعريف لانه بصدده

تعريف المعرب من الكلام لا انه في بيان اصنافه ... وبالواو ... التعريف جاءنى مسلمان وان كان لما الفه ثابتا

قبل العامل لان تعين ... في حالة التركيب بواسطة العامل وخرج من التعريف بقولنا في لفظ المتكلم بالمعرب نحو منوو مشاو ومنى

اذا قيل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل كان هذا الحروف في اخر من وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ

المتكلم وانما هو بلفظ غيره وكذا خرج عن التعريف نحو جاءنى هذان ورايت هذين على قول من جعلهما مبنيين لان هذان صيغة موضوعة

للمرفوع وكذا هذين صيغة اخرى موضوعة للمنصوب او المجرور فلا يكون الالف والياء فيهما بواسطة العامل ولا اعراب فيه هو الذى

ما اخره اى في اخر المعرب وهو الحركة او الحرف الذى بواسطة العامل واعلم انه هذا التعريف ينتقض بالتنوين في نحو جاءنى زيد فانه

حرف في اخره بواسطة العامل لانه لولا العامل لما كان زيد معربا ولولم يكن معربا لما دخله التنوين مع انه لا يصح هذا التنوين لا اعراب وهذا كثير

من النحاة الاعراب هو اختلاف آخر الكلم فجعلوا الاعراب امرا معقولا وليس بمستقيم على هذا ان يقولوا انواعه رفع ونصب وجر
لانه لا يستقيم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع واما قولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب فليس من قبيل اضافة الشيء الى
نفسه وانما هو من قبيل اضافة العام الى الخاص لان الحركات والحروف قد تكون اعرابا وغير اعراب والمعلم بقوله وهي الاعراب مع انه اخصر والاظهر
لا يبتغي قوله والاعراب هو الاول في آخره اشارة الى رد هذا المذهب بواسطة انواع الرفع والجر والمعنى المقتضي لانواعه اي انواع الاعراب كلام
وقول الرفع والنصب والجر بدل من انواعه وقوله الفاعلية والمفعولية والاضافة خبر قوله المقتضي واراد بالفاعلية والمفعولية كون
الشيء فاعلا ومفعولا لان حرف النسبة يجعل الاسم اسم معنى كما في المصدر كما اراد بالاضافة كون الشيء مضافا اليه فالاولى ان يقول
والمضاف اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضي الحركة كون الاسم مضافا اليه لا مضافا وانما قيل لعلم الفاعلية الرفع لانه اذا ضممت
الشفتين خرجت هذه الحركة مرتفعا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم ولوازمه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا
لان دلالة الحركة على معنى تابعة لثبوت نفس الحركة وكذلك نصب الفم تابع للفتحة كان الفم شيء ساقط فنصبت بتحريك اياه والجر
الفك الاسفل لكسر الشيء لان المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة البناء الكسر وحركة الاعراب الجر لان الجر والمرة المنفصلة عن
صورت الفم من الكسر وليس الكسر منها لان اسماء المنسوبة الى الفاعل والمفعول كما قالوا لان المقتضي للاعراب هو هذه المعاني لا
الاشياء المنسوبة الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعاني مقتضية للاعراب لانه لما وقع الاسم في التركيب حصل فيه بواسطة التركيب
مع العامل هذه المعاني الطارية اعني علامة آخر اللازمة للاسم بعد التركيب فاحتيج الى علامة تدل على المعاني وكان حقها وضع لكل
معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغ من غير ضرورة ولم يكتفوا بتمييز هذه المعاني بتمييز العوامل لانه لا يحصل التمييز بين هذه المعاني
في نحو ما احسن زيد لا بنصب زيد وما احسن زيد برفعه وما احسن زيد بجره فانه لو جرد زيد عن الاعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العوامل
فجعل الحركات التي هي اجزاء حروف اللين التي هي اخف الحروف او نفس هذه الحروف دليلا عليها وكل من الثلاثة الاولى التي هي الرفع
والنصب والجر علم اي علامة لكل من الثلاثة الاخرى والمراد متابعة فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
وذلك لما حكم بالتناسب بين كل واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات لقوة الفاعلية لانها اقوى ولا اعتبار بالمفعولية لان الفاعل
مما لا يستغنى عنه وقوة الرفع لان الاصل لانه من الشفتين ويحتاج في النطق الى تحريك عضوين وضعف المفعولية لان المفعول
فضلة يتم الكلام بدونه وضعف النصب لكونه من اقصى الحلق وكون الاضافة بين بين لوقوع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا
وكذلك الجر بين بين لانه من وسط الحنك واما بطريق التعادل لاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى وهو الرفع والاكثر

فلمناسبة التعادل واختصاص الاكثر وهو المفعول فانه يكون واحدا وافعالا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون كثرته
موازنة لخفته والمتوسط وهو المضاف اليه بالمتوسط وهو الجر ومقوم المعنى المقتضي للاعراب اي هو الفاعلية والمفعولية ٨
والاضافة العامل اي عامل الاسم سواء كان لفظيا او معنويا لانه بصدده بخلاف عامل الفعل فانه ليس بمقوم له وهو من قوم به
الاشياء كما في زيد قبل وخرج جاء معوج فاعليته فاذا دخل جاء فسترت او قربت من القوة الى الفعل وكذلك العامل المعنوي
كان بالتجرد لان والامر معنوي يحصل به كون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا به والاعراب لفظي وهو الاعراب اللفظي يكون بالضم رفعا
اي مع الضمة في حالة الرفع او بالضم رفعا وكذا قوله والفتح نصبا والكسر جرا لكونه واحترز به عن التثنية والجمع فان اعرابهما
بالحروف وفي جمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء واحده كرجال واحترز به من الجمع السالم فان اعرابه بالحروف المنصرف واحترز عن
المفرد والجمع المكسر غير منصرف فنحو كحلة وساجد فان جرهما ليس بالكسر نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال وانما قدم هذا القسم لاستيفائه الحركات الثلث كل واحد منها في محلها وهو بالضم رفعا والفتح نصبا وجرا في الانجر
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد بجره وانما في خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل حذف لاجل ان ما يشابه الكسر
الذي لا يوجد في الفعل واعلم ان المنصرف ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبه الحرف ومن شبه
الفعل وقيل انه ماخوذ من الصريف وهو الصوت لان في آخره تنوينا وهو غنة في الخيشوم وقيل من الانصراف وهو الرجوع
والاسماء المفردة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل وقسم تعرض عنه وهو المنصرف وهو بالضمة رفعا والكسر
نصبا وجرا في جمع المؤنث السالم وهو ما لحق باخره الف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات او لمذكر كسرادقات وهو ما لم يتغير بناء
واحده كما ذكرنا من المثال ونحو سماء واحترز نحو غرفات وتسميته بجمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة تقول جاءني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فنصبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان فرعا على جمع المذكر السالم ونصبه محمول على جره على
ما سيأتي حمل جمع المؤنث السالم ايضا جره اجراء للفرع على وتيرة الاصل وان كان الاصل هو بالحروف والآن الاصل في الاعراب
بالحركات والاعراب للاصل هنا بالحروف لعلة فافهم الرفع وهو بالفتحة تقديرا للمنقوص الذي في آخره ياء قبلها كسرة
الرفع وهو بالكسرة جرا تقديرا نحو غلامي ورجلي من المفرد والجمع الذي اعرابه بالحركة المضاف الى ياء المتكلم على رأي بعض النحاة فانه جعل
اعرابه تقديرا في حالة الجر نظرا الى الكسرة الظاهرة وعند بعض الآخرين منهم لفظيا بناء على الكسرة لاجل الاضافة الى ياء المتكلم وسمي بيان
مذهبكم فيه وهو بالواو والالف والياء رفعا ونصبا وجرا للمجمع الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر ٨

في الاسماء الستة المكبرة احترازا عن المصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المنصرف نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
لان الياء لما قلبت الفا ما قبلها ساكنا يحتمل الحركات الثلث وانما كان باء المضاف احترازا عن غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركات
لما تريد المتكلم احترازا عن ما باء المتكلم نحو ابي فان فيه الخلاف المذكور وكان عليه ان يقول الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت كان
اعرابها كاعراب الاسماء المثناة والمجموعة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى
منها لان كل حرف من حروف العلة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من بين المفردات
هذه الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي الاقوى وخصوا هذه الاسماء
لان بينها وبين المثنى مناسبة لاستلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا بحالة الاضافة ليظهر تلك الذات اللازمة فيقوى
المشابهة مع صلاحية لام بعضها وعين الاخر ان تقوم مقام الحركات ومع عدم حرف غيرها بدل من اللام والعين وهو الالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا في التثنية وفي اثنين فان اعرابه كاعراب التثنية لكون وضعه وضعها الا هو كمثل ابنان واسمان
لانه ملحق بالتثنية ومعناه معناها ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت له مفرد اثن وفي كلا حال كونه مضافا الى مضمر متكلم او مخاطب او غائب
نحو كلاهما وكلاكما وكلانا فان اعرابه كاعراب التثنية لشبهها لفظا لكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى تميز عما يجوده من
النون ومعنى لكونه مثنى المعنى ولانه لا يضاف الا الى ما اتصف حكم التثنية وخصوا به حالة اضافته الى مضمر لانه اذا كان مضافا
الى الغائب فالاغلب كونه تاكيد للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بالحروف ثم طرد ذلك في المضاف الى
المتكلم او الى المخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل
اعرابه بالحركة تقديرا نظرا الى كونه مفرد اللفظ ولذا قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها بافراد الضمير نظرا الى لفظ كلتا
وعلى الواو رفعا والياء جرا ونصبا في الجمع على حد التثنية وهو الجمع الذي لم يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في المثنى وان الواو والنون فيه
كالالف والنون في المثنى فان الاعراب فيهما جاء بعد تمام صيغة المفرد وفي اولى فانه وضع وضع السلامة وليس بجمع لانه لم يات له مفرد
المفرد فجعل اعرابه كاعرابه وفي عشرين واخواتها من ثلثين الى تسعين فانها ليست بجمع السلامة لكنها موضوعة وضعه وانما جعل اعراب المثنى
والجمع السالم بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهو الذي في اخرها
حروف تصلح لان تكون اعرابا وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التي تصلح للاعراب ثلثة فاختص الالف بالتثنية
لان الالف تطرد زيادتها في التثنية علامة لها نحو ضربا والواو بالجمع لاطراد زيادتها علامة الجمع نحو ضربوا وكذلك المناسبة لان الالف التي هي اخف الحروف للمثنى

التي هي اكثر من الجمع لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها ومناسبة الواو التي هي اثقل حروف العلة بالجمع الذي هو اقل لاختصاص هذا
الجمع باولي العلم ولما جعل الالف والواو علامتيهما وكان اول انواع الاعراب الرفع لانه علامة العمدة جعلا علامتين للرفع فيهما
ايضا ولم يبق من حروف العلة الا الياء وكان الجر اولى بها فقلبت الالف في المثنى والواو في الجمع ياء وجعلت علامة للجر وحمل النصب
على الجر لاشتراكهما في كونهما علامتي الفضلات وفي المعنى نحو مررت بزيد وضربت زيدا وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك وترك ما قبل
الياء في المثنى على الفتح التي كانت عليها قبل اعرابها لانها قبل الياء الساكنة غير مستثقلة وقلبت الضمة في الجمع كسرة لاستثقال
الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المثنى لانه ساكن في الاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق بينهما حيث تتحد صيغتاهما
في بعض الاسماء المعتلة نحو المرامين والمصطفين او تقديري عطف على قوله لفظي ولفظ التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر فيها لتعذره على الحرف الاخير كما في المقصور او لاستثقاله كما في المنقوص فيقدر الاعراب فيه ولفظ المحلي انما يستعمل
حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من المعربات لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب
في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع من التقديري فانه الحرف الاخير وسواء كان الاعراب التقديري بالحركة اصولا اي في جميع الاحوال الثلث
في المقصور اي ما في اخره الف مقصورة سواء كانت الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا وحبلى او لا نحو عصا فان اعرابه متعذر لفظا
لان الالف لا يمكن تحريكه مع بقائه الفا ولا تحتمل الحركات ما قبله حيث كان الالف ساكنا وسمي مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه
ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع وفي نحو غلامي فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل
الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين مثلين او مختلفين فقيل فيه
نظر لجواز ان يجعل الكسرة المجتلبة لاجل الياء علامة للاعراب ايضا كما يجعل الالف المجتلبة لاجل التثنية في نحو مسلمان علامة للاعراب ايضا وفي
النظر نظر لانه يلزم ان لا يبقى الكسرة بتعاقب العوامل كما لا يبقى الالف في المثنى بتعاقبها او كان الاعراب التقديري بالحركة رفعا وجرا في المنقوص
المذكور نحو القاضي وذلك لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة على الياء حال الرفع واستثقال اجتماع ثلث كسرات على الياء في حالة الجر
ان الضمة والكسرة ليستا بعارضتين للياء او كان الاعراب التقديري بالحروف رفعا في نحو مسلمي في الجمع بالواو والنون المضاف الى ياء
المتكلم فان الياء في الرفع منقلبة عن الواو لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء في اول منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم
ابدلت الضمة كسرة لقرب الضم من الطرف الذي هو محل التغيير فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيه فيكون اعرابه في حالة الرفع بالحرف تقديرا
بخلاف حالة النصب والجر فان اعرابه فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة الجر والنصب فيهما حتى اجتمع في الاسم علامتان في تسمية تجوز اصلهما

علة بمجاز لانها جزء العلة وليست بعلة تامة لئلا يصير الاسم غير منصرف الا باجتماع علتين منها او بوجود واحدة تقوم مقامها
وليس المراد من العلة عند النحاة ما هو المراد عند غيرهم من كونها موجبة ومؤثرة بل المراد منها انها اذا حصلت في الكلام يجب على المتكلم ان
يختار معه ما يناسبه من الاحكام او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ كما تشترك في العامل المذكور منها اي من التسع
تقوم مقامها اي مقام العلتين في منع الصرف كما انها بمنعه الجمع لا وقوعه فانه يمنع بخصوص صيغة الجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لا نظير له بمنزلة جمع آخر
فالسبب الثاني هو تكرره في نفسه لا سبب آخر مخالف له والفي التانيث المقصورة والممدودة فانه لا الف يكون سببا كالتاء ولزومها
للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث آخر فههنا تانيثان احدهما لفظي والآخر معنوي كالالف والتاء المعنوي ولزومها
امتنع الاسم عند ما اجتمع العلتان منها او تكرر الواحد من التنوين الذي هو للتمكن لفظا وان كان في الحكم ثابتا ومنه يقال
عند كل عامل يقتضيه لفظا او تقديرا قيل ذهبنا فالتنوين في محل … لانه نصب بلطف التمييز وانما يصب لاسم … على التمييز اذا كان تاما
بالحد لان … منها التنوين لفظا او تقديرا وذلك لانه لما اجتمع فيه ذلك شابه الفعل مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحد من التسع متفرع
على الاصل على ما نذكر من بعد كما ان الفعل متفرع على الاسم افادة واشتقاقا فحذف منه ما حذف من المشابه علامة تمكنه وهي التنوين
بالاصالة والعامل … المشابهة للفعل … الاسم بادنى مشابهة للحرف كالموصولات فانها بنيت لاحتياجها الى غيرها كالحرف
لان الحرف راسخ في ذلك لانه لم يوجد فرد من افراده سوى … بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف بسبب تطفل المضارع على الاسم
ولا اعراب فلم يبن ما كان منها … للفعل الا ما كان معناه معنى الفعل بعينه كاسماء الافعال ومن لم يتبين ان التنوين في السقوط
اكثرهم وذلك ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لوقوعه … وحده لا لمنع الصرف كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء
فجعلوه تابعا له ايذانا بان التنوين انما سقط لمنع الصرف وخص الجر بذلك للمناسبة بينهما لان كلا منهما … التنوين وعاقبة الاضافة
ومن ثمة اي ومن اجل ان امتناع الجر من التنوين تبع لامتناعه من التنوين يجر بالكسرة الاسم الذي اجتمع فيه العلتان … المذكوران في اي
التنوين بدخول اللام او بوجود الاضافة وذلك لان التنوين قد خرج عن حيز الوجود بسقوطه بسبب اللام والاضافة فلا يتصور سقوط
التنوين لمنع الصرف فلم يتبع سقوط التابع له … ان يقول لا يجوز ان يقال ان الاسم لما دخله اللام او الاضافة خرج عن شبه الفعل
وصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط منه لاجل المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن
عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود فالصواب على هذا ان يقول من ثمة يجر في حال الفروع الى اعادة التنوين وذلك لان الجر لم يكن
تابعا للتنوين في السقوط لما يعود في حال الفرع في الى اعادة التنوين لا الى اعادة الجر فقوله … لنا اذا ذكر فافهم

الفروع … الحاجة والاحاجه … الشاملة الوزن باعادة التنوين … من التسع العلمية
وهي متفرعة على التنكير لان كل علم … كان مجهولا اولا ثم يعتوره التعريف وانما كان المعتبر في باب منع الصرف هو العلمية من جملة
اقسام المعارف لان المضمرات والمبهمات في هذا الباب … وكذلك المعرف باللام والاضافة لانه يجعل
غير المنصرف منصرفا على قوله اولا ينظر فيه حكم غير المنصرف على آخره وقد اعتبر الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه قال ان اجمع
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي … قرأت الكتاب اجمع اي اجمعه فاعتبر التعريف الاضافي مع
حذف المضاف اليه والوصف وهو كون الموضوع للذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال
الشيء متأخرة عن معرفة ذاته وشرطه الناصل اي شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع وصفا سواء لم يغلب عليه الاسمية
نحو احمر او غلب … ان يكونه اصل الوضع … ثم يصير بكثرة الاستعمال … لا يحتاج …
عليه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر الصفة فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى قرينة نحو ليل اسود ومنادى اسود
من الرجال … يكون … لا اصل بالحقيقة لان التوهم … واخيل وافعى على ما نقل عن سيبويه انهم …
لتوهم … الوصف … على ما قيل ان لا اجدل وهو الصقر … من الجدل وهو القوة ولا اخيل وهو طائر ذو الوان … ماخوذ
من الخيلان … وافعى وهو الحية الخبيثة ماخوذة من فعوة السم اي شدته لكن منع صرفها ضعيف لانه لم يتحقق كونها
اوصافا … لا اصل … وللتنافي بينهما … اي بين العلمية الدالة على الخصوص وعدم الشركة وبين الوصف الدال على العموم والشركة
لا يجتمعان في اسم واحد لمنع الصرف والعدل وهو متفرع على المعدول عنه وهو الخروج اي خروج الاسم عن الاصل اي عن صيغته الاصلية
او مثل … خروجا حقيقيا ان لم يتوقف عدليته على منع الصرف اي بدون دليل غير منع الصرف على عدليته ولم يتبين … بالعدولية
… الدليل على عدليته … او يقال انه عدل … لا يكن … تحقيقا بل تقديريا …
… اخرى … آخر وهو افعل التفضيل وكان … زيد و … لا اصل … من زيد … من … ثم نقل
… عند بعضهم … الاصل … من المقدرة … الاكثر …
… مادام … ظاهرة او مقدرة … افراده … ان يكون … لان … الى … الا
… اعادة … الا … لم يبق الا ان يكون اصله المعرف باللام او عدول عن آخر من عند بعض … قال …
افعل التفضيل … عن اللام والاضافة ان يستعمل مع من … لوجود … عنهما … من …

عن آخر من وفيه ضعف لان أخر لو كان معدولا عن آخر من لما وجب فيه المطابقة لمن بقوله فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة
وهو المعرف باللام والا لزم تعريفه وان كان معدولا عن المعرف باللام كما لزم التنوين بقى اصل المعدول من الاسم لان الاسم متضمن اللام
واللازم بخلاف أخر فانه غير منصرف ومثل جمع واخواته نحو كتع وبصع وبتع فانه معدول عن جمع بسكون العين على اى لان جمع جمعاء وقياس
جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمراء وحمر او معدول عن جماعى على الرأى الراجح وهو قول الفارسية وذلك لان الكبير قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل هو
قياس فعلاء مؤنث افعل ... فعلى ايضا ... فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء اسما فعالى بفتح
اللام وكسرها وفعلاوات ايضا كصحراء وصحراوات فيكون جمع معدولا عن جماعى او جمعاوات او جمع جا تقديرا لان توقف على الثلث على
منع الصرف اى كان استدلال على عدليته لانه منع الصرف او قيل به اى بعدليته جمعا وجملا على اخواته ومن ثم اى ومن اجل توقف العدل على العلمية
التقديرى على منع الصرف والحمل على الاخوات قيل به اى بالعدل التقديرى في باب عمر لما لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع
العلمية سوى العدل فقدر العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه علل من عامر علما
وانما قلنا انه لم يمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لانه ليس جمع ولا تانيث فيه لا لفظا ولا معنى ولا تركيب فيه والعجمة والاوزن الفعل والا
الف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما عرفت و في قطام والرقاش ... مما كان على وزن فعال مما هو علم اعيان مؤنث في اكثر
لغتهم ... باب قطام غير منصرف عند بنى تميم وانما قدر العدل فيه عندهم وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية لانه من
باب حضار ... تقدير العدل فيه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء ... لامالة المطلوبة فيما فيه الراء ...
وتنكير فانه لغة العرب بالكسر ... قالوا اذا منع الاسم من الصرف بسبب ... ثلاثة اسباب فقدر العدل فيه لذلك ... للكسر واللفظ
قد قدر فيه ... مالم يكن فيه الراء مطردة واما عند اهل الحجاز فانه وان كان معدولا ايضا الا انهم لم يقولوا انه معدول مع الاخوات لان الوجه
للتقدير كونه معدولا عندهم وهو البناء ثابت فلم يكن عدليته للحمل وليس ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا فلا يكون العدل فيه على رأيهم
من هذا الباب فلذلك قال فانه اكثر بنى تميم ... لان بعضا منهم وافق الحجاز ومن ثم لم يقل بها اى بالعدلية ...
التنكير للوصف وان كان علما وزن فعل الا انه منصرف فلا يكون ... العدلية عليه من عدم الانصراف ... انه معدول وان
الفعل وضعه على وزن للاسم لان اوزان الاسماء مخالفة لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعا بالنسبة الى وزن اذا كان الاصل
في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر فما يختص به اى بالفعل ولا يوجد في الاسماء الا منقولا من الفعل او مرتجلا العلمية او عجميا فان الوزن
ان كان مختصا بالفعل لا يوجد في الاسم الا على ... الوجوه كشمر بالتشديد فانه مختص بالفعل وقتل بضم القاف وكسر العين بالتخفيف

كالتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكذا تفعل وافتعل واستفعل فانها ليست ابنية الافعال ... اسم ماء وخضم اسم رجل منقول
من الفعل وعلم اسم ... بيت المقدس مرتجل ... اسم صنم ... منع صرف ... لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل العجمية
لانه اسم جنس او يكون اوله اى يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل لانه في الاسم احرف زوائد المضارع فان ... الزيادات ...
في اول الفعل صارت ... فيضعف الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن غالبا ... وقوله ... اولى من
قوله ... او يغلبه اى يغلب ... الوزن في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لانه لا اعتبار بالغلبة في وزن الفعل في باب
منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر ... منه فاعل فلو كان الاعتبار بالغلبة لوجب
منع صرف خاتم اذا سمى به مع انه منصرف بالاتفاق على ان الغلبة في افعل في الافعال ... افعل التفضيل من كل
فعل ثلاثى ليس بلون وخلقى ... افعل ... من الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل ... غير قابل للتاء
لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا يلحقه التاء فلذلك ... بجواز لحوق التاء ... اللاحقة
المتحركة قياسا للفرق بين المذكر والمؤنث واحترز بقوله عن اسود فانه جاء فيه اسودة بالتاء للحية ... مع انه وزن معتبر في منع الصرف
لان لحوق التاء به ليس بقياس وانما دخله التاء بعد غلبة الاسمية عليه وكان عليه ان يقيد الوزن بكونه وزنا لازما احترازا عن امرء
وابنم علما لانهما حالة الرفع كاخرج وفي حالة النصب كاعلم وفي حالة الجر كاضرب فلا منع الصرف فيه لانه من اتباع حركة ما قبل الآخر للآخر
لان اللغة من التزم فتح ما قبل الآخر فيهما فيكون غير منصرف فيهما اذا جعلا علمين ويكون لم يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف احترازا عن
نحو ردة وقيل فانه لو جعل علما كان منصرفا لان كل واحد من الاعلال والادغام يخرجه الى شبه الاسم ... وقيل ...
اى اوزان الفعل واوزان العدل لان العدل لا يكون الا في ... اوزان ... فعال ومفعل كثلث ومثلث وفعل ... وفعل ...
وفعل كاخر وفعال كقطام بحسب الاستقراء وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف لاجتماعهما اى العدل والوزن
في الاسم غير منصرف العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب ... على العربية لانه لكل قوم عندهم ... ما ... من غيرهم
شرطها العلمية قيل لان ... اللغة العربية وليس هذا بشرط بل الشرط ان يكون ... كلام العرب على ...
قبل استعمالها فيه علما ايضا كابراهيم والا ... فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى ... فجعله علما لراوى نافع ... الجودة قرائته
وانما اشترط هذا لانه اذا وقع ... في كلام العرب ويكون علما امتنع من دخول اللام او الاضافة عليه فمنعت من التنوين ايضا لكونه
معاقبا لهما ومنعت من الكسر ايضا تبعا له اما اذا لم يقع ... في كلامهم ... فيجوز دخول اللام والاضافة عليها فلا تمنع من

التنوين فيتقابل مع الجر الذي ان جعلت بعد ذلك علما كانت بمنزلة انك جعلت الكلمة المعربة علما وشرطها ايضا في كونها علة
تحرك الاوسط نحو ملك او الاربع على الثلثة كابراهيم واعلم ان تحرك الاوسط لانه ثبت في العجمة عند سيبويه واكثر النحويين نحو
لمك منصرف وجوبا كنوح وذلك لان ذكره في المونث نحو سقر انما يقوم مقام الرابع الذي هو علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة
علامة لا بد ذكره بل العجمة بمجرد كونها على ثلثة احرف سواء كان ساكن وسطها او لا بيت كلام العرب وبعيدة عنه خارجة من
وضع كلام العجم لانه وضع كلامهم على لا مبتدأ التانيث وهو فرع على التذكير لان رتبة المذكر قبل رتبة المونث ولا صنيعا في المونث
اللازم العام الى زيادة علامة بخلاف المذكر بالتاء لا بالالف لانه لا شرط له لفظا اي كون التاء ملفوظة او منوية وتقديرا
شرطه العلمية وانما اشترطت العلمية في التانيث بالتاء لفظا لان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمونث وعلى وجه
بهذا المعنى في الصفات ولا الاسماء الا غير لازمة نحو ضاربة وضارب وامراة وامرء واما بالتاء تقديرا فلان حكم المقدر حكم
حكم الملفوظ والملفوظ شرط العلمية فكذا ما كان في حكمه ويتوالى التانيث بالتاء لفظا او معنى مع العلمية واجب التاثير منع الصرف
الا في المونث الثلاثي المعنوي الساكن الاوسط وهنا نحو هند او علما نحو دار علما بغير العجمة فان التانيث فيه غير واجب التاثير بل يجوز
فيه عدم الصرف بوجود السببين والصرف وكذا اذا كانت ثنائيا نحو يد علما لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عن التاء
وهو الحرف الرابع وعدم النائب عن النائب وهو حركة الوسط واحترز بالثلاثي عن نحو سعاد فان التانيث فيه واجب التاثير لان
الحرف الرابع فيه قائم مقام التاء وبالمعنوي عن اللفظي نحو شاة علما فان التانيث فيه وجوبا وان كان ساكن الاوسط وبالساكن
الاوسط عن المتحرك نحو قدم اسم امراة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدرة وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع
القائم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلثة احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به نحو جيل
فان اصله جيئل وهو علم للضبع والضبع مؤنثة فان سمي به مذكر كان غير منصرف مع انه ثلاثي في اللفظ لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ
به اما القائم فيمكن التلفظ به وانما كان تقديرا عبارة التقدير فلا يكون غير منصرف نحو قدم علما لمذكر واحترز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة نحو ماه
فان العجمة تقوي السببية حتى تاثيره علم الصرف واجبا وانما اختص العجمة بذلك من بين ساير الاسباب لان وزن الفعل والعدل
لا يكونان في الثلاثي الساكن الحشو لانتفاء الاستغراق والوصف لامتناع العلمية والتركيب والجمع المتنوع في هذا الباب ولا الالف والنون
والف التانيث لمنعهما كونه على ثلثة احرف فلم يبق الا العجمة فان سمي بالمعنوي مذكر فالزيادة كالتاء اي فشرطه الزيادة على ثلثة احرف
كان فيه التاء زائدة علما فسقر اسم رجل منصرف لعدم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود فيه ولا ما يسد مسده وهو الحرف الرابع

على سعاد فانه غير منصرف وان كان علما للمذكر لانه فيه تاء مقدرة وحرفا ساكنا فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهرة كحمزة
وانما لا يكون الحرف الثالث قائما مقام التاء لان التاء وكلاهما انما تزاد غالبا رابعة فصاعدا لا ثالثة فتعين بيد الغالب مستوفاة والى
هذا المعنوي اشار بقوله كالتاء واعلم انه يشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر لا اصل وان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل
غير لازم لانه لو سمي باسم امراة مرة لقلة به مذكر انصرف لانه قبل التشبيه به لمونث كان مذكرا نحو الغيم واكثر الكلم يكسر خال عن
التانيث نحو رجال فانه لو سمي مذكر انصرف لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو غير لازم لجواز ان يؤول بالجمع فيكون التركيب وهو
فرع على الافراد جعل الكلمتين ما كان اي لم يكن بينهما نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد وجب
بقاء الكلمتين على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل المركب مع ما بعده منصرف لان الجزء الاخير مشغول بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية
او بالسكون الاصلي كاذكر كي ولا كان الثاني صوتا لانه لو كان الثاني صوتا لكان المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف نحو سيبويه والا
متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو كان متضمنا له قبلها لا يجب علم انظر في خمسة عشر علما فانه جاز اعرابه مع الحرف وجاز ابقائه
على الفتح لتضمنه الحرف قبلها والاعتبار انه ان الثاني متضمن للحرف فانه لان المركب مشتمل على اسم وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب
لا احد جزئيه الا ان الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه متضمن للحرف قوله علما مفعول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما
ولم يكن معه ما هو موجب لانفكاك الالف والنون المضارعتان اي شابهتا الفي التانيث او زائدتان على ما يدل عليه لالفي التانيث
ومنها الهمزة المنقلبة من الف التانيث في نحو حمراء والالف المزيدة قبلها والعشر بين الف التانيث دون الالف قبلها لانها في كلا
حمرى زيدت قبل همزة لالتقاء الف وقلبت الثانية همزة
الف التانيث على طريق التغليب لزيادتهما مثلا لا ... عدم قبول التاء فانهما لا ينفكان
التي التانيث كذلك وعدم ... والنون مما ... مؤنثة نحو سكران وسكرى
التانيث مغيرة عن صيغة مذكرة نحو احمر حمراء وكون الزائد لا تدخل الكلمة واو الصدر في هذه الوزن فان سكر من
السكران مثل ... من امرأة لكن الوجه ... لا يؤثر انه بدونه هو عدم قبول التاء ولا احرف لزمان مع وجود
ملك الوجوع من ... فيها ان كان اي لا الالف والنون مع المزيد فيه اسما لا صفة فشرطه اي شرط الاسم الذي فيه الالف والنون
العلمية لان العلمية تمنع من الزيادة اي تمنع من الحذف او كان مع المزيد فيه وصفا فانتفاء التاء اي شرطه انتفاء فعلانة
او شرطه وجود فعلى والوجه من شرطه وجه فعلى لا انتفاء اي انتفاء التاء اي ليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل البعض

منه اشتقاقه السابقا لان كل ما جاء منه فعلا فلا يجيء منه فعلان لانه لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون
مذكرها ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بذاته وذلك لانه يحصل به الفرق بين صيغتي المذكر والمؤنث فيهما وهذا اخر
وجوه الفا به المعتبر في الجمع وهو موضوع على الواحد شرطه ان يوازن مفاعيل بان يكون قبل الفه حرفان اولهما مفتوحة وبعدها ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح ودنانير وذلك لانه لو كان اوسطها متحركا يكون منصرفا نحو ملائكة فانه يشبه المفرد نحو كراهية
من حيث الموازنة وهي فان المصدر يحمل القلة والكثرة كالجمع وينبغي ان لا يكون صيغة مفاعيل حصلت بعروض ياء النسبة
في الجمع نحو حواليّ فانه منصرف بخلاف بخاتي في جمع بختي لعدم عروضها في الجمع او يوازن مفاعل بان كان قبل الفه حرفان اولهما
مفتوح وما بعد الالف حرفان اولهما متحرك سواء ادغما احدهما في الاخر اولا نحو دواب ومساجد واما مساكين في جمع عباية على حذف فرقة
ويجاز حي في باب منونا لان الساكن فيه بعد الالف لاحظ له في الحركة لا لفظا ولا تقديرا اللهم الا ان يراد بجار ما في التكسير فانه يكون
غير منصرف لفظا او تقديرا اي موازنة ملفوظة او موازنة مقدرة كجوار اي ما كان ناقصا من هذا الجمع رفعا وجرا فان سيبويه قدم الاعلال
على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو استثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو انه الخفية
وكان اصله جواري سكنت الياء للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة الجمع باقية تقديرا لان كل ما حذف لاعلال
موجب كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التمكن منه لعدم الصرف والحقت به التنوين العوض حذرا من رجوع الياء بسبب زوال
التقاء الساكنين في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على بناء غير منصرف لكونه جمعا متصفا بالفرعية فان كسرة الراء من جوار
في حال الرفع وكون الاعلال غير مخل بالوزن اي بوزن الكلمة سواء كان وزن الفعل او وزن الجمع او وزنا غيرهما لا ينافي اقوى من الحرف
مع اعلاله لانه لا اصل احوى قلب الياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف ولو كان
الاعلال مخلا بالوزن ينبغي ان يكون احوى منصرفا لكنه لما قالوا احوى بعدم التنوين ورجوع الالف علمنا انه غير منصرف وان الاعلال
غير مخل والقياس ان يقول لم لا يجوز ان يكون عدم انصرافه لاجل ان الهمزة في اوله تنبيه على الوزن وان زال الوزن بالاعلال كما في نحو يعد ويرد
فانه زال الوزن فيهما بذهاب الفاء والعين منهما لكنه منعا من الصرف لتنبيه حرف المضارعة في اولهما على الوزن … كسرة الراء على ثبوت الياء
تقديرا لانه لو كان محذوفا نسيا منسيا لوجب ان يقال جوار برفع الراء في حالة الرفع كما يقال يد ودم والوزن اي يكون الاعلال غير مخل
بالوزن لانه لا يدل على وزن مفاعل تقديرا او لانه حكم ببقاء الياء لاجل الكسرة ينبغي ان يحكم ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كلا واحد من الكسرة ومنع
الصرف حكم لفظي وبهذا علم فساد قول الزجاج انه منصرف في حالتي الرفع والجر والتنوين للصرف فان الاعلال لكونه قوة سببه وهو الاستثقال

الظاهر مقدم على منع الصرف لما عرفت الا ان الضعف سببه وهو انه الخفيفة فكان اصل جوار جواري اسكنت الياء لثقل الضم عليها
فالتقى ساكنان فحذفت الياء فلما حذفت خرج الاسم من شأن اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فعوض عن الياء المحذوفة كالثابت
بدليل بقاء الكسر فعلم مما تقدم من ان العلمية والوصف لا يجتمعان وما العدل ووزن الفعل لا يجتمعان ايضا ان العلمية اي في شرط
انه ما اشترط من الصرف بالعلمية اي بسبب العلمية بان يكون العلمية سببا فيه لا غير او شرطا لا غير او سببا وشرطا … جوازا ووجوبا حكمه
الصرف عند التنكير لبقائه عند التنكير بلا سبب اذ لم يكن فيه العدل او وزن الفعل بخلاف ما اذا كان فيه العدل او وزن الفعل
وذلك لان جميع ما يكون العلمية فيه شرطا او شرطا وسببا فيه خمسة اشياء ما فيه الالف والنون من الاسماء فان العلمية عند بعض شرط
قيام الالف والنون مقام سببين كقيام الف التانيث وعند اخرين سبب لا شرط والجمع والمؤنث بالتاء والمؤنث المعنوي
والمركب فلو فرضنا اجتماع اكثرها في اسم كاذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون انزال ثانيهما
بزوال العلمية فيه لان المشروط لا يوجد بدون الشرط فيبقى الاسم منصرفا او سببا فيه وجميع ما يكون فيها العلمية سببا العدل ووزن الفعل
ووزن الفعل وهما لا يجتمعان على ما تقدم فاذا نكر ذلك الاسم يبقى على سبب واحد الا نحو احمر المراد بنحوه كل ما كان في لفظ شعرا
بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران وسكرى واحمر فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلمية عند سيبويه
لانه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير لا يعني ان الوصف رجع حتى يكون من باب احمر والا زالت رتبته … بل يعني انه كالثابت
لكونه اصليا مع زوالها بعارض هو العلمية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصلي حتى لجاز لزوال المضادة واجل اعتبار الوصفية قالوا
في جمع احمر حمر ولو كان علما وقالوا الاحمرون بالام واما احمر فانه منصرف بالاتفاق بعد التنكير لان معنى الوصف فيه خفي قبل العلمية لكونه
مع كل … واما افعل التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق … من ضعف معنى الوصف فيه التشابه بافعل الاسماء
والثاني منصرف بالاتفاق ان كان مستعملا مع من لظهور معنى الوصفية فيها متبادر في افعل … الوجوه العلامة الدالة على الوصف
على ابتدائه في افعل … من التفضيل خلافا للاخفش فانه لا يعتبر الوصف الاصلي بعد الزوال … زوال العلمية بالتنكير
فهو عنده منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير فيلزمه اي يلزم للاخفش صرف ما ينتهي من الصرف بالاتفاق …
من الصفات التي علتها الاسمية والاول … الوصفية لا اصلية … يصرف … انه غير منصرف بالاتفاق وفي التزام ذلك
الاخفش نظر لانه فرق بين باب اسود … وباب احمر عند التنكير بعد العلمية ولا يلزم سيبويه باب حاتم لما تقدم من العلمية والوصفية
لا تجتمعان ولا يجوز اعتبارهما حكم واحد … الرجل … انه غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا خلوص

الاسمية ويجوز صرف المنتهي من الصرف لا ضرورة تنوين الحرف عليه للضرورة اي لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حروف وسكنات
محصورة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين لاتمام الوزن الحق لان الضرورات تبيح المحظورات
فلان يبيح رد الشيء الى اصله اولى واحيل الحاقه صرفه العرف او التناسب كما في سلاسلا واغلالا اي لتحركه بحركة الى حالة على
القوافي في الشعور مثل سلاسلا واغلالا فانه نون سلاسلا للتناسب لغلالا ولا يجوز منع صرفه المنصرف واجوز منع صرف المنصرف في حالة الضرورة
في حالة الاضطرار لان الضرورة لا تخرج الاشياء عن اصولها وانما ترد الى اصلها والاولى حال الاختيار لان المراد بالوزن مشابهته ضعيفة
لان المراد للفعل ليست من علامات الظاهر فانه في انها اليه الى مزيد تكلف وتحمل وكذلك انها الى الاسم كما بينا فلم يتبع بواحد منهما
منام السبب خلافا للكوفيين فانهم جوزوا منع الصرف في حال الاضطرار بالعلمية وحدها متمسكين لقوله شعر اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع اي كان حصن والحابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع
فانه منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية لانه في الاصل مجر بليغ في البشر يقال له عباس بن مرداس ام لاختلف عنه وجعل على الراس الغرايح
وكنية ابي بلال قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الاقرع ابن حابس وعيينة بن حصن يوم حنين مائة من الابل في وعباس ابن مرداس
وانشد هذه الابيات فقال عليه السلام لبعض الصحابة اقطع لسانه اي اعط مائة من الابل واجاب عن هذا التمسك بقوله ومرداس معارض
بشيخي فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخي او جدي كما قيل فيه نظر اذ ليس بينهما تعارض ورواية الكوفيين ايضا صحيحة منقولة في الكتب الصحاح
كصحيح مسلم وغيره ويمكن التمسك برواية صحيحة وان ثبت رواية اخرى والجواب ان مراده اذا تعارضت روايتان تنزل كانتا والتي
كان للاصل الثابت لا يثبت لا يستشهد في الصحيح

المرفوعات

ابتدائها لان المرفوع غير فضلة بخلاف غيره اصل
وملحق به فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي اصل الجملتين الاسمية والفعلية لان القياس ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع
الا للاخبار ولاحاجة الى هذا التعليل لانه ذكر قبل ذلك ان المقتضي للرفع هو الفاعلية فلزم ان يكون اصل المرفوعات ما حصل فيه
الفاعلية وهو الفاعل على ان ما ذكره انما يدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار ولا يلزم منه ان يكون جزؤها اصل المرفوعات
وهو اي الفاعل ما اسند اليه الفعل التام وغير التام او شبهه اي شبه الفعل فان ذلك لا يدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور لا مرفوع المفعول المنسوب لانه ليس بفاعل عنده وذكر لفظ وجد في افراده
على نحو زيد قام وزيد قام فان يجوز قام وقام ليس مسندا الى زيد بل هو الى الضمير فيهما مسند اليه وقوله ما اسند شامل لما
هو اسم لفظا او تقديرا كقوله تبين لك الجزم ما ذهب اللبالي وكان ذهابهن له ذهوبا اي على جهة القيام به اي اسند اليه على طريق القيام به اي

قيام الفعل به وهي طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول سواء قام به حقيقة نحو علم زيدا وتوسعا نحو مات بكر ولم يضرب
عمرو وقرب خالد واحترز به عن مفعول ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل عند المصنف والقائلين بذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب
قوله يجوز الفعل مغن عنه وسواء الفاعل واحترز عنه انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف
اي ليس للفاعل الا واحد الفاعل المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل لا يسند مرة اخرى الى فاعل آخر لانه اذا اسند الفعل
الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند مرة اخرى الى آخر لزم ان لا يكون الاسناد الاول تاما لان الاسناد لا يتعدد بخلاف تعلق المفعول
فانه مختلف فيجوز فيه مفاعيل على ما سيجيء بيانها فان قيل به ولكونه اي لكون الفاعل والي به المرفوع متعلق بقوله جاز بعد
متاصلة لو ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما من متعلقات الفعل شيء لانه كالجزء منه اي من الفعل لشدة احتياج الفعل الى
الفاعل والمسند لا يتم ذلك بشلاثة اوجه في قوله لو قوعا اي لو قوع الفاعل بين لامه اي بين لام الفعل واعرابه اي اعراب الفعل
في تجربة فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يكون في آخرها لانه آخر شيء خارج
عن حدها واسكان اللام في ضربت الماء الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتصل المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء والاستحالة اذا كان
ضمير متصلا لم يسكن اللام لانه انما يكن رفعا لتوالي اربع حركات في كلمة واحدة او فيما هو كلمة وردت العين في قولا فانه حذف الواو
من قول لتحركها وسكون ما قبلها ثم حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو لا لف ردت الواو لزوال التقاء الساكنين وبالحركة اللازمة فلم يرد في
قل الجملة لان الكلمة الثانية ليست كالجزء من الاولى وفيه نظر لانه يلزم ان يرد اللام في وعلى تمام انه لا يرد على الاكثر والصواب ان يقال
انما يرد العين لكون حركة اللام لازمة بخلاف حركة التاء في وقتنا فانها عارضة على ما حققناه في مختصر التصريف جاز ضرب غلامه
زيد فيجوز ان يكون في المفعول المقدم على الفاعل ضمير عائد اليه لانه وان كان موخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر وامتنع ضرب غلامه زيدا لان عكس الاعراب بان تجعل غلامه مرفوعا على الفاعلية وزيدا منصوبا على المفعولية لانه اضمار قبل
الذكر لفظا وتقديرا ولا يجوز هذا الاضمار الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او في ضمير الذي جمعه مفسره بعده وما اضمر في نعم
وذلك فيه كلام ابن جني متمسكا بقوله جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فان الضمير في ربه وهو
فاعل عائد الى المفعول المؤخر وهو عدي بن حاتم واجاب عنه بقوله والضمير في جزى ربه للمصدر وهو الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل
المقدم وهو جزى اي جزى رب الجزاء كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير وهو هو راجع الى العدل الدال عليه اعدلوا واذا قام
اي الفاعل مطلقا اي سواء كان بدون الا او مع الا معنى مفعوله لفا او في المفعول وحده اي الاسم الفاعل بعد الا وكما انه لو ذكر قبل

سلم الاثبات في الاستثناء المفرغ معمولا حقيقة للفعل العامل فيما بعد الا يجب ان يكون كذلك المتقدم على الا من الفاعلية والمفعولية
او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر على الا واما الذى المتأخر عن تلك الكلمة فيحتمل الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك فلو اخرت
الفاعل عن المفعول مع الا في التركيب الذى كان المفعول وحده واقعا بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا وقلت فيه ما ضرب عمرا الا زيد انعكس
المعنى لان ضاربية زيد محصورة في عمرو في المثال الاول اى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال يجوز ان يكون
مضروبا لغير زيد بناء على مقتضى التركيب وفي المثال الثاني مضروبية عمرو محصورة على زيد لانه لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على
الاحتمال ولو اخرت الفاعل عن المفعول بدون الا وتقول في المثال المذكور ما ضرب الا عمرا زيد انحصل المعنى ولم يدل على المقصود قطعا
لاحتمال ان يكون المعنى ان عمرا او زيدا مستثنيان معا والمراد ما احد احدا الا عمرا زيدا فيتبين المراد ان مضروبية عمرو في ما ضرب زيد
الا عمرا كانت على الاحتمال مع هذا التقدير صارت محصورة على زيد وانما قيدنا المفعول بقوله وحده لانه لو وقع المفعول وان الفاعل
معا في تركيب بعد الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فلا يجب تقديم الفاعل على المفعول لتأخرهما عنها او معناها اى لا يتأخر الفاعل عن مفعوله
اذا وقع المفعول بعد معنى الا فانك لو قلت انما ضرب زيد عمرا كان في المعنى ما ضرب زيد الا عمرا لان ما يقع ثانيا في مثل ذلك بمنزلة
الواقع بعد الا فكان ضاربية زيد محصورة في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قلت انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى وكلام ان القيد
المذكور في الا وهو قوله [illegible] وحده غير محتاج اليه في معنى الا فلذلك ما ذكره [illegible] او معناها وكلام ان وجوب تقديم
الفاعل مع الا عند غير الكسائي وذلك يحمل الا على انما فان التقديم واجب معه لان المتأخر متعين لانه لا يتعين المحصور فيه الا
بتأخره بخلاف الا فانه [illegible] بانه لا يدل على المراد والزجاج مع الكسائي لان التوسيع عند وضوح المعنى اولى من التضييق [illegible]
الاستعمال ولكن لا يخفى ان المذكور لا ينفع قوله ولا يتأخر وجوده اى يجوز الفاعل عن مفعوله اذا انتفت القرينة الدالة على الفاعلية
سواء كان لفظيا او معنويا وانتفى الاعراب فيهما اى في الفاعل والمفعول لفظا وتقديرا بيان لانتفاء لفظ الاعراب والتقدير نحو ضرب
متى والادني على الجدار لفظا لا تقديرا نحو ضرب موسى عيسى [illegible] لفظا [illegible] وانما يجب التقديم هنا لانه لما انتفى
لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يكون كل واحد منهما في مركزه ليتميز احدهما عن الاخر [illegible] اما اذا كانت هناك قرينة لفظية
نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف وضرب فتاه موسى او كقوله ولكن نكت قبلى [illegible] بكالو قلت الفضل
للتقدم او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى فلا يجب تقديم الفاعل وانتفى لفظ الاعراب فيهما او كان مضمرا متصلا اى ولا يتأخر
الفاعل عن مفعوله اذا كان الفاعل مضمرا متصلا سواء كان بارزا او مستترا وسواء كان المفعول مظهرا او مضمرا متصلا او منفصلا

مثلا او المتصل منفصلا فان الضمير المتصل يجب ان يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه نحو ضربت زيدا وضربتك وما ضربت
الا اياك فانما قيد الضمير بالمتصل لانه لا يمتنع تأخر الفاعل مع الفعل من المفعول وان كان متصلا نحو زيدا ضربت بخلاف
فاية في قوله ولا يجوز اذا انتفت القرينة الا ان يقال يجوز تقديم المفعول في ضرب موسى عيسى على الفعل اى فيقال
المعلوم ان الفاعل ما يلي الفعل وفيه نظر لانه اذا كان المقدم في مثل الصورة مبتدأ لا يكون الفاعل ح يلى الفعل ونقول [illegible]
ذكر التجويد لحكم الثاني الحكم الاول وجب تأخره اى تأخر الفاعل عنه اى عن المفعول اذا وقع بعده اى بعد الفعل بعد الا او
بقوله بعده في اذا وقع الفاعل مع المفعول بعد الا نحو قولك ما ضرب الا زيد عمرا فانه لا يجب تأخره عنه فيه او وقع الفاعل بعد
معناها نحو انما ضرب عمرا زيد لانه في معنى ما ضرب عمرا الا زيد فان الفاعل منها اوقع بعد معنى الا فلا يجوز تقديمه على المفعول لئلا ينعكس
المعنى على ما عرفت او اذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول فانه يجب تأخير الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا وتقديرا لو قيل ضرب غلامه زيدا او يجوز المفعول متصلا يجب ح تأخير الفاعل نحو ضربك زيد لئلا يلزم انفصال المتصل
واحترز بقوله يجوز المفعول عما اذا كان المفعول متصلا مع الفاعل نحو ضربتك لانه يجب تقديم الفاعل كما عرفت وقد يحذف الفعل
اى فعل الفاعل حذفا جوازا اى جائزا اذا كانت القرينة لحذف الفعل السؤال سواء كان محققا نحو زيد في جواب من قال من قام
او مقدرا يدل عليه لفظ الفعل المجهول كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اى يسبح رجال فرجال فاعل يسبح مقدر الاشعار
يسبح له مع عدم صلاحية اسناده اليه لان الرجال انما يكون مسبحين لا مسبحين فلا يجوز الحذف الا مع عدم الصلاحية فلو قيل
يوعظ في المسجد رجال على صيغة يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ الى الرجال والظاهر ان الحامي يعد الحذف مسندا اليه
حذف خبره وذلك لان السؤال في نحو من قام على القائم للقيام فالاولى في الجواب بتقديم المسؤول عنه الا ذكر مبتدأ لان السؤال
وقع في الجملة الاسمية فالاولى ان يكون جوابه كذلك ليطابق السؤال الا ان العرب لا تريد في مثل هذه الصورة الا ان يكون زيد
فاعلا لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها فعل ان يقدم الفعل لانه اولى بما في الاستفهام من كل اسم وما لم يكن ذلك في السؤال
نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدما فيه الفعل تنبيها على ان الاصل ما هو لو جوابا ان يكون كذلك يدل على ذلك
قولهم بل فعله كبيرهم بعد قولهم من فعل هذا بالهتنا يا ابراهيم وقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وكقوله من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة فينبغي ان الخبر في الجواب على الاسمية تقدير
الفعل مقدما لان الملحق اصل والمختصر فرع فسلك بالفرع سبيل الاصل واما قوله قل الله يحكم في جوابه قوله من [illegible] الآية فانما قدم

الاستفهامية

الاسم لافادة الاختصاص ولزوما اي حذفا لازما حيث يكون قرينة تدل على خصوصية الفعل فيكون معها ما يمنع مجامعته الا
للفعل كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فانه لنظر ان تدل على ان احد مرفوع بالفاعلية او بالابتداء لانه اختص بالفعل وقوله
استجارك يدل على خصوصية الفعل ويحذف الفاعل كذلك اي اضمارا جائزا نحو ضرب او اضمارا لازما نحو افعل وتفعل ونفعل وافعل
من المتكلم فان الاضمار لازم لا يجوز فيها الابرازه وقد يحذفان اي فعل الفاعل والفاعل جميعا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي
نعم قام زيد فحذفا لقرينة السؤال ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لانه قريب منزل منزلة الجزء في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار
واذا تنازع عاملان بحيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الآخر والعامل بقيل فعلان ليشتمل نحو
انا قاتل وضارب زيدا والتقييد على اول المعدود ثم ظاهرا بقيل فصاعدا ظاهرا بحيث لا يصلح ذلك المظهر الواقع بعدهما الا ان يكون
معمولا لاحدهما سواء كان المظهر واحدا او اكثر وانما وجب ان يكون مظهرا لان المضمر لا يقع التنازع فيه لانه ان كان متصلا استوى العامل
في اتصال الضمير نحو ضربت واكرمت لان الفعل لا يتوقف بحيث عمله في الضمير المتصل بالفعل الثاني لان الضمير المتصل يجب اتصاله بعامله
او بما كالجزء منه فلا تنازع وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا فكذلك لا تنازع فيه على ما سيجيء بعد لانه لو كان قبلهما نحو زيدا
ضربت وامسكت او بينهما نحو ضربت زيدا وامسكت تعين ان يكون معمولا للاول وحوالي حذاء المظهر وما للآخر اي المعمول الذي العامل
الآخر بحسب الاقتضاء او ما للآخر بعد الفراغ من التنازع واختيار ما يختار والا فمعمول وما للآخر ليس على ظاهره
لزم تعدد المظهر مع انه واحد ليس الا او عدم التنازع على تقدير التنازع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا
للفاعلية او مفعولان او مختلفان بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما للآخر مفعولا له او بالعكس فالمظهر الواقع بعد العاملين
لكل من العاملين في التجربة على سبيل الاختيار لانه يجوز عندهم اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين
المطلوب والظاهر الاول منهما عند الكوفيين مع جواز اعمال الثاني لانه اول الطالبين والحاجة الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني وان اعملت
العاملين في المرفوع اي حيث يقتضي كل واحد من العاملين مرفوعا والا وهنا مرفوع في قوله المرفوعين اي كان الاسم المظهر وما للعامل
الاول مرفوعين نحو ضرب واكرم زيد فانه شرك العاملين في زيد في العمل لئلا يلزم على تقدير اعمال الثاني الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل
وهذا مذهب ليس ببعيد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له فيلزم ان يكون
منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما معا يقتضيانه ويمنع الاول من اعمال الثاني فيما ادى الى اعمال الثاني الا حذف الفاعل
او اضمار قبل الذكر كما كان الثاني مقتضيا للمفعول والاول للفاعل نحو ضربني وضربت زيدا فانه لما رأى المسألة الاضمار من احد الامرين

كلي والاخلال بهما على خلاف الاصول فحكم بمنعها واوجب هنا اعمال الاول او اعمال الثاني مع الاتيان بضمير منفصل بعد المظهر نحو
ضربني وضربت زيدا هو وضربني وضربت الزيدين هما الخ ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا على الحذف اي يجوز على حذف الفاعل من
الاول واعمال الثاني هو مذهب الكسائي في ذلك والبصريين اتفقوا لما كان المنع على جملة ما اختار البصريون من اعمال الثاني
واضمار الفاعل في الاول لان اضماره لازم وهو الاستبعاد لان الحق لا يظهر وبدون الا في ملتبس لانك لو قلت ما ضرب
واكرم الا انا فاضمرت الضمير في ضرب لم يعلم ان الفعل الاول منفي عن الضمير او متحد فيه بتأكيد على واز الاضمار فيصح حذف الاول والاظهار
الفاعل بان يقول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا مستغني عنه لان المضمر التابع الا على الاول لا هو اولى لا بعينه والفطنة واذا
امتنع الاظهار والاضمار حذف والتنازع في ما تتعدى الى ثلاثة من افعال القلوب عند الجرمي لعدم السماع واجاز غيره قياسا
على الفعل المتعدي الى واحد واثنين نقول اعلمت واعلمني زيدا عمرا منطلقا على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته
اياه اياه زيدا عمرا منطلقا على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني فان اعملت العامل الثاني بناء على اختيار البصريين اضمرت الفاعل
في الاول على طبق الظاهر ووقعه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث خلافا للكسائي فانه يحذف نحو قاما وقعد
اخواك وحذفت من الاول مفعولا اذا لم يقتصر عليه ويستغنى عنه كما في غير افعال القلوب اذ فضله فلو لم تحذف لزم الاضمار قبل الذكر
فيما هو فضله تحذف نظرا الى السعة واما المفعول الذي لا يقتصر عليه كما في مفعولي باب علمت لو كان للاول مذكورا فانه يظهر لئلا يلزم
اضمار المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي باب علمت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وحسباني منطلقا
وحسبت الزيدين منطلقين الخ وان اعملت الاول بناء على اختيار الكوفيين اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا
يلزم منه الاضمار قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا نحو قام وقعد اخواك واضمرت
المفعول في الثاني ايضا على المختار نحو ضربني وضربته زيد لانه لا يلزم منه الاضمار قبل الذكر في المفعول كما عرفت لا ان الثاني يمتنع اضماره
اي اضمار المفعول المختار في الا يقتصر على احد مفعوليه فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب علمت ويكون للاول غير
مطابق للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقا الزيدان منطلقا فانه اعمل الاول في منطلقا والثاني رفع الزيدان بالفاعلية له
والفعل الثاني ايضا متوجه الى منطلق لان التنازع انما يكون في الاسم الموصوف بالانطلاق من جهة فعليتهما والافراد والتثنية
بحسب اقتضاء المحل وكان المختار اضماره ولكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في
باب علمت مع وجوب تطابقهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمر مثنى لزم الحاق الى الضمير والمرجع المبني للافراد والتثنية

وفيه تمسك نظر لان تمسكه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه وان جعلته اى الواو للعطف كما جعله سيبويه للعطف فبناء على ان الاشتعال او العطف آكد شرعا لانه اى قوله قليل من المال مقدار بن من باب التنازع فسد المعنى وذلك لان لو لانتفاء شرطها وجزائها سواء كان مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفائهما وان كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على الجزاء حكم فيه هذا كان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو لم اطلب موجبا لا قليل وهو معطوف على جزاء لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو تناقض وفي جعله من غير باب التنازع نظر لانه لا يبقى لاستدراك في البيت كما جاز ولو جعل الواو للحال لم يلزم ان يكون الطلب مثبتا لانه في تقدير كفاني القليل غير طالب له ويكون لاستدراك على حاله بلا فساد فهو اولى وانما لم يكن من باب التنازع لان شرطه ان يكون العاملان موجهين الى اسم ظاهر واحد بعدهما يكون معمولا لهما والطلب محروف يدل عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي او يكون مفعوله محذوفا منسيا كما في قوله تو يقبض و يبسط اى له القبض وله البسط ولم يكن في طلب مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يسم فاعل ذلك الفعل هو اى مفعول ما لم يسم فاعله ما حذف اى المفعول الذى حذف فاعله من الفعل المتصرف اذ الفعل الغير المتصرف لا يحذف منه الفاعل فهو كاد وعسى واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه لان شرط الفاعل اسناد الفعل اليه فلا يبعد ان يجعل ما هو مفعول في المعنى فاعلا في اللفظ كما في قولك مات زيد وليس شرطه احداث شيء منه حتى لا يجوز ان يقوم غيره مقامه فاذا اقيم مقامه اجرى مجراه في كل ما هو للفاعل من الرفع لفظا ومعنى والتنزيل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه ونائب الفعل للاغراض اى حذف الفاعل لاغراض منها الاختصار ولا جائز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه والتعظيم اى تعظيم الفاعل فيترك ولا يسند اليه الفعل الحقير وبعض تركه تطهير اللسان لشرفه وعظمته والتحقير اى وتحقير الفاعل وجعل تطهير اللسان عنه لغاية خساسته ودفع النظر كقوله وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع فانه اقيم المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لودائع في المصراع الاول وكقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكقوله وسيجنيها الامر الذى يؤتى ماله بتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى وعلم اى علم به فيكون في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ فيترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجح على شهادة اللفظ كقوله وخلق الانسان ضعيفا

ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار وفيه نظر لانا لا نسلم امتناع الاقتصار لان وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس كقولهم وان كانت واحدا ح تقدم فانا كنت ناقة فما لا كان للاول سطانه الظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبته اياه زيدا منطلقا والنوع في المصراع الاول من قوله بعد ففي كذى ودي بن فوقي غيره وعزة ممطول معنى غريمها الكاين من العاملين وهما قضى ووفى فانما هو مرجحا لا الاول غريمه فاعل الثاني وهو في لانه لو اعمل الاول لزم ان يقول فوفاه والالزم ان يكون كلام الفصيح على غير المختار وهو حذف المفعول من الثاني اعمال الاول وكذا النوع في المصراع الثاني الكاين من العاملين وهما ممطول ومعنى فانما موجها الى ما غريمها فاعمل الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على عزة لا نه خبره وهو النوع لان الممطول هو النوع وكل صفة جارية على غير من هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله على انه اى ان النوع يستبر بانه ممطول من الضمير فكان الشعلة وعزة ممطول غريمها فلا احتياج الى ابراز الضمير لان ذكر المفسر بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من المضمر فان قلت لا يجوز ان يكون غريمها فاعل ممطول على ما هو اختيار الكوفيين من اعمال الاول واجاب عنه بقوله ولو سلم بالاول اى بانه لا اول من العاملين وهو ممطول عامل في غريمها لزم اظهار الضمير في الثاني وهو معنى لجريه اى لجري الثاني على غير من هو اى الثاني له لان الثاني وهو معنى جار على عزة وهو للغريم فان قلت انما يلزم اظهار الضمير اذا لم يكن له تفسير بعده وهنا له تفسير بعده وهو غريمها لانه تفسير على تقدير اعمال الثاني تفسير بعده في جانبه بقوله لا تقدم ذكره اى ذكر النوع على ما هو متقدما تقديرا لانه لكونه معمولا للاول كان متقدما على الثاني تقديرا وتفسير الشيء انما يكون بعده لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على اعمال الاول تفسير الضمير في معنى وعلى تقدير اعمال الثاني يكون تفسير الضمير في ممطول لانه بعده لفظا وتقديرا فيكون العامل فيه هو الثاني لا الاول فقال ابن مالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع الثاني لا ستلزام التنازع ان يسند احد العاملين الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم منه عدم ارتباط المسند بالمبتدأ لعدم اشتماله على ضميره وكذا في المصراع الثاني الا ان ليس منه اى من التنازع بان يكون النوع مبتدأ اثنيا تقدم خبره وهما ممطول ومعنى اى عزة غريمها ممطول ومعنى او يكون معنى حالا من الضمير في ممطول اى عن النوم اذا كان النوم فاعل ممطول او عن الضمير ممطول الراجع الى النوم اذا كان مبتدأ او الصفتان ح جاريتان على ما هما له فلا حاجة الى ابراز الضمير ولا الى التفسير ومثل لا الاول اى ومن اعمال العامل الاول فليس من التنازع قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ان جعلت الواو للحال فجعله صاحب لما يفتاح لمحال استدلالا على مذهب الكوفيين فانه تنازع في قليل من المال قوله كفاني وقوله اطلب واعمل امرء القيس وهو من الفصحاء العامل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى مع امكان اعمال الثاني لما اختاره لانه في النظم بين قليل مرفوعا وبين قليلا منصوبا ومع انه يلزم على تقدير اعمال حذف المفعول من الثاني وهو ضعيف غير مختار لما اختار من اجله الضعيف

وجهل المتكلم به بحيث علم انه ضرب غلام وضرب عمرو مثلاً ولا يعلم الضارب بعينه فيترك الفاعل اضطراراً لتكون ترك الفاعل وكان غرضه
الى اخفاء الفاعل بفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فيترك وكره اجالته على حكم العقل وكالايهام بتركه خوفاً عليه كما في
الفاعل او خوفاً منه بانه اسنادالفعل اليه ونحو ذلك من الاغراض المناسبة بابه للاعتبار بحسب المقامات شرط ان يضم اول الماضي
بالكلية الا يضم التاء اى مع ماكان اوله تاء زائدة وهو ثلثة ابنية نحو تكلم وتفاعل وتدحرج فوق اللبس لو اقتصر على مجرد ضم الاول
دون التاء فانه لو قيل في هذه الابنية الثلاثة تكلم وتفاعل وتدحرج بضم اوله دون ضم التاء التبس بصيغة مضارع كلم وجاهل ودحرج
عند الوقف تعلم ولا الماضي مع الثالث مع همزة الوصل اى مع ماكان اوله همزة وصل نحو استعلم وانما ضم الثالث ايضاً لانه لو اقتصر
على ضم اوله وقلت الا استخرج من غير ضم الثالث التبس فعل الماضي بالامر من هذا الباب لان همزة الوصل تسقط في الدرج فيبقى ان
الذي هو اول المتحركات بعد الهمزة ايضاً لاشتراطنا بكسر ما قبل الآخر في جميع الابواب سواء كان ما قبل الآخر عيناً كما في المزيد فيه من الثلاثي
او لاماً اولاً كما في المجرد والرباعي والمزيد فيه منه والماضي تقييد على ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لانه لو اقتصر على الضم وقيل في ضرب ضرب التبس
الماضي بالمضارع المبني للمفعول من باب ضرب ولو قيل في علم علم واقتصر على الكسر لا كسر ما قبل الآخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف
وانما غير بناء الفعل المعلوم بهذا النوع من التغيير لانه مخالف للافعال بطى ذكر الفاعل عنه فجعل له بناء خاص ابنية الافعال والاسماء
ومعتل العين تقلب عينه ياء في افعل واستفعل نحو اقيم واستقيم اصلهما اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلبت
الواو فيهما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فلا يجوز فيهما الاشمام والواو لان ما قبل حرف العلة فيهما من الباب ساكن وكسر اى كسر
العين من الثلاثي ومن باب الانفعال والافتعال تنقل تلك الكسرة الى ما قبلها اى ما قبل العين نحو قيل وبيع وانقيد واختير والاصل
فيهما قول وبيع نقلت كسرة العين فيهما الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها لانها اخف من حركة ما قبلها وقلبت الواو في الواوى
ياء لكسرة ما قبلها او تقلب الكسرة من العين في هذه الابواب الثلاثة من غير نقل الى ما قبلها فيبقى قول وبيع وانقود واختير ساكنة
بعد الضمة فقلبت الياء واواً لضمة ما قبلها ويجوز الاشمام فيهما وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو لانها
تابعة لحركة ما قبلها والاشمام ايذاناً بان الاصل فيها ضم اوايلها والمضارع يضم اوله عند قيام المفعول مقام الفاعل ويفتح ما قبل الآخر خوف
اللبس فانه لو اقتصر على الضم وقيل في اضرب المتكلم من باب ضرب التبس بالمتكلم المعلوم من باب اضرب عند الوقف وكذا لو اقتصر
على فتح ما قبل الآخر من غير ضم في اعلم للمتكلم من باب علم التبس باعلم فعل ماض من الاعلام عند الوقف والعين من المعتل العين تقلب الفاً
في المضارع المبني للمفعول من جميع الابواب نحو يقال ويباع واصلهما يقول ويبيع نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو والياء الفاً لتحركهما

على قال وباع وكذا الحكم في يختار وينقاد ويقام ويستقام ولا يقام المفعول له مقام الفاعل لزوال العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل
يسأل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب هذا المعنى لان علة الشئ انما يكون بعد تمام ذلك الشئ والفعل لم يتم الا بفاعله او بما هو قائم
قائم مقامه ولا يقام المفعول معه مقام الفاعل لخروجه عن كونه مفعولاً معه بالواو يعنى ان حذف الواو منه واقيم مقام الفاعل يخرج عن كونه مفعولاً معه
لانه هو المذكور بعد الواو وكذا يخرج عن كونه مفعولاً معه ان كان مع الواو لعدم المصاحبة وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونها في الاصل
للعطف يستدعى مصاحباً متقدماً عليه ولا يقام المفعول فيه مقام الفاعل ان كان المفعول فيه غير متصرف وهو الظرف الذي يكون ابداً منصوباً
على الظرفية لانه لو اقيم مقامه لصار غير متصرف متصرفاً ويلزم ان يكون منصوباً ومرفوعاً ولا يقام مقام الفاعل التاكيد من المفعول المطلق وهو
المصدر الذي لا يفيد الا مجرد مدلول الفعل لعدم الفائدة لو قيل ضُرب ضَربٌ لدلالة الفعل عليه والنائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
في افادته ما لم يفده الفعل اذ كما يشترط في كل ما ينوب عن الفاعل ان يفيد فائدة جديدة لم يعلم تلك الفائدة من الفعل فلا يقال
ضرب في وجلس مكان او زمان او في موضع لانه لا فائدة معلومة من الفعل وعن سيبويه جوازه نقل الزجاج عن سيبويه
جواز اقامة المصدر الذي للتاكيد مقام الفاعل ومنه قوله انهم جاء من الخلو الشجيطة وقد حيل بين العير والنزوان اى قد حيل الحيلولة
بين العير والنزوان فان بين للزومه الظرفية لا يقام مقام الفاعل فيكون القائم مقامه هو المصدر الذي دل عليه الفعل وقال ابن
خروف شارح كتاب سيبويه وانما ادعاه الزجاج انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه لا يجوز اضمار المذكورة في هذا الباب في الافعال لاسناد اليه
وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ والذى اجاز سيبويه لا يمنعه احد وهو اقامة المصدر المختص مثل ان يقال لمتوقع القعود
وقد قعد اى قعد القعود الذي يتوقع فخلافه قول المص وعن سيبويه جوازه نظر ولا يقام الثاني من باب علمت مقام الفاعل
عند المتقدمين خلافاً للبعض لما ذكر فانهم اجازوا ان امن اللبس ولم يكن الثاني جملة ولا ظرفاً نحو علم زيد منطلقاً فلم منطلق زيداً
فان منطلقاً مستحق ان الثاني لكونه نكرة وزيداً معرفة ولم يجيزوا في علمت زيداً اخاك علم اخوك زيداً لان الثاني فيه لا يتميز عن الاول لكونهما
معرفتين ولا الثالث من باب اعلمت لان الاول لانه مسند مسند اليه الثاني من باب علمت مسند الى الاول والثالث من باب اعلمت مسند الى الثاني ابداً
فلو اقيم مقام الفاعل صار هو مسند اليه مسنداً اليه في حالة واحدة وفيه نظر وكذا الثاني اى ثاني باب علمت لا يقام مقام الفاعل والثالث من
باب اعطيت ان التبس اى ان التبس الثاني من باب اعلمت والثاني من باب اعطيت بالاول منهما فلا يقال في اعلمت زيداً عمراً فاضلاً
اعلم عمرو زيداً فاضلاً فانه لا يتميز الثاني فيه عن الاول فلو اقيم مقام الفاعل التبس بالاول وكذا لا يقال في اعطيت بشراً خالداً اعطى
خالد بشراً لانه لا يتميز الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذاً فلو اقيم الثاني مقام الفاعل التبس الثاني بالاول ولم يتميز

الآخر من المأخوذ أما مع علم اللبس فيجوز إقامة الثاني من باب علمت مقام الفاعل تقول في أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا أُعلم عمرو
زيدًا فاضلًا وفي أعطيت زيدًا الكتاب مستعارًا أُعطي الكتاب زيدًا مستعارًا وفي أعطيت زيدًا درهمًا أُعطي درهم زيدًا فإن [illegible] تعيين
أن يكون نائبًا بالقرينة قوله فاضلًا وكذا درهم يتعين أن يكون ثانيًا لعدم صلاحيته للآخر به والمقام أي والذي يقام مقام
الفاعل هو المفعول به المنصوب مستعملًا إلا [illegible] حرف الجر فإنه منصوب بواسطة وإنما يتعين لأن يقام مقامه لأنه قد
يكون فاعلًا في المعنى كما في نحو ضارب زيد عمرًا أي [illegible] فعلته نحو كسرته فانكسر ولأن الفعل أشد طلبًا له من طلبه إلى الفاعل
من حيث أنه [illegible] بطرف الفعل أي أن الفاعل مبدأه وطرفه أي وجد المفعول به المنصوب فإنه يجب إقامته مقام الفاعل عند البصريين
واستدل الكوفيون على أنه لا يجب ذلك بقوله ولو ولدت فقيرة جرو الكلب لسب بذلك الجرو الكلابا فإنه مع وجود المفعول به أعني
الكلاب أقيم الجار والمجرور وهو بذلك الجرو مقام فاعل لسب وأجيب عنه بقوله لسب بذلك الجرو الكلابا نادر شاذ وإلا أي وإن لم
يوجد المفعول به المنصوب فالباقي [illegible] مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الأكثر وقيل الجار والمجرور أولى لأنه مفعول به
لكن بواسطة وقيل الظرف [illegible] والمصدر أولى لأنهما مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول المطلق أولى لدلالة الفعل عليه [illegible] أولى [illegible]
كان اهتمام المتكلم بذكره فهو أولى وإن كان المفعول به المنصوب موجودًا فالملحق به أي بالفاعل [illegible] المبتدأ [illegible] وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا
فإن ارتفاع المبتدأ بالمعنى [illegible] لأنه أشبه الفاعل لكونه مسندًا إليه وكذا ارتفاعه بالمعنى [illegible] لكونه [illegible] أن الفاعل كذلك وارتفاع الخبر لكونه
ثانيًا [illegible] كذلك وارتفاع خبر [illegible] لكونه [illegible] ثلاثًا [illegible] على [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] وارتفاع خبر النفي الجنس [illegible] من [illegible] بل لا [illegible] النفي والإثبات على سبيل التوكيد والتحقيق في أن
أن التحقيق للإثبات والإمالة [illegible] النفي [illegible] وإنما لم يذكر اسم [illegible] الفاعل [illegible] المبتدأ وهو اسم لفظًا نحو
زيد قائم أو حكمًا [illegible] مسندًا إليه [illegible] مسند به مجرد عن العوامل اللفظية
[illegible] وكان [illegible] عن العوامل اللفظية مجرد عن [illegible] سواء [illegible] لفظًا
نحو زيد قائم [illegible] لكنه معدوم معنى وحكمًا كالمبتدأ [illegible] حرف زائد نحو بحسبك درهم و[illegible] من خالق غير الله خرج عن التعريف نحو علمت
منطلق [illegible] المبتدأ فيه غير مجرد عن [illegible] العامل [illegible] بالنعت نحو علمت [illegible] قائم [illegible] وإن [illegible] مجرد [illegible] لفظًا
خرج عنه نحو بحسبك درهم [illegible] أن [illegible] لفظًا [illegible] مسند [illegible] عن نحو [illegible]
عليه باقي التعريف إلا أنه ليس [illegible] بالنعت [illegible] والمنفي [illegible] كالمنسوب [illegible] مثل
أقائم الزيدان فإنه [illegible] الزيدان فإن النعت [illegible] خبر المبتدأ

القائم

ويقع ويكون النعت بعد همزة الاستفهام لفظًا أو تقديرًا نحو أقائم الزيدان وأقائم الزيدان أم قاعدان أو بعد ما النافية نحو ما قائم الزيدان
وإنما يجب الاعتماد على أحد هما لأن النعت إنما يرفع لو كان معتمدًا على أحد الأشياء المذكورة وإنما يكون النعت مبتدأ إلا كان
اعتماده على أحدهما لأنه لو كان معتمدًا على غيرهما لكان النعت خبرًا أو صفة أو حالًا فلا يكون مبتدأ واعلم أن الشرط هو الاعتماد على النفي
لا على حرفه سواء كان النفي مستفادًا من حروفه نحو ما ولا وإن أو من معناه نحو إنما قائم الزيدان أي ما قائم إلا الزيدان أو من اسم جار
مجرى حروفه نحو غير قائم الزيدان أو من فعل جار مجراه نحو ليس قائم الزيدان وكذلك شرطه أن يكون معتمدًا على الاستفهام لا على همزة الاستفهام
كهل وما ومن ومتى وأين وكيف وأيان وكم نقول هل ذاهب جاريتك وما صانع البكران ومن فاعل ألقائل أن ومتى ذاهب الغلمان وأين
جالس صاحباك وكيف مصبح ابناك وأيان قادم رفيقاك وكم ماكث عبداك ولكن ليس شرطه أن يكون رافعًا للظاهر بل شرطه أن
يكون رافعًا اسمًا مستقلًا سواء كان ذلك ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا كقوله خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع وكقوله أراغب
أنت عن آلهتي فإن أنت مرفوع براغب ولا يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو عن آلهتي بأجنبي وهو أنت وكذلك يجب أن يذكر ها هنا
أيضًا بأن يقول مسند نعت أو جار مجراه ليدخل فيه نحو الأسد الزيدان ويخرج نحو قائم أبوه زيد فإنه يصح أن جعلنا قائم مرفوعًا
بالابتداء لأنه إذا لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدأ وقائم خبره مقدم وأبوه مرتفع به فالصواب أن يقول ويكون نعتًا
أو جار مجراه رافع اسم مستقل معنى واقع بعد الاستفهام أو النفي نحو أقائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعله سد مسد الخبر ما بينهما من الفعل
ومن ثمه لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام أو بالإضافة ولا يجوز أن يكون أقائم خبرًا والزيدان مبتدأ والأولى أن يقال إنما أي لوجوب
التطابق بين المبتدأ وخبره إلا العكس والأولى عكس ما هو الأصل من أن يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة والخبر لفظًا مجردًا عن العوامل اللفظية
سواء كان اسمًا أو فعلًا أو جملة مسندًا إلى ما تقدمه تقديرًا لفظًا نحو زيد قائم وتقدم ما تقدم نحو قائم زيد ويضرب نحو زيد يضرب وأفضل [illegible] مثلًا
التعريف لأنه مسند إلى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند إلى زيد ويضرب فيه يضرب زيد خارج عنه لأنه ليس مسندًا إلى ما تقدم ورافعهما أي عامل
رفع المبتدأ وخبره لأن الموجب رفعهما أو موجب رفعهما تشبيهًا بالفاعل معنى ويعبر عنه البصريين فمنه حفظ وهو التجرد أي تجرد اللفظ عن
العوامل اللفظية للإسناد أي لإسناد جزء الثاني والإسناد وكان الفاعل عند المتأخرين من البصريين والشرط في التجرد الإسناد لأنه المعنى
الذي حصل به التركيب المقتضي للإعراب لأنه لولا ذلك لكان حكمهما حكم الأصوات التي لا إعراب لها ونقل عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ
وعند الكوفيين أنهما يترافعان بسبب اقتضاء كل منهما الآخر ويجوز أن يكون التجرد عاملًا وإن كان أمرًا عدميًا لأن العامل عندهم علامة
والعدم المخصوص يجوز أن يكون علامة على أنا نقول إنه أمر وجودي لأن المراد منه كون المبتدأ أو لا لكونه وكل ما حديث عنه أو بالعكس أي جعل

رافعها التجرد نظر لان اقوى العامل على الافعال وهي لا تعمل الرفعين مبتدأ غير اتباع فيلزم ان لا يعمل اضعف العوامل وهي المعنى رفعين ولان تجرد المبتداء غير تجرد الخبر وكذا نظر وجعل رافعهما الابتداء لما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فلو كان للابتداء عاملا في الخبر لزم من اعلام الجزء على المبتدأ اذ تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر الا الخبر الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب والمبتداء محل البيان مثلا اذا قلت زيد قائم فهم منه قائم شيء له القيام وهو وصح لا يفيد لانه لا ينكر ان يكون في الدنيا شيء ما قائم والمفهوم من زيد ذات معينة ونكرة ايضا وصح لا يفيد فاذا اعد مما له الاخر حصل البيان من المبتداء والفائدة من الخبر ومن ثمه اي ومن اجل ان المبتداء محل البيان استحق المبتداء التقديم على الخبر لانه اذا كان محل البيان يكون لا محالة محكوما عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول واستحق كونه معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن معين لا يفيد والاخبار عن منكر اخلال بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان المنكر تنفر النفس عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ما اشتغل السامع عن استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل فانه لا ينفر السامع عن استماع الحديث لانه سامع الفعل المقتضي للامر ولم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك انه لا يفيد الكلام للمتكلم وجوز تنكيره اي تنكير المبتداء اذا تخصص المبتداء بالصفة لفظا بان يكون الصفة مذكورة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان مجيء الآية هذا الجنس من اجل المسح عنده او بالصفة تقديرا بان يكون مقدرة لا ملفوظة نحو شر اهر ذا ناب وشيء جاء بك في الارض اي شيء من الشيئين للانام وشيء آخر منه في الارض او بالصفة معنى كما في كلام الجزء نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شيء لانكم لا يوصف اصلا او تخصص بسبب شبه الفاعل لكونه معناه اي يكون في المعنى فاعلا قدم للتخصيص والحصر نحو شر اهر ذا ناب والدالة ما اراه ها والدالة الاشياء وجوز تنكير الفاعل كما عرفت والاجل لفظ جعل انه فاعل في المعنى والفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موصوف في المعنى لان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص او تخصص بسبب الفاعل لحقيقة اي لمجيء المبتدا بعد الحكم حيث يكون الخبر ظرفا مقدما عليه فانه لما قدم الخبر عليه وهو ظرف كثير التصرف اشبه الفاعل لتقدم الحكم عليه ای ان يكون نكرة كالفاعل واختص ذلك بالظرف لان عهم في الظروف بالم يتسعوا في غيرها لانها ليست باجنبية من كل شيء لان اكثرها لا يخرج عنها قال ابن مالك يجب ان يكون الظرف مختصا نحو عندك مال لان غير المختص لا يفيد نحو عند رجل مال او تخصص بثبوت الخبر في وقوعه بعد همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة نحو ارجل

في الدار ام امراة قال ابن الحاجب المجوز لتنكير المبتداء هنا ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السوال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك وكذا

النكرة هنا عنده نكرة موصوفة وتبعه الرضي في ذلك وقال قيد همزة الاستفهام بمعادلة ام المتصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع ارجل في الدار ومن رجل في الدار لعدم انتظام الدليل فيه ثبوت الخبر لاحدهما مع انه جائز بالاتفاق فالاولى على هذا ان يقول مثلا او مبتداء لو وقع بعد الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تناول المعرفة لفظا لان معناه فهل رجل في الدار اهذا الجنس في الدار ام ليس فيها احد لا واحد بعينه ولا بعينه او تخصص بان يقع المبتداء النكرة بعد النفي العام نحو ما احد خير منك فان النكرة لكونها في سياق النفي يفيد العموم فيكون معناه يكون كل فرد فرد والحكم وهو عدم الخيرية ثابت له فيفيد المخاطب خلاف ما لو كنت عالما واحد غير معين فانه لم يحصل المخاطب فائدة وكذا كل نكرة في الاثبات يقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة او تخصص بان تقع على المصدر المدعو به لتخصيص نحو سلام عليك او على تخصيص نحو ويل له بناء على انه يدعى عليه بالهلاك وقوله على المصدر اشارة الى انه لا يجب ان يكون مصدرا كقوله فترب لافواه الوشاة وجندل اي ملكك اي فان ترب وجندل وان لم يكونا مصدرين الا انهما في المصدر يعني المنتصب على الفعل المرفوع اي المصدر الذي يرفع لغرض الثبوت والدوام فان اصل سلام عليك سلمك الله سلاما اي جعلك الله سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما فقصد الدوام سلام عليه واستمرارها لان النصب والرفع الفعل الدال على الحدوث والتجدد وانما قدم المبتداء هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا ومجرورا والتخصيص ثابت به في الاصل للفاعل ولانه عوض الفعل والاصل في الفعل ان لا يتقدم عليه شيء من معمولاته ويلزم تنكيره من غير تخصيص اذا كان نحو افعل التعجب لان الابهام الى اصل من التنكير مناسب التعجب نحو ما افعله عند سيبويه لانه قال انه في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعله فاعلا مبتداء مع كونه نكرة غير مختص بوجه عند سيبويه لا عند الاخفش فان ما عنده موصولة والجملة صلة والخبر محذوف فلا يكون مما نحن بصدده لان ما معرفة وعند الفراء لانه ضمن الاستفهام فيكون ما نكرة متخصصة بالاستفهام والخبر على الاخفش كما عرفت فلذلك صح التنكير لان الاصل في الخبر ان يكون مجهولا غير معلوم عند المخاطب ليستفيد لان المسند لو كان معلوما عنده كان المسند اليه ايضا معلوما عنده وانما كان معلومه فاد التغيير وجاز التعدد فيه اي في الخبر كما كان التعدد بحرف العطف نحو زيد عالم وعاقل والاخر نحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وسواء كانت الاخبار غير متضادة كما ذكرنا او كانت متضادة وسواء كان المبتداء في المتضادة يتصف جزء منه ببعض تلك الاخبار وجزء آخر منه ببعض آخر منها كقولك الابلق هذا ابيض اسود او يتصف بجميع المبتداء بكل واحد منها نحو هذا حلو حامض فان الخبر في لفظا الا انه متعدد في المعنى لانه حلو وحامض مشترك بين الطعم جميع اجزائه حلاوة وحموضة الا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر حصل بالاكل كيفية متوسطة بينهما كان المجموع هو الخبر وانما يسمى كلا واحد منها خبرا جازا ومن ثمه يقال علمت هذا حلوا حامضا لان باب علمت لا يتعدى الا الى مفعولين

ولا يجوز هنا استعمال العطف لان مجموعها بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض واجاز ابو علي هنا العطف

وهو اي الجملة وهو ما العامل من عوامل الابتداء سماه شرطا على لفظه سواء كان ابتداء على اضافة وشبهها نحو زيد منطلق او لا نحو عمرو

صاحبك وبشر قام ابوه فلو هو اي يكون ذلك هو المبتدأ بمعنى ان يكون صادقا على المبتدأ لا بمعنى ان يكون المفهوم منه هو المفهوم

من المبتدأ بعينه او بمنزلته اي بمنزلة هو هو نحو قولك ابو يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته قال الله تعالى وازواجه امهاتهم اي

منزلتهن في تحريم النكاح او يكون الخبر منه نحو زيد قام ابوه فانه بمنزلته قام لا بد عائد في ذلك عن العائد اليه اي الى المبتدأ ان كان

جامدا غير مؤول بمشتق كقولك زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المعروف او متضمنا لمعنى الضمير والاسم مشتمل على الضمير ان كان مشتقا

وذلك لان المشتق يعمل عمل فعله فان كان نوع الحقيقة للمبتدأ اسند الى ضميره في المعنى وان كان لغيره فلا ولكن الغير بضميره والا استتر

مجازا بالاصنع من لو اوله وكذلك متضمن ان كان جامدا مؤولا بالمشتق كقولك هذا اسد مشيرا به الى رجل شجاع فان اسدا هنا في معنى شجاع

بلا نه مؤول بما فيه معنى الفعل ولو اسند ظاهرا لم يرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه وكذلك اذا كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فانه متضمن

للضمير عند سيبويه نحو زيد سيدا سيدا لكونه بمعنى الفعل وحل وقام مقامه ويجوز ان يكون الخبر المفرد متحدا بالمبتدأ لفظا ويعني للدلالة على

الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري على ما ثبت في النفوس من خبر الله او حلة وفي خلاف المراد نحو زيد ابو قائم

او جملة فعلية سواء كان فعلها لازما او متعديا ماضيا او غيره نحو زيد في الدار ولا وقوله تعالى متعلق بالجملة اي الاكثر كل واحد من الجملتين

من ضمير عائد الى المبتدأ لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد ان يجعل جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاول ووضع الضمير لانه موضوع

للربط الا ان يكون المبتدأ شانا اي ضمير الشان فانه لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوي بينهما لكون الجملة عبارة عنه فالخبر هناك بمنزلة المفرد نحو

قل هو الله احد وكذا الا يحتاج في الخبر كل جملة يكون عبارة عن المبتدأ نحو مقولي زيد منطلق وكقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من

قبلي لا اله الا الله فمعنى هذا القول ولم يقل الا ان يكون المبتدأ شانا الا ان يكون الخبر عبارة عنه لكان جامعا وكذا لا يحتاج الى العائد لفظا كان

الجملة متضمنة لعائد على المبتدأ بان تكون تكون ولباس التقوى ذلك خير او بمعناه في كقوله والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع

اجر المحسنين او يكون المبتدأ مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على قول من قال ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبره فانه ليس في الجملة ضمير لان

اللام في الرجل لما كان للجنس على قول والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وكذلك لا يكون

والجملة خبر لما قام الظاهر مقام الضمير نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا به واعلم ان وضع الظاهر مقام الضمير جائز في معرض التفخيم بها سيما

نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي واما القلة يكثر في موضعه فيجوز ذلك عند سيبويه في الشعر شرط ان يكون بلفظ لا ولا وعند الاخفش يجوز وان لم يكن

بلفظ الاول وسواء كان في الشعر او لا ويجوز حذفه اي حذف الضمير العائد اذا علم العائد وذلك الحذف يكون على سبيل السماع نحو قولهم

السمن منوان بدرهم اي منوان منه وعلى سبيل القياس في كل موضع يكون الضمير مجرورا بمن والجملة التي وقعت خبرا تكون

اسمية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان كون المبتدأ الثاني جزءا من المبتدأ الاول يدل على الضمير

ويحذف الجار والمجرور معا وما وقع ظرفا من الخبر سواء كان ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك او جارا ومجرورا

فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في والا سماه

بعضهم ظرفا اصطلاحا يتعلق بالفعل على الاكثر فيقدر بنحو زيد في الدار استقر فيها لان الاصل في التعلق له اي للفعل اي لا بد للظرف من

متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وانما كان كذلك لان العامل انما يعمل لاقتضائه معنى الفعل

اما البصريون فمعناه منزلا ما قبل الفعل وهو الفعل ولو لم يكن اوليا جبر معناه في غيره وهو الحرف والفعل اشد افتقارا الى غيره لانه حدث يقتضي

صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره انما يكون من جهة التحقق فقط

والا لا يعمل الا ان يشابه الفعل او تضمن معناه او معنى الحرف لان اصله الاستغناء عن غيره وقال بعضهم كابن السراج ان الظرف يقدر باسم

الفاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه ان يكون مفردا فتقدير اسم الفاعل الذي هو مفرد اولى في اقسام الخبر وانما كان مفردا لان

الخبر فيه لان الاصل في احتمال الخبر هو الفعل ولو لم يقع عليه فيه ولانه لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة انا عارف وانت عارف وهو عارف

اشبه الخالي عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة ومن ثم اي ومن اجل ان الظرف يقدر بالفعل يعتبر الظرف مجردا من غير ذكر الفعل في الصلة ولو كان مقدرا

باسم الفاعل لزم ان لا يتعين لان صلة الموصول يجب ان يكون جملة واسم الفاعل مع فاعله مفرد لانه الصلة بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة تتم الصلة به

واذا كان المقدر في الصلة فعلا فكذا في غير الصلة هذا قول الشيخ وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يقع فيه المفرد بخلاف الواقع

في موضع يكون فيه الجملة والظرف الخبرية واقع موقعا هو المفرد بالاصالة والفاء وقع فيه الجملة بتأويل المفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر فتقدير

الفاعل اولى كما هو مذهب كالاخفش لان الفعل لا يصح تقديره من تقدير اسم الفاعل لسبب تدل عليه لا في موضع رفع واسم الفاعل مغن عن تقدير الفعل

والتقدير بما يقع اولى من تقدير ما لا يصح بانتقال اي بتقدير الفعل مع انتقال الضمير العائد من الفعل اليه اي الى الظرف ليسد الظرف مسد

وهذا مذهب الجرمي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق والعلة ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لانه المقصود وهو كاضمار

لوجود الشيخ في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر فلذلك اي فلاجل انتقال الضمير الى

الظرف جاز العطف عليه اي على الضمير المنتقل الى الظرف والتاكيد عنه ونصب الحال عنه والابدال عنه في قول الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق

عليك ورحمة السلام فان قوله ورحمة اما عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع الى السلام لان التقدير السلام حصل عليك فحذف

حصل ونقل الضمير منه الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل مثبتا محذوفا فانه مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه والا يجوز ان يكون قوله

السلام هو المعطوف عليه لتاخره عن ان يكون المعطوف عليه متقدما وفي قوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر

اجمع فان اجمع مرفوع لانه تاكيد للضمير المستكن في عندك الراجع الى فوادي ولو كان الفعل مع الضمير محذوفا لزم ان يكون اجمع هو تاكيدا لغير مذكور

ونحو قوله واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فان قوله خالدين حال من الضمير المستكن في قوله ففي الجنة والا يجوز ان يكون حالا من ضمير سعدوا للفصل

من جهة اللفظ والمعنى ... قوله ... والوزن ... الحق ... الضمير المستكن ... الوزن ... الحق ... المنصوب

بين الموصوف والصفة بالاجنبي وهو قوله ... والوزن لتعلق الظرف ... الحق ... المصدر

المحلى باللام ... ضعيف ... الكلام ... والوزن ... الحق ... وهو ... شذوذا

لا يجوز ... قوله ... يكون قوله الحق ... الجملة الظرفية ... التنوين ... المستكن

وانما كان المراد منه مجرد الظرف ... التقدير يوم ... لا يوم ... الى ... من ... اللام

ويكون الظرف ... الايام ... او كان ... المضاف اليه ... فلا يقال زيد ... او زيد ... ولهذا فلا يقال ... الذي

في مكان زيد ... فلا يقال ... زيد في مكان ... ولا يقال ... العام ... لم يكن ... ملفوظا

من المضاف اليه فان كان زمانيا ... لم يقع الزماني عن الجثة ... الجثة ... فلا يقال ... لان زيد لا يقع

يوما ... لان زيد يوم الجمعة ... كان يوم السبت ... الحدث المستمر ... يوم الخميس ... الخميس يوم

دون يوم ... المستمر ... الخروج ... يوم ... الخروج ... يوم ... الاكل ... الا انكسف ... الا يكد

لحدوثه في بعضها دون البعض ... لانه ... خبرا ... الاعم ... عنه ... جميعها ... الدهر

وقوله الكلام ... فوم ... الزماني ... الجثة ... الحق ... اليوم

على حذف ... يكون ... الظرف في ... محذوف ... في كل عام ... الفتاحة

فيكون المبتدا والظاهر ... والتقدير ... يكون ... في كل عام كان ... الهلال ... الشهر ... الشهر

الهلال ... الليلة ... زمان ... الجثة ... الهلال ... حدوثه ... كان ... الهلال

مراده ان الهلال ... الهلال ... يكون المضاف محذوفا ... الزمان ... الهلال ... يكون الفعل ... الفاعل ... وقوله

٤٩

... السابقة الاولى على هذا التقدير يكون الليلة ظرف الليلة الهلال ... يكون التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة ... السبع

كانت في ... الاقرب ... لانه يجوز ان يكون الزمان ظرف كما اجاز سيبويه اليوم يومك بنصب اليوم على ... فان الاول ... فقد يكون ... اكا

اليوم افضل ... فلا ... بعينه ... كلامه ... من يومك ... في ... فقد يجوز ان يكون الزمان ظرف

ثم ... اليوم الجمعة واليوم السبت بنصب اليوم فان اليوم ظرف الجمعة والسبت ... يكون الزمان ظرف ... اليوم ... السبت ...

على الجمع والسبت ... مصدر ... فيكون الظرف ... للمصدر ... اليوم العيد واليوم الفطر واليوم ... بنصب اليوم ... الان ذكر

... الايام ... على ... في ... المصدر ... هذا ... لم ... الا ... على ... فلا يقال اليوم الثلثاء

... لا يكن ... الثلثاء ... المصدر ... لانه ... ياول بالمصدر ... اليوم الاربع واليوم يومك ... على عليك

عليك ... وسلطانك ... ان امرك ... في هذا اليوم فيكون الظرف للمصدر ... الزمان و يجوز ان يكون ... اليوم ... من يومك

قال سيبويه ... الحكم ... الصدق والكذب ... الكوفيين ... لان ... المبتدا ... ليس ... المعوق

والكذب وانما المراد ... المبتدا ... الا ... يكون مفردا او المفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما واما الجملة ... ٨

في الاصل ... الصدق والكذب لانه ... لا يحتملهما ... مفرد ... بالاتفاق ... فكذا الاخفش

وقوله ... بالقياس ... ايضا ... ان ... المبتدا ... بغير الخبر ... يستقل

المبتدا فلا يقال ... لان ... الجملة ... ذلك ... الجزء

مالم يذكر الجزء الواحد لايتم ... الكلام فان قلت قد ... الاصل ... مبتدا ... من المبتدا ... فان كان اثنين كان لا

وكانما ... فانه ... الثانية ... دليل على التثنية ... من قولك ... بقوله وان كانتا اثنتين بعيد

الخرفيه وهو ... لا اعتبار لمجرد العدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف قوله ... الصغر والكبر ... فاه

كانتا كبيرتين او صغيرتين ... علم ان الصغر والكبر لا اعتبار لهما ... حكم الخبر انه يطابق الخبر المبتدا ... وتثنية

وجمعا ... لان ... الخبر ... افعل من ... المبتدا لانه لو كان افعل من لا يطابقه بقوله

زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل ... لا يطابق ... قائم ابوه والزيدان قائم ابوهما

والزيدون قائم ابائهم وزيد قائمة امه ... القيدين ... القيدين لا يطابقه ويطابقه

مع كونه ... وجوب تقديم المبتدا على الخبر ... مواضع ... المبتدا ... محذوف الخبر ... المبتدا

في التقدير والحكم على خبره المحذوف لانه اذا كان محذوفا وجب ان يقدر في التقدير مقدما [illegible] لذلك كقولك في جواب من
قال من عندك زيد اي زيد عندي وانما قال معرفة لانه اذا كان نكرة وكان الخبر الظرف مصححا له وجب ان يقدم في التقدير ايضا نحو في جواب
قال من في الدار رجل اي في الدار رجل او اذا كان المبتدأ متضمنا لما له صدر الكلام فانه يجب تقديمه ايضا كاسماء الشرط والاستفهام نحو من جاءني فهو
مكرم ومن قام لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه حقه صدر ذلك الكلام ليعلم السامع من اول الامر انه من اي نوع من انواعه او لفظا
المبتدأ مضافا اليه اي الى المتضمن لما له صدر الكلام نحو غلام من قال قام فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه [illegible] عن المضاف اليه
جعل المضاف معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فقدر الاستفهام قبل المضاف او كان المبتدأ منزلا منزلته اي منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن
خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم [illegible] فانه لا يتم قبل التقييد فلو قدم الخبر [illegible] المقصود منها المشبه به
نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتأخير او كان في المبتدأ لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص اللام ببداءة الكلام وانما اخر عن
المبتدأ نحو ان زيدا لقائم [illegible] او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم فانه يجب ان يكون المبتدأ المحذوف مقدما في التقدير نحو نعم الرجل
زيد اي هو زيد [illegible] او كان الخبر فعلا بضمير المبتدأ اي يكون مرفوعا به او تأكيدا للفاعلية [illegible] المبتدأ نحو زيد قام فان المبتدأ لو تأخر
[illegible] بالفاعل [illegible] تأخر المبتدأ عن خبره
لانه لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدأ بالفاعل [illegible] لان التأكيد [illegible]
كالنفس واخواته وليس المبتدأ هنا [illegible] وخلاف الزيدان قاما [illegible] فانه يجوز تأخير المبتدأ لعدم [illegible]
[illegible] لان تأخير المبتدأ اكثر في الكلام [illegible] او كانا اي المبتدأ والخبر متساويين [illegible]
[illegible] زيد [illegible] صاحب [illegible] افضل [illegible] مخصوصا
[illegible] التخصيص [illegible] يجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه [illegible]
لانه لو كانت [illegible] يجب تقديم المبتدأ على الخبر كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه جاز
تقدم الخبر على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى [illegible] ان الخبر [illegible] التشبيه [illegible]
بنونا اذ المعنى ان بنينا مثل بنينا [illegible] وقوله وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ [illegible] كان المبتدأ [illegible]
فيه ذكر او وجب تقديمه اذا وقع بعد الا [illegible] وما محمد الا رسول [illegible] تأخير المبتدأ [illegible]
مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على قول من جعل زيدا مبتدأ وما قبله خبره فانه لا يجوز تقديم المبتدأ على الخبر [illegible]

المطلوب من هذا التركيب وهو فائدة الايجاز اولا والتفصيل ثانيا او اذا كان المبتدأ نكرة خبره ظرف [illegible] مقدم على النكرة مسندا لانه لو كان
ظرفا ولكن لا يكون مصححا لا يجب تأخير المبتدأ نحو سلام عليك مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز تنكيره لما تقدم من انه لتقدم [illegible]
[illegible] فلو اخر لبطل [illegible] بالفاعل فلا يصح كونه مبتدأ [illegible] محذوف كما تقول في جواب من يقول [illegible] في الدار رجل اي في الدار رجل فالخبر
[illegible] النكرة مسندا [illegible] في التقدير [illegible] ان يكون [illegible] او اذا كان الخبر [illegible] المفتوحة [illegible]
لم يكن الخبر ظرفا [illegible] ان زيدا قائم وكان ظرفا [illegible] انك قائم فانه يجب تأخير المبتدأ لانه لو قدم المبتدأ هنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة [illegible]
[illegible] المكسورة [illegible] المكسورة [illegible] بالفتح [illegible]
[illegible] صدر الكلام [illegible] المكسورة واذا تقدم الخبر [illegible] انه خبر المبتدأ وانه ليس [illegible] المفتوحة ولا المكسورة [illegible]
واذا [illegible] ان المقدم خبر [illegible] بعد الخبر المفتوحة لا المكسورة [illegible] خبر [illegible] المفتوحة [illegible]
وكان عليه ان يقول [illegible] لم يكن [illegible] تأخير المبتدأ لعدم لبس المفتوحة بالمكسورة [illegible] ان المكسورة [illegible]
[illegible] انك فاضل واما انك فاضل فمعلوم منه [illegible] النوى [illegible] او اذا كان
[illegible] اي لمتعلق الخبر ضمير المبتدأ [illegible] كان المبتدأ [illegible] التمرة [illegible] زيد [illegible] على التمرة [illegible] المبتدأ
[illegible] راجع اليه [illegible] المرسل [illegible] تأخير المبتدأ [illegible] لفظا او تقديرا لو قيل [illegible] على التمرة [illegible]
او اذا [illegible] خبره المفرد [illegible] ماله صدر الكلام كالاستفهام [illegible] كيف زيد فانه [illegible] خبر المبتدأ [illegible] صدر الكلام فلا يجوز
[illegible] عليه [illegible] الجملة [illegible] الاستفهام [illegible] خبر المبتدأ [illegible] بالجملة [illegible]
كان [illegible] مفردا [illegible] الخبر [illegible] زيد [illegible]
نحو زيد [illegible] لانه [illegible] الاستفهام [illegible] صدر الكلام [illegible]
[illegible] صدر الكلام [illegible] الجملة [illegible] كان [illegible]
[illegible] التقديم وكذا يجب تأخير المبتدأ اذا وقع [illegible] الا [illegible] في الدار الا زيد [illegible]
[illegible] تأخيره [illegible] خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل [illegible] مذهب سيبويه [illegible]
[illegible] الفاء [illegible] قلت [illegible] فانهم [illegible]
[illegible] خبر المبتدأ [illegible] فيكون [illegible] مبتدأ [illegible]

شرط مقدر يدل عليه الجملة المتقدمة قال سيبويه وقد يحسن ويستقيم ان يقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر مبنيا على مبتدأ مظهر او مضمر
مدار الكلام فاضربه والهلال والله فانظر اليه الا ان يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيجوز دخول الفاء على خبره ويعنى المبتدأ المتضمن معنى الشرط موصولا صلته
فعل او ظرف وذلك لان الموصول كلمة الشرط والصلة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فكان حق الموصول ان يكون مبهما ليكون مثل
كلمات الشرط وحق الصلة ان يكون فعلا مستقبلا كشرط لو ساكما التعميم الشرط الا ان الصلة لما لم تكن شرطا في الحقيقة جاز الا يكون فعلا
صريحا بل يكون مقدرا بالفعل كالظرف وجاز ان لا يكون الصلة مستقبلا في المعنى نحو قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الجزاء ايضا
ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس بجزاء الشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقولك الذي جاءك فله درهم وحذف به او يكرم
المنعوت او هو نكرة موصوفة بها اي بالفعل نحو رجل يسعى في حاجته فله كذا او بالظرف نحو رجل عندنا محترم فسعيد فان النكرة لابهامها تكون
ككلمات الشرط وصفتها لكونها فعلا او مقدرا بالفعل شابهت الشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ومن ذكر عد مثل ذلك النكرة نحو قوله
كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم فقد تسامح لان النكرة هاهنا كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة
المضاف اليه كل والا قال ابن مالك وكذا نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف اليها النكرة كل او موصوف بالكلام موصوف بالموصول
المذكور لورود الاستعمال كذلك كقوله صلى الله عليه وسلم في الخطبة الذي تحسبون يسيرا فيه تعدونه سيعرا وقد يدخل الفاء في كل مضاف الى
النكرة وان لم تكن النكرة موصوفة بالفعل او بالظرف نحو كل نعمة فمن الله وان دخل اي يدخل دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور وان دخل لكن
على ذلك المبتدأ كقوله وكل ما ... فسوف يكون وكذا ان دخل ان عليه عارا اي وصوري لا احقر لان ان لا تغير معنى الابتداء بل تؤكده وكذا لكن
لا يغير معنى الاخبار فلا تنافي بين الفاء وبينهما وكان قد ورد القرآن العزيز العظيم على ذلك منه قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف
عليهم وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ونقل عن سيبويه انه لا يجوز دخول الفاء مع ان الشرط لا يدخل عليه
ان للتنافي بين التحقيق والتعليق فكذلك لا يدخل خبر الشرط وهذا النقل غير صحيح لان سيبويه استشهد في كتابه بعد قوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم سرا وعلانية فلهم اجرهم بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وتجويز دخول الفاء في خبر ان المفتوحة كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه ومنه قول الشاعر على بينا اي باحم كوذا ... ونا ما بينا فقعد اي بيا ... معنى الشرط كليت ولعل
فانهما مانعان من دخول الفاء في خبر المبتدأ لانهما لا انشاء وما يقع خبرا لهما محتمل للصدق والكذب والشرط والجزاء يحتمل لهما فلو جاز
دخول الفاء في خبرهما لزم ان يكون ما بعد الفاء محتملا لهما وغير محتمل لهما قوله على ان اي انما يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ على ان السبب
على الاول وكان الشرط والجزاء كون لو ان تكرمني اكرمتك فان قصد السببية جيء بالفاء والاطلاق قلت قد دخل الفاء في قوله تعالى وما بكم من

نعمة فمن الله مع ان الاولى ليست سببا للثاني وذلك لان استقرار النعمة بالمخاطب سببا لكونها من الله عز وجل لا الامر بالعكس فاجاب
عنه بقوله محمول على ان الحكم ... اي ان النعم منه تعالى وذلك لان الآية لاخبار قوم السوء فانهم نعم جعلوا بعضها او شكوا فيه فان استقرارها
مشكوكا او مجهولة سبب للحكم بكونها من الله سبحانه وتعالى ويجوز حذف احدهما من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقولك هو فعبد جميل
اي فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل لكن حذف المبتدأ ههنا اولى من حذف الخبر لان الكلام سيق لمدح حصول الصبر الجميل
المبتدأ محذوف او جميل مثاله لا على الخبر محذوف لا نوع تجرباته الصبر الجميل الجا اولقيام القرينة الحالية الدالة على خصوص المبتدأ ومع
قيام الصبر وعدم القرينة الدالة على خصوصية الخبر وقد يحذف المبتدأ جوازا حيث يقع المضاف اليه المبتدأ مثل المعطوف على
كقولهم راكب طلحتان اي راكب البعير والبعير طلحتان فحذف المعطوف لوضوح المعنى ووجوبا في الخبر عنه ينعت مقطوع للنعوت المدح
نحو الحمد لله الحميد او ذم كاعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين وشرط في لزوم حذف الخبر انه
قائم مقامه اي في موضع الخبر بان دل عليه كلولا زيد لكان كذا اي لولا كان المبتدأ بعد لولا الامتناعية وكان الخبر امتناعا اي لولا
زيد موجود لكان كذا فانه لما جعل امتناع جوابها معلولا للاول وهو وجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجوب دخلته فكان
الجواب والاعلية وفي مقامه فحذف ولقائل ان يقول سلمنا انه لا دلالة على وجوده لاول لكن لا دلالة على ان الخبر محذوف جوازا ان يكون الفعل
محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعله ان لولا يوجد للدلالة على ما هو مذهب الكسائي دون امر خاص فلانه لا يلزم حذف الخبر وان ذلك
بسبب امتناع الخ ان كان هو وجوده للاول فحذف الحذف لازم وان كان امرا خاصا معينا للاول زائدا على وجوده فلا بد من اثباته
نحو لولا زيد يدفع عدوه لاهلكه ومن لم يقيد حذف الخبر بما بعد المبتدأ قال انا نجيز ههنا محذوف وذلك لامر الى ما حال عامله الخبر المحذوف
اي لولا زيد موجود وافعا عدوه لاهلكه ونظر المص ادق لان هذا التقدير زائد على قدر الضرورة ولمجيء ما يتعين ان يكون خبرا بعد
لولا كقوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديث عهدهم بكفرهم لاسست البيت على قواعد ابراهيم مثل لعمرك لافعلن ذا او الضابط فيه ان كل مبتدأ
صريح في القسم يجب حذف خبره لانه تعينه للقسم دل على تعين الخبر والجواب ساد مسد التقدير لعمرك قسمي ومثل ايمن الله بخلاف عهد
الله فانه غير صريح بالقسم بدون المقسم عليه في انه يقال على عهد الله لافعلن فلا يحذف الخبر وان تقول عهد الله لافعلن فيحذف ومثل كل
الذي ان يحمل على ايقوم معناه ان ملك الصفة المعتمدة على همزة الاستفهام مبتدأ والاسم المرفوع بعدها فاعلها وتحت به كلاما من بين
جميع الاسماء الفاعلين ولم يكن لذلك المبتدأ خبر اصلا لانه في المعنى كالفعل والفعل لا اخبر فيكون عنده اي ايقوم الزيدان خلا كونه
من جملة ما حذف فيه خبر المبتدأ لقيام غيره مقامه الا انه لم يكن لم خبر فكأنه حذف والاصل مثلا اي يلفظ مثل ومثل ولا يجوز ان يكون الزيدان

مبتدأ او و اكابر خبره متقدم عليه والاولى وجب ان يقال ان اتى ما ان كما عرفت بخلاف هو لك الاكرام مثل الزيدان فانه يتعين ان يكون الزيدان مبتدأ واكرم مثل خبره لان افعل التفضيل لا يعمل فيما يصلح ان يقع خبرا عن الزيدان وحرى ان زيدا قائما

والضابط فيه ان المبتدأ اذا كان مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون منسوبا الى الفاعل

او الى المفعول وبعده حال من احدهما او منهما جميعا ويكون المصدر عاملا فيها صالحا ان يحذف خبره لدلالة القرينة على تعين

الخبر وقيام غيره مقامه كما سنذكره وقد يكون الحال القائمة مقام الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو كقوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه

وهو ساجد وكقول الشاعر خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان [illegible] لا يمكن المصدر عاملا في صاحب

الحال فلا يحذف الخبر وجوبا كقولك ضربي زيدا قائما شديد فان المبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال اعني مفعوله فلا

الحال انه نغني عن الخبر لانه من صلته وكذا اذا جعل عامل الحال كان المقدر المطابق الى ما له والفاء وتعلق المضاف بالمصدر فان قال

لا يغني من الخبر لانه معمول معمول المصدر فلا يغني عن الخبر واخطب ما يكون الامير قائما والاول ما يكون فيه تشبيه بين باللفظ

جهوله قوله على حصل او حاصل اذا كان قائما وفيه بيان للتقدير كما شاءه الثلثة اي ضربي زيدا حصل او حاصل اذا كان قائما

واخطب اكوان الامير حصل او حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز واول اكوان الحرب حصل او حاصل

اذا كانت فتية فاذا ظرف زمان جعل بعد حذف متعلقه وهو حصل او حاصل خبرا عن ضربي وعن اخطب واول كما يقع

سائر ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة وكان تامة بمعنى وجد وفيه ضمير لزيد والامير والحرب والفاعل

لما كان لما يضاف سائر ظروف الزمان الى الجمل وقائما حال من الضمير كان العائد الى زيد والى الامير كان فتية حال من الضمير

العائد الى الحرب ولا يجوز ان يكون قائما خبر الكان ومع ناقصة والا امتنع وقوع الجملة الاسمية المقترنة بالواو والحال موقعه وقد جاء

كما في الحديث والبيت المذكورين آنفا فحذف المتعلق لاذا وهو حصل او حاصل كمتعلق الظرف المستقر اي حذف متعلقا

الظروف المستقرة العامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك ثم حذف اذا مع ما بعدها اي ما يقع بعدها من الشرط العامل في الحال وهو كان

لدلالة الحال عليه اي على اذا مع ما بعدها اما على اذا فلان في الحال معنى الظرفية لان معنى جاءني زيد راكبا وقت الركوب واما على ما بعدها

فلكونه معمولا لما بعدها فتعين الحال سادا مسد الخبر اي مسد الخبر والاعلى بحذف ومعنى الضرب على تقدير الاصل بعينه اتفق الكل على ان

معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب الا قائما وهذا المعنى المقصود لا يستفاد الا من هذا التقدير الذي هو تقدير البصريين لان المصدر هو

اسم جنس باقيا على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو ظاهر في الاستغراق فالجنس

زيد قائم

هو التسوم بنقض الطهارة والتراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه معنى المطابق والمصدر في التقدير غير مقيد

بالحال لان الحال قيد في الخبر فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل وقت القيام وقال الاخفش الخبر المحذوف الذي

سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحبها ويكون التقدير ضربي زيدا قائما اي ضربي زيدا ضربه قائما وقوله اولى لانه اقل حذفا مع

صحة المعنى ولانه حذف فيه خبر عامل بقي معموله ودلالة المعمول على العامل قوية بخلاف تقديرهم فانه بقي بعد الحذف معمول عامل

اضيف اليه نائب عن الخبر الاصلي وهو حصل او حاصل فضعف الدلالة لبعد الاصل لكثرة الوسائط والاولى في تقدير الاخفش تكرار

بالاتفاق على الحذف خلاف تقديرهم ومنع الكوفيون التقدير بمذهبهم لاشتماله على تأخير الخبر عنها اي عن الحال وعلى جعل صاحبها اي صاحب الحال

متعلقا من المبتدأ لانهم جعلوا الحال معمولا للمبتدأ الذي هو مصدر لفظا او معنى اي ضربي زيدا قائما حاصل ويكون الخبر عندهم

محذوفا من غير شيء يسد مسده لان الحال يكون من تمام المبتدأ لان العامل فيها هو المبتدأ فينبغي ان لا يلزم حذف الخبر على تقديرهم لعدم

التزام غير الخبر موضعه لانه موضع الخبر فلا يرد عليهم بعدم الى وليس بعدها شيء ويكون الضرب على تقديرهم مختصا بحال القيام لتعين الحال

لكونه اي لكون الضرب عاملا فيها اي في الحال فلا يفيد العموم فلا يكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا

يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام في وقت حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فيلزم على تقدير الكوفيين الفساد من جهة اللفظ

والمعنى والاول يلزم شيء منها على تقدير البصريين والثاني وهو قول ابن درستويه بان الضرب في موضع فعله لان معناه اضربه قائما فلا

خبر له كان ام الزيد ليس يروق منه التزم العدم استغلاله اي استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما جاز ان يحذف

الى اسمه ويستقل الكلام بدونها كما جاز في اضربه قائما على انه يلزم على هذا التقدير الفساد المعنوي الذي يلزم على تقدير الكوفيين

زمانا يتعلق الجار والمجرور بقوله بعد جاز قبل الضرب به ضربتك زيدا قائما وجعل ما في اخطب ما يكون لاميرا وما يكون فيه ظرفا وذلك لانه كثيرا

ما يذكر المصدر ويراد به الظرف نحو اتيتك خفوق النجم اي وقت خفوق النجم الكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا جاز ان يكون بالمقدرة ظرفا ويكون مرفوع

المحل على الخبرية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير في الامثلة الثلثة وقت ضربي زيدا وقت كون قيامه واخطب اوقات كون الامير

كون قيامه واول اوقات كون الحرب وقت كونها فتية ولا يجوز ان يكون اذا منصوبة المحل بناء على الظرفية لاختلال المعنى الاول انك

لو قلت اخطب اوقات الامير يقع وقت قيامه كان في هذا اختلال لا لانك على انه مقول على انه واقع فيه وكل رجل وضيعته اي حرفته الضابط

فيه ان كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى مع بشرط ان يكون نصا في معنى المصاحبة وكل حيث يكون المعطوف والاول لا وجب ان يحذف الخبر لان

الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يتم به من ظهور المعنى والاصل هذا الاثار بقوله قبل حذف خبره وهو مقترنان لقيام الواو بمعنى مع بما بعدها مقامه

اى مقام الجزاء اعنى فانها نحو مفتقرة لان بعضهم قالوا انه مقترن ويرد عليهم بما يرد على الكوفية فى تقدير من زيدا [illegible] تقدير [illegible]

الجزء ولا يجوز ان يكون المعطوف بلا مساغ لان [illegible] فى محله بعد المعطوف عليه والمعطوف معا فتقديره منفردا وهو مقترن اى كل رجل مقترن هو

وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الجزء وفيه ايضا نظر لانه يرد [illegible] على ظاهر المعطوف فانه حذف وجوبا مع علم ما يقوم مقامه [illegible]

الا ان يقال انه معطوف على الخبر مقترن وفيه بعد ايضا وقيل بعدم الحذف اى حذف الخبر لكون الواو كمع فكانه قد قيل كل رجل مع ضيعته

فكما ان قولهم مع ضيعته خبر المبتدأ كذلك كان وضيعته خبره لانه تقديره واما اذا لم يكن المعطوف والا على الاقتران فلا يجب الحذف نحو زيد وعمرو

مقترنان وانت تريد مع عمرو [illegible] لانه لم يدل على الاقتران وحذفا اى المبتدأ والخبر جميعا مثل [illegible] [illegible]

خبر مبتدأ محذوف فان المحذوف فى مثله هو المبتدأ [illegible] على تقدير [illegible] جعله مبتدأ [illegible] فتامل فى امثاله هو المبتدأ

وخبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اى ان واخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ الواقع بعد ان الملغاة عن العمل بدخول ما الكافة عليها و

بالتخفيف نحو انما زيد قائم وان زيد قائم وامره من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة مشتملة على العائد ومتعددا ومحذوفا ومذكورا ومتعددا

ومتحدا كامر خبر المبتدأ يعنى انه خبر ان مشارك لخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان يثبت كونه خبرا لان بشرائطه وانتفاء موانعه لا انه كل ما يصح

ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يكون خبرا لان ولهذا يجوز اين زيد ولا يجوز ان اين زيد الا فى تقديمه [illegible] على الاسم ما لم يكن ظرفا فلا يقال

ان قائم زيدا بخلاف خبر المبتدأ فانه يتقدم على المبتدأ وذلك لان بابها فرع على الفعل فى العمل فجعل عمله فرعيا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم

المنصوب على المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم [illegible] معرفة نحو ان الينا ايابهم ويجب ان كانت نكرة نحو ان من البيان لسحرا لتوسعهم

فى الظروف لان كل شىء من المحدثات لابد له من زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية عنها [illegible] ويجب حذف خبر ليت ان [illegible]

[illegible] الاستفهامية [illegible] ليت شعرى هل كان كذا اى ليت علمى حاصل بما اجاب به هذا القول فزعم البعض ان التزام الحذف لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر

وفيه نظر لان مضمون الجملة الاستفهامية مفعول لشعرى من حيث المعنى فلا يجوز ان يكون سادة مسد الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد جميع معمولات المبتدأ فيكون محله بعد

الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى ان يقال ان الخبر محذوف وجوبا [illegible] لكثرة الاستعمال ويكون التقدير [illegible]

الاستفهام حاصل [illegible]

[illegible]

[illegible] جميع المسند [illegible] خبر [illegible] [illegible]

الاستفهام خبر [illegible] واذا كان خبرها ظرفا [illegible]

[illegible] الظرف [illegible]

اى لا رجل فى الدار [illegible] على قرينة [illegible] فلا يجوز حذفه راسا [illegible] [illegible] المبتدأ او الخ

[illegible] هو المسند اليه [illegible] [illegible]

مشابهة بليس لكونهما [illegible] النفى المطلق [illegible] [illegible]

[illegible] من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

[illegible] لا براح [illegible] [illegible] ان لا [illegible] فالاصل هو

المنصوبات

المفعول [illegible] الفعل [illegible] المفعول المطلق والمفعول فيه [illegible]

مدلول الفعل [illegible] [illegible]

[illegible] المفعول [illegible]

فان [illegible] الفعل [illegible] فيكون المفاعيل [illegible] المفعول [illegible] الفعل

[illegible] الفعل [illegible] المفعول [illegible] فهو المفعول المطلق [illegible]

[illegible] فهو المفعول به [illegible] فهو المفعول فيه [illegible]

فهو المفعول [illegible] فهو المفعول [illegible] الفعل [illegible]

الذى هو مدلول المصدر [illegible]

الى المصدر [illegible] المصدر [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] الفاعل [illegible] الفعل [illegible]

على مدلول المصدر [illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] المفعول المطلق [illegible] المفعول

الحقيقى الذى [illegible] فاعل الفعل [illegible] من العدم الى الوجود [illegible] الفاعل [illegible] مفعول

الاطلاق وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور [illegible] الفاعل [illegible] معناه [illegible]

عنه [illegible] مذكور [illegible] فعل مذكور [illegible] معناه [illegible]

صادر عن فاعل فعل مذكور [illegible] بمعناه [illegible] فهو مفعول مطلق [illegible]

لاتصافه معنى كربت المتعدي اليه فهو مفعول به وقد يكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعلة اي اكثر ما يكون لبيان النوع بسبب
صيغة فعلة نحو جلست جلسة فان فعلة بكسر الفاء موضوعة للمصدر المخصص بصفة من الصفات كالحسن والقبح والشدة والضعف او بسبب
خاص نحو رجع القهقرى او بسبب صفته وجوده اي وجود المفعول المطلق نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ضربته ضرب الامير اي ضربا
مثل ضرب الامير ... او تبيين العدد نحو ضربت الضرب او كان هناك نوع من الضرب معهود وقد يكون لبيان النوع
بكونه اسما ... المصدر ... نحو ضربته انواعا من الضرب ... التفضيل ... نحو ضربته ... اي
ضرب البعض ... اختلاف الانواع نحو ضربته ضربا ... انواعا من الفعل مختلفة او يكون المفعول المطلق للعدد وهو الذي يدل على المرات معينا كان العدد او لا ... كان العدد ... من
الوضع نحو ضربته ضربة او من الصفة نحو ضربته ... او من العدد ... المصدر نحو ضربته ثلث ضربات ... نحو ضربته الفا او ...
الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا ... للمصدر ... مقامه وقد يقع في ...
النوع والمرة كالاجتماع ... او قصد اطلاق ... ليكون ... للتاكيد وهو المفعول الذي ... المفعول المطلق ...
اي ... الفعل ... التاكيد ... ضربت ضربا ... المفعول المطلق الذي للتاكيد على العلية
والتكثير ... من جنس ... الفعل ...
عامل ... النوع ... العدد ... مصدر الفعل ... مصدر الفعل ... اشتقاقه
الا يكون ... الاشتقاق ... المصدر ... نحو قعدت جلوسا فان جلوسا وان كان ... الفعل ... ليس بمصدر للتعريف والابهام
او اشتقاق او مصدر قريب من معناه ... اشتقاق ... نباتا ... معناه ... الاشتقاق ...
... اعلم انه ... المصدر ... الاشتقاق ... المصدر ... التاكيد ... العلم ... مقامه ... العرب ... العلم زاد
معناه ... الفعل ... الفعل ... الفعل ... قعدت القرفصاء ... من القعود ... نحو ضربته
ويكون ... ضربته ... سوطا ... سوطا ... المضاف ... المضاف اليه مقامه وقد
... مصدر ... الناس ... قياما
اقواله ... الاشتم ... اي الاشتم ... حال ... حال ... الاشتم ...
ويقيض مجازا ... المصدر ... المتكلم ... بقوله ... علامة
المصدر ... مقامه ... المصدر مقام الفعل ... على اقامة ... آلته

لانها وجاءه والادب اما بالفعل او بالمصدر والصفة ليست بفعل فتعين ان تكون مصدرا واما انواعا من الضرب واشد
الضرب فان انواعا مبين بالمصدر صار جاريا مجراه وكذا اشد لما اضيف الى المصدر صار منزلته لان افعل التفضيل يكون
ابدا من جنس ما اضيف اليه او ... التفضيل على المضاف اليه وقد يحذف المطلق نحو ما جاء في الدعوة المرفوعة اللهم متعنا باسماعنا
وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعله الوارث منا اي واجعل الوارث منا اي من عشيرتنا ونسلنا لا اقاربنا فجعلنا فالوارث
بعض الباقي ... المفعول المطلق والضمير المتصل ... مفعول ... قوله
واجعل لي من لدنك ... والا يجوز جعل الضمير اجعله للابصار لعدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير اجعله والضمير
مذكر ... الضمير المفرد ... لا يجوز عدم المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس ... وان كانت
واحدة مع تقدم ذكر ... المفرد ... من المواضع ... وثوب
اسمال ... التكسير ... التصغير ... والضمير المفرد ... لانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه ... في بطونه ... الانعام وبعد الوارثة فيه اي في الابصار ... الضمير للابصار يكون الوارث
مفعولا ثانيا فيلزم ان يكون للابصار وارثه والاستقبح هذا في الظاهر والقول بعوده اي بعود الضمير المنصوب في اجعله الى المذكور
من الاعضاء ... اي ... المراد به اي بالوارث الملازمة اي يكون الاعضاء المذكورة ... لزوم الوارث ... فكان
اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا ... بان يكون ... والاستقرار ... يستقيم جعل هذه الاعضاء ...
ضعيف هذا القول لحصولها اي حصول الملازمة من قوله متعنا ... الضمير ... يكون ... المصدر
وهو الجعل ... ويحذف فعله اي فعل المفعول المطلق حذفا جوازا عند قيام قرينة تدل على الفعل
المحذوف ... لمن قدم من السفر ... اظهاره وحذفا لزوما حيث لا يجوز اظهار الفعل سماعا نحو ...
... الحذف ... السماع ... لضابط ... اللغة ...
علة الحذف ... الاستعمال ... سقيا ورعيا ... سقيا ورعاك الله رعيا وبه اي ... ذلك
لانه لولا الصورة المسموعة من العرب ... المفعول المطلق مكررا او وقع محصورا ... اي بعد الاسم
متعلق بقوله وقع لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي ... المجاز ... زيد سيرا سيرا او ما زيد الا
سيرا ... زيد سيرا ... الا سيرا ... حذف الفعل ... مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه ... ذكره ... على الفعل ... ذكر الاسم

نحو قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وكلا
يجب الحذف اذا وقع محصورا بعد هذا الاسم نحو هم

يدل على تعينه وتكراره يقوم مقامه فحذف وجوبا ولذا لا يحذف وجوبا اذا لم يقع المفعول المطلق مكررا نحو زيد سير سيرا واذا لم يكن
بعد اسم المذكور لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
مع ان وقوعه بعد هذا الاسم يدل على تعينه والدال على الحذف من نحو ما زيد الا سيرا وزيد سير سيرا العدم الحصر هنا واقرب ما يقول العلام
لا يكون قرينة من نحو ما يسرى الا سير البريد فان سير البريد خارجين لسيرى فلا حاجة الى تقدير الفعل الى قوله محصورا ابالا او معنى
مع الجازه فايدتان ليستا فى قول ابن حاجب وصاحب اللباب الاولى انه ان زيد قوله محصورا الداخلة حذف الفعل والثانية انه يدخل
هذه الضابطة نحو قولك ما كان زيد الا سير الخلاف قولهما فانه لا يدخل فى ضابطتهما لانهما شرطا فيهما دخول النفى على الاسم واعلم انه نحو
المصدر المكرر والمحصور ان جعل اسم المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة نحو زيد سير سير وانما انت سيرا **او** وقع المفعول المطلق **تفصيلا**
من مضمون الجملة المراد من مضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وتفصيله فوايده التى يترتب على الجملة وانما وجب حذف فعله
عند الا بالجملة عليه فيكون مع ذكره اعتناء هذا لفظا ومعنى كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا وتفدون فداء فمضمون
الجملة شد الوثاق وهو متضمن لفوايد من القتل والاسترقاق والمن والفداء واعلم انه يقال ان مضمون الجملة المتقدمة كما قال غيره لان
لفظه من معنى كانه كان ذكر التفصيل مغنى عن المقدمة لان الجملة لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على ذكره **او** وقع
المفعول المطلق **تشبيها** احترازا عن ان يقع لغير التشبيه نحو لزيد صوت صوت حسن **بعد جملة** احترازا عن ان يقع بعد مفرد نحو صوت
صوت حمار **فيها** اى فى تلك الجملة **اسم بمعناه** اى بمعنى المفعول احترازا عن نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار **وصاحبه**
اى وفيها صاحب هذا الاسم وهو الذى قام به ذلك المفعول نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهى فاذا له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت وعلى صاحبه وهو الضمير المجرور وانما حذف الفعل
اذ التقدير له صوت يصوت صوت حمار اى يصوت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة فانها تدل على
على الفعل وتعينه وكان عليه ان يقول بعد قوله اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو قوله له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع على البدلية
او الوصفية لان الجملة المتقدمة لا يدل على معنى الفعل وهو الحدوث اذ ليس المراد فاذا له هو يعلم **او** وقع المفعول المطلق **مضمون جملة لا محتمل**
لتلك الجملة من حيث هى جملة من جميع المصادر **لغيره** نحو قوله له على الف درهم اعترافا فان اعترافا مضمون الجملة التى قبله لانها
وتدل عليه نصا وانما وجب حذفه لشبابه بالجملة المتقدمة من فعله وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعله معنى **ويسمى تاكيدا لنفسه** اى غيره
المفعول المطلق المذكور **ايضا** اى كما يحتمل غيره نحو هذا عبد الله حقا فان قولك هذا عبد الله محتمل انه يكون حقا وان يكون غير حق ويكون

التقدير اقول هذا عبد الله قولا حقا فان قولك مطابقا للحق لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قال بها فيكون الجملة مقول القول
وهذا المصدر مفعولا مطلقا له ويكون للنوع او يكون التقدير حق ذلك حقا والاول ادخل عليه النقض بمثل زيد ابى او مسافرته لا على قوله
على الف درهم اعترافا والاما هو هذا عبد الله حقا لان الجملة من حيث هى جملة لا يحتمل معنى مسافرته وانما هو بيان المضمون الفعل
وحده ويسمى كالاول موكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار الجملة فى الافادة فكانه نفس الجملة والثانى موكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير
الجملة فهو مغاير للفظا ومعنى فان قلت ان كان الموكد به الجملة ثابتا يكون المؤكد موكدا لنفسه لا لغيره وان لم يكن ثابتا لا يتصور
التاكيد لان التاكيد تقوية الثابت قلنا لا شك ان الموكد هو الجملة المذكورة وهو حقية هذا القول ومطابقته للخارج ثابت من حيث
مدلول اللفظ لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ لانه نقيض مدلوله بل احتمال
الكذب انما يكون من حيث العقل لا يدل فسمى موكدا لغيره مع انه تاكيد لنفسه لان الجملة السابقة محتملة لنقيضه من حيث العقل
وهذا المصدر لا يحتمل ذلك لانه فصر فى افادة هذا المعنى والنص غير المحتمل **والما كر** فى **الاخر** اى فيما يحتمل غيره ايضا **التوكيد**
باللام للعهد لانه سأل التوكيد اعرف من قوله على الف درهم اعترافا فيقول هذا عبد الله الحق او حقا وقد جاء باللام لانه فى
بعض نحو لا افعله البتة فان سيبويه ذكر فى كتابه بان اللام فيه لازمة **و** الاكثر **فيما قبله** وهو الذى لا يحتمل الجملة الا اياه **التنكير** لعله وجهه
بان التوكيد **او** وقع المفعول المطلق **مثنى** و **للتكرار** احترازا عن نحو ضربته ضربتين لانه ليس المراد منه التكرار وانما جعل المثنى
دالا عليه لكونه اول تضعيف ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل او المفعول **كلبيك** كان اصله عند سيبويه الب لك
البابين اى اقيم لامتثال ما مورك كالمقيم فى موضع من الب بالمكان اذا قام به والمراد من التثنية التكرار ويكون للغ البابا
كثيرا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثى ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وكذلك
وكذلك لتبلغ الحب اسرعة من التلبية ويشير الامتثال المامور مع اتيان ما فيه من معنى التكرار فاقيم مقام الفعل وحكى الخليل ايضا
لب بالمكان بمعنى الب فيكون لبيك تثنية لبا من غير حذف ورد **ومن قال** ياؤه اى ياء لبيك **كياء عليك** وهو
يونس فانه قال انه مفرد فى آخره الف قلبت الفه ياء عند اضافته الى المضمر كما تقلب الف على ياء عند دخوله على المضمر
فقول الشاعر **رد** دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور **فلبى يدى مسور** حجة **عليه** وذلك لانه فى
البيت مضاف الى المظهر فلو كان الفه كالف على ينبغى ان لا ينقلب ياء عند الاضافة الى المظهر كما لا ينقلب الف على عند
دخوله على المظهر بابه نحو على زيد وتجوز اعتذار يونس بان الشاعر اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء ومثله

البيت اي دعوت مسورا لينصرني لما نابني من الشدايد فلبي اي فلباني واجابني ثم قال فلبي يدي مسور اي فلبت
يدا مسور الباب بعد الباب اي اجيبه في طاعته اجابة كثيرة والفاء الاولى للعطف والثانية سببية وانما قال يدي مسور
لان مسورا اعانه باليد **والمفعول به** اي الذي فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله ويا الدهر ما يفعل بي والاكثر **وهو
ما وقع عليه فعل الفاعل** والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء واذا ذكر
ذلك الشيء يسمى مفعولا به وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال يقع على مفعوله حسا في علمت زيدا واردته
وشاتمته **وقد يجوز ان يسقط حرف الجر** نحو ضربت زيدا **او ووقع** به اي بواسطة حرف الجر **ويسمى** المفعول به الذي بالواسطة
في اصطلاحهم **ظرفا ايضا** كما يسمى مفعولا لمشابهته الظرف في احتياجه الى ما يتضمن الفعل احتياج الظرف اليه ولانه في الغالب جار ومجرور
لكونه مقدرا **بفي ملغى ان كان عامله مذكورا** او في حكم المذكور نحو مررت بزيد وفي الدار في جواب من قال اين جلس زيد وليس المراد
الملغى ان يكون عامله مذكورا بل شرط المستقر ان لا يكون مذكورا خلافا لابن جني **وظرفا مستقرا ان كان متعلقه** **مستقرا** **مقدرا** **الحصول**
او معنى من معاني الافعال العامة كاينا في الدار اي مستقر في الدار ونحو كان زيد في الدار اي مستقرا في الدار فالظرف مستقر فيه لحذف العامل
والمستقر الظرف فيه **ويجوز تقديمه** اي تقديم المفعول به كالنوعية **على العامل** اذا اريد كالاختصاص في ايها ابنات الحكم بالمذكور ونفيه عما عداه في
الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت وعمروا مررت **ويحذف** المفعول به حذفا **منويا** اي حال كونه منويا اي محذوف
لفظا ومراد معنى لكونه غير مستغنى عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاقبح بما تؤثر اي تؤثره **وغيره** اي غير منوي بان
جعل بعد الحذف نسيا منسيا ويتعدى الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كان فعلا غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء
والمنع **و يحذف عامله** اي عامل المفعول به حذفا جوازا عند قيام القرينة نحو مكة للحاج اي يقصد مكة والقرطاس للرامي اي
القرطاس **و** حذفا **لزوما سماعا بغير قياس** اي لا يوجد سهنا ضابط الحذف نحو امراة ونفسه اي دع امراة ونفسه اعلا وجوده
كثرة الاستعمال **و** سماعا **مع القياس** **في المنادى** فانه مفعول لفعل لزم حذفه عند الاكثر **وهو المطلوب اجابته** في تحصيل
يا بدعوة المنادي اليه يدخل فيه اسال اجابتك ويخرج عنه المندوب لانه ليس سؤالا اجابة والمستغاث المتوجب نحو لك يا زيدا دبر
والتقبيل علي لانه وان كان اللفظ فيه ادباره لا اقباله الا انه يسال اجابته في الادبار وفي عدم الاقبال ونحو بعده اولى من تحويت يعنو وهو
اقبال **بيا واخواتها** الاربع نحو اسال اجابتك فيه **لفظا او تقديرا** متصل ليا واخواتها اي حال كونها ملفوظة نحو يا زيد
او مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا **بدل ادعو** اي يكون يا واخواتها بدلا لان ادعو قايما مقامه وكان تقديرها يا عبد الله وهو عبد الله

الا انه لما حذف الفعل جعل حرف النداء كالنائب عنه لا لانه عليه لانك اذا تلفظت بحرف النداء علم انك تدعو انسانا
فقيل من تدعو فتقول عبد الله فحذف الفعل وجوبا لعيب ورة يا بدلا عنه وقائما مقامه ولدفع لبس الانشاء بالخبر
لان لفظ ادعو كالجمل الخبرية محتمل الانشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء واما من جعل المنادى منصوبا بالنداء او بحرف النداء
واخواتها وجعلها اسماء الافعال فلا يكون المنادى على الزعم حذف فعله واشار الى بطلان هذا المذهب بقوله **والقول بانه** اي
بان المنادى **معمول حرف النداء معنى انه** اي انه حرف النداء **اسم فعل مردود** **وانفقد الفاعل** لانها اسماء الافعال يجب ان يكون
لها فاعل فلما لم يكن هنا فاعل وجب ان لا يكون اسماء الافعال مظهرا ووجد **مظهرا او مضمرا** اي لا فاعل لها لا مظهرا او ذلك ظاهر
ولا مضمرا اذ لو كان مضمرا لكان المتكلم ولا يجوز لانه خبر المتكلم لانه مستترا في اسماء الافعال على زعمه ولحي طب ولا يجوز ايضا لان
المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه او الغايب ولا يجوز ذلك ايضا اذ ليس المخاطب انه
لا يتقدم عليه ذكر **وهو** اي المنادى **يبنى على ما يرفع به** سواء كان ما يرفع به ضمة نحو يا زيد او الالف نحو يا زيدان او الواو نحو يا زيدون
فلم يقل مبني على الضم ليشمل نحو يا زيدان ويا زيدون وذلك لان الضم والفتح والكسر القاب يطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات
البناء كضم حيث وحركات الاعراب كقولك في جاني زيد انه متحرك بالضم او الابتداء ولا ذاك كضم جيم رجل ولا يطلق على الحركات على حروف
البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم بخلاف القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال ان الزيدين في حالي
الزيد ان مرفوع هكذا قالوا وفيه نظر لانهم يوضع القاب الاعراب على الرفع والنصب والجر الا للحركات بعينه وانما يطلق على الحروف مجازا للقيام بها
مقام الحركات كما يطلق اسم بعض تلك الحركات المعينة على البعض الآخر اذا قام مقامه فيقال ان السموات في خلق السموات منصوب وانه حرف في
مررت باحمد مجرور مجازا فعلى هذا لا مانع من ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال ان يا زيدان مضموم
او مبني على الفتح وجوبا اي وجوبا **بالف** اي حال كون المنادى مع الف **الاستغاثة** نحو يا زيداه ويا رجلاه وذلك لان الالف تقتضي
وجوب فتح ما قبلها وانما لم يقل مبني على ما ينصب به لان المنادى مع الف الاستغاثة انما يكون مبنيا على الفتح ولا يكون مبنيا على غير الفتح من القاب
النصب **و** يبنى على الفتح **مختارا بكونه** اي بكون المنادى **علما موصوفا بابن** حال كون ابن **مضافا الى علم** وذلك لكثرة استعمال المنادى مع كونه في
الاصل مفعولا فتح طلبا للخفة مع انه مناسب لحركة صفته وهو الابن نحو يا زيد بن عمرو ويا جعفر ابنه عاصم فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل
وجوبا بخلاف يا زيد ابن اخي ويا رجل ابن زيد وكان عليه ان يذكر بعد قوله بابن متصلا موصوفا لانه لا يجوز الفتح ان كان منفصلا عنه كما في نحو يا
زيد الظريف ابن عمرو وقوله **ان كان مفردا** لا مضافا **معرفا ونكرة مقرونة مع القصد** الى واحد معين **بالآلة** اي بآلة النداء قيد في الاحكام

الثلثة المذكورة من نيابته عما يرفع به ووجوب فتحه مع الف الاستغاثة واختيار ضمه لكنه يجمع اجزاء قيد
في الكلام الاول وذلك لان المنادى انما بني لمشابهته لكاف الضمير في ادعوك ووجه المشابهة وقوعه
موقعها وكونه مثلها في الافراد والتعريف فان يا زيد بمنزلة ادعوك والجزء الاول وهو كونه مفردا
قيد في الكلام الاخير لان قوله قبل بكونه على ما نصب عن قوله معرفة ومضاف لقوله او نكرة تتوقف والعلم
ان نحو يا رجل معرفة مقصودة بحرف النداء مع القصد وقيل ان تعريفه بحرف التعريف منويا وقيل ان
تعريفه بالقصد وهو منصوب لفظا او تقديرا اي كان مضافا اضافة تحقيق او لا نحو يا عبد الله وانما
لا يجوز بناء المضاف والمضاف اليه مع العدم مشابهتهما بكاف الضمير في الافراد ولا يجوز بناء المضاف
وحده لان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى فيكون الواقع موقع كاف الضمير المضاف مع المضاف
اليه فلو بني المضاف وحده لكان ذلك تعديا للحكم وهو البناء على علته وهو وقوعه موقع الضمير او كان مشبها به
اي بالمضاف بان يتعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول نحو يا خيرا من زيد
او معطوفا عليه ويكون مع المعطوف اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين فان هذا المجموع سواء كان اسما
لعدد معين او لشخص مشابه للمضاف فاعرب كالمضاف او كان مفردا منكرا فانه لم يبق ايضا العدم
مشابهته لكاف الضمير في التعريف كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه لا يقصد واحدا بعينه فيكون نكرة
او هو مجرور ان دخله لام التعجب لكونها من حروف الجر وهي غير ملغاة نحو قولهم يا للماء كانهم راؤا
عجبا للماء لكثرته فقالوا تعال يا ماء فانه … ويتعجب منك
او لام للاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وهذه اللام المتعلقة بادعو المقدر عند سيبويه وحرف النداء القائم
مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القائم مقامه
وانما خصت اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها وهو الاختصاص بمعناها لان المستغاث به
والمتعجب منه من بين امثالهما بالدعاء والاستحضار وفتحها اي مع فتح اللام في المضمر مطلقا اي سواء كان
المنادى المتعجب منه والمستغاث به معطوفا او لا كقوله فيا لك من ليل كان نجومه … والداخلة
على المظهر مفتوحة مطلقا اي سواء كان مناديا او لا لان الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء

والزم الابتداء ان يكون متبادرا الفتح لثقل الضم والكسرة على ما هو موضوع على الخفة غايته وانما كسرت اللام الداخلة على
المظهر … لاكثر اخف من مخالفتهما مع حصول الفرق بينه وبين لام الابتداء و بفتحها في المظهر
المستغاث به وكذا المتعجب والاولى ان يذكره ايضا لان الفتح لا يختص بالمستغاث نحو اللهم الا ان يقال ان لام التعجب في الحقيقة
لام استغاثة ايضا وانما فتحت اللام ههنا للفرق بين المدعو وهو المستغاث به والمتعجب منه وبين المدعو اليه وهو المستغاث
له والمتعجب وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث مكسور اللام والمنادى محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما فرق
نحو يا للمظلوم اي يا قوم … بالمدعو … للمدعو اليه لانه منادى وهو واقع موقع المضمر فتحت اللام فيه كما فتحت اللام الداخلة على
المضمر ان لم يكن المستغاث به معطوفا بغير يا وكان عليه ان يذكر هذا القيد لانه لو كان معطوفا بيا وجب ان يكون مفتوحة
ايضا لعدم الفرق كقوله يا للعطاف ويا للرياح وكسرها اي يكسر اللام على الاصل ان كان المستغاث به معطوفا وذلك الفرق بين
المدعو اليه والمدعو بالعطف لان المدعو اليه لا يعطف على المدعو نحو يا للكهول وللشبان للعجب وكسرها في مطلق المستغاث من اجله
كان معطوفا او لا وقد عرفت وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانه لا يجوز فيها الرفع وان كانت غير مضافة غير ذي امم
… احترازا عما في المنادى المبني احد منهما فانه يجوز في توابعه المفردة الرفع والنصب على المختار تنصب هذه التوابع حال كونها مضافة
او مشبهة بها اي بالمضافة وهو نحو يا زيد ذا الجمة فانه وجب نصب … لتعذر او بتقديره على اصل توابع المنصوبات وهو الحمل على محله
بوجوب نصبه لان محل المنادى نصب وتقديره على انه منصوب … بالعامل … بوجوب النصب ايضا لان المضاف اذ قلنا
فيه حرف النداء لا يكون الا منصوبا وانما قال اضافة تحقيق لانه يجوز في المضاف بالاضافة اللفظية الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه لانه
لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المفرد فان قلت انما كان الاعتبار بصورة الاضافة فهو مضاف … نصبه فان لم يكن
بصورة الاضافة فلا اعتبار كان يا زيد الحسن الوجه في التقدير شبيها بالمضاف والشبه ينصب ايضا كما قال قلنا الشبه بالمضاف اذا
كان منادى كان حكمه حكم المنادى المضاف في وجوب النصب اما اذا كان تابعا للمضموم فلا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف نحو يا هؤلاء
العشرون رجلا وبهذا البيان يكون في قوله او مشبهة بها نظر وانما كان حكم المشبه بالمضاف اذا وقع منادى حكم المضاف لم يجز فيه
… الحكم للبناء على الضم … فيه اذا وقع تابعا لان … اذا كان منادى يؤدي الى التكلف … عارض … البناء
ولا يلزم من اعتبار حكم الافراد فيه اذا كان تابعا ذلك وان كانت توابع المبني المذكورة مفردة او في حكم المضاف بالاضافة اللفظية
فالصفة والتاكيد المعنوي لا اللفظي لان حكمه حكم الاول … البدل لانه هو كالاول في النظم … وعطف بيان وعطف النسق باللام اي

حال كونه مع لام التعريف والمصنف ان قول ابن الحاجب المعطوف لكنه دخول يا عليه اولى من قول الشيخ باللام ليلا يرد
عليه يا الحسن والله فانه لا ينصب ترفع هذه التوابع الاربعة على لفظه اي حملا على لفظ المنادى وان لم يجز في سائر المبنيات
الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وذلك لان ضم المنادى اشبه رفع الفاعل في ان كل واحد منهما
طارئ وتنصب هذه التوابع الاربعة حملا على محله المنصوب لانه مفعول به تقول يا زيد الطويل والطويل ويا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث والبدل والمعطوف بغيره اي بغير اللام كالمستقل من المنادى
في الاعراب والبناء يعني يجعل كل واحد منهما منادى مستقلا سواء كان متبوعه مضموما او لا تقول يا زيد اخانا ويا زيد
وعبد الله منصوبين وان كان متبوعهما مبنيا على الضم وتقول يا اخانا زيد ويا عبد الله وزيد بجعل زيد مبنيا على الضم
وان كان متبوعه منصوبا وذلك لان البدل مستقل ولم يحتج الى متبوعه قبله في المعنى لانه لم يفهم معناه من المتبوع
ولذلك كان في حكم تكرير العامل بخلاف الصفة فانه لابد لها من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جاملا لكن لكون معناه مفهوما
من المتبوع منع ذلك من اعتباره مستقلا وكذا المعطوف بالحروف الذي لا يكون مصدرا باللام فانه مستقل في المعنى لكن
العاطف كحرف النداء ومع المعطوف لم يكن في لفظه لام التعريف الذي لا يجتمع مع حرف النداء فجعل في اللفظ كالمنادى المستانف
باشره حرف النداء وفي نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر مما كرر المنادى المضاف وجاء بلفظه في حالة
الاضافة جاز نصب الثاني لانه تابع مضاف للاول على انه بدل او عطف بيان او تاكيد وضم الاول لانه منادى مفرد
معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف او كالمضاف ونصبه اي نصب الاول مع نصب الثاني على انه مضاف الى عدي المحذوف
سواء للزبيدي المحذوف لان عديا معرفة وانما حذف عديا لدلالة المضاف اليه الثاني لانه هو بعينه وهذا مذهب المبرد او على انه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال ان الثاني مقحم
تاكيد لفظي للاسم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في الاعراب والبناء حذف التنوين منه وان لم
يكن مضافا لان الاول لما حذف التنوين للاضافة او نقول يعطي حكم الاضافة فيه كما في قوله الا علالة او بداهة سابح
وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه لما كرر
الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل ويجوز ان يجعل الاول مفتوحا بجعله مع الثاني اسما واحدا بالتركيب
كما فعل في نحو لا ماء ماء باردا وفي نحو يا زيد بن عمرو وفي نحو لا رجل ظريف فيها واذا نودي المعرف باللام نحو الرجل

جيء اولا باسم الاشارة او باي حال كونه موصوفة بما فيه اللام وكذا اسم الاشارة غالبا لاكثر متوسطة بينهما اي بين
اي وبين ما فيه اللام ها التنبيه وذلك لانه لما توصل في نداء المعرف باللام باي وقطعت عن الاضافة للتعجب
بها لان الوسيلة ينبغي ان يكون مبهمة يحتاج الى رفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء جعلت ها التنبيه عوضا عن المضاف
اليه اللازم لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ولهذا ايضا يتوسل في نداء المعرف باللام باسم الاشارة لكونه
مبهما محتاجا الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء وانما جيء باحدهما لئلا يجتمع آلتا التعريف وهما لام التعريف
وحرف النداء وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف النداء جعل ما يدخل عليه مخاطبا ولام التعريف تجعله معهودا لغائب
فلو جعل المعرف باللام منادى لزم ان يكون الشيء الواحد حاضرا وغائبا ولانه لو دخل حرف النداء على ما فيه اللام فان بني لم يجز
لان حرف النداء معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء الاسم معه كما في ... وان لم يبن لم يجز
لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو المعرف باللام وان كان المعرف باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثمه اي ومن
اجل ان المقصود هو المعرف باللام وجب رفعه اي رفع المعرف وان كان تابعا لمفرد المضموم وفي تابع المفرد جاز الرفع
والنصب لانه نبه بوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى اذ الفرق
بين الرفع والضم من جهة اللفظ ووجب رفع توابعه اي توابع المعرف وذلك لانها توابع منادى معرب مرفوع وجواز النصب
انما يكون في توابع المنادى المضموم وان كانت توابعه مضافة فانه يجب رفعها ايضا اذ ينصب توابع المضموم المضافة
نحو يا ايها الرجل ذو الجمة ... لانه ... بالنكرة ... والتنزيل صفة ... ولا يجوز ان يكون صفة اي
بعد صفة لانه يجب نصبه لانه مضاف ولا يجوز حذفه اي حذف المعرف اذا وقع صفة اي فلا يقال يا اي ويا ايها ... سكت
لانه مبهم ابتداء ... من اسم الاشارة ولا يستقل بنفسه فيلزمه التفسير بخلاف ... فانه ... اي يجوز ان يحذف
المعرف منه ... عليه ... من ... الصفة ولهذا لا يجوز في تابعه الرفع والنصب نحو يا هذا الرجل فانه يكن ان يكون المقصود
هو هذا فيجوز في الرجل الرفع والنصب وان يكون المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعتا اي آلتا التعريف في
يا الله لضعف استقلال اللام في التعريف لخلافها اي لكونها عوضا عن فاء الفعل اي مع الهمزة لان
اصل الله الاله وهو فعال بمعنى مفعول من اله اي عبد وهي العبادة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها
فصار اللاه ثم اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة وللزومها

ای للزوم اللام الکلمة بحیث لا تفارقها وکان اللام لیست للتعریف لان لام التعریف غیر لازم فیکون بسبب جواز دخول حرف
النداء علیه اجتماع اداتی التعریف فی الله کونها عوضا من همزة اله ولزومها الکلمة فعلی هذا لا یجوز دخول النداء علی نحو النجم لان اللام فیه لیست عوض
عن شیء وان کانت لازمة ولا علی نحو الناس لان اللام فیه لیست بلازمة وان کانت عوضا من همزة اناس وقوله من اجلک یا التی
تیمت قلبی وانت بخیلة بالوصل عنی فقوله تیمت من تیمه الحب ای عبده وذلله ویقال بخل عنه وبخل علیه بکذا ای شح والبیت معدود
الوصل شاذ لفقد احد المعنیین فی لام التی وهو الخلافة عن شیء وان وجد فیه المعنی الاخر وهو کونها لازمة وفی اللهم
اللذان فرا کما ان نکبا نا شرا اشذ لفقدهما ای لفقد المعنیین فیه ای لیس فیه لزوم ولا عوض واجاز الکوفیون اجتماع
الالتین وتمسکوا بالبیت المذکور وقالوا الاعزوزة لکن [illegible] لا یقول فیاغلامان اللذان فرا ان النکرة المعینة للنداء توصف بذی
اللام واجاز ابن سعدان اجتماعهما فی اسم فیه معنی التشبیه نحو یا الاسد شدة ویا الخلیفة جودا لان تقدیره یا مثل الاسد ویا مثل الخلیفة
والمنادی الصحیح والصحیح فی اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحیح کزید والجاری مجراه ای مجری الصحیح فی احتمال الحرکة وهو ما حرف اعرابه
یاء او واو وقبله ساکن کظبی ودلو ومدعو واحترز بذلک عما فی آخره الف نحو الفتی او یاء قبلها کسرة نحو القاضی فانه لا یجوز فیه الا اثبات الیاء المفتوحة
نحو یا فتای ویا قاضی لاجتماع الساکنین [illegible] نحو یا مسلمی ویا مسلمی وما علی الخبر علی حدة ای علی المعنی بان یکون بالواو والنون فانه
لا یجوز فیهما الا اثبات الیاء مع فتحها اذا اضیف هذا المنادی الموصوف الی یاء المتکلم جاز فیه اربعة اوجه فتح الیاء ای یاء المتکلم وهو مختار
لانه الاصل عند بعضهم لان وضع المفرد ان یبنی علی حرکة وانما دون ترکیبها علی حرف واحد کواو العطف وفائه فالاصل فیها الحرکة لا یبتدأ بالساکن
الابتداء بها لکن ولا اصل فی تلک [illegible] الفتح لعدم احتماله الکسر والضم لخفتها بسبب کونها علی حرف واحد وجاز سکونها
وهو الاکثر فی الاستعمال وذلک لعدم الاحتیاج الی حرکة لو قوع ابدا بعد کلمة اخرى لانه حرف علة [illegible] الاختصار بالنداء وجاز حذفها
بکسرة ای بسبب کسرة ما قبلها فلو لم یکن ما قبل الیاء لا یحذف کما فی نحو یا فتای فان الکسرة لما کان [illegible] الیاء کانت دلیلا علیها بعد حذفها
وجاز ابدالها الفا وقلب کسرة ما قبلها فتحة لانه نوع من التخفیف کما یبدل فی نحو رحی الیاء الفا [illegible] الکسرة الفا فیقال فی ربی ربا وعادی
الوجهان یحتمل قراءتها بالنداء وانما یجوزان فی اذا کان المنادی مشهورا بالاضافة الی یاء المتکلم فلا یقال فی علامی علاما ولا یا علاما
لانه لم یکن مشهورا تدل علی الیاء المعتبرة بالحذف والقلب فکان علیه ان یقول اذا کان مشهورا بالاضافة الیها ولکن لم یذکره
قوله فیما یحتمل [illegible] لا حاجة لاحد القید وقد یعلل الضم هذا حذف الیاء فیما یغلب علیه الاضافة الی یاء المتکلم
وذلک لانه لما حذف الیاء منه بالمفرد فجعلت حرکته حرکة المفرد المعرفة وهی الضم فکان حرکة ضمة منقولة لا ان تبع الیاء ولکن تنوی الاضافة

[illegible] منه ای ومما حذف الیاء ونقل الضمة الیه قراءة ابی جعفر رب احکم بضم الباء وحکم ابن ام وابن
عم ای حکم المنادی اذا کان ابنا مضافا الی ام او عم مضافین الی یاء المتکلم حکمه ای حکم المنادی الی یاء المتکلم فیجوز فیهما جاز فی المنادی المضاف
الی یاء المتکلم من الوجوه الاربعة وذلک لکثرة الاستعمال او تقول ابن ام وابن عم ترکیبا وجعلا اسما واحدا کخمسة عشر وتبنیا علی الفتح اما لا
[illegible] وانما الکسر فلتضمنه معنی الحرف لان الاصل ابن لام وابن لعم [illegible] ابن یاء المتکلم کابن اخی [illegible] فیجوز فیه الوجوه
فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لانه منادی مضاف الی یاء المتکلم لا المضاف الی المضاف الیه بزیادة فتح اخرهما ای جاز فتح میمهما
کالف والتاء [illegible] فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم الا [illegible] وذلک لکثرة الاستعمال وزیادة الاستثقال بسبب الترکیب وجعل الکلمتین
اسما واحدا ولان المضاف الی یاء المتکلم [illegible] فلا یجوز فیه الا فتح الیاء او سکونها فیقال یا ابن
اخی ویا ابن خالی وجاز فی یا ابی ویا امی قلب الیاء تاء فتحا وکسرا ای اذا کان المنادی المضاف الی یاء المتکلم ابا وانما جاز فیهما ما جاز فی غیر
لاسما المضاف الی یاء المتکلم مع جواز ابدال الیاء فیهما تاء التانیث خاصة وذلک لانهما مظنة التفخیم والتاء قد تزاد علیه نحو علامة ونسابة
وجاز فی التاء الفتح لان التاء بدل عن یاء حرکتها الفتح والکسر وهو الاکثر لمناسبة الیاء التی هی بدل منها ولم یجز الضم للتشبیه فقلیلا ولانها تاء
تانیث [illegible] وجاز الجمع بین التاء
والالف فیقال یا ابتا ویا امتا لانه جمع بین عوضین وهو جائز ولا یجوز الجمع بین التاء والیاء فلا یقال یا ابتی لانه جمع بین العوض والمعوض
عنه [illegible] ای لا زلت فینا فانما [illegible] وقد
یحذف حرف النداء [illegible] لکثرة الاستعمال حذفا جوازا نحو قوله تعالی یوسف اعرض عن هذا فیما لیس مندوب
لان مقتضاها مد الصوت والتطویل لطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف حرف النداء ینافیها واسم اشارة لانه موضوع [illegible]
[illegible] وکونه منادی [illegible] احرج من اصل وضعه [illegible] النداء اصبح
[illegible] حرف النداء فلا یجوز حذفه منه واما قول [illegible] الخروف [illegible]
[illegible] حذف حرف النداء عنه وانما هو موضوع [illegible]
الواحد واسم جنس والمراد باسم الجنس هنا کل ما کان نکرة قبل النداء یجب تعریفها باللام سواء توقف النداء اولا وقد قرائها بما یجوز دخول
اللام علیه لانه ان کان نکرة لا یجوز حذفه لانه انما یستغنی عنه اذا کان المنادی مقبلا الی المنادی [illegible] وعلی الکوفیة لا لوقوعه
وان کان مشهورا بحرف النداء [illegible] لا یحذف [illegible] علی اصل التنکیر وحذفا اللهم

لان الميم عوض من حرف النداء واصله يا الله حذف حرف النداء وجعل الميم في آخره عوضا عنه وانما اخر الميم تبركا باسمه تعالى وقد
شذ الجمع بين العوض والمعوض عنه في الضرورة في قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما ومتى كان الحرف اي حرف
النداء داخلا على اسم مرفوع نحو يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل يا بؤس لزيد اي قوم بؤس لزيد
او داخلا على فعل كقوله الا يا اسجدوا فالمنادى محذوف في الموضعين وذلك لان المنادى مفعول والمفعول يحذف فلا قيام
القرينة وحرف النداء هنا قرينة دالة عليه لانه لا يتصور النداء بدون المنادى وليس في اللفظ فيكون في التقدير يا قوم لعنة الله ويا قوم اسجدوا
واما قوله يا سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فليس مطر هنا مرفوعا حتى يلزم ان يكون المنادى محذوفا بل مطر هو
المنادى ونون للضرورة وقد يراد بالنداء مجرد الاختصاص من غير سؤال اجابة المنادى لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
كندائه مختصا نحو انا افعل كذا ايها الرجل فان صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب
وقولك ايها الرجل في محل النصب على انه حال لانه في تقدير انا افعل مختصا من بين الرجال بفعله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لانه كل ما
انتقل من باب الى باب فانه يحكم عليه بما كان عليه وانا ابو ابن معشر العرب وقولك يا سوء عقلك وشعار الضبع مثل المعالي ومررت بهم الكلي
فنصب على المدح اي امدح معشر العرب والذم اي اذم ثعلبة ويا ثعلبة والراضع اشبع الكسع فولدت الميتة
ان يكون مع مرضاع مع كثرة الارضاع وكالمهمل منذم بالغ التعيير فلانه ما كل من تدبير وصير باوي الصياد والترحم اي ارحم المسكين
وليس بمنقول عن النداء لان النقل خلاف القياس فجعله اصلا من غير حاجة اولى من جعله منقولا عن النداء وقيل المعرف باللام
نحو نحن العرب اقرى الناس ليس منقولا عن النداء لامتناع دخول حرف النداء على المعرف باللام فيجب ان لا يكون منقولا عن النداء ونصبه على اضمار فعل
ولا يكون بفعل مقدر كاعني وامدح وقيل الاولى ان يكون الجميع منقولا عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم جوزوا
التعدد دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ويجوز ترخيمه اي ترخيم المنادى وهو في اللغة التسهيل فسمي حذف الآخر ترخيما
لانه تسهيل اللفظ وتخفيفه ومثل اماما في قوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة نادر لانه رخم امامة
في غير النداء وجعل المحذوف كالثابت ولذلك لم يرفع اماما لانه فاعل اضحت والمبرد رد هذه الرواية وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا
اماما ويروى البيت هكذا رحال وصالكم رمم بالية وصارت امامة وهي اسم امراة شاسعة بعيدة منك بان يحذف تحلى بقوله
ترخيمه من آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة موجبة للحذف فيما هو موجود من جهات الحذف فيما هو كالثابت
وللايذان على ان النداء لامر مهم لا يحتمل التوقف حتى لم يتوقف المنادى حتى يتم الاسم بل حذف البعض تعريضا على التوجه نحو المنادى وشرطه ان لا يكون

المنادى مستغاثا لانه ان كان في آخره زيادة الالف لا يرخم لان الزيادة تنافي الحذف وان كان مجرورا باللام فكذلك لان الترخيم من
خواص المنادى ومالم يظهر فيه شيء من خواص المنادى المجرور باللام لم يكن منادى فلا يرخم ولا مندوبا لان
فيه زيادة مد في آخره لاظهار التفجع والتحسر المندوب فلا يحذف منه شيء لئلا يلزم نقض الغرض ولا مضافا ولا مشابها له لان المضاف
لا يمكن الحذف من الاول لانه لم يكن الحذف من آخر المنادى من جهة المعنى لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولان الثاني متمم ومخصص
للاول ولا من الثاني لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة اللفظ لان كل واحد منهما مستقل من حيث اللفظ ولذا كان لهما اعرابان ولا مركبا
تركيبا جمليا مثل ما قلنا في المضاف ولان الجملة محكية ليس الا فلا يغير التركيب على الحكي فانه يحذف الجزء الثاني منه نقول في تأبط شرا يا تأبط
لانه لما لم يظهر فيه التعدد باعتبار اللفظ بسبب ظهور الاعراب فيه كالمضاف جرى مجرى اسم واحد وانما لم يمثل والجمل كما قال غيره لان
نحو تأبط شرا علما كاصل باعتبار الجزء الثاني الا انه ليس فيه تركيب جملي حتى يلزم ان يحكي صورة الجملة بل يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه ادنى مقتضى للحذف مع انه لا يلزم
منه نقص الاسم من الثلاثي بسبب الترخيم لان مع وجود التاء كان باقيا ناقصا عنه لان التاء كلمة اخرى نحو يا ثبة اقبلي اي يا ثبة ويا جارة
لا مستنكرا اي جارية او يكون علما فان العلم لكثرة استعماله منادى يناسب الترخيم للتخفيف مع انه مشهور فيكون ما ابقي منه دليلا على ما القي
يزيد هذا العلم على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لا يرخم لانه يستلزم نقصان الاسم بسبب الترخيم نقصانا فاحشا بسبب انحطاطه عن
الذي هو اقل ابنية المعرب اولم يزد على ثلثة احرف وهو متحرك الاوسط عند الفراء والكوفية فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان اوسطه متحركا
كما يقال في عمر يا عم لان حركة الاوسط في كثير من المواضع تقوم مقام الحرف الرابع وفيه نظر اذ لا اعتبار بقيامه هنا مقام الحرف الرابع لو صح ذلك
النقصان فيه حرفان اي بان يحذف حرفان في حكم واحد بان يكونا زيدتا معا لافادة معنى واحد لان كل واحد من زيادتي سلمان
لما اخرج انهما حذفتا وانما يحذف منه حرفان لانهما لما زيدتا معا حذفتا ايضا معا والاسم يحذف من عوارضه الا التاء وقد كالالف لانهما لم يرادا
معا بل زيدت كالف الالحاق ثم التاء للتانيث كزيادتي التانيث نحو حمراء وكالالف والنون المضارعتين لالفي التانيث نحو عثمان
وكزيادتي النسب نحو كوفي وشبهه اي شبه النسب نحو كرسي فان الياء فيه تشبه بياء النسبة وان لم يكن للنسبة اذ ليس فيه كرس حتى ينسب اليه كرسي
وكزيادتي التثنية وزيادتي جمع السلامة بالواو والنون والالف والتاء الا في مثل بنين ويدل لزم ما بقي الكلمة بعد حذف الزيادتين على
حرفين فانه لا يحذف منه الا النون لئلا يلزم الحط على اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة وهي ثلثة احرف والذي اخترناه للفراء مذهب الجزولي فانه
ذهب الى منع حذف الزيادتين في بنين ويدان لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين وعند غيره يجوز حذف الزيادتين هنا وهو الاولى لانه يقال

على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك كما في تاء التانيث في نحو ثبة او يحذف واحد بشرط والمذكور صحيح غير تاء نحو منصور او حارث او جعفر او مرء نحو مرى فلما بقيت زيادة وهي حرف علة ساكن مسبوق بحركة فانه فاحرة نحو منصور او مقدرة نحو مصطفون علما وكان عليه ان يذكر هذه القيود لان حكم مرى حكم منصور به حذف لحرفين منه ولو كان ذوف الصحيح التاء لا يحذف منه الا التاء نحو سعلاة لانها فتحة كلمة واضح ولو كان المدة غير زايدة لا يحذف المدة نحو مختار فيقال في ترخيم يا مختا باثبات الالف لا ذكره في القسم الا انه ذكرهما للتنبيه على عدم حذفهما لان علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة في القسم الثاني بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف اي حذف الحرفين على ثلاثة احرف عند غير الفراء نحو يا منص في يا منصور لانه لما حذف الحرف الصحيح لانه معه الا حرف صار المدة آخرا فيعتد في الحذف انما المدة اولى في الصحيح لكونها حرف علة مع ضعفها بكونها مدة ومع انه لا يلزم منه صيرورة بقاء الكلمة على حرفين ولا يحذف المدة من نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين بسبب الترخيم ولا الياء من نحو هبيخ لقوتها بالحركة ولا الواو من نحو بردون لانها لم تكن مدة صارت شبيهة بالحرف الصحيح او يحذف شطر من المركب كما في التركيب الذي للكلمة التركيب فيها حكميا او اضافيا نحو يا بعل في يا بعلبك لانه منزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث لما ذكرنا فقيل ذلك ولم انه يحذف الشطر الاخير كان قبله ثنا اثنا عشر واثنا عشر فيقال فيهما يا اثن ويا اثنة او يحذف حرف واحد وهو فيما عدا هذا اي ما عدا المذكور وهو الذي فيه زيادتان في حكم زيادة واحدة والذي في آخره حرف صحيح قبله مدة والمركب نحو يا حار في حارث وما قبل المحذوف لا يغير على الاكثر بل يبقى على حاله لان الترخيم في المنادى لما كان قياسا مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو قاض واذا كان في حكم الثابت فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه من الحركة والسكون نحو يا حار بكسر الراء في حارث ويا مرو في يا مروان ويكون الفاء في يا برقل الا ان يبقى بعد الحذف لما التقاء الساكنين على غير حدهما والتقاء الساكنين على الحد هو بكون الاول منهما حرف مدة او ياء التصغير والثاني مدغما ويكون مع المدغم في كلمة الاول فيعاد ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية ان كان لها حركة نحو يا راد في رادّ اسم الفاعل من رد فانه لما حذف منه الدال الثانية التقى الساكنان على غير حدهما وهما الالف والدال الاولى فحركت الدال بحركتها الاصلية لانه في الاصل رادد واما ان لم يكن هناك حركة في الاصل نحو اسحارّ في اسحارّ فسيبويه يحرك المدغم اتباعا لما قبله من الفتح كالفاء وغيره بكسر الساكنين ويمكن ان يحمل قوله الى الحركة الاصلية على ما يشمل ما يكون له حركة في الاصل وعلى ما لم يكن له حركة لكن حرك بالكسر لان الكسرة حركة اصلية في تحريك الساكن وقد يجعل الاسم بعد الحذف اسما برأسه فيعامل معاملة سائر الاسماء فيجعل ما قبل الحذف منزلة الاخر كما كان

التقدير له كرف فقط نحو يا حار او في الحرف فقط نحو يا كرا او فيهما جميعا نحو يا ثمو نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسا مطردا الا انه ليس بواجب فصار المحذوف فيه لكونه بلا علة موجبة قياسية نسيا منسيا كما في اخ ويد فيجب هذا اي فيما هذا الوجه وهو ان يجعل الباقي اسما برأسه يا ثمي فانه لما حذف الدال من يا ثمود وجعل الباقي اسما برأسه صار الواو واخر اسم متمكن لا اصل فيها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو ويا شفا فانه لما حذف التاء اللازمة من شقاوة صارت الواو في الطرف بعد الف زائدة فيجب ان تقلب همزة كما في كساء ويا كرا فانه لما حذف الالف والنون من كروان نسيا منسيا ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعده وقلبت الواو الفا ويا راد فانه لما حذف الدال الثانية من رادّ وجعل الاسم برأسه ضم الدال لما اولى لكونه حالا مفردا معرفة في نحو ثمود وشقاوة وكروان ورادّ وعلى الذهب الاول الذي يجعل المحذوف كالثابت يقول يا ثمو ويا شقاو ويا كرو ويا راد لانه لما حذف الدال من ثمود وجعل كالثابت لم يقع الواو في آخر حتى يجب قلبها ياء وكذلك شقاوة لما حذف التاء وكان في النية ثابتا لم يكن الواو في التقدير في الطرف ولا في حكم الا ان التاء لازمة فيه فلا تقلب همزة وكذلك كروان لما حذف الالف والنون منه ولم يجعل الباقي اسما برأسه كان في النية ثابتين فلا يقلب الواو الفا لوجود المانع من قلبها التقدير وكسر الدال في راد لانه لما حذف الدال الثانية التي سكنت على غير حده فيعود الدال الاولى الى حركته وهو الكسرة ولا يجعل الباقي اسما برأسه حتى يضم فيبقى على كسرها واعلم انه اذا رخم قاضون اسم رجل قيل على اللغة الثانية يا قاضي بالاتفاق وكذا على اللغة الاولى لان الموجب لحذف الياء زال في الترخيم ولكن القياس ان يقال يا قاض بعضا مضمومة والمندوب من ندب الميت اي بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس ان من اصابه عظيم ليعذروه بالبكاء ومن ذكره في النعج معروف سواء كان علما او قبلي كونه على الشرط فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا ولو يتفجع عليه بيا نحو وا زيداه وكان عليه ان يقول ايضا او يتفجع به ليدخل فيه وا ويلاه وقد يتفجع بيا لاشتراكهما في الاختصاص بالمندوب في المندوب والنداء كالمنادى فيقال وا زيد ووا عبداه ووا طالعا جبلا اذا كان معروفا وكذا حكم توابعهم حكم توابع المنادى على التفصيل وذكر انه في الاصل مثاله لعله منع الندبا والا مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص ولك زيادة الالف في آخره لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة وخص الالف بالذكر مع انه يلحق غير الالف الطرات على الاصل في الالف والغالب لان الغرض من الزيادة مد الصوت والالف اكثر مدا من الواو والياء وان خفت لا تخرج الصلة لو يا من حو ثم زماه او آخر الصفة نحو وازيد الظريفاه عاريا وهو اي يونس والكوفيون فانهم اجازوا الحاق الالف بآخر الصفة لان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم لان الصفة عبارة عن الموصوف وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانه لا يصدقان على المضاف والموصول

وغيرهم انما يلحقونها بالموصوف نحو وازيداه الظريف لان الصفة انما جيء بها بعد كمال الموصوف لبيع التخصيص او التوضيح فيكون غير
لفظا ووضعا او آخر المضاف اليه نحو وا امير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
لفظا لانه كالجزء منه واما ايراد كلمة الف بالم يكن المضاف اليه كاف الخطاب لجمع المذكر نحو يا غلامكم وواحدة المؤنث نحو يا غلامك فانه
يعدل عنها اى عن كلمة الف الى الواو في الاول لمناسبة الواو الجمع فيقال يا غلامكموه والى الياء في الثاني لمناسبة الياء كسرة الكاف فيقال
يا غلامكيه لئلا يلتبس الجمع بالمثنى والمؤنث بالمذكر لو زيدت كلمة الف فيهما فقيل يا غلامكاه ويا غلامكاه وكذلك تقول في يا غلا
يا غلامهو وفي يا غلامهم يا غلامهموه بالحاق الواو دون كلمة الف لانه لو قيل فيهما يا غلامهماه ويا غلامهماه بالحاق كلمة الف التبس المذكر بالمؤنث في
بالمثنى في اختصاصه كما في الخطاب بالمذكر فنظر اولى انه يقول بدل [illegible] لا آخر ومع عدم [illegible] وقد يحذف عطف على قوله [illegible]
المنادى اى وقد يحذف عامل المفعول به سماعا في غير المنادى والمفعول الذي يحذف عامله اضمارا على شريطة التفسير لذلك الفعل فانه لم
حذفه قياسا لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة وهو اى المضمر عامله ما ينصب بفعل مقدر يفسره لفظا ما بعده اى ما بعد
ينصب نحو زيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته ولا يجوز نصبه بضربته لعدم استقامة اعمال العاملين من جهة واحدة او يفسره معناه
اى معنى لفظ ما بعده نحو زيدا مررت به اى جزت زيدا مررت به فان معنى مررت المتعدى بالباء وهو معنى جزت او يفسره لازم معناه
اى لازم معنى لفظ ما بعده والصواب ان يقول ملزوم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة السيد ولا يجوز ان ينصب زيدا في المثال بضربت المقدر لان الضرب غير واقع على زيد وانما هو واقع على غلامه واعلم
انه ان امكن ان يقدر مثل الفعل المذكور في اللفظ والمعنى كان تقديره اولى لانه ادل على المحذوف نحو زيدا ضربته وان لم يمكن يقدر
قدر معنى الفعل المذكور مع معموله الخاص نحو زيدا مررت به فانه لا يمكن تقدير مررت لانه غير متعد فقدر بمعناه مع معموله الخاص وهو جزت
وان لم يمكن تقديره بمعناه مع معموله الخاص فقدر معناه مع معموله العام نحو زيدا ضربت غلامه فانه اذا قدر ضربت مع معمول عام نحو ضربت
النصارى كان معناه لا اهانة لا الضرب لان ضرب جميع النصارى غير متصور الوقوع خلاف اهانتهم وان لم يمكن تقديره بمعناه مع معموله العام
قدر ما هو لازمه كالافعال وهو المطلب الامتناع عن كل فعل بدون الملابسة نحو زيدا انت محبوس عليه والمفسر فعل كما رايت او
شبهه نحو زيدا انت محبوس عليه اى موقوف بسببه اى انتظر زيدا انت محبوس عليه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه بضميره اى عن العمل في ذلك
المتقدم بسبب العمل في ضميره واحترز به عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب والاشتغال عبارة عن
اخذ العامل المعمول كما ان التفريغ عبارة عن عدم اخذه اياه او متعلقه بضميره بان يكون مشتغلا بضميره نحو زيدا ضربت غلامه او مشتغل عنه

او ما يكون الملابس متعلقا به نحو زيدا ضربت رجلا واخاه على ان يكون الضمير اخاه راجعا الى زيد فان رجلا لما كان ملابسا لاخاه بالعطف
وهو ملابس ضميره صار رجلا كانه ملابس ضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا واخاه لان ضرب اخ زيد يستلزم اهانته
او ما يكون ملابس ضميره وصفا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فان رجلا لما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو يحبه بعود الضمير
اليه بواسطة كونه صفة له صار رجلا كانه ملابس بضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا يحبه لانه من ضرب رجلا
يحب زيدا او يحبه زيد فقد اهان زيدا وكذا اذا كان الملابس صلة له نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من التعلقات واعلم
انه يشترط في ان يكون الضمير او ملابسه او ما هو في حكم الملابس منصوبا لفظا او محلا فالصواب ان يقول مشتغل عنه
بنصب ضميره او بنصب ملابسه احترازا عن نحو ازيد ذهب به فان الضمير فيه ليس منصوبا لا لفظا ولا محلا بخلاف الضمير
في زيدا انت محبوس عليه ولا يخرج منه بالقيد الذي يذكر بعد ذلك لانه مناسبه ينصبه اى الاسم الذباب زيدا كافي
الجواب الذى عليه الجم الاكثر الاسم لو كان بشرط ان ينصبه هو او مناسبه وانما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المفسر
المحذوف لو لا المشتغل به وهو الضمير وملابسه وما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل التعجب نحو زيدا ما احسنه او اسم فعل
نحو زيد تراكه او اسم تفضيل نحو زيد اكرم منه عمرو او صلة اللام نحو زيد انا الضاربه او صلة ان نحو [illegible]
او شيئا من ادواته نحو زيد ان زرته يكرمك وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله فالنصب واجب في المضمر عامله الواقع بعد حرف
التحضيض نحو هلا زيدا ضربته وبعد ان نحو ان زيدا ضربته وبعد لو نحو لو زيدا ضربته وذلك لان هذه الحروف لا تدخل الا على الفعل لفظا
او تقديرا باستقراء كلامهم وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر فلذلك وجب
وجب النصب وقد يقدر عامل مطاوع للظاهر فيرفع الاسم الذى بعده كقوله ع اى ان انت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل فان انت لم تنتفع وهو مطاوع لم ينفع وكقوله ع لا تجزعي ان منفسا اهلكته
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي فانه روى بنصب منفسا على اضمار الموافق ورفعه على اضمار المطاوع والنصب مختار
في الطلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيدا اكرمه لانه على تقدير الرفع لزم وقوع الطلب خبرا للمبتدأ وهو قليل في الاستعمال فنصب
وان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام نحو ازيدا ضربته فانه على تقدير النصب
كان الهمزة داخلة على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا الفعل
واعلم انه لو قال بعد همزة الاستفهام لكان اولى لخروج مثل هل زيدا ضربته وان كان تقدير الفعل لاقتضاء هل لفظ الفعل على ما سبق

ويخرج ايضا اسم الاستفهام نحو أيّ رجل ضربته فانه لم يكن المختار فيه النصب وفي النفي نحو ما زيدا ضربته لانه على تقدير النصب كان
النفي داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لانه لنفي مضمونه وكان عليه ان يقول في النفي بغير المختص بالفعل لانه لو كان مختصا
وجب النصب كقوله فتى ... ذا اغنى لم تلفه ذا ارحامه غزوا حسب فلم الق وارحامه لم الفه وفي حيث نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه لانه على تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الجملة الاسمية لدلالتها على الظرف
في المكان وفي اذا الشرطية نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه فانها متضمنة معنى الشرط في الزمان كما ان حيث متضمنة معنى الشرط في المكان وفي
العطف على جملة فعلية نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع
يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب وحيث اللبس للخبر بالصفة ان رفع الاسم المفسر عامله كقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فانه ان رفع كل شيء احتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيتعين المعنى المقصود من الآية وهو عموم خلق كل شيء بقدر
خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات بل يوهم وجود
شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل شيء فان نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا نصب كل شيء
لزم ان يكون خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وح يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شيء خلقناه
فالنصب راجح لرفعه احتمال غير الصواب والرفع واجب في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر على ان يكون كل شيء مبتدأ
والجملة الفعلية صفته والجار والمجرور خبره والمعنى كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر حيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ان
نصب كل شيء لا يجوز اذ التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فانه ان كان الجار والمجرور حينئذ في قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا
في الزبر اي في صحائف الاعمال بل ثبتها الكرام الكاتبون او فعلوا فيها الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء
ثابت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود من الآية حال الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قوله وكل
صغير وكبير مستطر فالآية خارج عن الباب بقوله بشرط ان ينصبه هو او مناسبه لولا اشتغاله به والرفع عند عدم القرينة الدالة على الابتداء اي
في ابتداء الكلام من غير ان يكون هناك قرينة يكون النصب فيها واجبا او مختارا او مساويا والرفع نحو زيد ضربته لاحتياج النصب الى
اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانه بعامل معنوي لم يبطل قط حتى يقال انه اضمر والمختار مع اما وان كان هناك
قرينة ولم يكن معها اما لكان النصب هو الاولى نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان النصب هو المختار لانه على
تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعلى تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهو اولى لكن مع وجود اما فالرفع

هو المختار لان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف فلم يكن معها قصد التناسب لكون وضعها للاستئناف الذي
هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسبب اما الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف وانما
مثل بمثال مع غير الطلب كما قال نحو اذا لو كان مع الطلب لكان المختار النصب نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه ذكر قبل ان النصب مختار مع
الطلب فلا حاجة الى اعادته ومع اذا المفاجأة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته اذ لو نصب عطف الجملة الفعلية على الفعلية لقيام
ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجأة فرجح الرفع على النصب لسلامته من الحذف ويستويان اي النصب والرفع ان تساوى الفريقان
اي قرينة النصب وقرينة الرفع بان عطف المفسر عامله مع ما بعدها على جملة ذات وجهين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في الارفاق الجملة الاولى
وهي زيد قام ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اي المبتدأ وخبره والاخر الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله
فالقرينة الرفع سلامته من الحذف والنصب تناسب المعطوف عليه فيتساويان فالطلب اقوى القرائن اي قرائن النصب نحو زيد
قام وعمرا اكرمه واقوى قرائن الرفع نحو زيد قام واما عمرو فاكرمه فان الطلب الذي هو قرينة النصب اقوى من اما التي هي قرينة الرفع فلهذا كان
النصب فيها مختارا لا ثم اما واذا المفاجأة فان مع وجودهما يصير الرفع مختارا بعدما كان مساويا مع النصب نحو زيد قام واما عمرو
فاكرمته او اذا عمرو اكرمته وفي التحذير عطف على قوله في المفسر عامله او على قوله في المنادى وسوى التحذير معمول بتقدير اتق اي مفعول فيه
جزء من المعمولات بتقدير نحو اتق بما هو قريب معناه احترز عن نحو زيدا وعمرا فانه جواب من قال من اضرب تحذيرا مما بعده احترز عن نحو زيدا
في جواب من قال من اتقي فانه معمول بتقدير اتقي لكنه ليس التقدير للتحذير مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل فيه المصدر
وهو قوله بتقدير اتق اي انما يقدر نحو اتق للتحذير مما بعده لقصد الفراغ من نحوه بسرعة لما هو المقصود من الكلام لان ذكر اتق بتمامه الا اذا
كانت البلية منه والوقت ضيقا ان ذكر ما بعده او التحذير عن نحو اياك من ان تحذف من حذفه بالعصا او رميه او عن نحو اياك من
ان تحذف او نحو او العاطفة نحو اياك والاسد او تحذير منه مكررا اي لكلا المعمولين ان ذكر بالتكرار نحو الاسد الاسد وتقديره اياك والاسد
بعد من الاسد والاسد يقرب منك فحذف الفعل لازم لما ذكرنا الآن وهذا عند ابن خروف وابي عامر فانهما قالا ان هذا من عطف الجملة على
الجملة كما هو ظاهر التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف على اياك اي عطف المفرد على المفرد على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه مبالغة في الكلام ولا يلتفت لما قالوا ان تقدير هذا من التكلفات والتطويلات لان التقدير مما تطويلا للعمل بلا
احتياج اليه وكذا في المكرر لا يجوز اظهار العامل عند بعضهم نظرا الى ان احد جزئيه كالنائب عن العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول
معا ويجوز حذف الجار اذا كان مجرورا ان المفتوحة نحو اياك ان تفعل او مخففة فتقول نحو اياك من ان تحذف ومن انك تحذف اياك ان تحذف وانك

تحذف وذلك لان انّ وانّه لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير اسم واحد جاز
حذف حرف الجر معهما قياسا للتخفيف وكان مجرورهما مقدرة اي في تقدير ان المخففة نحو المراة في قوله اياك اياك المراة فانها
الى الشر دعّاء وللشر جالب فان المراة وهو مفعول المحاولة في تقدير اياك من المراة فحذف من منها لانه في تقدير ان تمارى وهو قول
ومن قليل فنصبه اي نصب المراة بفعل آخر مقدر وهو احذر وما قبله وهو اياك اياك تقدير مستقل بنفسه ويكون من باب
البس المراء على قوله اي من باب التحذير وبعد الحذف اي حذف الجار ان وانّ مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعولية لانه اذا اتسع
الى فعل نصب ما بعده كما في قوله واختار موسى قومه اي من قومه ومحلهما جر بعد الحذف عند الخليل على ما كانتا عليه كما في قول رؤبة
خير بالحمد لمن قال له كيف اصبحت اي بخير والمفعول فيه هو زمان او مكان حصل فيهما نحو صمت يوما وسرت ميلا او في بعضهما نحو خرجت
يوم الجمعة وجلست امامك فعل دخل فيه قولك يوم الجمعة حسن فانه مذكور لفظا او تقديرا خرج عنه ولكن دخل فيه الدهر في قولك انا ابن
الدهري فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو لا يثبت مع انه ليس بمفعول فيه والعالم يعرف بما عرفوا ان الى جيء وهو ما فعل فيه فعل مذكور حتى
توهم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المفعول فيه في تقدير الذي فعل فيه الفعل ولو قال في تعريفه ما تضمنه عامله باعتبار وقوع
مدلوله فيه خلص عن الفساد المذكور واعلم ان الحدث الواقع في الزمان ان كان مستوعبا جميع الزمان او اكثره يرفع الزمان مع جواز نصبه وجره في
نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير واقعا في اكثره لانه باستيعابه اياه كانه هو وان لم يستوعب جميع الزمان او اكثره فالاغلب نصبه
او جره بفي نحو الخروج يوما او في يوم وقد يرفع نحو قولهم الحج اشهر معلومات فعلى تأويل اشهر الحج اشهر او الحاصل اشهر او الاول بان افعال الحج لما كانت مستوعبة
جميع الاشهر فكانها هي وظرف الزمان والمكان متصرف وغيره اي غير متصرف ومعدود ومختص ومبهم فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية اي النصب على معنى
في ويجوز ان يعتقب عليه العوامل كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين وغيره اي غير متصرف ما لزم الظرفية نحو سرنا
ذات مرة وذا صباح والمرة فعلة من المرور وذات وذا من الاسماء الستة واذا اضيفا الا ما هو المقصود بالنسبة فتحتاج في ذلك
كما يحتاج في امثال السبب الى الاسم الذي يضاف اليه فمعنى سرنا ذات مرة وذا صباح سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ووقتا صاحب هذا الاسم
فذا وذات صفة موصوف محذوف واختصاص ذا ببعض الظروف وذات ببعض آخر منهما مما يحتاج الى السماع واعلم ان الظرف
بين لا يخرج من علم التصرف كعند وقبل وبعد وذلك لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها على غير المتصرف والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا
لكم نحو اليوم والليل تقول فيه جواب من قال كم صمت يوما والمختص من الزمان ما يصلح جوابا لمتى تقول في جواب من قال متى جاء زيد
يوم الجمعة والفصول الاربعة التي هي الربيع والصيف والخريف والشتاء يصلح لها اي يصلح جوابا لكم ولمتى تقول في جواب من قال كم صمت

الصيف والمبهم من الزمان ما لا يصلح جوابا لهما اي لكم ولمتى كالحين والزمان لانقول في جواب من قال كم صمت او متى
صمت حينا او زمانا والمعدود من المكان ما له مقدار معلوم بالمساحة كالفرسخ فانه مقدار من المسافة مقدر باثنى عشر الف خطوة
والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر ميلا والمختص من المكان ما له اسم بالاضافة الى امر داخل في مسماه
كالدار والبيت والبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والبيوت في الدار والجدار
والسقف في البيت والمبهم من المكان ما له اسم بالنسبة الى امر غير داخل ذلك الامر فيه كالجهات الست نحو قدامك و
خلفك في ان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك فلك المكان واطلاق الثاني باعتبار مدابرتك اياه ولا دخل للمواجهة وللمدابرة
بداخل فيها ويدخل في المبهم المعدود لان الفرسخ له اسم باعتبار قياس بجزء داخل في مسماه ويلحق بها اي بالجهات الست
في انتصابه بتقدير في عند وشبهها اي شبه عند نحو لدى ووسط وسوى للابهام اي للابهام عند وشبهها وعدم تعينها فانك
اذا قلت جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول الامكنة التي حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول
مكانا معينا بل يتناول كل مكان خلفك الى انقطاع الارض ولا يحتاج الى هذا الالحاق لان عند واخواتها داخلة في المبهم بالتفسير
المذكور لان اطلاق عند على ما يقرب منك انما يكون بالاضافة الى ما بعد عنه وانما يحتاج الى هذا الالحاق من فسر المبهم بالجهات
الست وحدها كما هو مذهب بعضهم ويلحق بها لفظ مكان في قولك جلست مكانك فانه لم يكن مبهما بالتفسير المذكور لانه اسم
لما يتمكن فيه والمحل هنا وهو عليه باعتبار امر غير داخل في مسماه لكنه الحق بالمبهم لانه كثر في الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف النظير
في منه ولان الامكنة كثيرة فكان في لفظ مكان ابهاما كما في الجهات الست وقوله لكثرته يحتمل كلا من الوجهين ويلحق بها
ما بعد دخلت من الامكنة المعينة نحو دخلت الدار بطريق التوسع لكثرة الاستعمال فان دخلت لازمة وما بعده منصوب
على الظرفية فيكون ملحقا بالجهات على الاصح وقال الجرمي انه اي دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا الحاق على قوله ويتمسك الاول
ان مصدر الفعل على صيغة الفعول نحو الدخول وهي في الاغلب مصدر اللازم ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا وضد
السكون في نحو قعدت في الدار وقال الجرمي انه متعد لان المتعدي هو الذي لا يعقل الا بمتعلق غير الفاعل والدخول
كذلك لانك لو قدرت انتفاء المدخول اليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن
لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ويحتمل ان يكون
قوله على الاصح اشارة الى ما قيل ان ما بعد دخلت قد يستعمل مع في نحو دخلت في الدار لكن الاصح استعماله بدونه قال سيبويه

ان اظهارة شاكر وشرط انتصابه اى انتصاب المنصوب فيه بتقدير في لانه لابد للمفعول فيه من لفظ في ليتحقق ظرفيته ووجب ان يكون
مقدرة ليكون منصوبا لانه لو كان لفظ في مذكورة وجب ان يكون مجرورا والكل اى جميع اقسام الزمان والمكان من المحدود
والمختص والمبهم يقبل ذلك اى تقدير في الا المبهم من الزمان والمكان والمظهر المختص من المكان فانه لابد لهما اى للمظهر مطلقا
وللمختص من المكان من في ولا يجوز حذفه لتعذر الاشعار لفظا بالظرفية لان الاول اى في المظهر فانه وان كان عائد الى الظرف لكنه
ليس بظرف اذ لا دلالة له بجوهره على الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه بجوهره يدل على الزمان والمكان
وخروجه اى خروج المختص من المكان بالاختصاص عن كونه مستلزما لمدلول الفعل في الثاني اى في المختص من المكان فان الحدث
الذى هو مدلول الفعل يستلزم المكان مبهما على الاطلاق فينصبه ولا يستلزم مكانا مختصا فلا ينصبه بخلاف الزمان فان
الفعل ينصب الزمان مبهمه ومختصه لان الزمان المختص من مبنى الفعل هكذا قالوا وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل على الزمان
المختص وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة وكذلك لا دلالة على المبهم بالتفسير الذى فسر بالمتن وانما يدل عقلا على مطلق
فالصواب ان يقال في تقرير ذلك ان الفعل ينصب جميع ظروف الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل فيتعدى الفعل اليه وبعض
لاخر يحمل عليه اطرادا ولا ينصب المحدود من المكان وينصب المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية
فينصب المكان الذى شابه بعض الازمنة الذى دلالة الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلثة ووجه الشبه بين الازمنة الثلثة
وبين المبهم من المكان التغير والتبدل والاستغراق الا يرى ان هذه الظروف لا يتقرر على واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستغرقا
جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ امام زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم الى وقت
حديثك وكذلك لفظ يوم مستغرق لكل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليه ان يستثنى من المكان المبهم جانبا ووجهة ووجها
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان الفعل لا ينصبها فلا يقال زيد خارج الدار بل في
خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وكذلك يجب عليه ان يستثنى منه الظرف المشتق من حدث
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل فانها مبهمة لان تسميتها انما تكون بسبب الحدث الواقع
فيها والحدث خارج من مسمى المكان مع انها لا يجوز ان يقال قمت مضرب زيد ووقت مضربه والنعت الظروف في كونه
عليه طويلا او كثيرا او قليلا وقديما او حديثا مختار لان يكون هذا النعت ظرفا لازم الظرفية ويكون في تقدير زمانا طويلا وزمانا

كثيرا الى آخره وذلك لان هذا النعت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم مقامه والدال على كونه ظرفا اعرابه نصبه فلو لم يكن لازما
للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويل لم يبق هناك شيء يدل على ظرفيته بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال اعرابه نصبه بقى جوهره
جوهره الدال على الظرفية وقيل يجوز حمل هذا النعت على المصدر اى سير عليه سيرا طويلا وقد يجعل المصدر زمانا وذلك لان
المصادر تقع في الازمان فناسب ان يجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريقة الاضافة اى على تقدير حذف المضاف نحو كان ذلك
خفوق النجم وخلافة فلان حاصله وقت خفوق النجم ووقت خلافته وقد ينصب قد اى في المفعول فيه فلم يقدر في المظهرية ولم يوت
بلفظ في المظهر بل يتعدى الفعل اليه تعديته الى المفعول به فيقال صمت يوم الجمعة على معنى ان الصوم كان اثر الضرب في زيد والمعنى
على ما كان عليه قبل الاتساع عند الامام اى على فنصب نصب المفعول به وذلك لان الاتساع لا ينافي ملابسته بالواقع فيه وكانه نازل اثره
نفسه في اللازم تشبيها له بالمتعدي الى واحد نقول اليوم خرجته كما تقول زيدا ضربته وفي المتعدي الى واحد تشبيها بالمتعدي الى
اثنين نقول اليوم ضربته زيدا كما يقول زيدا اعطيته درهما ولم يجز الاتساع في المفعول فيه في الافعال ذوات الثلثة من المفاعيل
فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما اذ ليس في كلامهم متعد الى اربعة مفاعيل حتى يشبه هذا به في الاتساع وفي الافعال ذوات
الاثنين خلاف فاجاز بعضهم نحو اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولك زيدا اعلمته عمرا قائما ومنعه آخر لان المتعدي الى ثلثة
قليل بخلاف المتعدي الى اثنين فلا يلزم من انا مهم فيما كان مشبهه كثيرا انا مهم فيما كان مشبهه قليلا وقد ينصب المفعول فيه
على شريطة التفسير ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو يوم
الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم السبت سار فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم
الجمعة سرت فيه والمفعول له وهو الباعث على الفعل اى يحمل الفاعل على مضمون الفعل العامل فيه كما لو كان علة للفعل غائية متاخرة
عن الوجود نحو ضربتك اصلاحا لك فان الاصلاح علة غائية للضرب اى ضربتك ليحصل لي المقصود منه وهو الاصلاح فوجود الاصلاح متاخر
عن وجود الضرب وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان به مسببا او سببا باعثا عليه ومتقدما
في الوجود عليه نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود وليس علة غائية له فان قلت لا يجوز ان يكون التاديب في قولك
ضربته تاديبا له هو الباعث لان التاديب نفس الضرب في الوجود لانه لم يصدر هنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التاديب
بل الصادر عنه حدث واحد ولا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التاديب وهو التادب الا انه ما اتى به
او نقول ان هناك مضافا محذوفا تقديره ارادة تاديب ومن ثمه اى ومن اجل انه باعث على الفعل يصح جوابا لـ لم فاذا قلت فعلت كذا

فكانه قال لم فعلته فقلت فعلته مخافة الشر اي فعلت ذلك لمخافة الشر فان قيل لا يدخل في الحد تاديبا في قولنا ضربته
تاديبا لانه لم يفعل له فعل مذكور بل امر من المحذوف قلنا قد فعل له فعل مذكور هو الضرب او لا انتفاء الدال عليه حرف النفي و
ان المراد ان كان نفي ضرب معلل بالتاديب فهو من نحو ضرب وكم بنفي الا ضرب مخصوص والتاديب تعليل له وان كان نفي
الضرب مطلقا على كل حال فهو من تمه النفي والتعليل للنفي اي كون المعنى انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس
بترك الضرب وشرط انتصابه تقدير اللام لما يشعر العلة المستفادة من نصبه اليها اي الى اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوعة
للتعليل فاذا اظهرت استفيد التعليل منها واذا اضمرت حيث يكون شرايط حذف اللام حاصلة فهو المستفيد التعليل من نصبه كالظرف
باظهار في فان لفظ في لما كانت موضوعة للظرفية استفيدت الظرفية منها عند اظهارها واذا حذفت حيث يكون المفعول فيه ظاهر
الظرفية موضوعا عليها استفيدت الظرفية منه ولانه لو اظهرت اللام لوجب عملها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون منصوبا فان كان المفعول له
مصدرا حقيقة لا تقديرا كما في مع الفعل صدرا من فاعل الفعل المعلل بالمفعول له سواء كان الفعل مذكورا او مقدرا كقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا ولو كان الفاعل مذكورا او لا كقولك ضرب الصبي تاديبا [illegible] فان كان مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل
اذ لا حاجة الى ذكر المصدر او الفعل وليس المفعول له من لفظه اي لفظ الفعل [illegible] لانه لو كان من لفظه لكان مفعولا مطلقا لا مفعولا له
وافرق المفعول له به اي بالفعل في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الفعل اخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك كافعال النفوس فانه يجب ان يكون المفعول له [illegible]
لا اقتران فيها بين الفعل المعلل والعلة لا افعال الجوارح لعدمه اي لعدم الاقتران فيها كالاكل والقتل فان المفعول له غاية وغرض
مقصود [illegible] لا اقتران بينها وبين الافعال المعللة بها فلا يقال [illegible] قتلا و[illegible] اكلا وانما يقال للقتل وللاكل
باظهار اللام واما قولهم ضربته تاديبا فعلى تاويل ارادة تاديب جاز حذفها اي تقدير اللام عند هذه الشروط [illegible] لان المفعول
له ح شبيها بالمفعول المطلق بل دخوله في معنى الفعل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل وكما يتعدى الفعل اليه
بغير اللام يتعدى الى المفعول له بغيرها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة بالمعلول والا اي وان لم يكن مصدرا او صدر عن فاعل الفعل
المعلل ولم يقترن به في الوجود فلا بد من اظهار اللام واجبا لانه اذا انتفت هذه الشرايط او بعضها لم يكن داخلا في معنى الفعل
لانه اذا لم يكن مصدرا نحو جئتك للسمن ومنه قوله تعالى هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور لم يكن من جنس الفعل
المعلل فلم يكن داخلا فيه وكذلك ان لم يصدر عن فاعل الفعل المعلل نحو جئتك اليوم لمجيئك اياي امس لان الفعل الكائن امس لم يتصور

فيه نحو قول تحت الفعل الكائن اليوم فان قلت ما تقول في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا ليسا بفعلين لفاعل الفعل
المعلل الذي هو الارادة وهو الله سبحانه قلت منهم من منع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا مؤول بالتوجه
خوفا وطمعا الدال عليه اي على [illegible] بيريكم لان الاراءة [illegible] وهو هنا ارادة بتوجه بوجه مع الفعل وهو يريكم كما في غيره نحو كسرته فانكسر
وقطعته فانقطع ويكونان فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو المخاطبون والاولى ان يقول ان يريكم متضمن لترون اي يجعلكم
ترون فلا حاجة الى الحذف او نقول انه محمول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة فعل الله تعالى ويجوز اظهاره اي اظهار المفعول له
فيلزم اللام ح نحو للتاديب ضربت زيدا ويجوز التقديم اي تقديم المفعول له على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه
فان الواو فيه مانع من التقديم وكذا يجوز تعريفه باللام وبالاضافة خلافا للجرمي فانه قال يجب تنكيره لما بينه وبين الحال والتمييز
كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور حمل عليه اي على الجرمي لان قوله وزعل المحبور مفعول له مع انه معرفة وكذا قوله الهول
حذر الموت حمل عليه والعاقر الرملة التي لا تنبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول
الخوف والتهور كالانهدام والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض اي يركب الثور الوحشي حين افلت من الصائد كل مشرف من الرمل
لمخافته من الصياد ولنشاطه بنجاته من الصائد ولمخافته من تهور الامكنة المطمئنة وانما لم يذكر اخر البيت ايضا ليكون ايضا شاهدا للمفعول له
المعرف باللام وهو الهول كما ذكر المعرف بالاضافة لانه ذكر في شرح ابيات الكتاب ان الهول عطف على كل وعلى هذا لا يكون مفعولا له
فلا يكون للاتيان به فائدة [illegible] ولا يكون المفعول له مجرورا باللام الا حال كونه مختصا باللام وبالاضافة فلا يقال ضربته للتاديب
وانما يقال ضربته لتاديب وذلك لانه اذا لم يكن مختصا يكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي يكون للتاكيد فكما لا يجوز ادخاله فكذلك
لا يجوز ادخال المفعول له ولانه حالة التنكير يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ للتنكير ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا
كما يجب ان يكونا منصوبين واذا انتصب استثنى من [illegible] المفعول معه وهو ما ذكر بعد الواو واحترز به عما ذكر بعد مع نحو جئت
مع زيد والعطف البات بمعنى مع نحو استوى [illegible] الدار [illegible] لتصاحب بهذه الواو معمول فعل خرج عنه نحو زيد وعمرو اخواك سواء كان
المعمول فاعلا او مفعولا او غير ذلك [illegible] نحو حسبك وزيدا درهم وعن سيبويه ان زيدا مفعول به لفظا كان ذلك الفعل او معنى نحو ما شانك
وزيدا او مالك وعمرا لان المعنى ما تصنع وكلا انه شانك بمعنى فعلك وحسبك يكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل [illegible] الاستفهام
يدل على الفعل وكذا الجار والمجرور [illegible] لان الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة والمراد من المصاحبة المستفادة من الواو
مشاركة ما بعدها لمعمول الفعل الذي قبلها في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة

وفصيلها لرضعت فان تعذر العطف بدون الواو الخ تدل على المصاحبة لفظا او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب سواء كان الفعل
لفظا نحو ما صنعت واباك فالنصب واجب وقيل مختار وهذا مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل
وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح او ممتنع كما يجيء ان شاء الله تعالى والسؤال هنا عن صنع الحبيب مع ابيه ولو قلت ما
صنعت انت وابوك لاحتمل ان يكون السؤال عن صنع كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده
فلا يفهم المصاحبة او معنى نحو ما لك وزيدا فانه تعذر هنا العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين ونحو استوى
الماء والخشبة فانه لا يجوز العطف عليه من جهة المعنى لان المعنى ارتفع الماء مع الخشبة والخشبة ليس يوصف بقدر ارتفاع
الماء وقت زيادته والا اى وان لم يتعذر العطف فالعطف واجب ان كان العامل معنى من معاني الافعال نحو ما شأن زيد
وعمرو وما لزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينصب به المفعول معه من غير ضرورة كما ينصب بالفعل وقال
في المفصل ان المعنى لا اختيار وقول العطف والنصب على انه مفعول معه جائز لزم منه ان العطف لا ... في الواو والعطف ان كان
العامل فعلا لفظا نحو ما صنعت انت واباك ويجوز اضماره اى اضمار المفعول معه منفصلا لا متصلا لوجود الواو الفاصلة بينه وبين
عامله نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اى كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء
حتى تقدد وتقطع من غاية شربه ونهاية امتلائه وهو اى المفعول معه مقصور على السماع على رأى اى على رأى سيبويه فلا يمكن هذا التقسيم
من وجوب العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه لا يتجاوز ما سمع منه وانما يتمشى على قول الاخفش والاولى لان المفعول معه عنده
قياسي والملحق به اى بالاصل الذي هو المفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى وخبر باب كان واسم باب ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما
ولا المشبهتين بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة يتم الكلام بدونها كما ان المفعول فضلة ولها شبه خاص بالمفعول فيه لانها في
معناه اذ معنى ضربت راكبا ضربت في حال ركوبي وكذا الحق التمييز به لانه واقع في امثلته موقع المفعول الا يرى ان قولك طاب زيد نفسا
وعندي رطل خلا ومنوان سمنا وعشرون درهما وما في السماء قدر راحة سحابا بمنزلة قولك ضرب زيد عمرا او زيد ضارب عمرا
وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا وكذا الحق المستثنى به لكونه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه في
ان العامل في كل واحد منهما بتوسط حرف الاستثناء والواو للمعية والحاق الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما ان عاملهما
لاقتضائه شيئين بمعنى المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الافعال المقتضي اسمين والحاق الاسم في لا التي لنفي الجنس على ان لا
محمول على ان لما تقدم الحال وهي نكرة لان التنكير اصل ولا حاجة الى تعريف فبقي على الاصل وانما لا يحتاج اليه لان المقصود من الحال

تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة او في تأويلها او موضع في تأويل النكرة
نحو اوردها العراك وفعلته جهدك ومررت به وحده فان سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة
ومجتهدا ومنفردا او قال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اى معتركة العراك ومجتهدا
جهدك ومنفردا وحده وكذا قولهم مررت بهم الجماء الغفير متأول بان اللام فيه زائدة اى حال كونهم جماء غفيرا اى جماعة
كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض من جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر وهو فعيل بمعنى فاعل وانما حذف التاء
منه مع انه صفة جماء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول مبنية تلك النكرة او ما هو في تأويلها لتشبه صاحبه معرفة لان
صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى محكوم عليه كما ان الحال خبر واصل المخبر عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة
اولى من ذكر الحال التي تقيد الفعل المنسوب اليه فان المعرفة معلومة بحسب الذات فبيان الهيئة بها اولى وهو انما يحصل بالحال
بخلاف النكرة فانها لا بيان للذات اصلا وهو انما يحصل بالصفة فذكر الصفة فيها مغن عن ذكر الحال او في حكمها اى نكرة في حكم
المعرفة بان يكون نكرة مختصة بوصف او اضافة نحو جاءني رجل من تميم فارسا ونظرت الى جارية رجل ممثالة او نكرة مفيدة ... لجزء فالام
التعريف بالاستغراق بنفسها نحو جاءني كل رجل عالما او بوقوعها في سياق النفي نحو قوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او صاحب الحال الفاعل عند صدور الفعل منه او المفعول عند وقوع
الفعل عليه واحترز بذلك عن الصفة فانها انما تبين هيئة الذات مطلقا من غير تقييد بزمان عاملها او معموليه نحو قولك جاءني رجل
عالم فالعالم فيه لا يدل الا على هيئة ذلك وانما استفيد كونه فاعلا من جهة لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة للدلالة
على هيئة الفاعل او المفعول واما الحالية قولك اتيك والجيش قادم فهي حال وبيان لا لازم الفاعل وهو زمان الاتيان
فكانها بيان الفاعل لفظا او معنى ما اخذ للفاعل او المفعول يعني ان الحال المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد
فاعلا معنى لا لفظا وكذلك المفعول نحو ما شانك قائما فانه حال من الفاعل معنى اذ المعنى ما تصنع قائما وهو هذا بعلي شيخا حال من المفعول
معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه حال كونه شيخا فالحال بعلي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا مبتدأ وبعلي خبره
لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها فان تخصص تنكره اى تنكر صاحب الحال بان لا يكون مخصصا بوجه من الوجوه المذكورة
او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها اى تقديم الحال عليه اى على صاحبها لكن عند تحقق تنكره انما يجب تقديمها
على صاحبها فقط وذلك لو تأخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع

ويجوز تقديمها على صاحبها ... نحو جاءني راكبا زيد ...

والمجرور لم يلتبس طرد الباب واما منعه نفيها لاستفهام فانها تجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك لاقتضاء الاستفهام
صدر الكلام فوكيف فعلت اي الكاينا على اي حال فعلت ويجوز ان يكون كيف صفة مصدر محذوف لا حالا اي فعلا كاينا على اي حال فعلت
ولا يتقدم الحال على العامل ان كان العامل اسم اشارة نحو فهذا زيد قائما اي اشير اليه حال كونه قائما وليت ولعل وكان نحو ليتك قائما
عندنا اي ليتنا عندنا في حال قيامه ولعلك [illegible] فيما عندنا وكان زيدا قائما الاسد وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو يا ربنا
منعما علينا وحرف التشبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظه نحو زيد زهير شعرا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا
واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا والمراد بمعنى الفعل كل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من افعاله في الاشتقاق فالاولى ان
يذكر بدل قوله ان كان اسم الاشارة الى اخره ان كان معنى الفعل ليكون اتم فايدة واعم دلالة لان معنى الفعل لكونه معنى الفعل [illegible]
تقديم الحال عليه لا لخصوصية كونه اسم الاشارة ولعل وليت وكان وذلك لضعف مشابهته للفعل لعدم موافقته له في الحروف
والصيغة والفعل الصريح ضعف بالتاخر بدليل انه لا يجوز في ضرب زيدا الا النصب ويجوز في زيدا ضرب الرفع على تقدير
زيد ضربه ويجوز ايضا لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد واذا ضعف الفعل الصريح بالتاخر كان ما في معنى الفعل اولى بالضعف ولا
يجوز عمله في الحال المتقدم بخلاف الفعل وشبهه فان الحال يتقدمهما اذا لم يكن مانع يمنعها من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف
او افعل التفضيل او مصدرا او صلة اللام او صلة لحرف مصدري كما وان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا
بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا او لام القسم نحو والله لافعلن طايعا ولا يتقدم الحال على الظرف المستقر العامل فيها ونحو
ما هو بمعنى الفعل ايضا خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما
على الحال نحو زيد قائما في الدار [illegible] فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قائما زيد في الدار ولا في الدار
زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر ولم يجز ذلك في الحال وان كان بينهما [illegible] نحو كل يوم لك ثوبه
فثوبه مبتدأ ولك الجار والمجرور خبره وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك وذلك للاتساع في الظروف
[illegible] في غيرها ويجوز ان يكون معنى قوله بخلاف الظرف اي الحال لا يتقدم على الظرف المستقر العامل فيها بخلاف الظرف اذا كان
حالا فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها للظرف المستقر الذي وقع حالا بالظرف اللغو الذي يجوز تقديمه
على عامله المعنوي نحو قولك كل يوم لك ثوبه ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كانت الاضافة معنوية نحو قوله [illegible]
ابراهيم حنيفا او لفظية نحو جاءني ضاربة زيد هند او على المجرور بحرف الجر فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابع [illegible]

لانها صفة في الاصل فلا يتقدم حيث لا يتقدم متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه
وابن كيسان وابن برهان وابو علي جوزوا تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان
حرف الجر كالهمزة والتضعيف في تعدية الفعل فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت هندا
راكبة فكما يجوز اذهبت هندا راكبة تقديم الحال على صاحبها يجوز هذا ايضا وقال ابن الشارح انما امتنع هذا
لان الفعل لما كان لا يصل الا بالحرف [illegible] بجواز تعليقه الحال قبل ذكر ذلك الحرف وقيل ان تقديم الحال على صاحبها
المجرور يجوز في المجرور بالاضافة اللفظية كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا وقول ابن كيسان في قوله وما ارسلناك
الا كافة للناس بان كافة حال من قوله للناس وهو مجرور باللام اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا ليس قوله بثبت
ويجوز لاحتمال نصبها اي نصب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم او نصبها على الحال من
الكاف في ارسلناك والتاء في كافة للمبالغة كما في علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافا للناس عن الشرك
وارتكاب الكبائر وقد يكون الحال جملة لان المقصود من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال وهذا
التخصيص يحصل من الجملة كما يحصل من المفرد خبرية لان غير الخبرية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ومضمون الطلبية لا يخصص
مضمون عامل الحال لان مضمونها ليس حاصلا على اليقين فلما ان يكون حاصلا المفرد واما مضمون الايقاعية نحو بعتك واشتريت
فغير منظور الى وقت حصول مضمونها لان المقصود منها مجرد ايقاع مضمونها فلو جعلتها حالا لكان منظورا الى وقت حصولها
لتخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمونها وانهما تنافيا فالمضارع المثبت بالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا بقد
لانه يجري على اسم الفاعل لفظا ومعنى فيكون جاءني زيد يركب بمنزلة جاءني زيد راكبا مع كونه واردا على اصل الحال وهو افادة التجدد
والحدوث وعدم [illegible] في الاستعمال وهو تجردها من حرف النفي لانه لا يقال جاءني زيد ماشيا وانما يقال جاءني زيد راكبا واما اذا
كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والاسمية بالواو والضمير
اذا لم تكن مؤكدة نحو جاءني زيد وابوه قائم لان الحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احتيجت في الاكثر لما يربط
فضلة الحال بما قبلها لاصالة الاستقلال والدلالة على الثبوت فلا يكون واردة على اصل الحال بالواو والمفيدة للربط والجمع
بالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت جزاء او صفة او صلة فانها لا يحتاج [illegible] يكتفي فيها بالضمير لعدم كونها
فضلة [illegible] الواقع جزاء او صفة [illegible] الاتصال بوقوعها بعد [illegible] بالواو [illegible]

الاستقلال

وما جاءني رجل إلا وهو فقير أو بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم إذ لو لم يجر الظرف لأنها لا تعد ظرفا وكا
يجوز إخلاء الظرف من الضمير جاز إخلاؤها عنه أو بالضمير وحده على ضعف وذلك لأن الواو تؤذن في أول الأمر بأن الجملة
مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بخلاف الضمير لأنه لا يؤذن في أول الأمر بذلك لو كان المبتدأ ضمير ذي الحال أو الواو ولو كان الضمير
واقعا فيما هو صدر الجملة أولا نحو جاءني زيد هو راكب ونحو فلولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر سرباله لم يمزق وقوله
نصف النهار الماء غامره وقد يخلو من الواو والضمير الجملة الحالية عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب والبواق
وجه ثلثه أقسام المضارع المنفي بلم ولما أو لا والماضي المثبت والمنفي بما أي بالواو والضمير أو بأحدهما أي يجوز اجتماعهما وكما
بأحدهما فالأقسام تسعة أما جواز الأمرين من الواو وتركه في المضارع المنفي فلوروده على أصل الحال دون نهيها ولأن
الحال في جاءني زيد لا يركب أو ولا يركب في الحقيقة مقول لا تنفكا لأن معناه غير راكب فلا يلزم من وجوب حذف الواو
في المضارع المثبت الذي جرى مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في المضارع المنفي الذي صار بحكم النفي لا اسم الفاعل
وإنما جاز حذف الواو مع ذلك لأن المضارع لمجيئه منه الفعل لا النفي والنفي مع به لفوض أن يعتبر النسبة منفية في المثبت الواو
فلذا يجوز أن يكون المنفي بغير واو لوجود الفعلية المحض لما به فيها وكذا يجوز الأمران في الماضي المثبت والمنفي لوروده مما على
أصل الحال دون نهيها أما المنفي فلوقال النفي تقول أخذت أجتهد ما كان يحييه أحدهم ما كان وكقوله ولقد خشيت بأن
أموت ولم يكن للحرب دائرة على ابني ضمضم وأما المثبت فلوجوب لفظ قد فرو نهيه الحال المفردة أن لا يكون مجردة من قد كما
يكون مجردة من حرف النفي أو لأن المثبت لما وجب تصديره بقد شابه المنفي لفظا من حيث توسط قد بين الحال وذي الحال
كتوسط حرف النفي بينهما ومعنى من حيث أن الفعل الماضي إذا تجرد من قد يصلح لأن يكون حدثا لكل جزء من أجزاء زمان
الماضي وإذا دخلت فلم يصح إلا لأن الحدث بالجزء القريب من الحال فيشبه قد حرف النفي بخروج بها بأجزائه عن
صلاحيته لاقترانه بسببه تقول أتاني زيد قد جهده السير أو وقد جهده السير وقد أي لفظ قد يجب ولو كان
تقديرا لا لفظا في الماضي المثبت كقوله أو جاؤكم حصرت صدورهم أي قد حصرت وذلك لاستبعاد جمعهم في الكلام
الجمع بين لفظ الماضي والحال وإن كانت حالية الماضي بالنسبة إلى زمان عامله ولفظ قد تقرب الماضي من ذلك الزمان
فيكون المقارب بمنزلة المقارن من حال المتكلم فقط ولعلم أنه إنما يجب قد إذا لم يكن الماضي واقعا بعد إلا والا فالاكتفاء
بالضمير وحده من دون قد والواو أكثر نحو ما لقيته إلا أكرمني لأنه بتأويل إلا مكرما لأن لا لا تدخل إلا على الاسم إلا ما يدخل على كلام

ولفظ قد لا تدخل عليه وقد جاء في الاستعمال لازمة النصب عليها أي على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة وكالمكرر في كل
متنقلة والتقييد للاوف والتجدد غير لازمة لصاحبها ومن ثمه اشترط أن يكون مستفاد أو يؤدي معنا أي معنى المشتق بايد
حال لا انتقال والحدوث نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وأول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فهذه حالات
متنقلة والعامل فيه بسرا اطيب على الأصح كما أن العامل في رطبا هو أطيب بالاتفاق لا أي ليس العامل ما في هذا من معنى الإشارة
والتنبيه لأنه لو كان العامل كذلك أي معنى الإشارة لتقيد معنى الإشارة بها أي بالبسر لأن العامل في الحال مقيد بها لأن المشار إليه
أي لا يتقيد المشار إليه ولا خبره أي خبر اسم الإشارة وهو أطيب بالبسر لأن تقييد اسم الإشارة بالحال لا يوجب تقييد المشار إليه
ولا تقييد خبره بها لجواز إطلاقها عليها أي فإن اسم الإشارة هنا مقيد بحال القيام والإخبار عنه بقوله أبي مطلق غير مقيد بحال القيام
فكذا فيما نحن بصدده مقيا عليه وأنا قلت أنه لإخبار بالأب عن المشار إليه غير مقيد بالقيام لأنه لو كان مقيدا به
لزم من تقييده به أن يكون المشار إليه غير الأب في غير حال القيام لأن معنى التقييد كما قالت القائلة لم ومما يقتضي أمرين وجود
القيد عند وجود المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد وكل واحد من هذين الأمرين منطوق التقييد إلا أن الأول مع
الثاني غير صريح مثلا إذا قلت جاءني زيد راكبا يلزم من وضعه وجود الركوب عند وجود المجيء وعدم المجيء عند عدم الركوب
وهذا منطوق ولا يجوز مخالفته لأن المنطوق من مقتضى الوضع فلا يكون مقصودا بالذات فيجوز مخالفته فعدم المجيء عند عدم الركوب
وهو قسم من كلا قسمي المنطوق لا يجوز مخالفته وعكسه وهو عدم الركوب عند عدم المجيء وهو المفهوم فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان
مخالفا للمفهوم وهذا جائز وبهذا البيان يسقط اعتراض من قال إن الإخبار بأبي مقيد على معنى أن المشار إليه أبي سواء كان
في حال القيام أو في غيره لكن الإخبار مع التقييد يفيد أنه أبي في حال القيام أيضا كما في غيره ولا يلزم كونه غير أبي في غير حال القيام
لأن كونه غير أبي في غير حال القيام منطوق فلا يجوز مخالفته فإذن لما لم يكن المشار إليه ولا خبره مقيدين بحال البسرية أدى ذلك
إلى تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة وهو لا يجوز لاقتضاء التفضيل التغاير بين المفضل والمفضل عليه في الذات نحو زيد أفضل من
عمرو أو في الوصف نحو زيد في حالة التلبس أحسن منه في حالة التعري وإنما يؤدي إلى ذلك لأن وجود الحال الأولى وهو بسرا
وعدمها على التقدير لم يكن العامل اسم الإشارة سواء لا يتقيد بالحال وهو بسرا وكذا الضمير المجرور باعتبار الخبر لعدم تقييده
بها فكأنك قلت هذا أطيب منه رطبا فيكون الضمير المستكن في أطيب راجعا إلى المشار إليه الذي لا يتقيد بالحال وهو بسرا وكذا الضمير
المجرور في منه عائدا إليه فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حال كونه رطبا فوجب أن يكون أطيب مقيدا بحال البسرية

لبطلا يلزم هذا المحذور وان كان مقيدا بها لزم ان يكون حاصلا فيها فان لا طيب اعتبارين لانه معناه زاد طيبه وح لا فائدة

في عمله في حالين مختلفين اذ الحال الاولى باعتبار الفضل والثانية باعتبار المفضولية وعامله الاولى باعتبار زاد وفي الثانية

باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فعلى هذا لا يلزم تقييد الشيء الواحد بحالين

مختلفين وانما جوز تقديمه على الطيب مع انه لا يجوز تقديم معمول افعل التفضيل عليه لان عمله في الحال الاولى على الفعل

لان عمله فيه باعتبار الفضل والتي على حدث التفضيل الحاصل من الطرب والتي على حدث المفضول او نقول جعل متعلق حدث

المفضل عليه بجنبه ومتعلق حدث المفضل بجنبه لدفع اللبس ويحذف من الحال عند قيام قرينة دالة عليها كقولهم

تهدد منكم الشهر فالجواب فليصم من شهد منكم وهو حاضر فاعترض شهد وحذف منكم وهو حال وكقولك من يأتي سايلا

اعطه اي اعطه سايلا وكذا يحذف العامل فيها جوازا عند قرينة دالة حالية كقولك لمرتحل وعودة تهبو لسفر راشدا مهديا

اي اذهب راشدا مهديا او مقالية كقولك راكبا للقايل كيف جئت ولزوما في حالة مؤكدة على قول من قال ان المؤكدة لا

تجيء الا بعد جملة اسمية وان تكن ان الصفة في قولهم ثم وتميم مدبرين قايمة مقام المصدر كما في قولهم قاعدا وقد سار الركب

اي تقعد قعودا او على ان مدبرين متاول بما لغني في التولية مع ان الحال المؤكدة اثر جملة عقدناها من اسميتين جامدين معرفتين

اعلم ان منهم من استشكل عليه امر المؤكدة فجعل الحال قسمين كل واحد منها يحدد وجه وهو ظاهر كلام النص ومنهم من

جعلها عدوها بحد واحد ورد عليهم ان الجملة من قولك زيد ابوك عطوفا ان كانت مقيدة لزم اختلال معناها لانه يلزم

ان لا يكون اباه الا في حال العطوفية وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلال معنى الحال لعدم افادتها التقييد والجواب

انه لا فساد بما لا يقبل التقييد ثم عقبت لهما ان في بيان الحال هنالم تقيد التحقيق حتى يلزم انتفاؤه اذا فقدت الحال

ذكر الحال هنا ليعلم انه كما يكون عند التحقيق والتحقيق مستمر فكذا الحكم في المؤكدة فانها انما تفيد تقرير معنى الجملة المشتملة عليها

الا يرى انه لا يقال زيد ابوك عطوفا الا عند ظهور انكار ابوة زيد وعطفه كان في المؤكدة اغايد كر عند التباس

الامر على السامع هكذا قيل والاولى ان يقول ان الحال مبينة لهيئة الفاعل او المفعول دايما ومعنى عقبت لانسان فانها جعلته

حاصلة على حال قيامه فيكون قيد الحصول لا الدوام العلم الحاصل حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء الحصول لا انتفاء العلم

الحاصل وكذا اذا كان التقدير في زيد ابوك عطوفا احقه عطوفا كان التقييد راجعا الى المعرفة وهي الحال مقيدة لا المطلقة

وانما سميت مؤكدة لانها تؤكد الجزء الذي يدل الجزء عليها اي على الحال الا انه لازم فلا يستعمل بدون الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي

دلت عليها الحال في ملك الخصلة قد يكون فخرا نحو انا حاتم جوادا او تعظيما نحو انت الرجل كاملا او تحقيرا نحو هو المسكين مرحوما

او تهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء ونحو ذلك نحو زيد ابوك عطوفا والعامل عند سيبويه فيها مقدر بعد الجملة اي احقه عطوفا من

حققت الامر اي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون بيانا لهيئة المفعول وانما يلزم حذف عاملها لتضمن الجملة اياه وذلك لان العلم بالملزوم

يستلزم العلم باللازم والملازمة في قولك زيد ابوك عطوفا انه ثبت الملزوم لزيد ومن اثباته له يلزم اثبات اللازم له فلا حاجة

الى ذكر احقه واثبته وقيل ان التقدير حق عطوفا ويكون على هذا بيانا لهيئة الفاعل وقال ابن مالك العامل

نفس الجملة لانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا لان الجملة وان كانت جزاء من جامدين الا انه يحصل من اسنادا احد جزئها الى الاخر

معنى من معاني الافعال وعلى هذا يكون العامل معنى الفعل فلا يجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على احدهما ويجوز توسطها بعد الفعل ولا كثير

في القها الفعل لفظا لا معنى كقولهم ولا تعثوا في الارض مفسدين وكقولهم ثم وليتم مدبرين وقد يجيء موافقة له في اللفظ كقوله تعالى

وارسلناك للناس رسولا والتمييز هو مصدر بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها على

معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس الذي يرفع بها الابهام ما يعين بعض محتملات يدخل في نحوه كالصفة والحال

والمحتملات تبع المبهم لان المحتملات بكسر الميم التي انتصب عنها التمييز فان قولك عشرون يحتمل ان يعين محتملات لان يكون من

الدراهم والدنانير والدراهم والدنانير التي تذكر لازالة الابهام عن المحتملات تبع المبهم لانها التي احتملها نحو عشرون نشأت

وصفا اي نشأت هذه المحتملات وحصلت باعتبار اصل الوضع واحترز به عما يعين بعض محتملات الاسم المشترك نحو عين

جارية فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى

معين فيحصل الابهام عند المستعمل لا اصل الاشتراك العارض عن ذات يتعلق بقوله يعين لتضمنه معنى الرفع واحترز به

عن الحال لانها رافعة للابهام عن حيثية الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة نحو جاءني رجل طويل فان رجلا باعتبار الذات

لا ابهام فيه وانما الابهام فيه باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة عن الذات وقول من قال ان التنوين منقوض بنحو رجع القهقرى

لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما في قولك رجع في اصل وضعه كان الدرهم لم يكن مفهوما في قولك عشرون درهما لان نحو رجع

القهقرى بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع وقوله ما يعين بعض محتملات اولى من قول غيره ما يرفع الابهام لان

المراد برفع الابهام ان كان رفع جميع الابهام في التنوين فسد اذ لا يجب ان يكون التمييز رافعا لجميع الابهام وان كان المراد رفع

بعض الابهام يكون نسبة قوله ابهام وكذا قوله نشأت وضعا اولى من قول غيره المستقر لان دلالة قوله على المقصود اوضح

من دلالة قرائن غيره مذكورة تلك الذات في اللفظ لا مقدرة واعلم انه يدخل في هذا التعريف المنصوب على التشبيه
بالمفعول من نحو زيد حسنٌ وجهَه والمضاف اليه من نحو رطل زيتٍ والصفة من نحو قبضت عشرةً دراهمُ فالاولى ان تقيد
في تعريفه نكرة منصوبة بتركيب فرعي الجنسية قوله مفرد حال من جزئيات فالمفرد يكون واحدا او مثنى او مجموعا او مضافا
مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه سواء كان المقدار كيلا وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيزان برا او وزنا يعرف به
قدر الموزون نحو منوان سمنا او مساحة يعرف به قدر الممسوح من شيء كالارض مساحة او ذرعتها نحو ما في السماء موضع كف
سحابا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فانه مثلها من المقادير التي يقاس الشيء بها اي على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار
او عددا صريحا نحو احد عشر رجلا او كناية نحو كم درهما مالك وعندي كذا درهما وسياتي العدد في غير مقدار نحو
خاتم حديدا ولله دره فارسا فان فارسا تمييز عن الضمير في دره اي كان الضمير مبهما لا يرجع الى سابق معين ولو كان راجعا
الى سابق معين نحو لقيت زيدا ولله دره فارسا كان التمييز عن النسبة في الاضافة فانه تشبيه ان اضافة الدر اليه من اي جهة
فبين ان اضافة الدر اليه من جهة الفروسية وهو اي التمييز عن غير المقدار قليل بالنسبة الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج
الى مميزه ونصب المميز نص على كونه تمييزا بلا خلاف بخلاف غيره فانه علم لاضافة فهو في غير المقدار اولى لانه ليس كابهام المقدار ومثلا
قوله وخفضه اي خفض المقدار اكثر من نصبه نحو خاتم حديد او عن ذات مقدرة في جملة نحو طاب زيد ابا او نفسا فان طاب مسند
في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر مبهم فاذا قصدنا ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب شيء زيد ابا
وفي المثال الثاني انما يقال لهذا المبهم مميز الجملة مع ان كل واحد من المميزين فضلة على الجملة لان لكل واحد من جزئي
الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع به بخلاف غيره فان الابهام فيه انما يكون في احد جزئي جملة او شبهها اي شبه الجملة
بسبب اشتماله على الاسناد كاسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل
نحو بالرحمن فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وانتصابها اي انتصاب التمييز في المفرد بعد تمام المميز بتمام الياء وهو الاسم
الذي وقع التمييز عنه والمعنى بتمامه ان يكون على حالة يمتنع اضافته معها والتمم في اشياء على ما ذكروا ثم اشار اليها بقوله بالتنوين
لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا في المبني نحو عندي مكاتيل برا ومثاقيل ذهبا وفي المبني كاحد عشر والمركب
نحو ثلاثة عشر رجلا وكم للاستفهام نحو كم رجلا عندك ونحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية نحو منوان سمنا او نون الجمع
في الزيدون حسنون وجوها ولا يتم ذكر نون الجمع الا معنا لان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة في شبه جملة لا عن مذكور

في مفرد او شبهه اي شبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو ملؤه عسلا فان المضاف لا يحتاج الى التمييز لابهام ملاءه وهو
قدر ما يملأه به الشيء وانما ينتصب الاسم التام التمييز لانه شابه بالفعل التام بفاعله الذي بعده وشابه التمييز لانه بعده
المفعول لانه بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينتصب الاسم التام باللام التمييز لان التمييز ليس بعده فلا يقال عندي راقود
خلا ويجوز حذف التنوين الظاهر ونون التثنية ونون الجمع من المميز واضافته اي اضافة المميز اليه اي الى التمييز فيقال في راقود
خلا ومنوان سمنا وحسنون وجوها راقود خلٍّ ومنوا سمنٍ وحسنو وجوهٍ وذلك لان في الاضافة تخفيفا بسبب حذف التنوين
والنون ولا ما يجوز فيه الاضافة فيضاف وتقول في ذراع على الارض ذراع على الارض اذا اردت ظرفا اما اذا اردت ظرفا بجعل
الفعل فلا يجوز الا بالاضافة وكذا الحكم في غيره واما ان كان تمامه بالتنوين المقدر او شبه نون الجمع حقيقة او بالاضافة فلا يجوز الاضافة فلا
تقول في نحو عندي احد عشر رجلا احد عشر رجل لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى ولا يضاف نحو عشرون
لتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفها مع
الاضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته مع الاضافة لمشابهته لها لفظا ومنهم من يقول عشرو درهم بالاضافة وحذف النون وكذا
المضاف لا يجوز اضافته نحو ما في السماء موضع كف سحابا لا ان حذف المضاف اليه ثم اضيف لا لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من
المساحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف ولا يجوز اضافته مع المضاف اليه لان الوضع من الاضافة وهو التعريف او
التخصيص او التخفيف ان حصل بالمضاف اليه الاول كان المضاف اليه الثاني ضائعا وان لم يحصل كان الاول ضائعا ولان الاضافة
اذا كانت مفيدة ما هو الغرض منها كانت الاضافة الى كل واحد منهما مغنية عن الاضافة الى الآخر فيلزم ان يكون المضاف محتاجا
اليها عند كونه مستغنيا عنها واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل تفضيل تمييزه سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد
اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد تغيير افعل فعلا اذ يصح ان يقال في المثال المذكور زيد كثر ماله واما ان لم يصلح
ذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل فما وقع من التمييز بعد تمام المفرد باحد الاشياء المذكورة ان كان ما وقع بعد تمام المفرد جنسا
وهو الذي يقع على القليل والكثير نحو تمر وضرب وعلم بخلاف رجل وفرس فالافراد في التمييز واجب لان الغرض من التمييز الدلالة
على الجنس وقد حصلت من المفرد الذي هو اخصر من الجمع ما لم يقصد الانواع بالجنس والا اي وان لم يكن جنسا او كان جنسا لكن قصد به
الانواع فالجمع في التمييز لا غير ان قصد الجمع فيما لم يكن جنسا او قصد الانواع فيما كان جنسا ليطابق الجمع او دالا على الجنس على الكثير من الواحد
نحو عندي بيت كتبا ونحو عندي ارطال خلولا الانواع من الخل ويتعين ان قصد الشيء في غير الجنس نحو عندي بيت كتابا بل او النوعان في
الجنس

نحو عندي رطلان تمرين وانما لم يذكر المثنى لان فهم حكمها من الجمع لعدم القايل بالفصل ولانه اراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل
المثنى ايضا وهذا في غير العدد واما العدد فان مميزه مفرد او لا وسواء قصد بالجنس الانواع او لا فلا يقال
عشرون ضربين بمعنى ان كل عشرة نوع ولا عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده وسيجيء بيان ذلك في العدد وما وقع
من التمييز بعد تمام النسبة فان كان ما وقع بعد تمام النسبة جنسا يقع على القليل والكثير فالافراد في التمييز واجب لما ذكرنا آنفا
نحو طاب زيد نفسا وان كان له علوم كثيرة وطاب زيد ابوة ما لم يقصد الانواع بالجنس فانه ان قصد الانواع به وجب المطابقة
على حسب ما يقصد لان الجنس وان دل على الاحاد من حيث الا انه لا يدل على الانواع منه فتقول طاب زيد علوما اي انواعا من العلم
كالصياغة والتجارة والزراعة وان كان ما وقع من التمييز بعد تمام النسبة صفة او اسما غير جنس يحتمل ذلك الاسم ان يكون
للمنسوب اليه اي مع ان يجعل هذا التمييز من المنسوب اليه ويحمل عليه بهو هو والمنسوب اليه هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى
بقي التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في طاب زيد ابا فان الاصل طاب ابو زيد والمتعلقة ويراد به اي بالاسم غير الجنس المحتمل
لان يكون للمنسوب اليه نفسه اي نفس المنسوب اليه لا متعلقه فالمطابقة بين التمييز وبين المنسوب اليه افرادا وتثنية وجمعا واجبة
لاتحاد التمييز مع المميز نحو طاب الزيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء فانه يحتمل ان يكون ابوين وآباء للزيدان والزيدون ويراد بهما
نفسهما واما عدم المطابقة بين المميز والمنسوب اليه في قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا لان الرفيق والخليط والصديق والعدو يستوي فيها
المفرد وغيرها اولان التقدير حسن كل رفيق اولئك رفيقا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون التمييز مطابقا للمحذوف
واعلم ان قوله غير جنس خبر قوله ويراد به نفسه متعلق بقوله اسما الا به وبقوله صفة جميعا وذلك لان التمييز ان كان صفة كان
الصفة للمنسوب اليه فكانت مطابقة له سواء كانت الصفة صريحة كالصفات المشتقة نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
ان جعل التمييز اجلا لا معنى او مأولة نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية وذلك لانه ليس في الصفات ما يقع على
القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ولا يطابقه ولا يجوز ان يراد بالصفة غير المنسوب اليه لانها عاملة فلو لم يجعل للمنسوب اليه لم
يكن متعلق آخر يجعل له لم يبق حاملة بلا فايدة وان اراد به اي بالاسم غير الجنس الذي يحتمل ان يكون للمنسوب اليه غيره اي غير المنسوب اليه
متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلق آخر له كالمثالين المذكورين فان قوله ابوين وآباء كما يحتمل ان يكون للمنسوب اليه وهو الزيدان
والزيدون يحتمل ان يكونا لمتعلقه بان يكون ابويه وآباءه او لا يحتمل الاسم غير الجنس الا الغير اي غير المنسوب اليه فلا يجوز ان يكون للمنسوب اليه نحو
طاب زيد دارا او نفسا فان كل واحد من الدار والنفس لا يحتمل ان يكون للمنسوب اليه وهو زيد بالتفسير المذكور فكاي في المطابقة مع وجوبها

بين التمييز وبين غير المنسوب اليه وفرادى اي غير المطابقة سواء مع عدم اللبس بما هو المقصود في غير المنسوب اليه من الافراد
والتثنية والجمع نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا ولا تقول طاب زيد دارا وكنت تقصد دارين او دورا الا عند
اللبس بخلاف نحو هم حسنون وجوها فانه لا افراد فيها اولى لانه اخف مع عدم اللبس ومع ان الجمعية مستفادة مما قبله
قوله ثم ان كان اي التمييز اسما ... يعني ان كان ذلك الاسم جنسا مثل ابوة وعلما فانه مفرد نحو طاب زيد ابوة
وعلما والزيدان ابوة وعلما والزيدون ابوة وعلما التقدير جمع من حيث هو جنس الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد نحو طاب زيد علوما
وعلوما ولا يتقدم التمييز على العامل وان كان العامل فعلا متصرفا على الاصح لان مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوقع
بعده كبعض الفضلات فلو قدم لاداه الى ... وهذا وهنا ونظر لان جعل التمييز كبعض الفضلات موجب للمبالغة
فتقديمه يوجب الوهن والمازني والمبرد والكسائي جوزوا تقديمه اذا كان فعلا او اسم فاعل او مفعول نظرا الى قوة العامل
ولا يجوزون تقديمه اذا كان العامل الصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل او اسما تاما وذلك لضعف
العامل وتمسكوا في جواز التقديم بقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب فيمن انث ضمير تطيب فانه
يكون في كان ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى اي ما كان الشان ان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على عامله وهو تطيب ولا يجوز
ان يكون تمييزا من ضمير كان لانه لا ... لعدم الابهام فيها واجاب عنه بقوله ويطيب بالياء للتذكير يروى على التذكير
في كان ضمير ... ويكون العامل في التمييز هو كان المقدم على التمييز ... وما كان حبيبها نفسا يطيب بالفراق اي ما كان
يطيب بالفراق وعلى هذا لا يتم الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بما يدل على المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع
كان الاصل المنع ... يثبت الاستعمال عن الفصحاء واعلم ان كلام ... وهو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقديم التمييز في
الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا وكقوله
ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر ولا يتقدم التمييز على المميز فلا يقال طاب نفسا زيد ولا عندي درهما
عشرون وعلة عدم تقديمه على العامل وعلى المميز بقوله لانه اي لان التمييز في الاصل فاعل كما في التمييز الواقع بعد الجملة نحو طاب زيد نفسا
فانه في الاصل طاب نفس زيد او مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او موصوف كما في التمييز الواقع بعد الاسم
التام نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا وموضع كف سحابا فانها في الاصل
عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وقد يكون تمييزا ولا يكون شيئا

مما ذكر نحو وكفى بالله شهيدا وما احسن العلم رجلا اخر التمييز لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا طلبا للمبالغة فان
كون الشيء مجملا ومبهما اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق لمعرفة ما ابهم عليها
وبتوفر دواعيها لطلب العلم به ولقرب من التاكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما
ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فلو قدم التمييز على العامل او على المميز لزال هذا الغرض والمستثنى وهو من الثني وهو الصرف يقال
ثنى عنان الدابة اي صرفها سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول او من ثنيته اي ضاعفته سمي به لان الحكم مضاعف فيه لان معنى
جاء القوم الا زيدا جاء القوم وما جاء زيد متصل وهو المخرج عن متعدد [illegible] نحو جاء القوم الا زيدا او حكما نحو ضربت زيدا الا راسه لفظا
اي يكون المتعدد لفظا ملفوظا به مذكورا او تقديرا اي يكون متروك الذكر نحو ما ضربت الا زيدا اخراجا بالا غير الصفة لان المذكور بعد الا
للصفة لا يكون مستثنى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واخواتها كسوى وعدا وخلا وغير وما ومنقطع وهو المذكور
بعد الا بمعنى لكن [illegible] غير مخرج سواء كان من جنس الاول نحو جاء القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم جماعة خالية عن زيد او لم يكن من
جنسه نحو جاء القوم الا حمارا فالكلام ان [illegible] هاهنا معتقد ابن الحاجب حيث قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد
لان المتصل مخرج من جنس المعنى وهو قيد الذي يميز من المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما بحد واحد لان
المختلفين في الحقيقة لا يتساويان في جميع اجزائهما وانما يمكن جمعهما بحد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما
في اللفظ وفيه نظر لان مجرد ثبوت الجنس [illegible] انواعه في الثبوت [illegible] اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن ثبوت المستثنى من جنس
[illegible] فنقول حد المستثنى باعتبار الحقيقة لا باعتبار اللفظ [illegible] كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واما كونه
المتصل مخرجا عن متعدد فلا نسلم انه من اجزائه بل من شرائطه او [illegible] ما قال ابن مالك هو المخرج تحقيقا او تقديرا من
متعدد لفظا او تقديرا فان المستثنى المنقطع مخرج تقديرا [illegible] ما لم يذكر من علم [illegible] الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم
[illegible] تقدير الداخل فيه لاستحضاره بذكره لقيامه مقامه ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر اي ما عرض له عارض الا النقصان
وما افاد شيئا الا الضرر ومثل قولهم ما [illegible] الاجرب [illegible] لان المستثنى [illegible] ان كان متصلا يجب [illegible] انه لا اخراج
هنا وان كان منقطعا يجب ان لا يدخل على الفعل لانه بمعنى لكن وهي انما يدخل على المبتدا والخبر فاجاب عن هذا بقوله [illegible] حذف المبتدا
وكان التقدير لكنه جرب وذلك لان الاكثر [illegible] ان الا في المنقطع بمعنى لكن [illegible] الناصبة [illegible] لكن لا اسمها والخبر مقدر
المعنى المراد [illegible] ما جاء احد الا [illegible] تقدير لكن [illegible] ومنهم من يقول انه [illegible] الا الاجرب فان [illegible] الا الاسم

محذوف ويسمى النفي هنا [illegible] بالمبتدا لانه في الاصل مبتدا ومنه ما زاد الا نقص وما نفع الا ما ضر فان سيبويه فيهما كلام
[illegible] ولكنه [illegible] نقص ونفع ومثل ذلك من الشعر قول النابغة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
اي لكن سيوفهم بهن فلول ويمكن حمل قولهم الاجرب على الاستثناء مفرغ فيكون الاجرب [illegible] موضع الحال او الصفة على ان
[illegible] نحو [illegible] فيها الا الاجرب [illegible] سوال وهو انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا ان كان زيد داخلا في القوم لزم نسبة
المجيء اليه [illegible] جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك بالا فقد نفي عنه المجيء فصار المجيء مثبتا ومنفيا عنه فيلزم التناقض
وهو باطل لاستحالة التنزيل عليه كقوله [illegible] فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالالف سنة [illegible] جميع مدلولها فقد
اخبر انه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج منه [illegible] لا يكون لبث اقل من الف وقد علم انه لبث الفا وان لم يكن زيد داخلا في القوم
لزم خرق اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها واجابوا عنه بوجوه [illegible] كل واحد
منها مردود ومطعون [illegible] الرد بقوله والقول بان الاستثناء مبين لغرض المتكلم لا مخرج فلا يلزم التناقض [illegible]
لان الاستثناء كالتخصيص والمخرج [illegible] انما [illegible] لا احتياج اليه [illegible] المبين كقولك له عندي عشرة الا واحدا فان العشرة
[illegible] ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة وذكر الا واحدا لتبين مراده لانه يلزم منه بطلان النصوص وان
اجماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل لهذا القول ايضا والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة [illegible] الاستثناء
[illegible] واحد من غير تقدير [illegible] واحد ثم اخرج منه [illegible] اربع [illegible] الا واحدا [illegible]
[illegible] اربعة [illegible] يلزم التناقض [illegible] المتكلم قام القوم الا زيدا
[illegible] القيام [illegible] وفهم القوم [illegible] زيد [illegible] فلا يكون المخرج منه المخرج والاداة
بمعنى واحد وكذلك اذا قال له عندي عشرة الا واحدا يعلم قطعا ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو عشرة احاد
[illegible] واحدة [illegible] وهذا القول [illegible] ايضا باجماع النحاة على ان الاستثناء اخراج اذ لا اخراج هنا وبانه لم يعهد كلمات
مركبة [illegible] هذا القول [illegible] لكثرة [illegible] ان يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام يتم
بآخره [illegible] التناقض [illegible] ولا حكم [illegible] بالنسبة الا بعد [illegible] المفردات [illegible] فلا يلزم التناقض [illegible]
بنسبة القيام [illegible] المفرد الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون مجموع المفردات هو المنسوب اليه [illegible]
القوم [illegible] المفرد [illegible] نحو ضربت زيدا راسه

وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فان الحكم بنسبة الغرب والسلب بعد كمال فهم البدل والمبدل منه ولا يكون هاهنا مثل قولهم
ولقد علم القابس في البيت من السطر الى السبيلا امرث الجي امرث البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا يقع بدل البعض وكذا بدل
الاشتمال في القرآن ويجب النصب اي نصب المستثنى في الكلام الموجب وهو ما لم يكن فيه نفي ولا نهي ولا استفهام فان كل واقف جاء القوم فقد
حكمت بوجود المجيء واو جبته فيكون الكلام موجبا واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما يجيء والاثبات اذا لم والثاني النصب
النصب في الموجب لانه لا يجوز فيه التفريغ كما يجيء ولا الابدال لان البدل قائم مقام المبدل منه ولو قلت فيه عامله فصار معنى جاءني القوم الا زيدا
جاءني الا زيد وهو عكس المقصود لان المقصود ان تحمل زيدا خارجا من عمله القوم وعاريا من المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت
القوم وابقيته وكان علمه ان يقول بعد الا لانه لو كان كما قال اي غير كان مجوزا لو في المستثنى المقدم على المخرج من الواقع بعد الا نحو ما جاءني
الا احد والثاني يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه او المقدم على صفته اي صفة المخرج منه عند
المازني نحو ما جاءني احد الا زيد اخير منك فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة المخرج منه وهي خير منك ويجب النصب عنده لان الصفة كالجزء
من الموصوف فكان تقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على الموصوف الذي هو المستثنى منه فيجب نصبه وسيبويه لا يكترث اي لا يبالي به
اي بهذا التقديم فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام غير موجب لان الموصوف والصفة منزلة شيء واحد فاذا تاخر عن الموصوف
فكانه تأخر عن الصفة لان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو مقدم عليه وعند المبرد هو اي النصب على الاستثناء والبدل
عند التقديم على صفته سيان والاختيار البدل على النصب لان او لوية البدل تعارضها وصفه بعد البدل ولكن لان الابدال من
شيء ثم الاستغناء عنه ووصفه بعد لا بد ان لا علامة لا اعتناء به ولا اعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد في الحكمة ويجب النصب
فيما عدا وهو متعدد في باب الاستثناء ايضا وما خلا وهو في الاصل لازم متعد بمن المقصود نحو خلت الدار من الانيس
لكن الترم فيه تضمين معنى جاوز ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الذي هو اصل الباب وما فيهما مصدرية منصوب المحل
مع ما بعدها على الظرف اي الحين ولا يكون وحاله محل النصب على الحال اذا انضمنا معنى الاستثناء فانه يجب النصب بعد هذه الكلمات
لانه اي المستثنى لو كان الكلام موجبا او لا لانها افعال مضمر فاعلها لزوما اما ما خلا وما عدا فلمصدريتها على المصدرية وهي لا تدخل الا
على الفعل واما ليس ولا يكون فقط وفي حاشا وخلا وعدا ضمير راجع الى مدلول العامل في المستثنى منه فتقدير جاءني القوم ما خلا
زيدا جاءني القوم ما خلا بعضهم زيدا اي وقت خلو بعضهم زيدا ولا يجوز ان يكون الغير راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي
ما خلا بعضهم زيدا كما قالوا لان المقصود من قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة

البعض اياه مجاوزة الكل اياه واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتضمن لمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه
اي ليس الجائي زيدا ويكون فاعلهما ضمير بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وانما الزم اضمار
الفاعل فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاخلاف ما اذا ظهر اسمها في ستعملا عن كونه مستثنى فيجعل فقد
الاستثناء كقوله عليه السلام يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ويجب النصب
في المستثنى المنقطع عند اهل الحجاز نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء
ويجب النصب في عدا وخلا وحاشا الا ان قد علا انهم زيدا وانما قال على الاكثر لانهما عند بعض حرفا جر فيجران ما بعدهما
مجرور بهما وهذا القول ضعيف لظهور فعليتهما ولدخول المصدرية عليهما وهي لا تدخل على الحرف ويجوز فيه النصب على الاستثناء
والبدل اي بدل البعض ولم يجئ هنا بدل البعض الا الضمير وان كان يجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبدل في غير الاستثناء
لان الاستثناء المتصل لا افادة ان المستثنى بعض المستثنى منه وهو اي البدل من اللفظ اي من لفظ المخرج منه نحو ما جاءني القوم الا زيد
او من المحل ان تعذر اللفظ اي ان تعذر البدل من نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر البدل من لفظ المجرور عن الاستغراقية
لانها وضعت لتفيد ان عدم المجيء شامل لجميع افراد المجرور بها والاثبات عدم الايجاب اولى جر المبتدأ وهو قوله
وانما كان البدل اولى لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما قصد ذلك ايذانا بكونه من
تمام المنسوب اليه فان عدم المجيء في قولك ما جاءني القوم الا زيد منسوب الى القوم مع قولك الا زيد الا الى القوم فقط والا لتم
التناقض كما عرفت ولان البدل مقصود بالكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة وقوله في النحو متعلق بقوله ويجوز
والاولى ان يقول في غير الموجب ليشمل الاستفهام والنهي والنفي الصريح والمؤول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل
كما عرفت والمخرج منه مذكور واحترز به عما لم يذكر المخرج منه فانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العامل وهو هنا
قد ترك قيود الآخر وينبغي ان يقيد هكذا في المستثنى المتصل في غير الموجب الواقع بعد الا وبعد المخرج منه غير مفرغ وهو كلام
نقض الاستثناء وغير متراخ عن المخرج منه واحترز بها بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وغيرهما فانه لا يجوز فيه
البدل وبالثاني عما وقع قبل المخرج منه فانه لا يجوز فيه البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ورد على من قال قام القوم الا زيدا
فان النصب هنا هو المختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع من نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا
فان البدل هنا غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المخرج منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق

نحو قوله فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فانه يجوز في امراتك الرفع على البدلية والنصب على
الاستثناء وهو الاكثر والابعد ان يكون اكثر القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض
الناس انه يجوز ان يجتمع القراء على قراءة غير الاقوى والاجل النصب اي نصب امراتك على فاسر باهلك كما قال صاحب
الكشاف انه على تقدير النصب مستثنى من قوله فاسر باهلك ويكون استثناء عن كلام موجب وانما حمل عليه لئلا يكون اكثر
القراء على غير البدل يعني لو حمل على انه استثناء من لا يلتفت لان قوله فاسر لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذي
هو غير مختار في غير الموجب فقوله لئلا تعليل للحمل وقوله اكثر القراء تعليل لعدم الحمل على ما قال ابن الحاجب ان
حمل القراءة بالرفع محمول على البدل من قوله لا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمول على الاستثناء من فاسر يلزم ان يتعلق القراءتان
في الاستثناء من شيء واحد ولثبوت القراءتين يمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والتعسف واحد فهو اما ان يكون سرى
بها او ما سرى بها فان كان الاول كان المستثنى من قوله لا يلتفت منكم احد وان كان الثاني كان مستثنى من قوله فاسر باهلك بعد
ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فلا يصار اليه لاحد القراءتين الثابتتين قطعا هكذا قال ابن الحاجب
وتبعه المحقق ونظر لان هذا التعسف انما يلزم على قول من قال ان القراءة السبع متواترة واما على قول من قال انها آحاد فيجوز ان
يكون بعضها خطاء فلا يبالي في حمل القراءتين على ما ثبتنا فمعناه يو ولان النهي عن الالتفات بها غير مانع من ان يكون قد سرت
بنفسها معهم فيجوز ان يكون قد سرت بنفسها والتفتت فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح لها استثناء من قوله فاسر والبدل
من قوله لا يلتفت او نقول يصح على تقدير الاستثناء من فاسر فاسر باهلك اسرا غير واقع فيه الالتفات منكم الا امراتك
فانه لا يشترط في الاستثناء كونها ذلك فاذن المراة على كلتا القراءتين مسري بها وهذا كما تقول ضربت القوم ولا يتوجعوا
الا زيدا فانه ان جعلت الاستثناء من الجملة الاولى او الثانية فان زيدا مضروب اما اذا جعلته من الجملة الثانية فظا لانه
قلت لا يتوجع القوم في ضربهم الا زيدا كان زيد مضروبا متوجعا واما اذا جعلته من الجملة الاولى فكذلك لان معنى الكلام
اضرب القوم ضربا غير متوجع الا زيدا فانه ضرب ضربا متوجعا ويجوز ان يكون الاستثناء على القراءتين منقطعا لم يقصد به
اخراجها من المامورين بالاسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استونف الاخبار عنها يعني لكن امراتك
تجري لها كيت وكيت والدليل على صحة هذا المعنى ان مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ليس فيها الاستثناء اصلا فقال
فاسر باهلك بقطع من الليل واتبع ادبارهم ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون فان العادة انما يكون بذكر

من آل لوط الا امراته وانما ذكر في شرح حال امراته فتقرر شيئا الا مقصودا بالاخراج عما تقدم والاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب
على اللغة الحجازية وعليها الاكثر والرفع لتميم وعليه اثنان من القراء وبخلاف الى اي جر المستثنى بها بناء على الاكثر فانها عند
سيبويه حرف جر ومعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكره بغيره او فيه نحو ساء القوم حاشا زيد وكثيرا ما اريد
تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله ثم من السوء ثم يبرأه من اريد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص عما يعيبه فيكون ذلك ابلغ تنزيه نحو قوله حاش لله ... فلن حاش لله ما علمنا عليه
والدليل على حرفيته قولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وانما عند المبرد مرة فعل فينصب ما بعدها
واخرى حرف جر فيجر ما بعدها وسيبويه فعلية عنده اذا اولينه اللام نحو حاشا لله وقد استدل على كونه فعلا بتصرفه نحو حاشيت
زيدا واحاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف فيه بحذف بعض حروفه نحو حاش لله والجواب ان التصرف
والتعرف لا يدل الآن قطعا على فعليته لجواز الاشتقاق من لفظ حاشي حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله
في حاشيت قلت حاش زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة الاستعمال نحو سو افعل في سوف افعل ويجب الجر بعد واعرابه اي اعراب
غير اذا استعمل في الاستثناء كاعراب ما بعد الا على التفصيل المذكور من وجوب نصبه في الموجب وعند التقدم وفي المنقطع او من جواز النصب
والبدل بعد كلام غير موجب تام واما [illegible] او معناه غير [illegible] حرف ولم يحل [illegible] بعد الا [illegible]
لان [illegible] عليه [illegible] فكان [illegible] لا [illegible] اسما يحل الاعراب
وما بعده مشغول بالمذكور مضاف اليه [illegible] بالجر [illegible] العطف على محل [illegible]
[illegible] ما جاءني غير زيد وعمرو [illegible] الا زيد وعمرو [illegible] سوى [illegible]
وهو المشهور او الكسر [illegible] وسوى [illegible] الاصل صفة مكانا قال ــــ [illegible] مكانا سوى اي مستويا [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] مكان [illegible]
الظرف [illegible] الظرف [illegible]
ولم [illegible] العدوان [illegible] والنصب في الاسماء [illegible]
من [illegible] الجنس [illegible] سوى [illegible]

مانكره وهو موصوف ومو ... ولشتى والوجه نكره لانه لا يعمل ما سوى الاداة ... والمذا جاز دخول الا ... عليه وقد
تكلموا او وجوه اسلاه منصوب باضمار فعل ويكون ما نكره غير موصوف ... وقيل منصوب على التمييز لان ما بعد المنصوب ... كم
وقيل على الاستثناء وقيل انه منصوب على ... ويكون ... قبل لو كان ... لكان اليوم ... ويكون ... انه ... كلام
لو من الامام الصالح التي ... النساء الايوم دارة ... وليس ... الاعاق واما ... تفضيل ... اليوم
... الصالح ولاسيما لو كان ... الاجاز دخول الواو العاطفة عليه ... ان ما ... على ... ان ما ...
كم ماهله ... بالكم المعدوم وانما ... اثبت ... وعن الكافة ... الواو والمعدوم ... واختص ... الاسم
... ونور ... على ... العامل ... العامل ... تماه التي ... وان كان
في المعدم هو العامل ... مستقل ... محل في السمي ويكون الاتفاق ... لا ... بالسبق ... المرفوع
... لا اقبل الحذف من ... المحذوف ... العامل ... مرفوع ... كان المحذوف عاملا ... بعد حذفه
عاملا وان كان معمولا ... ذلك المقدر ... هنا ... ومم ... عاملا او مفعولا او حالا او تمييزا ...
ذلك وانما يقدر لا ... الاكثر ... الاخراج ... مذكور ... ان ... العدل ... عليه ... الادخول
... ذلك ... لو كان ... غير ... الدخول ... لو كان ... الحي ... عليه وانما ... مناسبا
لانه انما ... الحي ... على ... ذلك المقدر ... الازيدان ما ... الازيد ... عاملا ...
اليوم ما جاني الازيد ... الازيد ... ما ضربت الازيد اى ما ضربت احدا الازيدا ... اليوم ... الا
قد امكن ... يوما الايوم ... مكان ... ما مررت ... الاعالم اى ما مررت برجل كائن على صفة من الصفات
المضادة للصفة المذكورة بدلا الاعالم وحالا ... ما ضربت زيدا الاقائما اى ما ضربت زيدا كائنا على حال من الاحوال الاقائما فانه لا
... معمولات الفعل الا في المفعول ... الازيد ... الاشباء ...
ولا ... الا زيدا ... الاثبات ... الايوم الجمعة ... العام ...
مشا ... ذلك ... الازيد ... ان يقدر ... الناس الازيد ... زيدا ...
اذا ... الازيد ... ان يقدر ... الناس الازيدان ... تقدير اليوم ... جاز ...

عالم وهو جاء مثل الاتقيا وانت تابع لما هو اصل الا في كلا الاستثناء كما يحمل غير عليها ... الاستثناء ... معا ... ما قبلها
والاسما ما كان ما بعد الا كذلك وانما حمل احدهما على الآخر لان كل واحد منهما للمغايرة ما ... الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا
عليه لان غير اسم والتوقف في الاسماء اكثر منه في الحروف ... مواقع الا ... وغيره والموجب ... ومنه ...
ومنه ما ... ولم ... الا على غير الا ... كان تابعا لمنكور غير محصور ... الجمع ... الوصف ... التاكيد لا التخصيص ...
بين ثبوته وسقوطه ولذا اذا قيل له عندي عشرة الا درهم ... على العشرة ... وقد لا ... القيد
... وان ما بعدها ... موصوفها ... وانما يحمل الا على غير اذا تعذر الاستثناء ... المستثنى ... بعدد دال
على الجمع ... والما ... مراعاة لاصلها في الاستثناء ... المستثنى ... متعدد ... الحصر
جاني رجل الا زيد ... ذلك المتعدد مذكورا لان ... الموصوف ... فلا
... الا زيد ... غير زيد ... يدل على ... ذلك المتعدد ... لانه لو ... لا يتعذر على الاستثناء
وانما الاستغراق ... المتعدد منكر الا انه لو كان ... في الرجال لكان ... غير محصور في عدد ... لانه لو كان محصورا
عشرة او ... او عشرين لكان ... فلا يتعذر الاستثناء ... لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وان ... لم يكن
... الا ... الاستثناء ... المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه
كما هو مذهب الجمهور وفي الآية ... معنوي ... الاستثناء ... على المشركين الذين يقولون ... الله ...
... لو كان مع الله آلهة اخرى لفسدت السموات والارض ولكن لم تفسدا ... فلم يكن معه اله ... التخلص ...
الا بحمل الا ... ولو حمل الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة ... الله لفسدتا ... لا يصح ... المركب
المركب من الموصوف مع صفته ... الموصوف ... لا يلزم من ... واحد من اجزائه ... على
تقدير الوصف ... المقصود لان انتفاء المجموع ... الموصوف ... كان ... الموصوف ... فقد حصل المطلوب
وكذلك ... الوصف ... يلزم انتفاء المتعدد ... البدل اى بدل الا الله ... من الآلهة
كما ... لو كان فيهما آلهة الا الله ... الا الله لانه لو قدر ... القضية الشرطية ... لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا ... عدمها ... او ... الشرطية ... اعتبار ...

النفي ونحو لا انه في تقدير ما رجل يقول في اكل الا زيد وضعف حمل الا في الصفة على الغير ضعف كل اخ فما لم يتعذر الاستثناء
من مثل قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي لم يحمل الا في البيت صفة لكل اخ ولذلك قال الا الفرقدان
بالالف ولو كان استثناء لوجب ان يقول الا الفرقدين بالياء مع عدم تعذر الاستثناء لان قوله كل اخ متعدد مستغرق وقيل
ضعفه ان اخر لزم حمل الا صفة وصف المضاف وهو كل دون المضاف اليه وهو اخ مع ان الفرقدان لا تصلح للمضاف الا بعد كل
هو المقصود وكل انما ذكر لافادة احاطة الافراد والفصل بين الموصوف وهو كل والصفة وهو الا الفرقدان بالخبر وهو مفارقه نحو
والاول مبني على ان يجعل الا صفة من خصوصية الشعر هو الحامل له على ان يجعلها صفة لكل وعدم الفصل ولا يجوز ان يجعل مفارقه صفة والا الف
خبرا خلص من هذه التكلفات كما قال الشاعر ويحذف المستثنى حذفا جوازا عند قيام قرينة دالة على خصوصيته من تقدم مما يشعر
خصوصيته في نحو ليس الا اي بعد الا وكذا بعد غير اذا كانا بعد ليس نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس جاءني الا زيد وليس غير اي ليس
الجائي غير زيد فحذفت المضاف اليه عن غير وبني على الضم تشبيها بالغايات المبنية على الضم في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه وقد يبنى
على الفتح وقال الاخفش انه غير معرب مثل الحال وترك التنوين للاضافة لان المضاف اليه ثابت في التقدير فيقدر فيه ضمة
لبس فيه ذلك مفتوحا وتقدير ليس غير ليس المقبوض غيره ذلك وقد ينون غيرا في القطع غير مضاف فيقال ليس غيرا
وغير وتنوينه يدل على انه معرب وان لم يكن قرينة لا يحذف جاءني القوم الا اي جاءني القوم الا زيدا ولا جاءني ليس الا ويحذف
منه حذفا لزوما في الاستثناء المفرغ لوجود القرينة مع قيام المستثنى مقامه والعامل في المستثنى المتصل الفعل وهو الذي يكون منصوبا
على الاستثناء ولا ينصبه مجرد العامل المتقدم وهو المستثنى منه بتوسط الا فضاء اي لاقتضاء المتعلق بتعلق الاخراج منه
فهو في المعنى العامل بتوسط الا وهذا يشمل المواضع كلها وجعل الفعل ولم يوجد فالتمسك به اولى لانه على مذهب من قال ان العامل
فيه الفعل ومعناه قبل الا بتوسطها اشكل بما ليس فيها عامل ظاهر مثل القوم الا زيدا اخوتك والا رهط الا زيدا ابوك وانتفاك
الفضلة لانه اذا لم يكن فضلة صار انما احد جزئي الجملة فيكون له حكم نحو ما جاءني الا زيد وانما من باب غير باب هذا الاستثناء نحو ما ضربت
الا زيدا وقد استثني اي لا يكون العامل في المستثنى الشيء الدال عليه الا كما قيل لاقتضائه اي لاقتضاء الشيء النصب في المستثنى
مطلقا لانه لا يقتضي مفعولا مع انه يجوز الرفع والجر فيه المبني على البدل نحو ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا بزيد ولانه لا يعمل بمعنى فعل وحرف
بدليل معناه الا باظهار ولا باضمار والعامل في المستثنى المنقطع الا لانها بمعنى لكن مقدرا وقائما كما عرفت وارتفاعه في المنقطع

١٠٥

لا فيها في الاخبار فخصص المتكلم احد الذكر من علة المتعدد المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي فخصه بالذكر
وقال لا احد فيها الا حمار تاكيدا لنفي كون الادمي بها ورفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه
الاصلي تشبيها على الوصل وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المنفصل كما في الوجه الاول
وليس لسيبويه في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا وجه الثالث نحو ما جاءني زيد الا عمرو فانه لا يجوز على احد المذاهب على الا من وجه
من الوجوه فعلى هذا انما في اطلاق قول الاجراه مجرى المتصل نظر لانه ليس لسيبويه الا جراء الاقتصار على الاطلاق بعرب من التاويل مرد فقد
لتشديد البعضية في المنقطع لان المنقطع ليس بعض من المستثنى منه لانه انما يكون منقطعا اذا لم يكن داخلا في المستثنى منه واذا لم يكن
داخلا فيه لم يكن بعضا منه لزم ان لا يكون بدلا لان البدل في الاستثناء بدل البعض كما عرفت ولا يجوز ان يكون بدل الغلط
لانه لا يجيء في كلام الفصحاء اذا لم يكن للراوية التفنن في الكلام وفيه نظر لانه على التاويل الاول يكون متصلا فلا نسلم ان البعضية
مفقودة وعلى التاويل الثاني لا يكون متصلا فلا يلزم ان يكون البعضية موجودة والاداة اي اداة الاستثناء اما حرف كالا او
فعل كعدا وما خلا وليس ولا يكون او اسم كغير وسوى وسواء او مركب من الحرف والاسم كلا سيما او مردد بين الحرف والفعل
كعدا وخلا وحاشا خبر كان واخواتها هو المسند شمل خبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر ما ولا وما قال من معمولها اي من معمول كان واخواتها
خرج الحج وقول من يلحقه اي الخبر بالحال وقال انه حال لاخروجهم الكوفيين ببطلانه جواز توريته نحو جيئة مضمرا او معرفة من اقسام المعارف كثيرا
ولو كان حالا لما جاز ذلك ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة وهو كخبر المبتدأ
فيما يجوز فيه خبر المبتدأ من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتعلقا ومتاخرا وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم
نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان الخبر يمرية الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم انما صلتها نحو كان عندي انك قائم وفي الشماله
على الفخر اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر كان بشرائط وانتفاء موانعه وليس المراد ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدأ
يصح ان يكون خبر الكان والا ورد عليه ان خبر المبتدأ جاز ان يكون فعلا ماضيا بغير قد بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا بغير
قد نسبي الا اذا اي خبر كان يتقدم على الاسم في التاويس تقدما فضيعا وفي الخبر المنزل منزلته اي منزلة المبتدأ ان فهم الاعراب فيهما
او قاحد ما نحو كان المنطلق زيد وكان الفتى زيد وكان ابا حنيفة ابو يوسف لان ظهور الاعراب وانتفاء التباس الخبر بالاسم انما اذا لم يظهر
الاعراب فيهما والا قرينة نحو كان الفتى هذا وكان ازكى من زيد اتقى منك فلا يجوز تقديمه على الاسم قال عبد القاهر جاز ما

حقق كان بالذكر كان جزاء فخير وان شرا فشر والضابط فيه انه يلي بعد ان الشرطية اسم وجزاؤه خبر فتحذف كان واسمها
لدلالة حرف الشرط عليها لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف المبتدأ ايضا لدلالة الفاء التي جواب الشرط عليه فانتصاب الجملة
وعلى خصوصية القرينة ورفعهما على معنى ان كان في عمله ومع عمله خير فجزاؤه خير فنصبهما على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا او فيجزى
خيرا ورفع الاول ونصب الثاني على معنى ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا وهذا الوجه اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو
احسن الوجوه لقلة الحذف فيه وكون الاسمية بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والتوسطان متوسطان لما في كل منهما الاصل من وجه
واحد وانا قلنا وجوزوا ان لعذر في التركيب تجيء او لانه لو لم يجز فيه ذلك تعين نصب الاول نحو البيت كانه ان راكبا فراكب وان
فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وتحذف كان لزوما ان قام موضوعها عوض اي عوض عنه لفظ ما ان المصدرية او ان الشرطية وانما
حذف لزوما لئلا يلزم الجمع بين العوض والعوض عنه كما في اما انت منطلقا انطلقت فتحا وكسرا اي بفتح همزة اما وكسرها اي ان كنت منطلقا انطلقت
وهذا التقدير البصريين فحذف اللام كما يحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه حذف كثيرا وابدل عنه ما فادغم نون ان فيها لان ادغام النون
الساكنة في الميم واجب فبقي الضمير المرفوع المتصل وهو التاء في كنت بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ويقول الكوفيون التقدير
هكذا ان كنت منطلقا انطلقت فيجعلون ان مكسورة الهمزة للشرط الا انهم جوزوا فتحها ايضا وانما كانت شرطية لا مصدرية لتسهيل دخولها
على الاسم وتقدير البصريين وان كان فيه التنبيه الا انه قريب بالنظر الى ما يلزم من تقدير الكوفيين من فتح همزة ان الشرطية ومن الحذف
بعد ان الشرطية قولهم افعل ذلك اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها نحو ان زيدا قائم ولا يجد
اسم ان واخواتها لانها قدم منصوبها على مرفوعها ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه ويليه مرفوعه كان في صورة
العمل لما هو الا اذا كان لها اسم خبر ان فان كان الاسم ضمير شأن يحذف سواء كان الاسم لان او لاخواتها وانما لم يجز حذف هذا الضمير اذا كان
مبتدأ لعدم الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وانما حذف هنا للضرورة بالنصب على صون الفضلات
الكلام بناء عليه نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب لانه قد حذف الضمير ان ولا يجوز ان يجعل من اسم
ان لئلا يبطل ما يستحقه الشرط من الصدارة وكون كان تهت القلب ترى الغش كان في اطلاق الشمس
اسم لا التي لنفي الجنس واما قيل المنصوب بلا التي لنفي الجنس كما قال غيره بناء على ان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا هذه ليس منصوبا لان
اسم لا هذه منصوب لفظا او تقديرا او محلا كما ان اسم ان كذلك فكما قال قبل اسم ان كذلك قال هنا اسم لا هكذا قيل وفيه نظر لان لا هذه

نحو لا آمر زيد فان سيبويه قال الخليل تقول لا آمر معروف بعد ما بنيت على الاول لكن اذا جعلت معروف من تمام الاسم
وجعلته متصلا به كانك قلت لا آمرا معروفا وانه قلت لا آمر معروف فكانك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الاول كلاما فقال سيبويه

شيئا واحدا علما بانه ينتصب بين النحو والبناء والكسر لكون البناء على ما كانت عليه في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من قال
على الفتح وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى ان كان مفرد المضاف ولا مشابها به نحو لا رجل في الدار ولا مسلمين فيها ولا

المشابهة له يعني لا الاجلها اي كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة واما التكرير فليكون التكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
اثباته في المعرفة لانه لنفي الجنس مع تكرير النفي في المعرفة واما الرفع في النكرة مع الفصل فلضعفها لانها انما تعمل لمشابهتها ان بالنه لا

كذا محمول على لا هيثم الليلة كما حذف المضاف اذ اخذ في النكرة في التقدير لا ابو حسن فذهب البعض على ان المضاف هنا محذوف
وقيل ان العلم هنا مؤول بالنكرة نحو لكل موسى فرعون اي لكل محق مبطل وهو الصحيح لم يذكر مثل العلم كقوله بكى على زيد ولا زيد

نحو لا ولك ان تفعل كذا اما اعطيت هذا الفعل اي ليس ذلك هذا واذا لم يفعل لم يكن لك ذلك ولو جاز المبرد الرفع من غير تكرار في المعرفة نحو
لا زيد في الدار وفي النكرة مع الفصل لا فيها رجل او بغيره اي بغير الفصل نحو لا رجل في الدار ويكون لا ملغاة لضعفها في العمل وجوز نحو لا اب له

وحذف النون من غلامين فيقال لا غلامي له امالة لانه كان الى رد المحذوف للمنفي لا نعقاد نفي البناء واذا
كانت لا ارتفعت بالمنع نقض له الاعراب غالبا نحو لا ابا لك فربما اما او كان الفصل بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامين
ظريف لك فبالاتفاق يجب حذف الالف من لا اب ولا اخا واثبات النون من لا غلامين لانه لا يكون مضافا حينئذ لعدم جواز الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بهذا الفصل ولئن كان الفصل بالظرف نحو لا اب فيها لك ولا غلامين اليوم لك فعند يونس لا يجب الحذف والاثبات
لانه يجوز [illegible] وجود هذا الفصل لكثرة [illegible] وعند سيبويه يجب لان الفصل عنده بغير الظرف واللام فلا يلزم من
جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل بهما هنا لا للاضافة اي لا يكون زيادة الالف في ابا لك وحذف النون في لا غلامي لك
للاضافة على ما قيل انه مضاف واللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد المقدرة [illegible]
في التنكير باعتبار اللفظ [illegible] صورة [illegible] انفصال بسبب اللام [illegible] المضاف [illegible] هذا الفصل [illegible] لعدم
التعريف في لا ابا لك ولا غلامي لك ولو كانا مضافين لكانا معرفتين لكون المضاف اليه معرفة لكنهما ليسا بمعرفتين لكونهما بمعنى ما لا زيادة
فيه نحو لا اب لك ولا غلامين لك [illegible] فيجب ان يكون لا ابا لك ولا غلامي لك ايضا نكرتين لان التنكير امر معنوي ولذا
انتفى [illegible] في [illegible] المعنوي واحد منهما نكرة [illegible] كذلك واللام [illegible] ولانه [illegible] لو كانا مضافين لكانا معرفتين لكانا
[illegible] والتركيب كما عرفت [illegible] لانه لو كانا مضافين لكانا معرفتين [illegible] لاجل الاضافة وسبب وجود الفصل
وقوله لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه [illegible] ممنوع غاية [illegible] الباب انهما [illegible] لا زيادة فيه [illegible] اصل المعنى ولا يلزم من ذلك ان يكون
[illegible] احدهما بعينه مع الاخر [illegible] ان [illegible] لا ابا لك محذوف اي لا اباك موجود [illegible] لا اب لك غير محذوف بل موجود [illegible] واختلاف
[illegible] على اختلاف المعنى وكذا قوله انهما لو كانا مضافين لكانا معرفتين [illegible] لو كانا [illegible] والتركيب [illegible] ما قلنا او نقول
لم يلزم [illegible] والتركيب لكونهما [illegible] صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع [illegible] فكيف [illegible] فلا يستنكر [illegible] وعدم التركيب
بل زيادة [illegible] وحذف النون [illegible] لا ابا له ولا غلامي له بالمضاف [illegible] اصل المعنى لان [illegible] اللام فلما كان
بينهما وبين المضاف [illegible] كون [illegible] الموصوف معلوم لاحتياج [illegible] المضاف اليه وكون [illegible] بالموصوف [illegible]
[illegible] تاكيد [illegible] الموصوف بالمضاف [illegible] الموصوف [illegible] حكم المضاف لفظا [illegible] في اصل المعنى لان المضاف [illegible]
نسبته الى المضاف اليه [illegible] زيادة خصوصية [illegible] الى [illegible] لان زيادة الخصوصية

كما ركب الموصوف مع الصفة في نحو لا رجل ظريف والمفهوم من كلامهم انه يجوز [illegible] الاعراب سواء كان نصبا او رفعا [illegible] النصب نظرا
الى الاعراب [illegible] الموصوف اولى من الاعراب [illegible] الموصوف نظرا الى انه لما وصف صار وصفه كانه وصف للاول [illegible]

[illegible] البناء [illegible] وكذا [illegible] لا [illegible] بين [illegible] فلا اب وابنا مثل مر [illegible] خلافا للاخفش فانه اجاز لا رجل وامرأة
فيها [illegible] المعطوف على تقدير لا امرأة فحذف [illegible] وابقى البناء [illegible] كما كان [illegible] وجودها [illegible] الموصوف [illegible] ونقدر

خبر [illegible] الاول [illegible] ان يكون [illegible] ويكون [illegible] زائدة [illegible] الثاني [illegible]
على [illegible] عند سيبويه [illegible] مرفوع [illegible] بالابتداء [illegible] مرفوع [illegible]

[illegible] وقد حصل [illegible] وهو التكرير [illegible] مرفوعين بالابتداء ولا [illegible] الثانية اما زائدة او ملغاة [illegible]
ويجوز [illegible] خبر واحد [illegible] عند سيبويه [illegible] لانه لا عامل هنا الا الابتداء [illegible] الاول على ضعف [illegible]

وهو هنا منحرف الى [illegible] لان معناه لا حول من معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله [illegible] ان [illegible] للذكور
[illegible] الثانية [illegible] اولى [illegible] اخر لدلالة [illegible] عليه او ان [illegible] لا حول والقوة لما كانا [illegible] واحد [illegible]

كون النعت في المعنى هو المنفي الذي دخلته لا لما كون المنفي في الحقيقة هو النعت لا المنعوت فكان لا باشرته وذلك لان
معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال فهي لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال ولذا لم يبن صفة المنادى مع المنادى نحو يا زيد الظريف
لان المنادى لفظا ومعنى هو الموصوف لا الصفة الثالث كونه فرسا في لا التي مع سبب البناء واما كالاعراب رفعا فحملا على محل
لا مع المبني لاجماعه محل الرفع بالابتداء وقيل حملا على محل اسمها وحده لان لا وان كان عاملا مغيرا معنى الكلام الا انه ضعيف لان عمله
لمشابهته لان المشبه بالفعل فيجوز العطف على محل اسمها وان كانت مغيرة معنى الكلام خلاف نحو ليت ولعل فانه مغير لمعنى الابتداء
وغير ضعيف في العمل فلا يجوز العطف على محل اسم وحده واما النصب فحملا على لفظ المبني وانما جاز الحمل على اللفظ مع ان التابع
لا يتبع متبوعه في الحركة البنائية لا يقال جاءني هولاء الكرام بجر الكرام بل لان حركة لما اشبهت حركة الاعراب لعروضها بعروض لا وزوالها
بزوالها ويجوز الرفع والنصب حملا على محله لان محله منصوب لانها تعمل عمل ان والا اي وان لم يكن النعت مفردا يليه بان يكون مضافا
نحو لا رجل حسن الوجه او كان مفردا لكن لا يليه بان يكون بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او يكون النعت نعتا ثانيا نحو لا رجل
ظريف كريم فالاعراب رفعا ونصبا واجب ولا يجوز البناء لوجود الاضافة والفصل المانعين من البناء والعطف كالنعت في
الاعراب نصبا حملا على اللفظ او محله نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه ورفعا حملا على محله نحو لا ام لي ان كان ذلك ولا اب الا
في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف مع غير لا الا على وجه الاستقلال لان شرط ذلك التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت لا رجل في الدار ولا
امرأة ... ولا حاجة للتبعية للمعطوف عليه لوجود حرف العطف الفاصل بينهما وقد عرفت خلاف الاخفش مثاله
الا ان كان المعطوف نكرة فانه يجوز الرفع والنصب والا اي وان لم يكن المعطوف نكرة بل معرفة تعين الرفع ولا يجوز نصبه نحو لا غلام لي ولا
العباس وذلك لانه لو باشره المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى بان يكون فيه حملا على المحل وقد يجوز حذف اي
حذف اسم لا التي لنفي الجنس نحو لا عليك اي لا باس عليك ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا اي لا مثل زيد موجود ويجوز ان يكون
الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان كان الكاف حرفا فالمحذوف هو الاسم والخبر جميعا والمشبهتين بليس هو المسند من معمولهما نحو ما زيد
منطلقا وما رجل افضل منك عند الحجاز فان تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او لا نحو ما قائم زيد ولا في الدار رجل او انتقض النفي
المستفاد من ما ولا بالا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او فصل بينهما اي بين ما ولا وبين الاسم بان زائدة عند البصرية

العمل كقوله يا هند حتى يكن وان كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا فالرفع واجب في هذه المواضع الثلثة اعني التقديم والفصل
بان فلضعفهما في العمل لانهما انما عملتا لشبههما بليس فعمل غير متصرف شبه ضعيف من جهة المعنى ولان ان وان كانت زائدة الا انها تشبه
ان النافية فكان حرف النفي دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة للنفي واما مع الاستغناء بالا
فان عملهما انما كان لاجل النفي الذي به شابهتا ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز ان يعملا مع زوال ذلك التشابه واما ما اجازه
الاخفش نحو ما قائما الا زيد فهو انما يجري بناء على ان زيدا بدل من اسم ما المحذوف المستغنى عنه بالبدل عن مبدل منه او التقدير ما احد
قائما الا زيد فان قلت ما تقول في قوله تعالى فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فانه قد اعمل ما مع ان خبرها مقدم على الاسم
وكذا في قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا فانه قد اعمل ما مع انتقاض النفي بالا فاجاب عنه بقوله اما
ما مثلهم بشر محمول على حذف الخبر وعلى كون المثل حالا لا المسند بل اذ ما بشر مثلهم موجود فلما قدم مثلهم الذي كان صفة نصب على الحال
ومنهم من قال انه منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في معنى ما في مثل حالهم بشر ... فضلة يتم الكلام بدونها ومثلهم
لا يتم الكلام بدون مثلهم فكيف يكون حالا وبقوله والا منجنونا محمول على انه بمنجنون فيكون نصب منجنونا بفعل مقدر وهو يشبه الدال عليه
الاسناد بين المبتداء والخبر او يدور الدال عليه مجرد منجنونا على حذف مضاف عنه اي الا يدور دوران منجنون ويجوز ان يكون منصوبا
على الحال والخبر محذوف اي ما الدهر موجودا الا مثل المنجنون لا يستقر على حالة وكذا قوله الا معذبا منصوب بفعل مقدر اي الا يعذب
تعذيبا فيكون معذبا بمعنى المصدر ويكون من باب ما زيد الا سيرا فهذا هو الجواب عن طرفي البيت لكان اولى واعلم ان
سيبويه اجاز اعمالهما مع تقدم الخبر ويونس اجازه مع نقض النفي بالا واتفق النحاة على ابطال العمل ان اقترنا بها وذكر الا ليس
لا يليها ان فاذا وليت ما ان نافية لكثرة الاستعمال وبطل العمل بلا خلاف والا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي والا بتوسط
الخبر لان ليس قد ينتقض نفيها ويتوسط خبرها واذا عطف عليه اي على الخبر اذا لم يكن الخبر مجرورا بالباء بخبر موجب اي بخبر حرف مثبت
لما بعده من حروف العطف جاز رفع المعطوف ونصبه لم يقع بعده اي بعد المعطوف مرفوع من اسباب الاسم اي مرفوع مشتمل على
ضمير اسمها نحو ما زيد قائما ولا ذاهب ابوه فانه جاز رفع ذاهب على ان يكون خبرا وابوه مبتداء ويكون من باب عطف جملة على جملة وجاز
نصبه على ان يكون عطفا على قائما وابوه فاعله ويكون من باب عطف مفرد على مفرد اما اذا لم يقع بعد المعطوف شيء نحو ما زيد قائما ولا
ذاهبا او وقع بعده منصوب نحو ما زيد قائما ولا ضاربا اباه فالنصب واجب نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا فلان المعطوف عليه

لانه لا يجوز ان يعمل الا بشرط النفي خلاف ما نحن بصدده فانه يجوز عطفه على اللفظ وكذا لا يجوز رفع ضاربا في ما زيد قائما ولا
ضاربا ابا الا على ان يكون عطفا على محل قائما لما قلنا ولا على ان يكون خبرا وما بعده مبتدأ كما في زيد قائما ولا ذاهب ابوه لعدم
مبتدأ بعده وان وقع بعده اجنبي عن الاسم مثل ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو فان عمرا اجنبي عن زيد لعدم اشتماله على ضميره او
كان العطف على الخبر الموجب من حروف العطف نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد فالرفع في المعطوف واجب في الصورتين
الاولى فلانه لا يجوز نصبه اذ هب يكون عطفا على قائما لانه لما وجب ان يكون في ما النفي العائد الى زيد يكون مشتغلا وجب ان
يثبت مثله في المعطوف الذي هو مثل المعطوف عليه في كونه مشتغلا لما ثبت من انه اذا كان المعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه
معا وكان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير في ذاهب عمرو ولا يجوز نصب ذاهب على انه خبر ما لكونه متوحدا
وعمرو اسم لانه اذا تقدم الخبر فيما بطل عملها فيجب رفعه ليكون خبرا وقوله عمرو مبتدأ او يكون من باب عطف جملة على جملة ولذا ان وقع
لا اجنبي متقدما جاز النصب ايضا نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا واما في الصورة الثانية فلانه يبطل عملها فيما بعد الموجب
فيجب رفع بل قاعد او لكن قاعد حملا على محل خبر ما لا الاضطرار اليه وعلى انه خبر مبتدأ محذوف والتاء في لات حين مناص زائدة
زيدت لتانيث الكلمة كما في ربت وثمت او للمبالغة كما في علامة ولا الزائدة فيها التاء بمعنى ليس عند البصرية لانه دخول تاء
التانيث الساكنة من خواص الفعل اولى بالمشبه بالفعل وهو لا بمعنى ليس من دخولها بالمشبه بالحروف وهو لا لنفي الجنس
ليقوى وجه دخوله عليها والاسم اي اسم لات على قوله حين محذوف اي لات الحين حين مناص لا مفر عند الكرار لان الحروف لا تعمل
فيها او حين مفر [illegible] لات تجري الظرفية التي في التاء عند الخليل وسيبويه فانما الحقتها التاء صارت شبيهة
بليس صورة ومعنى فجاز اضمار الاسم فيها كما في ليس قال سيبويه انه لازم لا اضمار فيها نظير ليس ولا يكون في
الاستثناء ولا يكون لات مختصة بالحين او بما هو بمعناه نحو ولات هنا حنت لان لا في الاصل لما لم يكن لنفي الحال كان ليس وعند
وجوب دخول التاء عليها لما صارت شبيهة به صورة ومعنى جعلت مختصة بالحين ليكون كليس في الدلالة على نفي الحال وعند الكوفيين انها
هي لنفي الجنس وخبرها محذوف لان لا التي لنفي الجنس يكثر فيها الاستعمال والا التي بمعنى ليس انما يكون في الشعر فوجب الحمل على ما ورد في
القرآن على الشائع الكثير وعن عيسى جواز الجر بها اي بلات حملا على لولا على ان يكون الاقتحام خبر منه قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء وعند البصرية ان لات بمعنى ليس واوان منصوب فانه لما حذف المضاف اليه مبني على الكسر لالتقاء الساكنين

[illegible]

مهمل لا عمل له ومثناه هو منع نصب على الظرفية والفعل بعده مبتدأ على تقدير حذف أن او تنزيل الفعل منزلة المصدر
والظرف قبله خبره كأنه قيل لا امتناك حين وقوله حنت ولات حين هنت واني لك مقروع فان التاء لو كانت من جملة حين
لما دخلت على هنا وهنت ويكون التاء في البيت لا وان من جملة لات والمستغني بالتاء عن لا ويكون التقدير العاطفون
حين لات حين ما عاطف فحذف حين مع لا وقيل اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وصلا وابدلها تاء والله اعلم

المجرورات

ما يجر بالحرف ويكون العامل هو الحرف نحو مررت بزيد
وزيد في الدار ومجرور بتقديره اي بتقدير الحرف ويكون العامل المضاف فانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوي لذلك
فعمل او يكون العامل الحرف المقدر ووجهه انه قد ثبت عمل الحرف الجر فعمل الحرف هنا ايضا عاملا ليكون عمل الجر بابا واحدا اولى لكن
جعله محتملا وضعف ان اضمار حرف الجر ضعيف او يكون العامل معنويا وهو معنى حرف الجر ووجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملا
لضعف اضماره ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وهو مردود لانه انما يصار الى العامل المعنوي عند فقد عامل لفظي
ولم يتقدم ههنا وقوله ومجرور بتقديره يحتمل ان يكون المراد منه كل واحد من هذه المذاهب الثلاثة واعلم ان
تقدير حرف الجر انما يكون في الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا مضاف الى زيد بنفسه لا بواسطة حرف جر
ويمكن ان يجعل اللام هنا ايضا مقدرة والثاني اي المجرور بتقديره المضاف اليه والشرط مضافا سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية
او اللفظية التجرد عن التنوين ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تنوين يقدر انه لو كان فيه تنوين كان ايضا مجردا عنه لاجل الاضافة
نحو ابى ورقابك اذا قلت ابا ورقبته بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت واذا قلت ابا ورقبته بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته
مقدرا صار حذفه مقدرا وكذا التنوين في الغزوات بخلاف الذي ثبوته مقدرا او عن عوضها كنوني التثنية والجمع للاضافة فانه لا يجوز الجمع بين
هذه الاشياء وبين الاضافة لان الاضافة تدل على الاتصال وعدم تمام الاسم الاول وهذه الاشياء تدل على الانفصال لانها دليل
على تمام ما قبله وهي اي الاضافة معنوية تفيد معنى في المضاف من التعريف او التخصيص ان كان المضاف جامدا او صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا تضاف في ذلك المشتق الى معموله اي الى ما هو معموله قبل الاضافة وهو اما فاعل او مفعول قبل الاضافة وبمعنى اللام
المخصصة حقيقة نحو غلام زيد او تقديرا نحو زيد عند عمرو ويوم خالد فانه لا يجري ان لفظ اللام الجنس تقديره هنا لكن يحكم بان معناها مراد
تقديرا لانه لم يكن المضاف الى جنس المضاف نحو بحمد اطلاق اسم المضاف اليه وعلى جزء فيكون الاضافة بمعنى بعض القوم ويكون زيد في اللام

[illegible]

فلابد من الظاهرة على ان الاضافة بمعنى من لان الاضافة انما هي بمعنى من المبينة وليست هذه الظاهرة مبينة لان من شرطها اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان والاظهر ولمعنى من المبينة ان كان المضاف اليه جنسا بالمعنى المذكور نحو خاتم فضة فانه يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره وبمعنى في ان كان المضاف اليه ظرفا اى ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتل كربلاء وكقوله تعالى تربص اربعة اشهر وقوله يا صاحبي السجن ولما كان على ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام اذ لا يلزم فيها معنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي فيه ادنى افادة للاختصاص الذي هو مدلول اللام والزم يصح اظهارها كما بينا لان كقول احدهما لحامل الخشبة لصاحبه خذ طرفك ويشترط في الاضافة المعنوية ان يعرى المضاف عن التعريف فان كان معرفا باللام ينزع اللام منه وان كان علما نكر بان جعل واحدا من المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما لانه اى لان المضاف يتخصص مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شايعا فاذا قلت غلام رجل فقد خصصته وازلت عنه بعض الشياع ويتعرف مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين يجب ان يمتزج معناه بمعناه ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى فيتعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت غلام زيد راكب والزيد غلمان كثيرة فلابد من ان تشير به الى غلام معلوم متميز من غلمانه لمزيد خصوصية يجب ترجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الا واحد معين وهذا الا نظر افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت ما يعنيني واذا كان وضع الاضافة للتعريف او التخصيص لا يجوز اضافة المعرف لان اضافته ان كان للتعريف لزم تحصيل الحاصل وكذا ان كانت للتخصيص لانه اذا كان معرفا كان مخصصا وبعضهم اجازوا اضافة العلم بناء على تجويز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وهذا اولى لجواز ان يقال زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو لكن مذهب المصنف هو الاول ولهذا قال عن التعريف ولم يقل عن حرف التعريف ونحوه انما يفيد الاضافة المعنوية التعريف لان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه نسبة لا تعدد فيها لان نسبة الغلامية في غلام زيد ليست مما تعدد بين كل شيئين فيكون فاعله متعينة فيلزم تعريف المضاف ولهذا لا يتعرف المضاف اذا تعذر اعتبار الخصوصية نحو مثل زيد فان المثلية تتعدد بين كل شيئين الا واحدا منه وشبه وجهه اى لا نظير له واصله في الثوب لانه الثوب اذا كان

نكاتك قلت جاءني الشبه الكامل الذي عرفته والاغير او مثلا او شبها وكل ما هو معناها نحو نظير وسوى وقوله لتوغلها في الابهام علة لقوله الا واحدا منه الى قوله وشبها فانك اذا قلت مررت برجل مثلك لا يفهم منه شيء مخصوص وكذا نحو غيرك وشبهك لان مغايرة زيد مثلا ليست بصفة تخصيص ذاتا دون ذات على ما عرفت لان كل ما في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا المماثلة لا تخصص ذاتا مالم يشتهر المضاف اذا كان غيرا او ما هو في معناه بمغايرة المضاف اليه فان المضاف من هذه الكلمات لا يتعرف بالاضافة واما اذا اشتهر بذلك بان يكون المضاف اليه المعرف له ضد واحد فقط فيتعرف بالاضافة نحو عليك بالحركة غير السكون وكقوله تعالى غير المغضوب عليهم على صفة الذين انعمت عليهم لانه ليس للمنعم عليهم ضد غير المغضوب عليهم او مماثلة اذا كان المضاف مثلا او ما هو في معناه اما اذا اشتهر بذلك كما اذا اشتهر تخصيص مماثلتك في شيء من الاشياء فقيل جاء مثلك وقصد الذي يماثلك في هذا الشيء الفلاني صار معرفة بالاضافة وجوز الكوفيون خمسة الاثواب والمائة الدرهم من غير تعرية المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف ما هو وما فيها واحد اي قالوا ان المضاف في العدد من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة فعرف المقصود بها تعريفا يجب ذاته لا تعريفا مستعارا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي نوع ورد هذا التجويز لعدم جواز الجمع لكون المضاف والمضاف اليه ههنا ايضا واحدا وبعدم النقل عن الفصحاء لنقلهم ذلك عن قوم غير فصحاء ويشترط في الاضافة ان يكون اي المضاف والمضاف اليه متغايرين وذلك لعدم الفائدة من التعريف والتخصيص لو كان المضاف نفس المضاف اليه ولاستلزام كون الشيء معرفا بنفسه ومنسوبا اليه فلا يجوز الاضافة بين اسمين متماثلين عموما وخصوصا بان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر لعدم التغاير سواء كانا من اسماء المعاني او من اسماء الاعيان فلا يقال ليث اسد ولا حبس منع بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الاول منهما ليس مما ثلث المتكلم العموم والخصوص لان الاول اعم ويجوز اضافة العام الى الخاص لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام لحصول الابهام لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام ولا يجوز الاضافة بين الصفة والموصوف ايضا لا بان يضاف الموصوف الى الصفة ولا بان يضاف الصفة الى الموصوف لعدم التغاير بينهما لانك اذا قلت جاءني زيد الظريف لم يكن الظريف غير زيد ولذا وجب التطابق بينهما فان قلت قد اضيف الصفة الى موصوفها فان قولهم حي عامة فانه في الاصل عامة حي اي بالغ والموصوف الى صفته في قولهم مسجد الجامع لانه في الاصل المسجد الجامع فاجاب عنها بقوله وقولهم حي عامة مما حذف موصوف المضاف اي ما هو مضاف في الظاهر واريد المضاف اليه من مثله اي من مثل الموصوف

لحاج وهو يوم الجمعة كأن هذا اليوم حاجّ للناس في تعجيل للصلاة ولفظية عطف على قوله ومعنوية أي كان المضاف مشتقا
يضاف لا معموله معمولا كان الفعل او فاعلا او مفعولا لما لم يسم فاعله نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار فان لم يكن المشتق
مشتقا لم يكن الاضافة لفظية وان كان مضافا لا معموله نحو اضافة المصدر اليه وكذلك ان لم يكن لا معموله لم يكن لفظية وان كان مشتقا
نحو مصارع مصر لكن خرج من هذا نحو ماشي الاب فان اضافته لفظية لانه في التقدير ماشٍ ابوه مع ان المضاف ليس مشتقا ولا تفيد الاضافة
اللفظية الا تخفيفا في اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لاستواء الحالين حالة الاضافة والحالة التي قبل الاضافة فالتخصيص الذي
في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت والتخفيف قد يكون
في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن
الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه بحذف
شيء ومن ثمه اي ومن اجل انها لا تفيد الا تخفيفا لا بوصف مضاف فيها اي تضاف الاضافة اللفظية الا النكرة فيقال مررت برجل
حسن الوجه ولو افادت تعريفا لزم ان لا يجوز ذلك ومن ثمه ايضا امتنع اللام في مثنى من المشتق والجمع بالواو والنون منه نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد فانه تفيد خفة في اللفظ بسقوط نون المثنى والجمع ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافتهما مع وجود اللام بخلاف المفرد
والجموع بغير الواو والنون فانه يمتنع اللام فيهما فلا يقال الضارب زيد والضراب زيد لعدم التخفيف فيهما لان التنوين سقط فيهما
باللام لا بالاضافة لان اللام سابقة على الاضافة وجازت اللام في المفرد والجمع بغير الواو والنون حال كونهما متعلقين
اي تكون اضافتهما الى ما هو معمول لهما لو كان الامر كذلك اضافتهما للتخفيف نحو القائم الغلام والمضروب الغلام لان اصله القائم غلامه
غلامه والمضروب غلامه فحصل التخفيف بسبب حذف الضمير وبمجرورها اي بما في المفرد والجمع بغير الواو والنون مضمرا نحو الضاربك
والضرابك او مظهرا باللام اي مع اللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل او مضاف الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب وجه
غلام اخي الرجل فانه جازت اللام فيهما مع عدم التخفيف حملا للمجرور المضمر نحو الضاربك على ما ليس فيه ... نحو ضاربك
وانما حمل عليه لان الضاربك مثل ضاربك لا فرق بينهما الا باللام والاضافة في ضاربك لازمة من غير نظر الى تخفيف بسبب الاضافة
لان سقوط النون في ضارباك وضاربوك والتنوين في ضاربك بالضمير لرفعهم الجمع بينها وبين الضمير المتصل وذلك لان التنوين
والنون مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وليس ذلك بالاضافة اي ليس سقوط النون والتنوين بالا

او مجرور على ... الاضافة وقال سيبويه ان الذي باللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده فهو منصوب لا غير نحو
الضاربك لاعتباره المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب زيدا الا النصب فكذا لا يجوز في الضاربك الا النصب وقال
بعض النحاة ان الضاربك في الاصل الضارب اياك فلما اضيف حصل التخفيف جدا فلا حاجة على قول سيبويه ...
المذكور في جواز اضافته ومن ثمه اي ومن اجل ان سقوط النون والتنوين بالضمير لا بالاضافة لم يجز ضاربانك بالجمع بين الضمير والنون على
انه ... للاضافة ولهذا قال الاخفش ان الضمير بعد المجرد من بعد التجرد عن اللام نحو ضاربك وضاربانك منصوب دائما وانما حذف
التنوين والنون للتضاد بينها وبين الضمير المتصل فان قلت ... في قوله هم الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا
من محدث الامر معظما فانه جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلونه فاجاب عنه بقوله والفاعلونه مما لا يعتد به
قال سيبويه هذا البيت مصنوع ليس بفصيح وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم تحذف في الوصل اجراء له مجرى الوقف وانما حركت
شبهها لهاء الضمير في الكتابة وعلامة المجرور المظهر نحو الضارب الرجل على نحو الحسن الوجه المتفق فيه للاضافة المحققة التخفيف بحذف الضمير
واستتاره وقلب الضمير ... اذ كان اصله الحسن وجهه ووجه التشبيه بينهما كون المضاف والمضاف اليه معرفا باللام والمذكر مشتق
الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل على سبيل التقاص ولا يجوز الضارب زيد حملا على الحسن الوجه لعدم الشبه بينهما
بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام وانما قال المختار من الوجوه لان في الحسن الوجه ثلاثة اوجه رفع الوجه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول وجره على الاضافة والمختار من هذه الوجوه الجر اذ على تقدير الرفع لزم القبح لخلو الصفة عن الضمير الذي به
يرتبط بالموصوف فيكون الجر اولى منه لوجود الضمير في الصفة وكذا من النصب لان جره بالاصالة فهو اولى من نصبه المشبه بالفضلة
واذا كان الجر مختارا جاز حمل ما هو مشابه عليه وقد يقحم المضاف فيه اي خروجه عن الكلام ودخوله فيه سيان مع لا تفاوت بينهما
كاسم السلام في قول لبيد تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما وقولا بالذي قد علمتما
ولا تخمشا وجها ولا تحلقا الشعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر اي البكاء ...
ما عرفنا من لاتصال ... وقوله ثم اسم السلام عليكما اي حفظ الله عليكما وحي خويلد في قوله يا قرّ ان اباك حي خويلد
قد كنت خائفه على الاحماق اي قرة اني كنت اخاف قبل ولادتك على ابيك الحمق اي يجيء بولد احمق وقع ذلك المخوف
اذ ولدك برذيه اذا احمق ومقام الذئب في قول الشماخ وماء قد وردت لوصل أروى عليه الطير كالورق اللجين ذعرت به القطا
ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين أروى اسم امراة واللجين هو ما سقط من الورق عند الخبط وهو ضرب الشجر بالعصا

ليسقط ورقها وذعرت اي نفرت الطيور تنفيرا او نفرت الوحوش تنفيرا واللعبى المطوقة وفي قوله خروجه
و دخوله سيان نظرا الى ان المضاف في هذه الامثلة غير مقحم من جهة المعنى اما في قول لبيد فانه يفيد التفخيم والتعظيم وصيانة ذكر الله عن
الذكر منه قوله بسم الله والمعنى ان اسم الله ... التبرك به مغن عن ذكر الذات واما في قوله حتى حولك فانه يفيد نوعا من
تعبير ما اضيف اليه كانه مقول هذا الشخص ليس سوى انه حي ... واما في قوله مقام الذئب فلانه يفيد تاكيد
نفي الذئب لانه اذا نفي موضع قيامه فقد نفاه قطعا وفي قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه ترغيب للعبد لو لم يذكر المقام ولا يجوز
اضافة المضاف قد عرفت علة امتناع ذلك في بحث التمييز ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا
تقديم شيء من معموله اي من معمول المضاف اليه عليه لانه لو قدم المعمول على المضاف لزم ان يكون المضاف اليه متقدما عليه ايضا لان مرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول مع انه مؤخر عنه لما عرفت ولم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه مؤخر من وجه فكذلك ما هو
منزلتها فان قلت يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لوقوعه في نحو انا زيدا غير ضارب فان زيدا معمول ضارب وتقدم
على المضاف اليه فاجاب عنه بقوله و نحو انا زيدا غير ضارب على حمل الغير على لا النافية بمعنى النفي وتقديم ما في حيز لا عليه جائز نحو انا زيدا
لا ضارب فتقدم ما في حيز غير عليه مثل ... ولولا ذلك لا يجوز ان يقال انا زيدا مثل ضارب لعدم معنى لا في المثل ومثله اي ومن اجل ان الغير كلا
يجوز زيادة لا المؤكدة للنفي بعده اي بعد الغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين وقيل ...
ولا يجوز الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه مطلقا اي سواء كان بالظرف او بغيره شعرا اي في سعة الكلام لتنزلهما منزلة شيء واحد
وقتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم على قراءة ابن عامر من الشواذ لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في سعة الكلام
والحكم بشذوذه انما يستقيم على القول بان القراءات السبع غير متواترة لكن حكم ... وحكم قيل بعدم ... فاكسر
لشأن المعنى فالاعتناء لان ذلك الحكم موقوف على تواترها او على عدم جواز ان يكون بعضها ... وهذا موقوف على عدم تواترها
فالاولى ان يقال يجوز الفصل في السعة بالمفعول جائز عند بعضهم ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا كهذه القراءة او نقول انها
محمولة على حذف المضاف اليه من الاسم الاول واضمار المضاف مع الثاني ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي في ضرورة الشعر ايضا بالظرف
في الضرورة فيجوز لانه يتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها وقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد ... فانه
فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف واجاب عنه بقوله محمول على حذف المضاف اليه من الاول اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد
فاكتفى بذلك الثاني عن الاول ... مثله لفظا ومعنى ...

الجم من منازلهم والشاهد في البيت محذوف اي يا قوم من رأى البيت وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه
في الاعراب عند امن اللبس نحو واسأل القرية اي اهل القرية لان من المعلوم ان المسؤول اهلها لا هي ولا تقول رأيت هندا
وتريد غلام هند لوجود اللبس والتبس اي في الاعراب مع التذكير وفيه ما في الاعراب مع التذكير في قوله يسقون من ورد البريص
عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل والبردى على وزن فعلى نهر بدمشق والبريص من انهار دمشق وتصفيق
الشراب تحويله من اناء الى اناء والرحيق صفوة الخمر وماء سلسل وسلسال سهل الجري في الحلق وكم من قرية قوله تعالى وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بدليل اي ان اصل بردى ماء بردى حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه في الاعراب والتذكير والا لكان يصفق بالتاء للتذكير اذ لو لم يقم مقامه في التذكير لوجب ان يقال تصفق بالتاء لتانيث
لان بردى من صيغ المؤنث وبدليل او هم قائلون فان اصل قرية من اهل قرية حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب
والتذكير قيل او هم قائلون بضمير المذكر وقد يقام مقامه في التانيث نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يد السارق فانث
الضمير في اندملت لانه اراد المحذوف والمضاف اليه يحذف لاستطالتهم المضاف مع المضاف اليه فيحذف احدهما للتخفيف الا ان حذف
المضاف اليه اكثر ولهذا ذكر لفظ قد في حذف المضاف ولم يذكره في حذف المضاف اليه وانما يحذف في اسماء لازمة للاضافة فاذا سكت
عن مضاف فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه ويعوض التنوين من المضاف اليه في المضاف اذا لم يكن المضاف من الظروف
التي فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف او لم يعطف على المضاف مضاف الى مثل ذلك المضاف اليه المحذوف نحو قوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال واذ وحينئذ ولا يعوض التنوين من المضاف اليه اذا كان المضاف من تلك الظروف ولم يعطف عليه مضاف الى مثل
ذلك المحذوف فانه يبنى المضاف بلا عوض من المضاف اليه واذا عطف عليه المضاف المذكور لم يعوض من المضاف اليه التنوين لم
يبن المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف او غيرها نحو قبل ومن بعد زيد ونحو ... او يدا ... شلت لان المضاف اليه لما فسر
بالثاني فكانه باق فلا حاجة الى العوض وقال سيبويه ان الاول مضاف الى المحذوف الظاهر والثاني المقحم مضاف الى هذا ويكون
التقدير الا علاة او ساعد ... يحذف الخبر وجعل المضاف الثاني من المضاف الاول والمضاف اليه لكونه الظاهر كالعوض من المحذوف
القائم مقامه ويلزم على مذهبه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير ما ... لفظ ما يوهم ... المضاف ... لتطاويهما في السعة
وتساوي المضاف اليه المحذوف فيهما اي في التعويض وعدم التعويض اما في التعويض ففي قولهم والوزن يومئذ الحق فان اذ بدل من المضاف
لا يستقل واما في عدم التعويض فنحو من قبل ومن بعد زيد ولا تساوي المضاف اليه في التعويض وعدمه اما التعويض فكقوله تعالى فضلنا

بعضهم على بعض واما في عدمه فكقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اى قديما حذف المضاف اليه من قبل ولم ينو ولفظه
اعرب منونا لعدم تضمنه معنى الاضافة وقيل ان قبلا في البيت معرب بتقدير الاضافة والتنوين عوض من المضاف اليه
وقد يحذفان اى المضاف والمضاف اليه وذلك انما يكون عند وجود مضاف اليه ثان مضاف الى مضاف اليه ثالث فيحذف
المضاف الاول والثاني ويقام الثالث مقامه ثم يحذف المضاف الى الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله فادرك ابقاء العرادة
ظلعها وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اى ذا مسافة اصبع والمضاف الى ياء المتكلم ان كان المضاف صحيحا وهو الذي حرف
اعرابه صحيح عند النحاة كزيد او جاريا مجراه وهو الذي حرف اعرابه واو او ياء قبله ساكن في احتمال الحركة كظبي ودلو ومغزو
كسر آخره عند اضافته الى ياء المتكلم للتناسب بين الياء والكسرة ولاستلزام الضم انقلاب الياء واوا والفتح اجتماع ثقلها
مع ثقل الياء فان كان آخره الفا ثبتت الالف عند الاضافة الى ياء المتكلم في جميع اللغات غير لغة هذيل سواء كانت الف التثنية
نحو مسلماي او لا نحو فتاي وهذيل يقلبونها اى يقلبون الالف حال كونها لغير التثنية ياء لان حروف المد لما كانت من جنس الحركات
كانت الالف قبل الياء كالفتح قبلها فقلبت ياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يقلبوها لامر الالتباس اذ لو وجب لئلا
يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف كالف لدى فانها تقلب ياء مع الضمير سواء كان الضمير ياء او لا نحو لديّ ولديك وفاقا اى على لغة
هذيل وغيرها وذلك لحمل لدى على على والى لان الاسم لزوما لا يتعداه ولان قلب الفهما ياء عند دخولهما على الضمير نحو عليك
واليك والفائدة لشدة الامتزاج بينهما وبين الضمير الذي يدخلان عليه لان الداخل يحتاج الى المدخول عليه في افادته وهو الى الداخل
في وجوده فاحبوا ان ينصبوا علامة ... على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في آخر الكلم وانما
يوجد كثيرا في وسطها نحو سيد وميت وان كان آخره ياء ادغمت الياء فيها اى في ياء المتكلم وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء
وادغمت الياء فيها لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة نحو مسلمي في اصله مسلموي والياء المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان
الساكن الفا او واوا او ياء مفتوحة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وقد جاء فيها الاسكان بعد الالف في قراءة نافع في قوله تعالى
ومحياي ومماتي وذلك لان الالف فيها زيادة مدة فيقوم مقام الحركة والا اي وان لم يسكن ما قبلها جاز فيها فتحها واسكانها وقد عرفت
بيان ذلك في المبادى ولكن الاسماء الستة وهي اب واخ وحم وهن وفم وذو وما اذا اضيف منها الى الاسماء الستة الى ياء المتكلم
سوى ذو فانه لازم للاضافة الى اسم الجنس الظاهر فلا يضاف الى ياء المتكلم وانما اضيف ... الى غائب كقول عمر رضي الله عنه ... صل
على ذوي ... كقوله وانا لنرجو ... مثل ما ... من ذلك ... وانما كانت ذو لازمة

الاضافة لا غلبة الى اسم الجنس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الاعلى لم يرد المحذوف
من تلك الاسماء فيقال اخي وابي وحمي وهني اذ لو رد المحذوف عند الاضافة الى الياء كما رد عند الاضافة الى غيره بان قيل ابوي واخوي
وابى يبطل القاعدة المقررة من قلب الواو ياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون وان قيل في حالة الرفع ابي بقلب
الواو ياء لزم الالتباس لعدم ظهور الرفع بالجر بخلاف الاخيرة الاخرى في جميع الاحوال الثلث من الاعراب على الافصح فان في الفم لغتين
احديهما في وهي افصحهما والاخرى فمي وهي افصحهما اثاني فانه في فوجهه ان يقول ان اصل فم فوه ابدل فوه
حذفت الهاء منه تخفيفا وقلبت الواو ميما لقربه من مخرج الواو ولانه لو لم يقلب ميما وجب ان يقلب الفا ويحذف لالتقاء
الساكنين التنوين والالف فلزم ان يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم فصار فم فيقال فمي باضافته الى ياء
المتكلم كما يقال في لا ولد فم واما من قال في فوجهه ان يقول ان علة قلب الواو ميما مفقودة في حالة الاضافة الى الياء
لانه لا يلزم ان يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد فلم يقلب الواو ميما لان الاتيان بالحرف الاصلي اولى من الاتيان ببدله من غير
ضرورة ولهذا كان افصح فصار فوي فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الفاء لاجل الياء فصار في والالام
لام الاخ والاب عند المبرد فانه قال اخي وابي برد اللام في الاحوال الثلث اجراء لها مجرى اضافتها الى الظاهر والى المضمر غير الياء
نحو ابو زيد وابوه وتمسك بابي في قوله قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابي مالك ذو المجاز بدار لابنهض ولا يقوم
حجة للمبرد لاحتمال الجمع بان يكون في الاصل وابين جمع سلامة مجرور ابو او القسم اضيف الى ياء المتكلم وحذفت النون
بالاضافة فادغمت الياء في ياء المتكلم واتى بالواو والنون مع انه ليس بعلم لان الواو والنون عوض عن اللام المحذوف ودون الجار
موضع ابي كان يسوق الى حليه كالابنة قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا يريد انهن لما عرفن اصواتنا
بكين الينا وقلن جعل الله آباءنا فداءكم تقولا فداه فديه اذا قال جعلت فداك واذا احتمل ان يكون ابي جمعا وجمع الاب
بالواو والنون كالابينا كان جاريا على القاعدة المستمرة فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت لان ما يستدل به ويجعل اصلا
فاما يدل على الشيء اذا كان غير محتمل لغيره كل ما هو جار على القاعدة المستمرة واذا افردت الاسماء الستة عن الاضافة حذفت
لاماتها حذفا تاما وحركت العينات فيها بالحركات الثلث للاعراب لان ما حذف لا لعلة موجبة حذف نسيا وجعل محل الاعراب
ما قبل المحذوف او تحركت بدله اى بدل العين كلا وفي ووزنها اى وزن الاسماء الستة فعل بفتح العين الا فوك فانه اى فان وزنه
فعل بسكونها اى بسكون العين واصله ... واو الا فوك ودو ومار فان لام الكلمة ولي وهي ... لانه في الاصل فوه ولام الثانية وهي ذو

بان لان اصلها ذوي والاخران يكون ذوي لتوسط الواو ويكون الياء متاخرة عنها وانما الاخر لم يكون لامه ايضا واوا لان باب طويت اكثر مما كان عينه ولامه واوا ويزول الاخر لم يكون المحذوف الياء الى يا يعني والواو الموجود في لام لان الاعلال بالادام اولى فيكون سماء

الستة ثلاثة احوال منطوقة من الافراد او مضاف الى ياء المتكلم او الى غيره وقد ذكر الكل واحدة في صدر الكتاب والباقي ههنا ولما

فرغ من بيان انواع الاعراب على سبيل الاستبداد لشرع في بيان الاعراب على سبيل التبع التوابع ما يتلو السابق يدخل فيه

جركان وان وما ولا وغيرها فلما قال في احوال اخرى من اقسام الاعراب اللفظ والتقديري والمحلي وشبه الاعراب نحو يا زيد

الظريف بالرفع ونحو لا رجل ظريفا بالنصب خرج جركان وان وغيرها على سبيل الاكثر لاحوال وانما قال ذلك ليلا يخرج

عن التعريف تاكيد الجملة كقوله عليه السلام فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا او تاكيد الحروف نحو ان زيدا قايم وتاكيد الفعل الذي

ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد فانها ليست بتابع السابق فيها مع انها من التوابع لكنها بالنسبة الى سائر انواع التوابع كالنادر

القليل والعموم انما يكون لغرض في التوابع وقيل انما قال على الاعم ليدخل فيه نحو مررت بكاتب وبمولة من جهة واحدة ثم

شعلق بقوله يتلو خرج خبر المبتدا والمفعول الثاني والثالث في علمت واعلمت فان العامل فيه بعلة الاشياء لا يعمل من جهة واحدة

وبا فصار واحد فلا فقولك جاء زيد الظريف فان العامل المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب الى التابع لا يتعاد الجزء في قصد

ليس منسوبا الا زيد مع قيد الظرافة بل اليه مع قلنا انسحب على التابع حكم العامل معنى وصار المتبوع والتابع معا كمفرد منسوب

الى العامل كان الاولى انسحاب عمل العامل المنسوب اليهما عليهما تطبيقا اللفظ بالمعنى فالتابع اما ان يكون هو لا سابقه مقصودا بالنسبة

اي بما انسب الى متبوعه من النفي ونحوه ومعناه والمضاف على معنى انه لو حذف السابق لكان الكلام بدونه مجيئا وهو البدل او يكون هو

مقصودا بالنسبة مع سابقه وهو العطف بالحرف فيه تخرج عن اقسام العطف بالحرف العطف بالحرف نحو جاءني زيد بل عمرو ولو عمرو

او لا عمرو ويدخل المثال الاول في البدل لان المقصود بالنسبة هو الثاني وفي الثاني احدهما وفي الثالث هو الاول ولا يمنع ان لا يكون

الاول مقصودا بالنسبة في العطف ان لا يذكر لتوطية ذكر الثاني وان المراد يكون الثاني مقصودا في العطف ايضا ان لا يكون كالمتبع

على الاول مع غير استقلال لو لم انك ان المعطوف والمعطوف عليه في الاصلية مقصود له بالنسبة بعد الثاني الا ان المتكلم اعرض عن ذكر احدهما

في الا وقوع او رد لغط او المفيد للحكم الثاني ولغط الا المفيد نفي الحكم عما بعدها في الثالث او يكون سابقه مقصودا بالنسبة الا الثاني ومحتمله

اي في الثاني لدلالته على معنى فيه اي في سابقه في الاثبات لا في النفي نحو جاءني رجل ظريف او فيما انتسب اليه اي الى سابقه نحو جاءني رجل

ظريف ابوه وهو الصفة ويمكن ان نقول انما يضا لدلالته على معنى في سابقه ايضا لان الرجل موصوف بظرافة ابيه واليه دخل فيه بدل الاشتمال

نحو اعجبني زيد علمه لان المقصود بالنسبة فيه الثاني لا السابق ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه والتاكيد على عقلا

او تحسيه لتقرير امره اي امر سابقه في النسبة الى تقرير الثاني بان النسبة الى سابقه لا الى غيره او لتحقيق امره في الشمول اي لتقرير

الثاني ان النسبة الى جميع اجزاء سابقه لا الى بعضه وهو التاكيد والاقتصار على هذا الكم والحق لانها التقرير لامر المتبوع في النسبة

والى الشمول او مجيئه للدلالة على الايضاح اي ايضاح نفس سابقه بان يذكر بعد ذكر الشيء اشهر اسميه ويكون الثاني تفسيرا للاول

لا لما معنى فيه اي في سابقه لان الايضاح لو كان الاجلى دلالته على معنى فيه يكون صفة لا عطف بيان والمقصود بالنسبة في هذه الثلثة

الاخيرة هو السابق وذلك لانك بينت بالاول من الثلثة سابقه بذكر معنى فيه وبالثاني امر السابق في النسبة او في الشمول وبالثالث

السابق بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود بالتبيين هو المبين والبيان فرع عليه فيكون التوابع خمسة البدل والعطف بالحرف

والصفة والتاكيد وعطف البيان ولم يحد المص كل واحد منها بحد لانه قد تبين من تقسيمه الاشتمال على القدر المشترك وعلى المميز

فالاول وهو التابع الذي يكون هو مقصودا بالنسبة البدل وهو في الاسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام واما

في الفعل فلا يجيء من اقسام الابدال الكل او كان الفعل الثاني واحده البيان على الاول نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب

جزاء او ثانيا اتيانا فان قوله تلم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا يكون للكل اي كان مدلوله اي مدلول البدل مدلول المبدل

منه الاولى انه يتوهم ان صدق على ما صدق عليه المبدل لان مدلول اخاك في ضربت زيدا اخاك ليس مدلول زيد لان زيدا يدل على

اخوة الجانب وزيد لا يدل عليها والا يصدق عليه والبعض ان كان البدل جزاه اي جزء المبدل نحو ضربت زيدا راسه

والاشتمال ان كان بينهما تعلق بوجه ما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والمراد به الاشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالا

عليه ومنتقيا له بحيث تتشوق النفس بعد ذكر الاول في ذكر البدل تفصيلا لاجمال الاول او لا اشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على

البدل ليفيد انه السؤال عن نفس الشهر الحرام في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه لا لتفيد الا بعد لم يكون لحكم من احكامه

فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال في الوزير وكيله لان الاول غير مجمل الا انه يعرف عرفا من قولك في الوزير ان الباني هو وكيله

والوقت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شيء آخر والغلط ان لم يكن بينهما تعلق اي يكون

البدل اجنبيا منه نحو مررت برجل حمار ويلزم على التفسير هذا ان لا يكون نحو ضربت زيدا عبده بدل الغلط لوجود التعلق بينهما

مع انه بدل الغلط والمبدل غلطا لا هو اي لا بدل الغلط والذي قال بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا ان البدل الغلط بالصفة ونحو

ايه من اجل ان البدل هو الغلط قيل حقه ان يقال بدل نحو مررت برجل بل حمار لانه بل لتدارك الغلط في الكلام المعطوف عليه بل

وفي الكشاف وقراءة الاعمش يغفر بغير فاء في قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله يغفر مجزوما على البدل من يحاسبكم ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لان التفصيل اوضح من المفصل فهو جار مجرى بدل البعض من الكل او بدل الاشتمال انتهى كلامه وبيانه انه ان جعل تفصيل المجمل الى جزئياته فهو بدل البعض على معنى ان المغفرة من المحاسبة السهلة والتعذيب المناقشة فيها وان جعل تفصيل المجمل لما يلابسه فهو بدل الاشتمال

وايضا لما انما يكون حقه ان يكون ببل اذا كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك
الى رجل او بسبب نسيان وسهو ان تعمد ذكر ما هو غلط بسبب نسيان المقصود ثم تتدارك الغلط بعد تذكر اللفظ المقصود بذكره
ولا يجيء مثل هذا النوعان في كلام الفصحاء ووجهه ان يستعمل فيهما بل اما اذا كان ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد فلا يكون حقه ان
يكون ببل وهي هذا النوع في كلام الفصحاء المتفننين في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر فانك لم
تكن قاصدا في ذكر النجم لكن تغلط نفسك وترى ان الكلام تسعد في الاول الا تشبيها بالبدر وليس المبدل منه في حكم التنحية ولذا كان البدل
هو المقصود مطلقا اي معنى ولفظا اما الاول فلانه انما هو عين بدل الغلط على فائدة الاجمال اولا والتفصيل ثانيا واما الثاني فلوجوب
عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال والدلالة اي وكونه ليس في حكم التنحية مطلقا لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم من الضمير
المجرور في قوله تعالى انعمت عليهم ولو كان المبدل في حكم التنحية مطلقا لامتنع ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فيلزم خلو صلة الذين من الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم
تنحية الاول فالمراد منه بالاستقلال الذي يقتضي ذكر البدل ومفارقة التاكيد والصفة وعطف البيان ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين ونكرتين ومختلفتين بان يكون المبدل معرفة والبدل نكرة او العكس فيكون اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام والاربعة
في الاربع ستة عشر قسما امثلة الكل نحو مررت بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك ونحو بزيد راسه برجل راس له
بزيد راس له برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه ونحو بزيد حماره برجل حمار له بزيد حمار برجل الحمار وانما لم يجب
التطابق بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الا ان يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة بخلاف الصفة والموصوف
فانهما لما كانا بمنزلة شيء واحد يلزم ذلك ويجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل نحو قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية
كاذبة وذلك لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول ولهذا لا يجوز ان يؤتى في بدل الكل
ايضا بما هو منصوص قاصرا عن غير المنصوص فيوصف لان النكرة الموصوفة كالمعرفة واعلم انه انما يجب الوصف اذا لم يستفد من البدل ما ليس
في المبدل منه اما اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز ابدال النكرة من المعرفة مع عدم الوصف نحو قوله فلا وابيك خير منك اني
ليؤذيني التحمحم والصهيل واعلم ان ما ذكره المصنف ما ذكرنا من التقسيم من تساويهما وتساقطهما ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون
البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو مررت بزيد اخيك وان الذين هم اخونك لقيتهم اياهم واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير
ان يكون زيدا مفعولا في واخوك لقيته زيدا ونحو كرهت زيدا حبه وابغضته اياها وكرهت حبه زيدا بعضت زيدا اياها وزيده

كرهته

كرهته حبيه وفي كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها وكرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها وزيد كرهته
جهالته ونحو كرهت زيدا حماره وحمار الزيدين كرهتهما اياه وكرهت حمار الزيدين اياهما وزيد كرهته حماره
وفي المضمرين وفي المضمر من الظاهر نوع تكلف قالوا في مثال المضمرين رايتك اياك وفي المضمر من المظهر
رايت زيدا اياه والظاهر انه ايهما قالوا ان اياك بدل من الكاف في رايتك ولو اوردت التاكيد لقلت رايتك
انت لما تبين التاكيد بالبدل لو قلت فيه رايتك اياك وتكلفوا في وجه اختصاص البدل باياك انه يلزم
تكرير العامل قالوا انما قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لم يكن تكرير اللفظ بالمتصل في موضع
موضع المنفصل والضمير المرفوع للبنائي وصح هذا الموضع لان العامل المقدر تكريره بسبب منصوبا
وفيه نظر لان التاكيد تابع ايضا كالبدل فيجب ان يكون العامل فيه هو العامل في المؤكد وكذا ما قالوا في جوازه
لا يمكن [illegible] في البدل لتصريح عدم جوازه في التاكيد ايضا على انه
نعم الفرق بين التاكيد والبدل معنوي ولفظي ولا فرق بين قولنا ضربتك اياك وبين ضربتك انت من جهة
المعنى فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا واما وجود التكلف في قولنا رايت زيدا اياه فهو ان الضمير عائد الى زيد فيكون تاكيدا لفظيا
لانه يكون بمنزلة قولك رايت زيدا زيدا وتكلفوا ايضا بان قالوا ان كان المقصود هو الاول فالتاكيد والا البدل
وفيه نظر ايضا لانه انما يتميز المقصود عن غير المقصود مع اختلاف اللفظ لا مع اتفاقه والصواب ان يقولوا في مثال المضمرين
ما قلنا من قولنا ان الذين هم اخونك لقيتهم اياهم وفي المضمر من المظهر اخوك لقيت زيدا اياه وكرهت حبه زيدا وابغضت
زيدا اياها ونحو لا احتياج فيها الى تكلف ولا يرد عليهم شيء من الانظار لان الضمير في المثالين يتعين انه بدل ولا يجوز ان يكون
تاكيدا لعوده الى غير المتبوع بالحقيقة والظاهر من المضمر في بدل الكل لا يجوز خلافا للاخفش فلا يقال بي المسكين كان الامر
ولا عليك الكريم المعول قالوا لانه لو ابدل لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في التابع لان
مدلول الكاف مدلول الاول في بدل الكل وفي تناول زيادة تعريف لم يكن في الكاف لان المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف وانما
لم اختص هذا المنع باتحاد مدلولها كما ذكرنا ولهذا كون البدل انقص في الفائدة لان الكاف في المثالين يشتمل على فائدة لم تكن او
يشتمل عليها وهي المسكنة والكرم واما في بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز ابدال الظاهر من المضمر لان مدلول هذه الثلثة
غير مدلول الاول كقوله تعالى لقد كان لكم فيه اسوة حسنة لمن كان يرجو الله فقوله لمن كان يرجو بدل من كم في لكم وهو

بعض المخاطبين اذ المعنى على من كان يرجوا الله منكم وجعل الاخفش ذلك بدل الكل فاسد ولا يجوز ان يجعل ذلك بدل
البعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على النبي ايدو الجواب بانه خطاب لمن سبق
خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون
بالصحابة من المنافقين وكقول الشاعر شعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فقوله حلمي بدل من المضمر
المتكلم في الفيتني بدل الاشتمال الا من الغايب فانه يجوز ابدال الظاهر من المضمر الغايب في بدل الكل نحو مررت به زيد لان ضمير الغيبة
يصلح لكل احد فيبين بالبدل ان المراد به زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة ضاحك زيد الثاني وهو التابع الذي يكون
مقصودا بالنسبة مع سابقه عطف النسق والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض
وهو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الاتية وانما حده ولم يحد غيره من التوابع مع ان تعريف كلها يفهم من التقسيم
المذكور لان العطف يطلق على معنيين على فعل المتكلم هذا الفعل المخصوص وعلى نفس المعطوف وهو المراد هنا فذكر الحد المذكور
ليعلم ان المراد هنا الثاني لا الاول وانما لم يحده بما يفهم من التقسيم احترازا عن توهم ايراد مسولة المذكورة في التقسيم عليه في نحو جاءني
بل عمرو او جاءني زيد لا عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولكن يدخل في هذا التعريف بعض الصفات التي تدخل بينها وبين موصوفاتها الواو
كقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم نص الزمخشري على ان هذا الواو للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وقال ابن الحاجب في شرح
الكافية لوحد العطف بانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه بعض الصفات ورد على الزمخشري
بان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك يستلزم التغاير بينهما فلا يدل على الالصاق ولانها فصلت لو كان الا لان
الالصاق انما يكون على تقدير طرح الواو والجواب عن الاول ان التغاير لا ينافي الالصاق والواو اكدت الالصاق باعتبار انها
في الاصل للجمع ومن الثاني ان المراد من الالصاق هو الالصاق المعنوي لا اللفظي وهو حاصل بالواو ويعطف على المضمر المنصل المنصوب
مطلقا اي سواء اكد المتصل بمنفصل اولا وسواء كان العطف مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه اولا نحو ضربتك وزيدا لانه لما كان
متصلا في اللفظ الا انه منفصل عنه معنى وتقديرا لانه فضلة ويعطف على مرفوعه اي مرفوع المضمر المتصل بالتاكيد اي تاكيده بالضمير
المنفصل نحو ذهبت وربك لان هذا الضمير كان متكلما او هم لتنزله عطف الاسم على الفعل واذا كان بارزا كان كالجزء من الفعل لفظا
من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعله فكان ايضا مثل عطف الاسم على الفعل او على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لا يدل
بان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد المنفصل والا لزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا

كما ان المعطوف عليه كذلك لان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله او مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
سواء كان الفصل بعد حرف العطف اولا نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا او قبله كقوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون
وكقول الشاعر فقلت بنازلي الا المت بزجلي وجاراتها الكذوب وذلك لانه بالفصل حصل طول الكلام وطول الكلام قد
يغني عما هو الواجب فاغنى وقوله على سول اولى على السبيل لا واعلم ان قوله بالفصل يغني من قوله بالتاكيد كما ان التاكيد ايضا
فصل ويعطف على مجروره اي مجرور المضمر باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما ان لم يلتبس لان اعادته لغير
غرض العطف نحو المال بينك وبين زيد فانه لا يكون متنا بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده ولئن
التبس لم يجز اعادته نحو جاءني غلامك وغلام زيد اذا كان المراد غلاما واحدا مشتركا بينهما ان التاسع عدم اعادة الجار فلا يجوز
العطف عليه عند البصرية بخلاف المرفوع المتصل فانه يجوز العطف عليه عندهم بالتاكيد والفصل كما على التكرار وذلك لان اتصال
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان المجرور لا ينفصل عن جاره سواء كان مضمرا او مظهرا بخلاف الفاعل فانه يجوز انفصاله لم
لم يكن متصلا فالعطف على المضمر المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد وتاكيده بالمرفوع
المنفصل خلاف القياس نحو مررت بك انت فلا يجوز ان يجعل اصلا فابد الجار ليكون كالمستقل بنفسه ويجوز العطف على معمولي
عاملين مختلفين عند كثير من المتاخرين كالاعلم وغيره ان تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه على المرفوع والمنصوب فيهما
وعند سيبويه لا يجوز هذا العطف سواء تقدم المجرور او لا لان حروف العطف لضعفه لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما
يقوم مقام عامل واحد وعند الاخفش يجوز مطلقا لوروده في الاستعمال نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء
على سوداء والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيها فيكون واو العطف عنده قائما مقام كل وما النافية وقال سيبويه ان لا
بيضاء على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف قائما مقام عامل واحد وهو ما النافية لا عاملين مختلفين وحجة من قال
بجوازه عند وجود اي عند تقدم المجرور مع ان العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب ان يقتصر على ما
ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو فيما اذا تقدم المجرور واما العطف على معمولي عامل واحد فيجوز بالاتفاق سواء كان معمولان
مختلفين في الاعراب اولا نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا وكان زيد قائما وبكر قاعدا وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب ولا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين اذا لم يتقدم المجرور عن
المرفوع والمنصوب بالاتفاق فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بالمرفوع او المنصوب بين نائب الجار

وهو العاطف ومجروره اى مجرور النائب لان العاطف كالعامل في المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا ينفصل بين مثل الجار والمجرور
لانه اذا لم يجز الفصل مع الجار فمع نائبه اولى واعلم انه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عند من يجوزه فيما رفع اليه الثاني من المعطوفين
سواء كان الاول منهما مجرورا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مرفوعا مثل ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة او منصوبا مثل ان الدار ما سكن فيه
زيد والحجرة عمرو وكذا فيما نصب فيه الثاني منهما لو كان الاول مجرورا نحو ما في الدار زيدا والحجرة عمرا او منصوبا نحو ان زيدا يلازم الدار وعمرا الحجرة او
مرفوعا نحو زيد يلازم الدار وعمرو الحجرة لعدم الافضاء فيهما الى الفصل بين العاطف النائب عن حرف الجر وبين مجروره فلو قال بدله
قوله لانه عدم الجواز لم يكن الثاني من المعطوف مجرورا لكان اولى ليشتمل على الصور الثالث وهو القائل الذي يجيء للدلالة على معنى في سابقه
النعت وفائدته تخصيص في النكرة ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو رجل صالح وتوضيح في المعرفة ومعناه رفع الاشتراك الحاصل
في المعرفة كما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم والرجل العالم فانه انما جيء بالعالم لزيادة الايضاح على التعريف الذي يستفاد من المعرفة فالتوضيح
تكثير الوضوح والمعارف واخي والصفة تزيدها وضوحا ودفع احتمال ان يكون هناك رجل آخر مسمى بزيد ومن ثمه اى ومن اجل ان فائدة
النعت في المعرفة التوضيح لا يوصف المضمر لوضوحه لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغائب عليهما
وقد يكون اى يجيء للتفصيل تنبيها بان الغالب على النعت التخصيص والتوضيح لمجرد التاكيد وتقوية المعنى اذا دل الموصوف على معنى الوصف
بالتضمن كقوله نفخة واحدة فانه بناء فعلة للوحدة او لمجرد الثناء او لمجرد الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما
لا شريك له في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما شريك له فيه نحو اتاني
زيد الفاضل او الفاسق وقوله لمجرد الثناء اشارة الى ان النعت في الاصل مع افادة التخصيص والتوضيح لا يخلو من معنى التاكيد او الثناء او
الذم بحسب المقام لكنه جرد عن معنى التخصيص والتوضيح ويستعمل لمجرد احدها الا ترى انك اذا قلت هذا الرجل الصالح او الفاسق يفيد
الوصف في الاول معنى الثناء وفي الثاني معنى الذم وفيهما معنى التاكيد لان الوصف يقرر ما علم للموصوف من الافراد والتثنية والجمع
والتانيث وقوله في الكل اشارة الى ان النعت الذي لمجرد الثناء او الذم لما كانت النعت اسما للفعل اطلاق النعت للتخصيص
او لمجرد التاكيد فانه قد يكون فعلا او شرط ان يكون النعت مشتقا لان المشتق يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من اطلاقه عليهما
او يكون في تاويله كمررت بقوم عرب اجمعون فان قوله عرب في تاويل فصحاء والدليل وقوع اجمعون تاكيدا للضمير في عرب كما في قولك
مررت بقوم مع فلان اجمعون فانه تاكيد الضمير في قولهم فلان ولو لم يكن عرب مؤولا بالمشتق لما تحمل الضمير ويجوز ان يكون تاويله
بالمشتق باعتبار انه جمع عربي بياء النسبة الفارقة بين الواحد والجمع فيكون عرب في تقدير منسوبين الى العرب

وتقول مررت برجل اسد ابوه اذا كنت تريد ان تجعله شديدا فان قلت مررت بدابة اسد ابوها فهو رفع لانك انما تخبر
٥ ان اباها السبع فان قلت برجل اسد ابوه على هذا المعنى رفعت الا انك لا تجعل اباه خلقته كخلقة الاسد ولا صورته وهذا لا يكون
ولكنه يجيء كالمثل وان يكون النعت في المعرفة اخص من المنعوت في التعريف اى يجب ان يكون المنعوت في المعرفة اعرف منه
او مساويا له في التعريف لئلا يلزم ان يكون النعت الذي هو في حكم التفصيل اعرف مما هو المقصود فهذا في قولك هذا الرجل
وان كان اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى ما شاء الله كان لكنه اعرف منه والعالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص
منه لكنه من جهة المدلول الا انهما من جهة التعريف متساويان على ما ستعرف ذكره في بيان مراتب المعارف ومن ثمه
اى ومن اجل انه شرط ان يكون النعت اخص من المنعوت لا يوصف بالعلم والمضمر اى لا يجعل العلم والمضمر وصفا لشيء اما المضمر فلانه لا اعرف
منه فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون النعت اعرف من المنعوت واما العلم فلانه لا اعرف منه بعد المضمر فلو وقع نعتا لشيء غير المضمر لزم
ان يكون النعت اعرف ولا يقع نعتا للمضمر ايضا لما عرفت من ان المضمر لا يوصف ومن ثمه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله اى المعرف
وبين المعرف باللام والموصول لان النعت مساو للمنعوت او بالمضاف الى مثله اى الى المعرف باللام والموصول لان النعت
مساو له او انقص ولا يوصف بغيرهما لان غيرهما وهو المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اعرف منه فان قلت
يلزم من الشرط ان يكون النعت اعم او مساويا ان يجوز وصف اسم الاشارة بالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف
الى احد هذه الثلثة لان النعت من هذه الثلثة اما ان يكون اعم من المنعوت او مساويا مع انه لا يجوز وصفه الا بذي اللام فاجاب
عنه بقوله وانما التزم وصف اسم الاشارة بالمعرف باللام اى بذي اللام للابهام اى لابهام اسم الاشارة فلا يمكن تعيينه الا بمبهم آخر مثله فتعيينه
اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما ولا اولوية بالجنسية لما يرفع ابهام المبهم مما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا
بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
بمعناه ولذلك اى ولاجل الالتزام وصفه بذي اللام للابهام وجب ان يوصف بما هو اخص من الصفات المشتقة المختصة ببعض الماهيات كالعالم
او كل من اسم عام اى اولى من وصفه بما هو عام من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات كالابيض لدلالة العالم من الدلالة على
معنى الجنس المخصوص وهو الوصف من وصف اسم الاشارة لان اسم الاشارة لما لم يكن له دلالة على حقيقة الذات كان وصفه بما
يدل على الذات هو الباعث فالنعت في الحقيقة انما هو نعت لاسم الجنس المقدر كانك قلت هذا العالم فكانك قلت هذا الرجل
العالم بخلاف الابيض فانه عام لا يختص بجنس دون جنس ويوصف النكرة بالجملة لا المعرفة لان الجملة تشبه النكرة من حيث انها

ان تؤول بالنكرة كما يقول في جاءني رجل قام ابوه انه في تأويل قائم ابوه فلو تأملنا على الموق وانما يجوز ذلك لان الوصف في المعنى محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة الخبرية وهي التي يدخلها الصدق والكذب لان الغرض من الصفة ان تعرف المخاطب الموصوف المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة فيجب ان يكون الجملة متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وانما الخبرية لان غيرها ويجب لمخاطب انه لو غيرهت وطلبت او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها بلزوم الضمير اي لزوم الضمير في تلك الجملة العائد الى الموصوف ليرتبط الموصوف بمضمونها فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة ويحصل به تخصيص الا يرى انه لو قيل مررت برجل قام عمرو لم يتصف الرجل بسبب قيام عمرو فلا يحصل له تخصيص وقوله حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط هذا اعتراض لان قوله هل رايت الذئب قط جملة طلبية وقعت صفة لقوله بمذق واجاب عنه بقوله بمحمول على مقول فيه ذلك فيكون الجملة مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة والمذق هو اللبن المخلوط بالماء اي بلبن المذق بان يقال لها هذه هل رايت الذئب قط لا يراد المذق في خيال الرائي لون الذئب لورقته لكونه سمارا ويتبعه اي يتبع النعت المنعوت حال كون النعت اسما الافعال فان الفعل لا يتبع في التعريف والتنكير لعدم طريانهما عليه والمصدر لان المصدر لا يتبع في التثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل او امرأة عدل ورجلان او رجال عدل ونسائهما تاويل انه بمعنى عادل او ذو عدل وانه مجاز للمبالغة كانه جعل نفس العدل في ثمانية اشياء للاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه الثمانية اذا وصف الموصوف بحاله بان جعل حال الموصوف وهيئته وصفاته وهو القياس وذلك لان النعت هو المنعوت في المعنى فيجب ان لا يخالفه بدخل المنعوت من هذه الثمانية لان الواحد لا يكون واحدا وجمعا او مذكرا او مؤنثا او معرفة ونكرة لان المعرفة مخصوصة عارية عن الشياع والنكرة غير عارية عنه اكد الحكم لاعراب النعت لما كان هو المنعوت وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا ويتبعه في الثلثة للاول للاعراب والتعريف والتنكير وفي الى التي يوافق ويخالف والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بكون النعت مع ما بعده كالفعل مع فاعله لان النعت مسند الى ما بعده كالفعل الى فاعله فيلحق علامة التانيث به اي بالنعت ان كان فاعله مؤنثا وجوبا ان كان مؤنثا حقيقيا من غير فصل بينهما نحو مررت برجل قائمة امه وجوازا ان كان غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل المظهر ويفرد النعت على الاسم ان كان فاعله مظهرا مثنى او مجموعا نحو مررت برجل قائم ابوه او اباؤه كما ان الفعل يفرد عند ذلك من غير جمع التثنية والجمع وعلى علامات التثنية والجمع بالنعت عند ذلك على ضعف كما ان الحاقه بالفعل عند ذلك على ضعف فيقال جاء رجل قاعدون غلمانه على ضعف كما يقال يقعدون غلمانه على ضعف والما

كان هذا ضعيفا لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين في الفعل لفعل واحد ويلزم في النعت شبه اجتماع فاعلين وقوله مظهرا قيد لا حاجة اليه لان فاعل النعت لا يكون الا بكونه الا مظهرا لان الكلام في النعت بحال متعلق الموصوف والنعت فيه لا يسند الا الظاهر لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او الى اسم موصول يكون في صلته ضمير المنعوت نحو مررت برجل قليل من لا يسبه بيته وبينه وانما لا يجوز ان يكون الضمير فيه قوله ان كان مظهرا عائدا الى فاعل الفعل لا الى فاعل النعت وح يكون لقوله مظهرا فائدة لان فاعل الفعل كما يكون مظهرا مثنى او مجموعا يكون مضمرا مثنى او مجموعا فالتقييد لفائدة عند اسناده الى المظهر منها الا المضمر لانه بصدد تفسير حال النعت المشبه لا الفعل المشبه به يدل عليه الاستثناء في قوله الا ما لا يجري مجرى فعله فانه استثناء من قوله ويفرد على الافصح فان معناه ويفرد النعت على الافصح وتنتفي المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت مما لا يجري مجرى فعله نحو الكاتب بان يكون جمع تكسير لان جمع تصحيح فانه ح لا تنتفي المطابقة في الجمع بين النعت وفاعله نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ولكن في الفعل وذلك لان اسم الفاعل انما يلحق بالفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين لو فوضوا غلمانه كما يلزم في قاعدون غلمانه وقوله او وصف بحال متعلقه متعلق بيتبعه المقدر في قوله وفي الثلثة الاول انما يتبعه في الثلثة الاول اذا جعل حال متعلق المنعوت وصفا له لتنزله منزلة حاله وذلك لانه لما وجد ذكر الاول في الكلام حار الثاني كانه حال الاول وانما يجب التتابع في هذه الثلثة لان الحق فيها يؤدي الى عدم انصباب العامل عليهما والى جعل الخصوص شائعا وبالعكس ولانه لما كان نعتا يجب ان يكون مطابقا للمنعوت ولا يجوز المطابقة في الباقي لانها من احكام الافعال الا من احكام الموصوف لان التذكير والتانيث فيه باعتبار فاعله لا باعتبار المنعوت وكذلك الافراد والتثنية والجمع فيه انما باعتبار فاعله فلم يمكن المطابقة فيها بينه وبين المنعوت واعلم ان النعت بحال المنعوت عند التحقيق في هذه الخمسة كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى منعوته والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير وواوه ونونه ويجيء في الصورة الاولى التي يكون الوصف بحاله اربع من الثمانية المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث والمعنى تتابع النعت المنعوت هو اجتماع هذه الاربع فيهما ولا يتصور اجتماع الثمانية لانها انواع متضادة ويجيء في الصورة الثانية التي يكون الوصف بحال متعلقه اثنان من الثلثة المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ويحذف المنعوت ويقام النعت حال كونه مفردا لا جملة مقامه جوازا او لزوما وحال كونه جملة مقامه جوازا ولا يحذف المنعوت في الجملة لزوما

بحسب الاستعمال مقامه اي مقام المنعوت كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اي درعان
مسرودتان فحذف المفرد المنعوت جوازا لانه لا يتوهم من المسرودتين الا درعان لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس
وكالصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب وكالاورق وهو
من الابل الذي في لونه بياض الى سواد وكالاطلس وهو الذئب الذي في لونه غبرة فان المنعوت في هذه النعوت قد يبلغ في الشهرة
باتصافه بها مبلغا لا يتوهم اطلاقها الا عليه فلا يستعمل معها الا نادرا او كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
اي ما في قومها احد يفضلها ومنه قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل جلا اي وضح امره او كشف
الشدائد فجلا يتعدى ولا يتعدى فحذف المنعوت من الحكم جوازا ولذا حذف التنوين من ابن لانه مضاف الى المنعوت المقدر
ولا يجوز ان يكون مضافا الى جلا لانه لا يضاف الا الى [illegible] وجلا ههنا فعل ولذا حذف التنوين منه ويحتمل ان يقول جعل جلا علما
وانما حذف التنوين مع ان الوزن ليس مختص بالفعل والزايد في اوله [illegible] او النقل لانه من باب حكايات الجمل كان جلا فيه
ضمير وجعل مع الضمير علما كما حكي يزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد الرابع وهو الذي يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول
التوكيد وهو تكرير اللفظ الاول بلفظه او مرادفه نحو مررت بك انت او تكرير المعنى فالاول جار في الالفاظ كلها سواء كان اللفظ اسما
او فعلا او حرفا او جملة والثاني اي الذي هو تكرير المعنى وهو مختص بالاسم مضبوط بالفاظ النفس والعين وكل واجمع واكتع من قولهم اتى
عليه حول كتيع اي تام وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينها البيان والوكادة وابصع بالصاد المهملة
والبصع العرق او قيل بالضاد المعجمة من بضع الماء في نقرة الجبل اي اجتمع حكى الميداني [illegible] في الصحاح روايا بالضاد المعجمة
بالغالبة والعلم انه ليس ذكر من جملة تكرير المعنى جميعا وعامة نحو جاء القوم جميعهم وعامتهم ففايدة الاول رفع توهم المتكلم ان السامع لم يسمع
ما ذكره او ان السامع ظن به غلطا فاذا اراد تكرار اللفظ الاول بلفظ الاول او مرادفه والقيد بنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضربت زيدا
نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم ان السامع ظن به غلطا لانه [illegible] ظن السامع بك انك اردت ضرب عمرو فعلت نفسه بنا على ان المذكور
عمرو وكذا لا يفيد انك [illegible] بالسامع غفلة عن سماع لفظ زيد وفايدة مطلق النفس والعين رفع توهم السامع ان المتكلم تجوز في كلامه اي تكلم بطريق
المجاز والتجوز في الاصل ضد الاحتياط يقال فلان يتجوز ولا يتجود اي يطلب الجايز ولا يطلب الجيد [illegible] تجوز اي تساهل [illegible]
لا امير واما تاه من [illegible] ان الاسناد [illegible] الامير بطريق [illegible] ويجوز ان يكون [illegible]

ايضا بعينه ليعلم ان المسند اليه حقيقة هو الانس القوم متابعه وفايدة ذكر لفظ مطلق ان النفس والعين وما شابههما كالذات والشخص
النفس ذلك التوهم نحو جاءني زيد ذاته او شخصه كما تقول جاءني زيد نفسه او يكون المراد ان النفس والعين وشبههما دفع ذلك
التوهم او يكون المراد ان مطلق النفس والعين لدفع ذلك التوهم سواء وقعا توكيدا او لا فان قولك جاءني نفس زيد بمنزلة جاءني زيد نفسه وغير
الاخرى او سلطها وفايدة الكل واخواته رفع توهم من يسمع كلام المتكلم ان المتكلم وضع الاعم موضع الاخص فانه اذا قيل فسجد الملائكة يحتمل
ان يراد ان نسبة الفعل الى بعض اجزاء المسند اليه لا الى جميعها تجوزا وان ذكر اللفظ الاعم فلما قيل كلهم افاد حاطة السجود بالملائكة
وانه لم يبق منه احد الا سجد ويؤكد مطلق النفس والعين المفرد نحو جاءني زيد نفسه او عينه والمثنى نحو جاءني الزيدان نفساهما والجمع نحو جاء
الزيدون انفسهم ويجوز جرهما بباء زايدة نحو جاءني زيد بنفسه وذات عر بعينه ويؤكد كلا المثنى الذي يمكن افتراق احد فرديه عن الآخر
بالنسبة الى الفعل المسند اليه نحو جاءني الرجلان كلاهما ولا يقال اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام لا يصح من واحد وانما يكون جائز
الرجلان كلاهما تاكيدا او نحو جاءني رجلان اثنان ونحو قوله نفخة واحدة صفة لان التاكيد ينبغي ان يدل على عين ما دل عليه الاول مع
يكون مقررا له في النسبة او في الشمول والصفة ينبغي ان يدل على معنى في الموصوف والمفهوم من كلا الرجلين هو المفهوم من الرجلين لان
كل ما هو الشمول اذا اضيف الكل الى المضاف اليه وكلا الشمول لكل فيكون كلاهما تاكيدا بخلاف اثنان وواحدة فانها لا تدل على معنى ما يدل
عليه نحو ان نحو لم يوضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وضعت للدلالة على النوع والدلالة على الوحدة ضمني لا مقصود فقصد الى
صفة تدل على المعنى قصدا ليكون ابلغ من دلالة تضمين وكذا اثنان فان لام اثنينية تدل على معنى في مسمىها ويؤكد بالكل واخواته مع الرجال
او اسم جمع نحو القوم او مفرد مع تجزيه او مع افتراق اجزائه حكما نحو اشتريت العبد كله فانه يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع دون بعض الافعال فلا يقال جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم المجيء فيكون نصا باعتبار نحو قول
في احاطة فلا يتصور افادة الكل للاحاطة وقيل لا يؤكد بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين كلهما استغناء
بكلا عن كل فيقال اشتريت العبدين كليهما وغيرها ويختلف الضمير باعتبار المفرد المذكر والمؤنث والجمع في الكل لان صيغة كل لا يختلف
بنفسه ويمكن ان لا يجمع بالاستغراق تاكيدا للمثنى والمؤنث وبلفظ يدل على الجمعية والجمع نقول لهم كلهم كلهم والعالم بذكر كلام انه يختلف ايضا باعتبار
الضمير خطابا وتكلما وغيبة كما تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا كلاهما لانه لا يختلف صيغة باعتبار النسبة وان اختلف باعتبار المتكلم
والمخاطب والغايب وزادت التاء في المؤنث ويختلف الصيغ في اخواته تقول اشتريت العبد اجمع اكتع ابتع ابصع والجارية
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء الرجال اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون والنساء جمع كتع بتع بصع ويختلف كلاهما لا الضمير والصيغة

في النفس والعين بتغيير الضمير الواحد وبتغييره مع تغيير الصيغة في المثنى والجمع واما كلا فمختلف باعتبار
من هو له من متكلم او مخاطب او غايب كقولك جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما فان كان المونث زيدت التاء
فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما تقول زيد نفسه هند نفسها الرجلان انفسهما او نفساهما الرجال انفسهم النساء انفسهن
ولنترك هذه الالفاظ الثمانية في انها لم يوكد بها الا المعارف عند البصريين وذلك لان التاكيد بهذه الالفاظ لرفع الاحتمال
عن اصل النسبة او عن شمولها واذا كان المسموع نكرة فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة
الحاصلة بعد معرفة الذات فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها او النكرة المحدودة والموقتة نحو درهم ودينار
ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين عند الكوفيين وهذا ليس ببعيد عن الصواب لان الغرض من التاكيد وهو رفع
الاحتمال حاصل في هذا النوع من التاكيد النكرة لاحتمال تعلق الفعل ببعض هذه المحدودة والشهيد والجواز ذلك بقوله
يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا والمظهر لا يوكد بالمضمر فلا يقال ذهب زيد هو لانه اعرف من المظهر فلا
يليق ان يجعل فضلة لان التاكيد فضلة بالنسبة الى المؤكد ولان المضمر لكونه اعرف كان اقوى من المظهر فلا يناسب ان يكون
التكملة اقوى من المقصود والمضمر يوكد بمثله والا اي المضمران ان لم يكونا منفصلين او كان الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس
او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران لانه اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي القسمان
الاولان نحو ما ضربت الا هو هو وزيد قايم هو هو وبالمظهر نحو ما ذهب الا هو زيد واذا اكد بالنفس والعين او ازمن ان يكون التاكيد
بغيرهما كل واجمعين فانه يوكد المضمر المرفوع المنفصل به من غير شرط في الكتاب قرئ كله وقمتم كلهم والمؤكد ضمير مرفوع احترازا عن
المنصوب والمجرور فانهما يوكدان من غير تاكيدهما بالمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه بارزا او مستترا هما قسمان للمتصل واحترازه
عن المنفصل فانه يوكد من غير شرط حتى بمنفصل اولا ثم يوكد بالنفس والعين لئلا يوكد ما هو كالجزء وهو الضمير المتصل المرفوع لانه
كالجزء من الفعل لفظا لانه متصل به لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يقعان بغير
تاكيد فكرهوا ان يوكدوا ما هو كالجزء بالمستقل بخلاف كل فانه لا يلي العوامل لكثرة اصلا وهذا لا يجوز ولانه لو لم يوكد الضمير المتصل
المرفوع معهما اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاءني نفسه ثم طرد الحكم في البواقي ما لم
ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربت انت نفسك والايام هذا اللبس في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا غير مستقل
وهذا التعليل اولى مما قال المحشي لانه يلزم من قوله انه لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل مع انه جائز نحو مررت به

نفسه ويكون الكل اشد استقلالا من اجمع جاز فيما اصبت اليه البين اذا كان معناه انتم كلكم بينكم العشيرة في بينكم
بان يقال بينهم نظرا الى انه عايد الى الكل وهو باعتبار اللفظ اسم ظاهر غايب مستقل لو فهم غير تاكيد ايضا والخطاب
في بينكم باعتبار ان الكل تاكيد الضمير فصار كان نوع المتبوع ضمير الخطاب ولو كان بدل الكل اجمعون لم يجز في بينكم الا الخطاب لان اجمع
غير مستقل لانه لا يقع الا تاكيدا فهو مع المتبوع كشيء واحد فصار كانه لا شيء هنا الا ضمير الخطاب فيجب الخطاب في بينكم لا كالكل وهو
الذي يجيئه ايضاح نفس سابقه لا ايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه عطف البيان ولا يجب ان يكون علما ولذلك جاز جاءني
زيد اخوك اذا كان له اخ واحد وكان زيد مشتركا بين اثنين ولا ان يكون اعرف من المعطوف عليه بحسب مراتب المعارف بل يجب
ان يكون اشهر بحيث يكون له صلاحية لايضاح متبوعه نحو جاءني اخوك زيد اذا كان له اخوان فان زيدا اشهر منه من اخوك وان كان
اخوك اعرف منه ويحتمل ان يكون مراده بقوله ولا اعرف شارحا ما قال ابن الحاجب ان اشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه غير لازم لانه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول
اوضح من الثاني لو افترقا الا ترى انه لو كان جماعة كل واحد منهم يكنى ابا محمد وواحد منهم اسمه عبد الله فاذا قلت جاءني ابو محمد
عبد الله وضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفرد لان الكنية اشهر من العلم عندهم وفرق بين البدل بعد اشتراكهما
في انهما قد يكونان جامدين لفظا فيما وقع في النداء نحو يا سعيد كرز وكرزا بالرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل اذا كان كرز عطف بيان
واما اذا كان بدلا فلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم تكرير العامل ونحو يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا
لعدم جواز يا الحارث وفيما وقع بعد مجرور مضاف احترازا عما لم يكن مجرورا فانه لا يحصل الفرق نحو انا الضارب الرجل زيد فان زيدا يجوز
ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا لفظا الامتناع في ان يقال انا الضارب زيدا مفردا وذلك المضاف اوجمع بغير الواو والنون احترازا عما يكون
جمعا بالواو والنون نحو الضاربو الرجل زيد فانه يجوز ان يكون زيد عطف بيان وان يكون بدلا وقوله اضافة تخفيف لا حاجة اليه لان قوله
وفي كليهما اي في المضاف والمضاف اليه اللام مغن عنه لانه انما يكون في كليهما اللام عند البصرية اذا كانت الاضافة اضافة تخفيف واحترز
به عما لم يكن في كليهما اللام نحو انا ضارب الرجل زيد فان زيدا يحتمل ان يكون عطف بيان وان كان يكون بدلا وفي معناه قيد اخر وهو
ان يكون الواقع غير معرف باللام لانه لو كان معرفا به لم يحصل الفرق بينهما نحو انا الضارب الرجل الحارث فانه يجوز ان يكون الحارث عطف
بيان وبدلا ومثاله في المفرد انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان من البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو
كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر ولا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد وان كان البدل في حكم تكرير

العامل دون غيره ومن ان عامل المتبوع منسحب على التابع في غير البدل وغيره لان المبدل منه من حيث انه غير مقصود بالنسبة في حكم التنحي فكان العامل
داخلا في البدل حكما ولذا يظهر العامل في بعض الابدال كقوله تع لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله ولا يجوز ان يكون التابع في
محل عطف بيان لاجماع الكسر لانه مشهور ان قائل بشر كان واحدا من ابانه وانما قال عند غير الفراء لان الفراء يجوز الضارب زيد فيجوز على مذهبه
ان يكون بشر بدلا من البكري ايضا وعنده متعلق بقوله المقدر قبل قوله وبعد يجوز واما فرق بين البدل وعطف البيان في جميع الصور لان البدل هو
المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان التابع بيان للمبتنى المبني من اصناف الكلم وبين بذلك
تشبيها بالبناء المعروف لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة كلفظ بناء الدار والقصر ما حركة آخره وسكونه لمناسبة غير المتمكن وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام وانما لم يقل لمشابهة غير المتمكن لان بعض الاسماء المبنية لم يشابهه كالمضاف الى المبني وانما لم يقل لمناسبة مبني
الاصل كما قال ابن الحاجب لئلا يلزم التوريث بالاخص على الظاهر او لوقوعه غير مركب نحو زيد بكر عمرو وانما بنى لعدم المقتضي للاعراب
وهو التركيب مع العامل وهذا القسم لا يكون بناؤه الا على السكون فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وسواء التركيب او لوجود المانع منه
والسكون بالاول اولى لان بناءه اقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب فجعل له ما في اصل البناء وهو السكون واعلم ان المعنى الذي
بني لها لم يتم به غير المعنى الذي حرك او سكن فانه انما بني لمناسبة او لوقوعه غير مركب وانما بني على السكون باعتبار ان الاصل في البناء السكون وعلى
الحركة لعارض يقتضيه على ما ذكره بعد فعلم ان هذا السكون قوله لمناسبة تعليل للبناء لا للحركة والسكون وقوله لا لعامل قيد فيهما لكن يخرج عن تعريفه
نحو يا زيد ولا رجل لعدم الحركة والسكون منها وحركاته تسمى في اصطلاح النحاة ضما وفتحا وكسرا كما يسمى حركات المعرب رفعا ونصبا وجرا
وسكونه يسمى وقفا كما يسمى سكونه جزما فرقوا بين القاب الاعراب والبناء ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا حركة احد النوعين
او سكونه دون الآخر فاذا قيل رفع علم انه حركة اعراب واذا قيل ضم علم انه حركة بناء والسكون كالاسماء مثالنا لعدمية لا اعراب لانه لم يوضع لها
الى الاسماء صيغ تتغير لتغير المعاني المقتضية للاعراب وذلك لان معاني الكلم لما كانت طارئا احدها على الآخر ولازمة للاسماء اقتضى
ذلك ان يطلب لها اخف علامة لازمة للاسماء وهي انواع الاعراب بخلاف المعاني التي غير طار احدها على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء والعين
والطهر فانه لا يلزمها العلامة المميزة لاحدها من الاخر ان جاعلها لاحد المعاني يراعي المعنى الآخر فان اللبس فيضع العلامة وانما
ان كانت المعاني طارئة لكن غير لازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف العلامات بل قد تتغير لها صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر او قد
يكون العلامة حرفا والاعلى بها كما في التثنية والجمع السالم وقد يكون كلمة مستقلة كالوصف والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف والموصوف بخلاف
الحروف والافعال فان صيغها تتغير بتغير معانيها وانما حكم باصالة الاسماء في الاعراب مع ان الاصل فيها الا في اكثر وجمع في حالة الافراد غير مستحقة

للاعراب كما عرفت لان الواضع انما وضعها ليستعملها في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة على خلاف نظر الواضع فكان
بناء المفردات وان كانت المفردات اصول المركبات عارضا لكون استعمالها مفردة عارضا ولان السكون مناسب في البناء لانه اخف
من الحركة ولان البناء نقيض الاعراب والاصل فيه الحركة لا بد للاسم متعلق بقوله قبل والكون للاسماء وللاعراب متعلق بقوله قبل ولان
السكون الا لعارض اي لان للاسم بيان اصله للاعراب الا لعارض يقتضي بناءه ولا تحرك الاسم عند بنائه الا لعارض يقتضي حركته
من عروض البناء كتضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس فانه متضمن للام التعريف عند الحجازيين كل يوم متقدم على يوم
تواسه فهو في الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخله لام العهد ثم حذفت اللام بتا ورفعهم كل من بعض امس الذي امس يوم التكلم
فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته امس لا احدث واما بنو تميم فسيبويه نقل عنهم عرابه غير منصرف في حال الرفع للعلمية والعدل عما فيه اللام
وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ومتى شرطا فانه متضمن معنى ان الشرطية او استفهاما فانه متضمن معنى حرف الاستفهام وكلمة
لان معنى من تضرب اضرب ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا ومعنى من ابوك ازيد ابوك ام عمرو ابوك ولما يوقف نحو الى
التطويل الموجب للاملال فيتضمن معناها للاختصار وبعض المركبات نحو خمسة عشر الا نحو غلام زيد وبعض الكنايات نحو كم وكذا الا نحو فلان
وفلانة وبعض الظروف نحو حيث وان وايان الا نحو حين والزمان او تشبيهه به اي بغير المتمكن لاحتياجه الى الغير لفظا او قرينة احتياج
الحرف الى الغير في الدلالة على معناه كالمضمرات لا تعدم ذكرا وخطابا او تكلما والموصولات فانه محتاج باصل الوضع الى الصلة واسماء الاشارة
فانه محتاج الى القرينة الرافعة لابهامه وهي الاشارة الحسية او الوصف والغايات تجيء بيانها او وقوعه موقعه اي موقع غير المتمكن كاسماء
الافعال نحو هيهات ورويد وصه فانها واقعة موقع الافعال او مشابهة بما وقع موقعه كنزال فانه مشبه بنزال الواقع موقع انزل من جهة اللفظ
والمعنى كما يجيء او اضافته اي اضافة الاسم اليه اي الى غير المتمكن كيوم لا ينطقون او الى اذ نحو لو منذ وسيجيء بيان ذلك وانما يجب ان يكون
المضاف ظرفا لذلك الاستاع بينه وبين الجملة التي يضاف اليها لانه مظروفها واقع فيه فيكتسي منها حكم البناء ومنها يكون بان ينطق وينلفظ
به مفردا اي الوضع الى التركيب كالاصوات التي يزجر بها البهائم والسباع او يدعى او يحكى كقب لزجر الجمل وانما بنيت لعدم تواردا
المعاني الموجبة للاعراب عليها لانها من لوازم التركيب ولا تركيب هنا وكذا الاصوات للاصوات المحكية كغاق حكاية لصوت الغراب
مبنيه وانما سكن وضعها بان ينطق بها مفردة لان قصد الحكاية فيها وحفظها عن التغير منع وجود الاعراب فيها ومن
عروض مطلق الحركة من غير نظر الى تعينها لان الاصل في البناء السكون اجتماع الساكنين نحو اين فانه لو لم يبن على الحركة لادى
الى اجتماع الساكنين على غير حده وهو غير جائز في كم ومن عروض مطلق الحركة الوقف به بان يبتدأ به بان كان لفظا او حكما كالكاف الابتداء

الثلث والتي للضمير في الكاف كما روي بمعنى نقدم بهانا في اول الكلام نحو كزيد اخوك فعلوم سبق على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا
وهو متعذر والثانية نحو اكرمتك فانها اسم مستقل و الاسماء المستعارة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يقع ابتداء وكانت الكلم بذكر
عرض من البناء كما ذكره غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤها عارضا لم يعط لها ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما
وبين ما كان عارضا لان هذا الفرق انما يحصل لو لم يوجد البناء على السكون في الجملة العارض او لا يوجد البناء على الحركة في البناء اللازم
وليس كذلك لوجودهما اتفاقا نحو يضربن فانه مبني على السكون مع انه عارض البناء عند سيبويه ونحو ضرب فانه مبني على الحركة مع انه لازم البناء
وفيه نظر لانا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء والجواب النقض بنحو يضربن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما يكون
سكونه لاتصال الضمير المرفوع به او نقول انه لازم البناء كما قيل ان الفعل كان اصله البناء واعراب المضارع منه بسبب المشابهة وترك
في بعض الاحوال على اصل البناء ايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نسلم انه مبني بل هو معرب باعراب تقديري كما قيل لضعف علة
البناء وفيه وهن وعروض الضم لاتباع كمنذ فانه مبني على الضم اتباعا للضم فانه لا حاجز بينهما الا حرف ساكن وهو كالمعدوم
وهذا اذا التقت ساكنا نحو ما رايته مذ اليوم فانه متحرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضم الفاء او لضمت ردا الى اصلها وفي
عروض الضمة كونها حركة لا يكون تلك الحركة في حال الاعراب على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم ليكون حركة البناء في الغاية
حركة لا اعراب لها في حالة الاعراب يكون منصوبة ومجرورة ولا يكون مرفوعة ومن عروض الفتح التخفيف فانه بني على الفتح لخفتها
ولاتباع نحو يا زيد بن عمرو وبني المنادى مبنيا على الفتح لاتباع حركة صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتحة كونها حركة الاصل نحو
يا منصار في ترخيم يا منصار واصله منصارر اسم مفعول مرخما على لغة من ينوي المحذوف لا على لغة من لا ينوي فانه يكون مضموما لا
مفتوحا وفيها قال نظر لان كلا منها حركة آخر المبني ومنه الفتحة على قول من ينوي المحذوف يكون فتح عين الكلمة فتح
لامه ولا يوصف حركة الوسط بالاعراب والبناء ومن عروض الكسرة لم الاشعار بالتانيث نحو اكرمتك اكرمتك فانه بني التاء والكاف
على الكسرة فرقا بين المؤنث والمذكر بالفتح اولى لسبقه وكونها حركة الاصل نحو يا مضار في ترخيم يا مضار واصله يا مضارر
اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف وفيه النظر المذكور والكل اي كل ما ذكرنا من اول بحث المبني الى هنا لازم البناء لانه
لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لانه اذ لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه اصلا الا من علل المذكورة بعض المركبات نحو خمسة عشر
وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد انها غير لازمة بالبناء الا المضاف الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب
بنائه الا انه من هنا نتفصل وهو انه لا لزوم اضافة اليها لا يلزم بناؤه نحو لو ولما وذلك لانه وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة لكنه في

والمذكر

مضاف لا مقطوعا عنها كما شبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيفت اليه وان لم يلزم اضافته اليها فان كانت
الجملة التي مضاف اليها الظروف صدورها ماضي يجوز بناؤها لسوي العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف
اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها الاضافة الى الجملة وان كان صدورها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين
او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية لا يجوز فيها الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤها لاشتراكهم العلة
الشبيه واما المضاف الى اذ فكذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض علته كقوله تعالى
من خزي يومئذ قرئ بفتح يوم وجره فالمضمر ما وضع احتراز عن مظهر اريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه لا يطلق عليه الضمير
لنفس متكلم او مخاطب او غائب والمراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فانه الى هو الذي لا مخاطب يكني عنه بضمير الغيبة لبيان
اي وضع لنفس احدى الاشياء الثلثة لبيان احواله من التكلم والغيبة والخطاب واحترز به عن اللواحق باياي من الياء والكاف
والهاء نحو اياي واياك واياه فانها ليست بضمير لانها حروف دوال على احوال المرجوع اليه او تقدم ذكر الغائب على الضمير لفظا وتقديرا
نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا متقدم معنى على الضمير لفظا وتقديرا لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول او تقدم لفظا لا تقديرا نحو ضرب زيدا
غلامه فان زيدا متقدم لفظا لكنه مؤخر تقديرا لكونه مفعولا او تقدم تقديرا لا لفظا نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا متقدم تقديرا لانه فاعل
او تاخر ذكر الغائب عن الضمير ويسمى الغائب المتاخر من الضمير عنه كما بعد ضمير الشان نحو قوله سبحانه وتعالى قل هو الله احد فان
الضمير فيه من الجملة بعده والثاني ويسمى قرآن يتقدم ذكره قصدا للتعظيم الشان بذكره مبهما ليعظم وقوعها في النفس لم يفسر
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او ضمارا كانه في الحكم عائد الى الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك او الغائب مقدر
غير مطابق للضمير المتقدم افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كتمييز ربه رجلا فان الضمير في ربه لما كان مجهولا يرتمي به من غير قصد الى
ظاهر يتقدم فصار عند البصرية مميزا لابهامه بنكرة منصوبة على التمييز وانما لا يطابق هذا الضمير بكلا النكرة لان المقصود بهذا الضمير الابهام
فما كان ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد المذكر لما لم يكن عائدا الى شيء معين كان اشد ابهاما من غيره لانه لا يستفاد منه الا معنى شيء
وهو يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى الشيء اولى او التانيث خلافا للكوفية فانهم قالوا ان هذا الضمير يعني
راجع الى مذكور كانه قال على رجل فيقال لربه رجلا فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب تمييزه فيقال ربهما رجلين
وربهم رجالا وكتمييز مستتر افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل العربية ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لما ذكرنا في ضمير ربه ولعدم تصرفهما وانما يجوز تاخر المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا به المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن

المثل والتي للتغير فان الكاف لساوى بيج يقدم عليها اول الكلام لحو كونديا اخوك غلوام سن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا وسو متعذر والثانية نحو اكرمتك فانها اسم مستقل ولاسماء السنعال عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم مايقع تقديمه وكانة الكلام يذكر عروض البناء كما ذكره غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤها عارضا لم يعط لها ماهو اصل البناء اعنى السكون فرقا بين ماكان بناؤه لازما وبين ماكان عارضا لان هذا الفرق انما يحصل الكلام بوجد البناء على السكون في العارض اولا بوجد البناء على الحركة في البناء الجهة اللازم والسبب كذلك لوجود دعا لشعفا نحو يجزين فانه مبنى على السكون مع انه عارض البناء عند سيبويه ونحو حرب فانه مبنى على الحركة مع انه لازم البناء

وفيه نظر لانا لا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء والبرد المنتقض بنحو يجزين لان سكونه ليس لاجل البناء وانما سكونه لاتصال الضمير المرفوع او نقول انه لازم البناء كما قيل ان الفعل كان اصله البناء واعراب المضارع سبب المشابهة ترك في بعض الاحوال على اصل البناء ايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نسلم انه مبنى بل موجب باعراب التقدير كما قيل لضعف علة البناء فيه ومن عروض الضم لا تباع كمنذ فانه بني منذ على الضم اتباعا للضمير فانه لانه لا حاجز بينهما الا حرف ساكن وهو كالمعدوم ومنذ اذا انتقلت ساكنا نحو مارايته منذ اليوم فانه متحرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضم الذال او فتحت رد الى اصلها ومن عروض الضم كونها حركة لا يكون تلك الحركة في حال الاعراب كما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم ليكون حركة البناء في الضم حركة لا اعراب لها في حال الاعراب يكون منصوبا ومجرورا ولا يكون مرفوعا ومن عروض الفتح التخفيف فانه بنى اين على الفتح لخفتها ولاتباع نحو يا زيد بن عمرو وبني المنادى منها على الفتح لاتباع حركة صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتح كونها حركة لا اصل لها نحو يا منصار في ترخيم يا منصار واصله منصار اسم مفعول مرخما على لغة من ينوى المحذوف لا على لغة من لا ينوى فانه يجب ان يكون مضموما لا مفتوحا وفيها قال فيه نظر لان الالف فيه حركة آخر المبني وهذه الفتحة على قول من ينوى المحذوف يكون فتحة على الكلمة لا حركة الاسم ولا يوصف حركة الوسط بالاعراب والبناء ومن عروض الكسر للاشعار بالتانيث نحو اكرمت واكرمتك فانه بنى التاء والكاف على الكسر فرقا بين المونث والمذكر بالفتح اولى السبق وكونها حركة لا اصل لها نحو يا منصار في ترخيم يا منصار واصله منصار اسم فاعل مرخما على لغة من ينوى المحذوف وفيه النظر المذكور والكل اى كل ما ذكرنا من اول بحث المبني الى هنا لازم البناء ويعني انه لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لا يقع اذ لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه اصلا الا من علة المذكورة بعض المركبات نحو خمسة عشر وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد ثم انها غير لازمة بالبناء الا المضاف الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب بنائه الاانه فيهما تفصيل وهو انه لا يلزم اضافتها الى الجملة بناؤه نحو قوله ولقد وليكن لانه وان كان في الكلام من مضاف الا الجملة لكنه في

مضاف الا معنى لها فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيفت اليه وان لم يلزم اضافته اليها فان كانت الجملة التي مضاف اليها الظروف صدورها ماضي يجوز بناؤها لسوى العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذى لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف اليه الذى يكتسى منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها الاضافة الى الجملة وان كان صدورها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية لا يجوز فيها الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤها لا اشتراط العلة الضعيفة واما المضاف الى اذ فكذلك يجوز بناؤه لوقوع المبنى موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض علته كقوله

فصل في قطع العلايق والعزلة عن الخلايق

وهو يعم المثنى والمجموع راجع الى مذكور كما في الاوقات على رجل فيقول لزيد رجلا فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب تمييزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكمثله مستتر افعال المدح واللام نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل المقدر بين ان المضمر المبهم الذى في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لما ذكرنا انه ضمير ربه ولعدم تصرفهما وانما يجوز تاخر المرفوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا به المدح العام والذم العام نسبوه الى متعلق في الذهن

الشل والتي للضمير في الكاف لساوي مبيع لقد عما في اول الكلام نحو كونيد انحو كخلو لم سن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا
وهو متعذر والثانية نحو اكرمتك فانها اسم مستقل ولاسما في الاستعلاء عرضه للتقديم والتاخر فهي في حكم ما يقع تقديمه وكاتة الكلام يذكر
عوض من البناء كما ذكره غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤها عارضا لم يعط لها ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما
وبين ما كان عارضا لان هذا الفرق انما يحصل لو وجد البناء على السكون في البناء العارض او لو وجد البناء على الحركة في البناء اللازم
وليس كذلك لوجودهما شفعا نحو يا زيد بن فانه مبني على السكون مع انه عارض البناء عند سيبويه ونحو حرب فانه مبني على الحركة مع انه لازم البناء
وفيه نظر لانا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء ولا يرد النقض بنحو يا زيد بن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما كون
سكونه لاتصال الضمير المرفوع به او نقول انه لازم البناء كما قيل ان الفعل كان اصله البناء واعراب المضارع عند سبب المشابهة فترك
في بعض الاحوال على اصل البناء وايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نسلم انه مبني بل هو معرب باعراب تقديري كما قيل لضعف علة
البناء فيه وهي عروض الضم لاتباع كمنذ فانه يجيء منذ على الضم اتباعا للضم فانه لانه لا حاجز بينهما الا حرف ساكن وهو كالمعدوم
وهذا اذا التقت ساكنا نحو ما رايته مذ اليوم فانه مذ حرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضم الكاف او فخمت ردا الى اصلها ومن
عروض الشئ كونها حركة لا يكون تلك الحركة في حال الاعراب على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم ليكون حركة البناء في الضم
حركة لا اعراب لها في حالة الاعراب يكون منصوبا ومجرورا ولا يكون مرفوعا ومن عروض الضم التخفيف فانه بني نحن على الضم لخفتها
ولا اتباع نحو يا زيد بن عمرو وبني المنادى مبنيا على الفتح لاتباع حركة صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتح كونها حركة لا اصل نحو
يا منصار في ترخيم يا منصارر واصله منصار اسم مفعول مرخما على لغة من ينوي المحذوف لا على لغة من لا ينوي فانه يكون مضموما لا
مفتوحا ومنها قال نظرا الى ان الالف فيه حركة آخر المبني وهذه الفتحة على قول من ينوي المحذوف يكون فتحة بنى الكلمة فتحة
لامه ولا يوصف حركة الوسط بالاعراب والبناء ومن عروض الكسر الاشعار بالتانيث في اكرمتِ واكرمكِ فانه بني التاء والكاف
على الكسرة فرقا بين المونث والمذكر بالفتح اولى لسبقه وكونها حركة لا اصل لها في يا مضار في ترخيم يا مضارّ واصله يا مضارر
اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف وفيه النظر المذكور والكل اي كل ما ذكرنا من اول بحث المبني لما كان لازم البناء يعني انه
لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لا يعني انه لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه احتلالا من علله المذكورة بعض المركبات نحو خمسة عشر
وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد فانها غير لازمة بالبناء الا المضاف الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب
بنائه الا انه مهما تفصيل وهو انه لما لزم اضافته اليها لزم بناؤه نحو اذ ولدا ولكن لانه وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة لكنه في

مضاف الى ما يضمونها فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيف اليه وان لم يلزم اضافته اليها فان كانت
الجملة التي مضاف اليها الظروف صدورها ماض يجوز بناؤه وتمامها لسبق العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف
اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها للاضافة الى الجملة وان كان صدورها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين
او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية لا يجوز فيها الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤه وتمامها لاشتراكهم العلة
الضعيفة واما المضاف الى اذ فكذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض علته كقوله
من خزي يومئذ قرئ ... [illegible] ... فانه لا يطلق عليه الضمير

... الغيبة للبيان ... لنفس متكلم او مخاطب او
... البناء والكاف ... الا وضع لنفس احد ...
... ضمير لفظا وتقديرا ... والهاء نحو اياي واياك وا
... نحو ضرب زيدا ... نحو ضرب زيد غلامه فان
... تقديرا لانه فاعل ... غلامه فان زيدا مقدم ...
... احد فان ... او ناخر ذكر الغايب عن
... نفسه لم يفسر ... الضمير فيمن الجملة بعد ...
... او الغائب مقدر ... فيكون ذلك ابلغ من ...
... من غير قصد الى ... غير مطابق للضمير المتقدم او ...
... هذا الضمير لابهام ... قائم بتفسيره فصل ... عند ...
... هذا الامعنى ... فكانه ادخل في الابهام
... وان هذا الضمير يعني ... وهو يطابق المثنى والمجموع وا ...

سینه خالی ز مهر گلرخان / کهنه انبانی بود پر استخوان
دل که فارغ شد ز عشق آن نگار / سنگ استنجای شیطانش شمار
وین علوم و وین خیالات صور / فضلهٔ شیطان بود بر آن نگر
تو بغیر از علم عشق ار دل نهی / سنگ استنجای شیطان میدهی
شرم بادت زانکه داری ای دغل / سنگ استنجای شیطان در بغل
لوح دل از فضلهٔ شیطان بشوی / ای مدرس درس عشقی هم بگوی
چند و چند از حکمت یونانیان / حکمت ایمانیان را هم بخوان
دل منور کن بانوار جلی / چند باشی کاسه‌لیس بوعلی
سرور عالم شه دنیا و دین / سور مومن را شفا گفت ای حزین
سور اسطالیس و سور بوعلی / کی شفا گفتی نبی منجلی

راجع الى مذكور كانه قال الاقاف هو الرجل فعيل لرب رجلا فيثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حسب تمييزه فيقال ربهما رجلين
وربهم رجالا وكتمييز مستتر افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل المصر بان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يونث
لما ذكرناه في تمييز ربه ولعدم تصرفهما وانما جوز تاخير المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا به المدح العام والذم العام فنسبوه الى متعقل في الذهن

والمرفوع باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل زيد ونعم العالم زيد فلما كان الوضع انما هو نسبة الى المتعقل في الذهن من
ذلك الجنس جوّزوا الاضمار باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضمار الجنس في هذا الباب مخالفة القوم ابانوا احد الحقايق من عنبر
الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا زيد ولا اضمار في رب على هذا اللاضمار الا مفرد مطابق كما في امثال العاملين اذا اعمل الثاني وطلب
الاول المرفوع فانه يضمر المرفوع في الاول نحو وفق الظاهر فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
واغا جوز هناك اخذ المرجوع اليه استغناء بذكر الظاهر آخرا سرعة عن ان يذكر ترتيب فيستوفوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة الثانية
على الاولى وسواء الضمير متصل ان لم يثبت في التلفظ بغير ضميم باعتبار الوضع بل يحتاج في تغيرها عنه الى ضمه في التلفظ به الى عامله ويكون
كالشيء لو ربسي متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به ومنفصل ان ثبت بغير ضميمة واستقل في التلفظ بنفسه والا يكون كالشيء من عامله بل يكون
كالظاهر سواء انفصل من عامله نحو ما ضرب الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا اعلم ان كثر الضماير المنفصلة يحتاج الى ضميمة نحو انت
واياك وان الضمير انت هو الهمزة والنون ومن اياك هو اياك فلو قال في تعريف المتصل ما يحتاج في التلفظ به الى عامله باعتبار الوضع
لكان اولى والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لانه قائم مقام المظهر فكان المظهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك المضمر القائم مقامه
وكذا المنفصل ماعدا الجر فانه لا منفصل لمجرور لان المنفصل بين الجار والمجرور في الشيوع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا
بعامله بخلاف المرفوع والمنصوب فانهما يقعان موقعا ولا شيء قبلهما يتصلان به نحو اياك ضربت وانا ضارب فوضعنا منفصلين ايضا ثم المتصل
فعلى هذا يكون الضمير خمسة انواع كل نوع منها ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من الثلاثة اما
ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة الفاظ بحسب القسمة لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد من المخاطب والغايب خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث فصار المجموع من كل واحد من الاقسام الخمسة اثني عشر لفظا ثمانية عشر معنى فانواع الاول اي المضمر المتصل المرفوع ماني
زيد ضرب وكذا في الغايبة فانه ضمير مستتر وهو ما نوي في عامله ولم يتلفظ به والدال على الفاعل هو ذلك الضمير المستتر ولا يجوز ان يكون
الدال عليه هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير معتبرة بالذات
فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان لزوما ... لم انه لا يستتر من الضماير الا المرفوع لانه فاعل والفاعل والاسيما اذا كان ضميرا
متصلا كان كالجزء من الفعل فجوز في الضماير ذلك ومنها الاختصار والتخفيف غاية التخفيف باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور
فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما وليس المراد من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر هو ذلك المفرد لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد

ماخذ الاسقوط

اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف العشرة من بابها وايضا لو كان المنوي هو هو المفرد به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل
وبينه مع جواز ذلك نحو ما ضرب الا هو وانا قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فيعبر عنه بلفظ المرفوع
كونه هو هو شاملا المقدر وانما استتر ضمير الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب لانه لما كان مرجعه لفظا مقدما في الاصل بخلاف المتكلم
والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب اخصر من ضمير هما فحذف في اللفظ في المفرد لانه الاخف من المحذوف وزيدت الالف في المثنى والواو
في الجمع لانه اولى الحروف بالزيادة حروف المد ولينها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من اول المخارج والواو من آخرها
كما ان المثنى قبل المجموع ولما لم يمكن زيادة الياء ضموا الياء للفعل عن اخر الجر زيدت النون الا مع شبهة عرفى المدعى حيث الفتاة
والياء والمدغم المؤنث وجعلت التاء الضمومة في ضربت مشتركا بين كل اثنين من الاقسام الستة الواحد المذكر والمؤنث
في المتكلم وثاني ضربا للاربعة الباقية وذلك لقلة الالتباس في المتكلم وفي غايب كلا حوالى بالمثنية فلا يحتاج الى الفرق وانا لم ير
مثنا هو ومجموعه مجرى ضربا في الحاق الالف بالمثنى والواو بالجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغايب وجمعه لتعذر شرط التثنية والجمع فيه
وهو اتفاق الاسمين ولا مساواة في اللفظ الا يرى ان افراد انتم انت انت انت وكذا افراد انتما انت انت بخلاف نافع ضربنا فان
كل واحد من افراده ليس لفظا بدليل انك لو فصلت افراده قلت انا وزيد وعمرو وان وانت وعمرو وانا وهو وعمرو فاز جعل
لفظا حقيقة ومشتركه معه الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرينة والمانع الثاني المتكلم لمناسبة الضمير وكذا الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع
المتكلم سابق على غيره وفتحت التاء للمخاطب للفرق بين المتكلم والمخاطب وكسرت في المخاطبة للفرق وانما زيدت الميم قبل الالف في المثنى
في تما وقيل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم عند اشباع ضمته واختصت الميم بالزيادة لعدم
امكان زيادة حرف العلة هنا فزيدت اقرب الحروف بها وهو الميم لكونها غنة في الخيشوم كانها مبدأ في الحلق والنائم يلحق بالمثنى والجموع
النون كما يلحق في هذان والذان لان القصد من وضع الضمير المتصل التخفيف وانما حذفت واو الجمع من تم وسكن الميم لاستثقال الواو
المضموم ما قبلها في الطرف وانما اسكنت مع الضمير الا الغالب نحو ضربتموه لان الضمير اتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع في
الطرف والياء فتحت التاء في المثنى والجمع مع انها في الواحد مفتوحة لعدم التباسهما بالمتكلم بواسطة زيادة الميم مع ان الاصل فيها الفتحة
ولان الميم شفوية فجعل حركة ما قبلها من جنسها وانما زيدت النون المشددة في جمع المؤنث نحو ضربتن لتكون بازاء الميم والواو في جمع المذكر
واختير النون لمشابهتها الميم والواو معا بسبب الغنة وتما مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وكذلك الالف مشترك بينهما في ضمير
الغايب وقرينته ... ذكر الضمير المتصل المنصوب فوضع لواحد المتكلم منه الياء الساكنة او المفتوحة نحو ضربني والمتكلم مع غيره لفظ نا كما

في المتصل المرفوع الا اذا ما قبله لانه لو كان مرفوعا يجب ان يكون ساكنا ولو كان منصوبا يجب ان يكون متحركا لفظا نحو ضربنا او تقديرا
نحو رمانا ووضع الكاف للمخاطب ونحو كم كسرة التاء نحو كم كلاكم لما كان حذف حركة الواو من المرفوع المنفصل الغائب اعني هو وجعل الضمير
المتصل المنصوب عوضا به وحذف حركة الياء من هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس المذكر الذي
قلب واوه ياء عند اتصاله بما قبله بالمونث نحو به وغلامه وكذا هذا ذكر الضمير المتصل المجرور ولفظه كلفظ المتصل المنصوب وذلك لحمله
عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا ونوعا الكاف اي المنفصل
هو فانا هو موضوع للمتكلم مذكرا كان او مونثا وقد تبدل همزته هاء فيقال هنا ومذهب البصريين ان الالف بعد النون انما تؤتى بها في الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية ومذهب الكوفيين ان الالف من نفس الكلمة واما نحن فهو مع انا من غير
لفظه واكثر القول فيه التثنية والجمع بني ولم يجر على لفظه لان شرط التثنية والجمع حاصل في المتكلم على ما عرفت وبني نحن على الضم لمناسبة
الضم لكونه ضميرا مرفوعا او للدلالة على الجمع الذي هو حظ الواو واما انت فسوف بيانه للاختلاف فيه واما الواو والياء من هو وهي فعند البصرية
من نفس الكلمة وعند الكوفية للاشباع والضمير هو الهاء وحمل دليل الاول هو الوجه لانه حرف الاشباع لا يحرك الا ضرورة وكان القياس على
مذهب البصرية اثبات الواو والياء في المثنى والجمع نحو هوما وهيما وهوم وهيمن الا انه حذفتا للتخفيف واما زيادة الميم وحذف
الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث فقد عرفت ذلك في المتصل المرفوع واياه الضمير المنفصل المنصوب وقوله الى المتكلم
كل منها اي من هذه الانواع الخمسة قدره امثلة هذه الانواع [illegible]
[illegible] غلامه غلامهم الى غلامي غلامنا [illegible] اياي ايانا [illegible] اياهم الى اياي ايانا [illegible]
في المتكلم والكاف في المخاطب والهاء في الغائب ومونثهما ومثناهما ومجموعهما حروف مسلوب عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه
من التكلم والغيبة والخطاب والمفرد هو ايا المشترك بينها على اربعة المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان ايا مضاف
الى مضمر من باب اضافة العام الى الخاص [illegible] في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب في التحذير من الاتباع في الكبر
وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان اياك بمعنى نفسك وقال ابن
كيسان ان الضمائر هي اللواحق وايا جي به للاعانة ليصير بسببها منفصلة مستقلة باللفظ وهو ضعيف لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه وقال بعض
ان اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف لانه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف اخره بالياء والكاف والهاء كالتاء في انت
وامواتها نحو انتما انتم انتن فالمذهب البصرية ان الضمير ان وانا اي عندهم ضمير يصلح للجميع الى المخاطب والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وجعلوا اخره الالف

لعلامة لكونه الاصل ان القياس يقتضي ان يثبت فيه التاء المضمومة نحو انت وبنوا المخاطب بزيادة حرف كالاسمية في اللفظ
والتعريف وفي قوله بالاجماع نظر لان الفراء من الكوفية قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده
وكان الضمير متصلا فلما اريد انفصاله زيد ان عليه ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد بالاجماع اجماع البصرية فانه لا اختلاف بينهم في ان
اللواحق بانت حروف كالف اللواحق باياك وقوله واياك الشواب من الشذوذ اشارة الى رد قول الخليل لانه احتج على مذهبه
بهذا القول ولما ثبت انه شاذ لا يجوز التمسك به والاصل جريان في الضمير للاختصار لانه كناية عن المظهر وذلك لانا اصل قولك زيد
ذهب زيد ذهب زيد لان الفعل لابد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فينبغي ان يكون اخصر ومن
ثم اي ومن اجل ان الاصل فيه الاختصار لا يعدل عن المتصل الى المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك لان الغرض من الاضمار الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل واقل حروفا منه في الاكثر الا في نحو ضربتك مما اجتمع فيه ضميران والاول منهما اعرف والثاني غير المرفوع
سواء كانا منصوبين نحو الدرهم اعطيتكه او كان الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو هذا الفارس وسيأتي بيان ذلك وقوله انتك [illegible]
قطعت اراكا اليك حتى بلغت اياك انا قد رث لان القياس ان يقال بلغتك قوله قطعت اراكا اي الارك لا الاركي وسارت
بين الاراك حتى قطعت تلك الاراضي التي هي منابت الاراك وقوله اليك اي قاصدا اليك والتعذر اي تعذر الاتيان بالمتصل بالتقدم
اي بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت وذلك لان الضمير المتصل كالجزء من عامله ولو كان العامل مؤخرا عنه لا يمكن ان يجعل كالجزء
الاخر منه او بالفصل بين العامل والضمير المتصل كالفصل بالا لغرض افادة الحصر نحو ما ضربت الا اياك او بانما لغرض افادة الشك في قول
الامر نحو ضربت انا اياك او عمرا فانه مع وجود الفصل لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخر من عامله وانما قال لغرض احترازا عن نحو ضربت
زيدا انا فانه لا يجوز ههنا الا انه ليس للفصل غرض لانه يحصل من نحو ضربت زيدا وقوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك
ديارا نا ضرورة شاذ لا يقاس عليه فانه مع الفصل اتى بالمتصل وكان القياس ان يقال الا اياك على انه قد روي البصرية حاشاك الاك
وديار من الاسماء المستعملة في النفي العام نحو احد ما بالدار ديار ودبور اي احد كقيام وقيوم وهو فيعال من الدار او من الدور
واصله ديوار قلبت الواو ياء وادغمت في الياء كما في سيد او التعذر بكون العامل معنويا كالابتداء نحو انت قائم لان العامل المعنوي
امر لا مدخل للفظ فيه فلا يمكن ان يجعل المتصل كالجزء الاخر منه وكذلك لو كان العامل محذوفا نحو اياك والاسد او بكون العامل حرفا نحو ما انت
قائما فانه يتعذر ان يكون متصلا سواء كان متصلا او بارزا وذلك لانه يجب استتار الضمير المرفوع المتصل لو كان مفردا غائبا وتعذر
الاستتار في الحرف فلا يمكن اتصاله بالحرف لكل غيره عليه في عدم الاتصال واحترز بقوله وهو اي الضمير المتصل مرفوع من المنصوب

والموجد لجواز انفصالها بالحرف في نعم نحو انك والكاف او بكرا اي يكون المضمر مسندا اليه نعت كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمنسوب
جرى ذلك النعت على غير من هو له بان يكون النعت نعتا او حالا او صلة او خبرا نحو ويكون في الحقيقة عبارة عن شيء آخر كقولك مر
زيد برجل ضاربه هو ونحو اكب عمرو الفرس طاردة هو ونحو زيد الفرس الراكبه هو فانه يؤتى بالضمير منفصلا سواء كان في موضع يلتبس
اولا نحو هند زيد ضاربته هي وذلك لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما ليست جارية عليه
مع قوتها تحمل الصفات مع ضعفها بخلاف الافعال فانه لا يعدل عن المستكن فيها الى المنفصل الا مع الالتباس نحو زيد عمرو يضربه
هو فانه يؤتى بالمنفصل هنا ليعلم ان الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاستكنان هو الاصل فالعدول عنه الى المنفصل على خلاف الاصل
لم يقع موقعه واما مع عدم الالتباس في الافعال فلا حاجة الى العدول الى المنفصل نحو زيد هند يضربها لكن لا حاجة الى العدول الى ذلك
اضمر الفاعل في النعت على شريطة التفسير كما في قوله وعزة ممطول معنى غريمها على ما عرفت ذكره في بحث التنازع او يكون المصدر
مضافا الى المفعول والفاعل مضمر نحو ضربك او ضرب زيد انا او هو فان هذا الضمير لا يجوز ان يقع قبل المضاف اليه متصلا لئلا يلزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه ولا بعده متصلا لوجود الفصل بينه وبين عامله الذي هو المصدر بالمضاف اليه ويستتر الضمير المرفوع لا
المنصوب وذلك لان امتزاج المرفوع مع عامله في غائب الماضي وغائب المضارع نحو زيد ضرب او يضرب وغائبتهما نحو هند ضربت
او تضرب وقد عرفت علة الاستتار فيهما وفي مضارع المخاطب نحو انت تضرب فان صيغة الفعل لما كانت دالة عليه لا تحتاج الى العدول
من الاستتار واما مخاطب مضارع المخاطبين والمخاطبين والمخاطبة وفروعها فانه يؤتى فيها بالضمير البارز نحو تضربان وتضربون وتضربين
ويبرز من خوف اللبس وفي مطلق الصفة الجارية على من هي له كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وما يقوم
مقامها كالظرف والجار والمجرور بالمستقر سواء كانت الصفة مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وسواء كان متكلما او مخاطبا
او غائبا نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب والزيدان ضاربان وليست الالف فيه ضميرا للاثنين وانما هي حرف جيء بها علامة
للتثنية وكذا الواو في الزيدون ضاربون حرف علامة الجمع وذلك لانقلابها ياء في النصب والجر والضمير لا يتغير بتغير العامل وانما استتر
الضمير فيها لانها تدل بلفظها على من هي له فضارب للمفرد المذكر وضاربة للمفرد المؤنث وضاربان للمثنى وضاربون للجمع المذكر
وضاربات للجمع المؤنث وكذا في اسم الفعل يستتر الضمير لانه يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث كقولك نزال يا زيد ويا زيدان
ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا تقول زيد هيهات والزيدان هيهات والزيدون هيهات في المثنى والجمع
وكذا الظرف تقول الزيد عندك في مطلق مضارع المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او لا نحو اضرب ونضرب فلم يبرز الضمير المتكلم اصلا
[illegible]

لان الهمزة في المضارع تدل على المتكلم المفرد والنون تدل عليه مع غيره وصون الفعل عن الكسر عند اتصال ياء المتكلم احترازا من
ياء المخاطبة نحو تضربين فانه لا يجوز صونه بنون الوقاية لانها كالجزء من الفعل فاشبهت ياء يرى فكان الكسر فيه ليست
يدا خله على آخر الفعل بنون الوقاية قبل الياء واجب في الماضي والمضارع نحو ضربني ويضربني وذلك لان الكسر اخت الجر
وقد ثبت عندهم امتناع الجر على آخر الفعل فامتنع الكسر عليه لامتناع الجر فالحق النون بالفعل قبل الياء لئلا يدخل الكسر
عليه الا على الفعل ولذلك سميت نون الوقاية لانه تحفظ الفعل من الكسر العرى عن نون الاعراب احترازا من نحو يضربانني ويضربونني
لان نون الضمير ونون التاكيد فانه يجب صون الفعل معهما بنون الوقاية نحو هل يضربنني ويضربنني واعلم ان فعل الامر لحق
بهذا النون من غير لانه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذور لزوم احدهما الالتباس بياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني الالتباس امر
المذكر بامر المؤنث والمعنى ما ذكره وصون الفعل جائز فيما فيه النون اي نون الاعراب فانه يجوز حذف احدهما لاجتماع المثلين
نحو يضربانني فسيبويه قال ان المحذوف هنا نون الاعراب لانها موضعه لحرف بالجزم والنصب وقال الجزولي انه حذف نون
الوقاية واقيم نون الاعراب مقامها لانها كنون الوقاية في ان كل واحد منهما لامر لفظي وتجوز اثباتهما لان نون الاعراب كالجزء من الفعل مع
الاثبات نحو الاظهار ولا ادغام وصون المثل المبنية بنون الوقاية جائز لان لانهم محافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا
على النون والضم اللازمين ولذا قال سيبويه بعالية الا ولي بغير النون وذلك لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشبهان الفعل
في البناء على السكون فاجريا مجراه في الحاق النون بهما ويجوز حذفها منهما اجراء لهما مجرى الاسماء لوقوعهما على ثلاثة احرف وفي ان
واخواتها اما اثباتها فلشبهها بالفعل واما حذفها فلاجتماع النونات في ان وان وكان ولكن الا لعل فانه اي فانه صونه بنون الوقاية
ضعيف والمختار فيه اثباتها لعدم اجتماع النونات فيه وانما كان المختار في ليت الاثبات وفي لعل الحذف مع ان المقتضي للاثبات
وهو شبهها بالفعل موجود فيهما والعارض وهو اجتماع النونات لا لان لعل على اربعة احرف وضعا فكان الحذف فيه اولى لطوله
ليت فانه لا يلزم فيه شيء من ذلك فالحروف المشبهة بالفعل في لحوق نون الوقاية بها على ثلاثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو
ان وان وكان ولكن وقسم مختار فيه الحذف وهو لعل وقسم مختار فيه الاثبات وهو ليت فلو قال هذا لا اراد بقوله جاز استواء
الامرين من غير ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي ان يذكر لدن بعد قوله وعكس ليت لان المختار فيه لدن ايضا الاثبات وان اراد
بالجواز عدم الامتناع فلا وجه للاستثناء بقوله الا لعل وقد وقع لدن وعن عطف على قوله ليت لا على قوله لعل لان المختار
فيها ايضا اثبات النون محافظة على السكون وحذفها ضعيف لا يأتي الا في ضرورة الشعر كما في ليت كقوله وقد ني من نصر الخبيبين

فيدي قال سيبويه لما اضطر شبهه عني ومني ببعض الحروف نحو مني وعني ... قال شاعرهم أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني ولم يعتبر أهل العربية في لدني وعلي ولي لأمن الكسر فيها وذلك لأنها لفظ التي يهاياء والتكلم متقلب
ألفها ياء كما عرفت في بحث الإضافة ويدغم فيها فيتأكد السكون بالإدغام فلا حاجة إلى زيادة النون التي يزاد لأجل المحافظة على السكون
وإذا التقى ضميران في غير باب كان وليس أحدهما مرفوعا احترز به عن أن يكون أحدهما مرفوعا فإن كان الأول مرفوعا يجب اتصال الثاني
نحو ضربتك لأن الأول متوصل في الكتابة لأنه فاعل فكان الثاني متصلا بعامله وإن كان الثاني مرفوعا يجب انفصال الثاني نحو ضربك أنا فعامله لم يكن
قوله وليس أحدهما مرفوعا أولى من قوله غيره وليس الأول منهما مرفوعا جاز انفصاله أيضا سواء كانا منصوبين أو الأول مجرورا والثاني منصوبا
نحو الدرهم أعطيتكه وضربيك وذلك لأن الأول لما انفصل [illegible] لكونه [illegible] لم يستكره تعلق الثاني واتصاله بعامله [illegible] فيه وجاز
انفصال الثاني إن قدم الأعرف على غيره كالمتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب نحو أعطيتك إياه وضربي إياك لأن المتصل الأولى
اتصاله كانفصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في ضربتك إلا أن الانفصال في ضربي إياك أولى من الانفصال في نحو
أعطيتكه لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير من المصدر وإن أخر الأعرف نحو أعطاه إياك أو استويا أي الضميران بأن يكونا كلاهما
للمتكلم أو المخاطب أو الغائب نحو أعطاه إياه فتعين الثاني للانفصال ليكون هو الأقوى مستقلا غير تابع للأضعف في التقدم كالأول وليكون استقلال
الثاني عوضا عن تقديم الأول [illegible] وقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها شاذ لأنه جمع بين ضميرين
الغيبة في الاتصال وكان القياس أن يقال لضغمهما إياها وقوله جعلت من أفعال المقاربة وقوله لضغمة مفعول تطيب على أنه مفعول له
لا مفعول له إذ ليس لها طاب لأجلها وإنما المعنى طابت بها وقوله لضغمهماها [illegible] المفعول له وضمير التثنية عائد إلى الذئب والضبع وها
عائد إلى النفس أي جعلت نفسي تطيب لعضة سبع يقرع العظم نابه لكل الضبع لضغمه هذين السبعين النفس [illegible] بأن ضمن [illegible] واحد
أمون من ضغمة السبعين وعن نادرة في ثاني منصوبي علمت سواء كان غائبا أولا نحو علمتك إياك إياه أنت في علم الآن كما كنت من قبل وعلمتني
إياي وعلمته إياك وعلمتك إياه وفي خبر كان الانفصال نحو لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير
لأنه أي لأن كل واحد منهما خبر مبتدأ في الأصل وخبر المبتدأ [illegible] الانفصال فالأولى فيه الانفصال رعاية للأصل ويجوز الاتصال
في خبر كان لكونه اسمه كالفاعل وخبره كالمفعول نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه [illegible] إلا يجوز الاتصال في ثاني منصوبي علمت بشرط
كون الأول أعرف كما ذكرنا في نحو أعطيتكه نحو علمتكه والأكثر أن ما انفصل بعده من الضمير مرفوع متصل لأن الفعل ناقص يأتي كرب والضمير بعده
فاعله نحو عسيت عسيتما عسيتم إلى آخره كما تقول رميت إلى آخره والأكثر أن ما وقع بعد لولا مرفوع منفصل لأن الاسم الواقع بعد لولا إنما

مبتدأ

مبتدأ كما هو مذهب البصرية أو فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائي أو مرفوع بلولا كما هو مذهب الفراء وجب على هذه الأوجه
الثلاثة الانفصال كما عرفت وقد جاء أي جاء استعمال عسى وما وقع بعد لولا متصلين غير مرفوعين نحو عساك إلى آخره ولولاك فعند سيبويه
أنه في خبر الأول أي في عسى منصوب والدليل على أنه منصوب لا مجرور قوله [illegible] أقول لها لعلما أنازعني لعلي أو عساني فإن الياء
لو كان مجرورا لقال عساي فشبهها عسى بلعل لتقاربهما في المعنى لأن معناهما الطمع والإشفاق على أنها أي عسى حرف ناصب لفعل وفي خبره
محولا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه مبني على أصله وهو [illegible] بأن وقال المبرد أن الضمير منصوب المحل على أنه
خبر عسى مقدما وأن يفعل مرفوع على أنه اسمه وخبر الثاني أي لولا مجرور بلولا [illegible] لولاي للولا مع المظهر فقال
سيبويه لا تنكر أن يجر لولا الداخل على المضمر حرف جر [illegible] المظهر حرف ابتداء كما أن لدن مع الغدوة [illegible] لم يجر ما بعدها فإن لدن تجر
ما بعدها بالإضافة إلا الغداة فإنها بعدها غدوة فإنها تنصبها تشبيها لنونها بالتنوين وعند الأخفش إنهما أي خبر الأول وخبر الثاني موضع
المرفوعين قال أن الضمير المنصوب بعد عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى وأن المجرور بعد لولا قائم مقام الضمير المرفوع
ويكون في محل الرفع على الابتداء وعسى ولولا كما كان قبل [illegible] هذين الضميرين بهما بلا تغيير فيهما وعن المبرد أن الضمير بعد عسى [illegible] الجزء
وفي [illegible] معزو عن الخليل ويونس أن بعد لولا مجرور على تقدير حذف المضاف أي لولا وجودك وكلا المذهبين أي مذهب سيبويه والأخفش
راجح ومرجوح أما رجحان مذهب سيبويه فلأنه لزم على قوله في هذه المسائل تغيير واحد تقديري وهو جعل عسى حرف نصب وجعل
لولا [illegible] حرف جر ولو جعل التغيير في الضمائر أنفسها كما جعل الأخفش لزم تغيرات كثيرة تبلغ إلى اثني عشر تغييرا وأما رجحان قول
فلأنه يقول تغيير العامل باعتبار [illegible] ما يدخل عليه نادر لم يعرف إلا في مثل لدن وتغيير الضمائر لا يكاد [illegible] كتأكيد المنصوبات
والمجرورات بالمرفوعات نحو رأيتني أنا ومررت بك أنت ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما أنا كأنت وكان تقدير ما كثر في أمثلة
في كلام العرب أولى من تقدير ما لم يكثر وأما مرجوحية قول الأخفش فلأن وقوع المرفوع موقع المنصوب والمجرور إنما يكون في هذا
الموقع لضرورة الفرق بين البدل والتأكيد على ما قالوا وكذا وقوعه موقع المجرور في ما أنا كأنت لضرورة إذ لا يمكن إلا كذلك
ويتوسط بين المبتدأ والخبر وما كان في الأصل كذلك أي المبتدأ والخبر كمعمولي كان ومعمولي باب علمت نحو قوله [illegible] الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وإنما قال بهذه العبارة ولم يقل كما قال ابن الحاجب ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول
العوامل وبعدها لأنه إنما أطلق لفظ المبتدأ والخبر على ما كان في الأصل مبتدأ وخبرا بعد دخول العوامل نظرا إلى الأصل فلو قال كما قال لزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن الخبر [illegible] منا المبتدأ [illegible] الخبر [illegible]

خبر عسى مقدما ساقط

للأخفش

معرفة لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم تشترط ان يكون المبتدأ موضوعا لانه لابد منه لانه يلزم من تعريف الخبر تعريف
المبتدأ او شابهها اي المعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه اذا ما شابهها خاصا بالمعرفة باللام من جهة اللفظ من حيث ان مخصص افعل حرف مخصصه
افعل وهو من كان مخصص المعرفة باللام هو اللام ولان كل واحد من اللام ومن مانع من دخول اللام عليه ومن جهة المعنى من حيث ان
معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار افضليته موجودة او ما يجري مجراه اي يجري افعل من نحو خير منه وشر منه فانه في معنى افعل
منه كذا وكانه اراد بالمشابهة افعل من وخير منه ولا يكتفي به وقدم الفعل المضارع على قوله او شابهها لانه لو اخره عنه لتوهم انه ايضا
شابهها ولم يرد مطلق المشابهة والا لكان لم يقل في امتناع دخول اللام عليه حتى لا يعم وجوه المشابهة فلا يرد عليه المنقض نحو زيد غلام رجل فان
غلام رجل وان كان ممتنعا دخول اللام عليه لكن لا يجوز الفصل هنا صيغة ضمير مرفوع بانه فاعل يقع وانما ذكر صيغة ولم يقل ضمير مرفوع لان فيه
خلافا مثل هو حرف ام ضمير فقوله صيغة تنبيه على انه سواء كان يكون ضميرا وانما هو صيغة فيجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي
ضمير مرفوع لاصالة المرفوع منفصل لتعذر المتصل هنا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا وتكلما وخطابا وغيبة حرف
من الصيغ عند الخليل وبعض البصرية لاستنكار خلو الاسم الواقع في التركيب عن الاعراب لفظا ومحلا ولا اعراب لها لا بالاستقلال ولا
تبعا ان يكون مبتدأ لاستغناء احتمال غيره ولو كان مبتدأ لوجب ان يكون ما بعده في الجملة مرفوعا وليس كذلك لوقوع المنصوب بعده ايضا
في نحو كان زيد هو المنطلق ولا بالتبعية لما قبلها والا لزم ان تختلف صيغها رفعا ونصبا وجرا باختلاف ما قبلها مع انها لا تختلف
نحو ان زيدا هو المنطلق ولانها لو كانت تابعة لكانت تاكيدا كما قال بعض الكوفية والضمير لا يقع تاكيدا للمظهر لانه ليس من الفاظ المخصوصة
والتكرير اللفظ كالاول ولا لما بعدها كما قال بعض آخر من الكوفية ان حكمها حكم ما بعدها في الاعراب لانها معه كالشيء الواحد لما تحقق
ان ما بعدها خبر لا نعت لانه لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب ولانها لا تختلف في صيغ الاعراب باختلاف ما بعدها كقوله كنت انت الرقيب
عليهم ولانها لو جردت لحذف ومو دفع الالتباس لخبر الذي بعده بالوصف فلما لم يكن لها موضع من الاعراب جعلت حرفا ولما لزمها صيغة معينة وهي صيغ
الضمير المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه بقي فيها نوع تعرف واحد كان فيها حال الاسمية وهو مطابقة المبتداء وذلك لعدم عراقتها في الحرفية
واسم عند غيره محتمل للحرف والاسمية ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق فانه يجوز ان يكون هو اسما مبتدأ ثانيا والمنطلق خبره
والجملة خبر الاول وان يكون حرفا والمنطلق خبر الاول ومتعين للحرفية ان كان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق فانه من جعله حرفا جعل المنطلق
منصوبا واما من جعله اسما فجعل المنطلق مرفوعا وفيه نظر لان بعض البصرية جعله اسما بلغ لا محل له من الاعراب فعلى هذا يكون ما بعده منصوبا
وهو اسم على ان بعض الكوفية جعلوا له محلا من الاعراب وقالوا ان حكمه في الاعراب حكم ما قبله فيكون تاكيدا لما قبله فعلى قولهم ايضا يجوز ان يكون ما بعده منصوبا

وهو اسم وتسميه البصرية فصلا لانه فصل بين كون ما بعده خبرا وصفة لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة
فينتظر الخبر فاذا جيء بالفصل يتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير لا يؤتى به للربط بين المبتدأ والخبر لا بين الصفة والموصوف وتسميه الكوفية عمادا لكونه
عمدة بيان الغرض لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فعلى القولين كان لا محل
فيه لانه يخلل بين المبتدأ وخبره الاخص السبب للخبر بالصفة الا انه اتسع فيه ويخلل حيث لا التباس بدونه ايضا طردا للباب كقوله تعالى
هو النصير وكان زيد هو القائم واني انا الغفور الرحيم وتسمية البصرية اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما
كان المقصود من هذا اللفظ الفصل كان تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفية له عمادا انظر الى ان السامع والمتكلم يعتمد عليه في
الفصل بين الصفة والخبر فسموه باسم ما يلزمه ويؤدي الى معناه والفصل احق بان يسمى الفصل احق من تسمية العماد لان كل ما فيه الفصل
فقد يعتمد عليه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا فان زيدا في زيد قائم يعتمد عليه في الخبر لانه لا يفصل شيئا عن شيء ولهذا كان الفصل اخص
كان تسميته فصلا اولى لانه لا خفى يشتمل على الاعم ويتقدم قبل الجملة ضمير اجترازا عن الضمير المبهم في نعم رجلا وربه رجلا فانه يتقدم المفسر الغائب
يسمى ضمير الشان ويسمى به لانه في الجملة اجتبار الشان المعهود في الذهن فكان قائلا يقول ما الشان فقلت هو زيد قائم اي الشان
الذي سالت عنه هو زيد قائم فاضيف الضمير الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد وان هذا الضمير لا يؤتى به الا في كلام له شان
عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما لا حقيرا او سوى ضمير الشان مذكرا وغائبا لانما يؤتى بهذا الضمير في موضع
التفخيم ان ذكر الشيء مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا اوقع في النفس لتوافر الدواعي لما طلبه وقد عرفت ان المفرد الغائب اشد ابهاما من غيره
وقد علمت ان هذا الضمير لابد وان يكون داخلا على الجملة فلا يقع بعده الا الجملة ولا يدخل على الجملة ولا يجوز العطف عليه ولا البدل منه ولا التاكيد عنه لانه
ليس بمستقل والتابع انما يكون لما هو مستقل وكذلك لا يجوز الوصف له ولا عطف البيان عنه لئلا يزول ما هو الغرض منه وهو ابهامه منفصل
ومتصل بارز ومستتر على قياس سائر الضمائر فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا نحو هو زيد قائم واذا وقع اسما لباب كان وجب
ان يكون مرفوعا مستترا نحو كان زيد قائم واذا وقع منصوبا وجب ان يكون متصلا بارزا لان المنصوب لا يستتر كقوله انه وانه لما قام عبد الله
وكقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل ما شئت من ظفر واجاز الفراء ما كان قائم الا زيد على ان يكون اسم كان ضمير الشان المستتر
وقائم الا زيد صفة مقطعا منها مفسرة له كما في نحو ما هو الا زيد ذاهب على ان يكون هو ضمير الشان وعن الكوفية جواز نحو ظننته قائما زيد
على ان يكون الهاء ضمير الشان منصوبا بانه مفعول اول وقائما مفعول ثانيا وزيد فاعل قائما وقد يؤنث هذا الضمير على القصة والحجة مبتدأ وتانيث
خبره وزيدا مفعول ثانيا اذا كانت القصة التي تاخذ زيدا ولا يجوز رفع زيدا ولا يجوز رفع الخبر لمكان الفصل بينهما اي بين كان وبين الخبر بالاجنبي

والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز

وهو زيدا الا منقول تأخذ ووقع فصلا بين كان واسمها والفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله لا يجوز وحذفه اي حذف ضمير
الشان ضعيف حال كونه منصوبا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لانه لو كان مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لانه ان كان مرفوعا منفصلا يكون مبتدأ ولا يجوز
حذفه لعدم الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وان كان متصلا يكون فاعلا ولا يجوز حذف الفاعل يجوز على ضعف اما جواز
حذفه فلما ذكرنا في بحث ان واما ضعفه فلانه انما يؤتى به لقصد الابهام فلو حذف لزال هذا الغرض ويلزم حذفه منصوبا مع ان المخففة
من المثقلة سواء كان داخلا على الجملة الاسمية او الفعلية كقوله تعالى وان ليس للانسان وكقول ان والله ما كل من ... ويتعلل لانه لما كان
بين الجملة الواقعة خبرا وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون بينهما ايضا ارتباط لفظي فقدر هذا
الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالجملة ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند الغائها ظاهرا فيكون كما
المصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباط لفظي **اسماء الاشارة** ما وضع والمراد بالاشارة
المتضمنة في قوله الاشارة اللغوية الحسية اي بالجوارح والاعضاء لانه مطلق الاشارة حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور لعدم
توقف الاشارة اللغوية على المحدود لانها قد تتوقف ولا تتوقف اسماء الاشارة الاصطلاحية ويخرج عن التعريف الموصول لان الاشارة
فيه عقلية لا حسية فان كل من استعمل الموصول وجد في نفسه اشارة الى ما علم من مضمون الصلة وكذا خرج عن التعريف ضمير الغائب
لان الاشارة فيه ايضا عقلية الا انه دخل فيه المتكلم والمخاطب لان الاشارة فيهما حسية فلما قال الى مشار اليه خرجا عن التعريف ...
لان الاشارة عامة لا تخص بجنس دون جنس بل تعم جميع الازمنة والامكنة وغيرها كذا الواحد ولا حاجة الى ان يذكر المذكر لان لفظ الواحد يدل عليه
وذا للمذكر بالالف رفعا وذين بالياء جرا ونصبا للمثنى وفيهما خلاف قال بعضهم انهما مبنيان فذان صيغة مرتجلة للرفع وذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب
والجر لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع وقال الزجاج ... انه معرب على ان يجري امثالهما على نهج واحد لانه لا يختلف فيه
مذكرا او مؤنثا ولا عاقلا ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابه لانه زال شبه الحرف اذ لا تثنية في الحروف باصل الوضع ولكن دعوى ان ذان
صيغة مرتجلة للرفع مبنية غير مبنية على واحد والالف فيه دليل وان ذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر خلاف الظاهر ولما تثنية الضمير نحو هما فلما
غير ... ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات مع انه اوغل في شبه الحروف من
اسماء الاشارة وقد جاء ذان بالالف في الاحوال الثلث وهو على القول بانه بالاتفاق وتا للواحدة بقلب الذال تاء لقرب مخرجيهما ولها
لا للذوات من اسماء الاشارة مرادفات تسع ذات وذي بالمد والياء والتاء وذه بقلب الف ذا ياء لان الياء قد تكون للتأنيث نحو هي
وته وذه بقلب الياء من تي وذي هاء لانها تكون عوضا في الوقف من تاء التأنيث فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء منها مع اشباع الهاء

الاسماء الاشارة

[illegible]

فيها بان تشبع الهاء اي اشباع كسرة الهاء في الوصل ومع غير الاشباع ومع سكون الهاء منهما في الوقف فيكون للواحدة عشرة الفاظ وتان بالالف رفعا
وتين بالياء جرا ونصبا للمثناة والخلاف فيهما كالخلاف في ذان وذين ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث اولاء بالمد المكسورة او المفتوحة على قول
بعد الالف وقصرا بدون الهمزة ويستوي فيها العقلاء وغيرهم ويتصل باوائلها ها حرف التنبيه لتنبيه المخاطب على مضمون ما تعلق به
الاشارة نحو هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء وانما يتصل باوائلها لا بالاخر لان اللام يلحق باخرها فلا يقال هذلك لان حرف التنبيه ايضا للبعد كما
ان اللام له فلا يجوز الجمع بينهما ويتصل باخرها اي باخر كل منها كاف الخطاب وهو حرف لانه لو كان ضميرا لكان اما ضميرا مرفوعا او منصوبا
او مجرورا واللازم باطل لان يكون مرفوعا لانه ليس من صيغ ضماير المرفوع ولانه لا رافع هنا ولا جائز ان يكون منصوبا لانه لا ناصب هنا ولا جائز
ان يكون مجرورا لان اسماء الاشارة لا يضاف لانها معرفة لا يجوز تنكيرها لان معنى الذي يوجب تعريفه وهو الاشارة لا ينفصل عنه فيمتنع اضافتها
لئلا يلزم تعريف المعرف فلما امتنع ان يكون الكاف ضميرا كان حرف خطاب كالكاف في اياك وتصرفه على حسب المخاطب لا المخاطب الى ان
الغاية به التنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع بينهما اي بين حرف التنبيه وكاف الخطاب نحو هذاك لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم
وانما افرط في التنبيه في اسم الاشارة لفرط ابهامه لتناوله جميع ما بحضرة المخاطب من الذوات وغيرها فلكل اي لكل اسماء الاشارة في الفاظ
على ما ذكرنا خمسة معان لان اسم الاشارة اما مفرد او مثنى او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث وحرف الخطاب فانه ايضا خمسة الفاظ
معان نحو كَ كِ كما كم كن اربعة من كل واحد منها اما مذكر او مؤنث من اسماء الاشارة وحرف الخطاب نصوص على معانيها لا اشتراك فيها
وواحد مشترك الا ان الشركة في اسماء الاشارة في الجمع نحو اولاء وفي حرف الخطاب المثنى نحو كما فانه مشترك بين المذكر والمؤنث
فيكون اسماء الاشارة بالنسبة الى الكاف المتصل بها خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة وتلك من خمسة حاصلة
من ضرب ستة في ستة وهي ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا الى ذاك وذاكِ الى ذاكما وذاكم الى ذاكن وتاك الى تاكِ وتاكما الى تاكم
واولئك الى اولئكن ويجوز افراد الكاف اي كاف الخطاب والاسم الذي هو اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه او المخاطب والتعدد باعتبار
التثنية او باعتبار الجمع كقوله تعالى فارض ولا بكر عوان بين ذلك فان المشار اليه متعدد معنى ويكون مثنى اي بين الفارض والبكر
لان بين انما يدخل على المتعدد وكذا المخاطب متعدد معنى ويكون جمعا وكقوله تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلكم خير لكم وهي اي اسماء الاشارة
مع اللام نحو ذلك وتلك واولالك او مع النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد اي اللام لبعد المشار اليه وقيل لبعد
المخاطب ومع الكاف من غير لام للمتوسط نحو ذاك وتاك وذانك وتانك مخففتين واولئك وبغيرهما اي بغير الكاف واللام للقريب فالمجرد
من الزيادة للقريب لانه بمنزلة الصفة المجرد من الزيادة فيكون المجرد للمجرد والمزيد فيه الكاف وحده للمتوسط لانه زائد على القريب بحرف

وجواز ... لو ... كما ... ذلكم ... للمخاطب

القريب

الخطاب فانه لما كان المخاطب كان المخاطب من المشير من المشار اليه فصار في حكم البعيد بالنسبة الى المخاطب والمزيد فيه
زيادة ان الكاف واللام للبعيد وذلك لان زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى وانما خص اللام بالزيادة لعدم امكان زيادة حرف
المد هنا ولا يزاد النون المشابه لها لئلا يلتبس المفرد بالمثنى فزيدت اللام المشابهة للنون واما ذانك بتشديد النون فهو مشدد ذلك
واصله ذا نلك فقلبت اللام نونا وادغمت لقرب المخرج ولم تقلب النون لاما لئلا يبطل ما في النون من مزيد الغنة وقد يقع البعيد
موضع القريب لعظمة المشار كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه كقوله تعالى ذلكم الله ربي فذلكن الذي
لمتنني فيه وقوله وها هنا عطف على قوله وثم خاصة بالامكنة كهنا بضم الهاء وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهنا بالفتح او الكسر والتشديد
للقريب اقول الثانية للبعيد على ما قالوا وهنالك بزيادة اللام والكاف على هنا وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للبعيد وهناك بزيادة
الكاف وحدها للمتوسط على الاصل المتمهد في ذلك وقد يشار بهنالك الى الزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون الموصول
ما يحتاج في جزئيته اي في كونه جزءا تاما من الجملة كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل الى صلة بعده اي لو اردت ان تجعله جزءا في الجملة لا جملة
وعائد اليه وكذا احتاج الى عائد في تلك الصلة يعود اليه ليربطها به اي بالموصول ولا يبقى الكلام المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الصلة
لولا العائد لكانت مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها وانما ذكر العائد ليخرج عنه بعض الظروف المضافة الى الجمل كحيث ولما واذ فان هذه
الاسماء لا تتم جزءا الا بالجملة وليست بموصولات لعدم احتياجها الى عائد ما لم يكن الموصول حرفا لانه لو كان لا احتاج الى عائد وانما يحتاج في
جزئيته الى مجرد الصلة مثل ان المصدرية وان واعلم ان ذكر الصلة في تعريف الموصول يؤدي الى تعريف الشيء بما لا يعرف منه الا هو
لان لا اشكال في ماهية الصلة اي شيء هي وليس المراد بالصلة الصلة اللغوية حتى يندفع المحذور لان كل واحد من الموصول والصلة امر اصطلاحي
الا انه لما فسر الصلة بعد اندفع الاشكال والصلة جملة خبرية وانما يجب ان يكون جملة لان وضع الموصول ليطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه او يكون متعلقة بحكم ما عليه بحكم معلوم الحصول له او متعلقة عنه نحو زيد الذي ضربني او زيد الذي ضربني غلامه او يكون متعلقة
حكمك على شيء نحو الذي اخوك عمرو او الذي اخوك غلامه زيد والحكم من مضمون الجمل وما شبهها من الصفات مع فاعلها ولما كان اقتضاء الموصول
الحكم ومضمونها الجمل يستلزم من جهة ما يتضمن الحكم الا ما يكون مضمونه تاما الا بالنسبة ولهذا قوله معلوم للسامع اشارة الى علة كونها خبرية فانه لا يجب
ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للسامع قبل حال الخطاب كما عرفت لان وجب ان يكون خبرية اذ الانشائيات والطلبيات لا يعرف مضمونها الا بعد
ايرادها فلا يقع فرعها صلة لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور عنها على الشعور بمعناه والصلة اسم فاعل او اسم مفعول او صفة
شبهة مع معمولها الحكم المطابق الصلة لتنصبها على شبيهها بالفعل تتعدد بجملة الفعلية لانه انما يكون كاسم الفاعل والمفعول على حسب ما يقتضيه المعنى في الفعلية

من صلته الموصول

جزء جملة لم يكن الا بتمكن الصلة ونظ
اولى من قول ابن ... بالاتمام حال الصلة
الذي ما يتم ... واحد
محمد محمد

ورقام

لا لمشابهته الالف واللام فانه لا فرق بين الذي ضرب زيدا عمرو والذي ضرب ابوه عمرو وبين الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه
عمرو فيكون اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكره دخول اللام الاسمية الشبيهة بلام التعريف الداخلة لفظا ومعنى
على صورة الفعل فغير الفعل المبني للفاعل الى صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول الى صورة اسم المفعول لتكون بهما كالمعنى
واسم الفاعل والمفعول هنا على الخصوص بتقدير الفعل ولذا يجمع عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله قرضا حسنا ولا يبعد ان يقع صلة ويجوز حذف العائد الى الموصول حال كونه منصوبا متصلا بالفعل او صفة لا سيما لطول
الموصول مع دلالة الكلام عليه ومع كونه فضلة مفردا نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وكقول الشاعر في الصفة ما الله موليك
فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او مجرورا اشعافا بان تجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف
الى ... على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به فحذف الضمير على الوجه ... لطول
الصلة ولا يجوز ان يحذف حين كونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار من صلة الموصول لم يكن يستغنى عنه والا لزم
اخلاء الصلة من العائد ويجوز حذف الضمير ايضا لما كان مجرورا بالاضافة صفة ناصبة له بعد كقوله تعالى فاقض ما انت
قاض اي قاضيه او مجرورا بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول مثله من جهة المعنى والمتعلق كقوله في الموصوف بالموصول
ان تعن نفسك بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا اي عنيت به ولا يجوز حذف المرفوع لذا كان فاعلا
لئلا يلزم حذف احد جزئي الجملة مع احتياج الباقي اليه فان كان المرفوع مبتدا فيجوز حذفه لما لم يكن جزء جملة والا ظرف كقوله
من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم اي بما هو سفه وقد يحذف الصلة مع الضمير معطوفا عليها اذا قصد
بها الدواهي لتعبيد الحذف ان الداهية الصغيرة والكبيرة بلغنا من شدتهما وشناعتهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركنا
على الابهام من غير صلة مبينة وقد يحذف الموصول كما يحذف الصلة كقوله امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اي من يهجو
رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره منا سواء وحكمه اي حكم الموصول ان لا يكون لصلته تعلق بما قبله فلا يقع فيه لكن وحتى واذن
فيها اي في الصلة لان هذه الكلمات تعلق بما قبلها الا ان لكن للاستدراك لكم الباقي واذن جواب وجزاء له وحتى ان كانت جارة
او عاطفة متعلقها بما قبلها ظاهر وان كان حرف ابتداء كانت للاستيناف فلا يقع في صدر الصلة لانها كالجزء من الموصول وحكمه ان لا يتقدم
شيء جزء من الصلة وابعاضها لان الصلة كمن مبينة للموصول كاجزاء الكلمة فلا يجوز تقديم شيء منها عليه ولكن يجوز زيادتها من مقدم
في الصلة والانفصال بينه وبينها اي بين الصلة بالاجنبي عنها لما ذكرنا الان وحكمه ان ينزل الموصول معها منزلة اسم واحد ولا يقع مع صلته

معنى استعلقا كقوله تعالى ويشرب
مما تشربون اي تشربون منه فحذف
العائد المجرور مع ان الموصول مجرور
بحرف غير متعلقه محمد محمد

فاعلا ومبتدا فلا يوصف ما وصف منه كالذى والتى نحو مررت بالذى اكرمته الظريف لاكما ومن فانهما لا يوصفان ولا يوكد ولا يبدل منه
قبل تمام الصلة لما كانت هذه التوابع واقعة بين الموصول وصلته او بين بعض منها وبعض آخر لانها لا تجى الا بعد تمام الكلام وتمام الموصول
انما هو بصلته ومن ثم لم يجز مررت بالذين اجمعين فى الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل الصلة وهى فى الدار ولم يجز ايضا بالضاربين
اجمعين زيدا لان زيدا معمول ضاربين وهو صلة اللام فيكون زيدا من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعون زيدا بالواو على ان يكون
تاكيدا للضمير المستكن فى الضاربين لان اجمعون ح من اجزاء الصلة ويجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعض لان بعض الصلة
والبعض الآخر منها وان كانا جزئين الا انه لا يجب ترتب احدهما على الآخر بل يجوز تقدم كل منهما على الآخر ومن اسماء الموصول من اسماء الموصول
لان الحروف الذى للواحد واصله عند البصريين لذى على وزن فعل فى الاصل فلما اريد الوصف به من بين الاسماء الموصولة لكونه على
وزن الصفات نحو عم وشج خلاف ما وهى ادخل اللام الزائدة عليه تحسينا للفظ لئلا يكون موصوفه كموصوفه توصف بالنكرة وليست اللام
فيه للتعريف لان الموصول معرفة وضعا والزمها اللام فيه لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما فى الرجل ورجل
وقد اجاز بعضهم ان يكون الذى مع الفعل بعده بمنزلة المصدر نحو ابعث فينا الذى ترغبين اى فينا رغبتك والظاهر انهم جعلوا اسما
مكتفيا بمعنى المصدر فيكون موصوفه مصدرا مقدرا الا انهم جعلوه من حروف المصدر كما قيل واللذان بالالف رفعا واللذين بالياء جرا
ونصبا للتثنية مبنى عند الاكثر وان كان الجمع ايضا من خصائص الاسماء لان اللذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن
الجموع المتمكنة على اللذين واللتين فانهما جاريان على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وقد جاء الذون فى لغة بنى عقيل وبنى كنانة
بالواو فى الرفع فاما اعرابه مشهور فى لغتهم فيقولون نحن الذون انشوا على الذين كفروا وقوله والجمع جر لقوله والذين وقد يحذف نونهما
اى نون المثنى والجمع لاستطالتهما بالصلة كقول ابى طيب اتى على الفنا قتلا الملوك وفككا الاغلالا حذف النون من اللذا واصله
اللذان وكقوله و خضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا فحذف النون منه ويجوز ان يكون التقدير كالخوض
الذى خاضوه او كالجمع الذى خاضوا ويجوز ان يكون من قبيل قوله والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فانه يجوز ان يعبر بالذى
عن الجمع للدلالة على ان المقصود بالذى معنى والتى للواحدة واصله الذى فلت الذات كما فى ذاوتا واللتان بالالف رفعا واللتين
جرا ونصبا للمثناة واللواتى للجمع ولها مرادفات اللاتى على وزن فاعل بهمزة بعدها ياء ساكنة واللاء بياء ساكنة او مكسورة بعد
الالف من غير همزة واللائى على وزن فاعل بتا بعدها ياء ساكنة واللات بحذف الياء من اللاتى واللواتى والظاهر ان اللواتى وكذا اللوائى
بمعنى الجمع ومن اسماء الموصول ذو والطائية فان ذو من الموصولات فى لغة طى ويستوى فيها المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والمثنى على الاشهر

قوله لجواز ان يكون للعهد وذلك لان المعهود الذى وقعها اريد بين الموصولات لتعريف ذى اللام فى كونه كالمعرف باللام سواء جعلت للعهد او الحكم لا كما ذهب اليه من ترجم الحكم او المعقول
والخلاف فى انهما مبنيان او معربان كالخلاف فى ذان وذين على ما تقدم
واللائين بالياء فى الاحوال الثلث لانه جمع

وهى مبنية على الاكثر وبعضهم يعربها بالحروف كما يوب ذو لغة الصاحب كقوله فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفرت
وذو طويت اى التى حفرت والتى طويت ومن الاسماء الموصولة ذا حال كونها واقعة بعد ما الاستفهام نحو ماذا صنعت اى اى
شئ الذى صنعته فيكون ما استفهامية مرفوع المحل على انها مبتدا لتعذر عمل الصلة فيما قبل موصولها او عمل جزء من الجزء فى المبتدا
وذا موصولة مرفوع المحل على الخبر وما بعدها صلتها والعائد محذوف على قول سيبويه وفى ثانى قوليه يكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة
منصوب المحل على انها مفعول صنعت فيكون الكل على هذا فعليه قدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ومن وما يستوى فيهما الابهامهما
والشيوعهما الجمع اى المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع كقوله تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فان من
وقع هنا على المثنى وكقوله ومنهم من يستمعون اليك فانه وقع على الجمع وكقوله ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتانيث تعمل
وتذكير يقنت واى للمذكر وايه للمونث لكن تانيثها جائز غير لازم ولا يليها اى لا يكون العامل فيهما لفظا كانتا موصولتين من الافعال الا
المستقبل عند الكوفيين كقوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا
كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال الابهام الذى وضعت اى له والمستقبل ليس كذلك اما كذا كانتا للاستفهام
فيليهما الماضى ايضا لابهامهما لعدم تعينهما لصدور الفعل عنهما او عليهما لانك تعلم ان الفعل صدر عن واحد مبهم مجهول عندك او وقع
عليه فيطلب التميز والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصول فانها يتعلق علوم صدور الفعل او وقوعه بمعنى الذى والتى اى اى بمعنى الذى
وايه بمعنى التى وكذا الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول حال كونهما بمعنى احدهما اى الذى والتى او مثنى احدهما او مجموعه على حسب ما يبينه الصيغ
نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربون والضاربتان والضاربات اى الذى ضرب والتى ضربت الى آخرهما وقوله ما اشارة الى ما
قال ابن الحاجب فى الرضى ان الف واللام فى مثل الضارب اسم الموصول بمعنى الذى لانه كان الذى فحذف ذاله وياؤه وبقى نونه لان الذى بجملة
للتعريف ونظيره لانه لا يتغير معنى اللفظ بحذف بعض حروفه للتخفيف فكذا الذى يكون للتعريف لان الموصول معرفة بالوضع فلما حذف الذال والياء
منه بقى من اللام الثانية التى كانت فى نفس كلمة الذى وبقى نونه ايضا ولا يوب منها اى من هذه الاسماء الموصولة لوجود المقتضى لبنائها فيها
كما عرفت قبل وقد عرفت ايضا الاختلاف فى تثنية الذى والتى الا اى فانه معرب للزومه ظاهرا وحقيقة الاضافة التى من خواص الاسم فقوى امر
ينصب
لا سببه فيه فرد الى اصله من الاعراب والا يوب نحو فى عشر وان كان لعدم لزوم اضافة وكذا نحو كم رجل لعدم لزوم اضافة لانه قد
بعد كم الخبرية وكذا الى لدن لان وان كان لازم الاضافة الا انه قد يضاف الى الجملة والا فما قوانها كالاضافة ما لم يحذف صدر صلتها فان حذف
صدر صلتها لفا كان لازم الاضافة اى مضاف فكانت الصلة جملة اسمية وكان صدرها ضميرا راجعا الى اى فالضم اى فبناؤه اى على الضم

واجب عند المصنف لانه لا يلتبس لانه فارق اخواته لعارض [illegible] الترويح اليها ولما حذف الصدر منها صار كانه منفصل محتاج
اليه فضعف امر الضم كما في من قبلُ ومن بعدُ عليه جرّ المانعين باقوى الدلالات نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي هو اشد فانه
لو لم يكن مبنيا على الضم لوجب ان يكون منصوبا لانه مفعول لننزعن ولذا قرئ في الشواذ بالنصب ايضا وهو على مذهب الكوفيين واما اذا لم يكن
اي مضافا فكلام العرب الاعراب نحو اكرم ايا افضل فهذا جزء البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم ايٌّ افضل واما اذا كانت الجملة فعلية
فلا يحذف منها شيء ولا يبنى اي وكذا اذا لم يكن صدرها ضميرا لا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم لان غير الضمير لا يحذف كثيرا [illegible] بخلاف
الضمير فانه يحذف كثيرا وقد [illegible] اهل المعنى في ترك القبيح الذي ذكرناه وقول الخليل والكوفيين اي بان ايهم على حكاية القول فقالوا ان ايهم
في الآية مبتدأ وخبره اشد والجملة [illegible] بها لا موصولة [illegible] لننزعن كقوله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من [illegible]
ايهم اشد محكيا اي انها صفة [illegible] على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد منصب لانه قليل يصار الى مثل ذلك اي الى الحكاية واضمار القول
في سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية كما اجاز الخليل على معنى اضرب الذي يقال له ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق
الخبيث بالرفع على معنى اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وقول يونس بالتعليق اي بتعليق الفعل الذي قبل اي عن العمل في [illegible]
تعليق في افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم افضل اضعف لانه لا يعرف تعليق الفعل في غير افعال القلوب والالزام ان يكون اسم في التركيب
من غير اعراب له لانه لا يكون مبتدأ لعدم الخبر ولا فاعلا لعدم الفعل المقتضي له والمفعولية مسلوبة بالالغاء وانما كان هذا القول اضعف
من القول الاول لان الاول قد يصار اليه في ضرورة الشعر [illegible] وهو اسم في التركيب من غير اعراب له لا يوجد لا في سعة الكلام
ولا في ضرورته في غير صيغة [illegible] الفصل على اختلاف ويبطل قولهما ايضا قوله لقد علمت [illegible] ما يكن فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر
لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها والموصول من الحروف ان مشددة وكذا ان مخففة وما وكي المصدريات وهي قيد للثلاثة الاخيرة
لانها تكون غير مصدرية ايضا فالمصدرية نحو اريد ان تخرج اي خروجك وبما رحبت اي برحبها وجئتك كي تكرمني اي لاكرامك واما غير
المصدرية فهي ان الزائدة كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وهي ان التفسيرية نحو فاوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك الحجر وهي ما الزائدة
كقوله تعالى فبما رحمة ونحو كي غير المقرونة بلام التعليق لفظا فانها لا تتعين كونها مصدرية الا اذا كانت مقرونة باللام لفظا لانها لو لم
تقترن بها لاحتمل ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها كما يقدر مع ان في نحو جئتك ان اراك وان يكون حرف جر بمعنى اللام والفعل
بعدها منصوب بان مقدرة فان ذكر اللام لم يجز ان يكون حرف جر بمعناه لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر فانها حرف موصولات
فصله اي جملة اسمية نحو بلغني ان زيدا قائم وصلة البواقي اي ان وما وكي جملة فعلية مطلقا متصرف لانها انما تدخل على [illegible] وقد توصل ما بجملة

اسمية كقوله [illegible] اتم الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس وقد شبه ما بان في الجمع وان بما او بان المخففة في ذكر ان
ما في ترك العمل وذكر ما بينهما من المشابهة المعنوي كما في الحديث والشعر كقول النبي عليه السلام احاكم ... كما تكونوا يولى عليكم
فانه جعل ما ناصبة ولذا حذفت النون من تكونوا وقوله تعالى ان يتم الرضاعة فانه جعل ان غير ناصبة ولذا كان يتم مرفوعا على رواية مجاهد
وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فانه اهمل ان المصدرية غير ناصبة لوجود علامة الرفع ونون
مهما وما كالعبية على سنة او جوا [illegible] الى حذف ... موصولة لغير العقلاء غالبا وقد يجيء لعقلاء نحو قوله تعالى والسماء
وما بناها والشرطية متضمنة الشرط والجزاء لغير العقلاء كقوله تعالى وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه والاستفهامية كقوله تعالى وما تلك بيمينك وصفة
وهي التي تلي النكرة لاي ذكرها لابهام وتأبيدها التحقير نحو ملي علبت الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه وقيل في حرف منها او مبوطة
مفرد نحو نورا ما هذا لم تعتبيدا اي شيء معتبد او وله كقوله [illegible] النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء يكرهه النفوس على ارايه
وقيل ما منا معينة الدخول رب على الجملة وهي حرف وتامة معنى شيء كقوله في التعجب ما احسن زيدا وكقوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا فنعم مسند
الى ضمير وما نكرة مفسرة له والمخصوص بالمدح هي وقال سيبويه ان ما معرفة اي فنعم الشيء هي وانما سميت تامة لعدم احتياجها الى
الصفة والى الصلة ومن كما في اوجهها الا انها اي من في اوجهها تختص بذوي العلوم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه قال في منهم لغير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء
في الضمير بناء على مذهب التغليب فقال من يمشي ... الغائب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا نحو سبحان ما سخركن وسبحان ما
سبح الرعد بحمده ولا يكون من تامة واصفة كالموصولة نحو لعنت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضربه والاستفهامية نحو من ابوك
والموصوفة مفردة او جملة كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا فانه روي غيرنا مجرورا على انه صفة من اي على كل انسان غيرنا
ومرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير [illegible] الوصفية ويشتركان اي ما ومن في انهما لا يقعان حال كونهما موصولتين
موصوفتين فلا يقال مررت بمن او بما اكرمته [illegible] يكون الظرف صفة من او ما لان وضعهما ومنع الحروف فلا يجوز ان توصفا
ولكن يكدان كما يوكد الذي نحو تعجب لما عندك نفسه ولمن عندك نفسه لان شابههما الحروف لا يمنع التاكيد كما منع الوصف لان
الحروف يوكد ايضا واي واية كمن في اوجهها الاربع فالموصولة نحو اضرب ايهم في الدار والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة يا ايها الرجل الا انهما اي اي واية يقعان صفة لنكرة نحو مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم لا يوصف
احد فيما اي عظيم في الكمال السنها به تعلق لها الصفة فيقع حالا كقوله فاومات ايما ايماء خفيا لحبتر فلله عيناه حبترا ايما فتى

وبلزمهما الاضافة فاعلم ان كلمة ايّ تفصيلا وهو ان ايّ ان كان صفة لنكرة او حالا للمعرفة يلزمها الاضافة لفظا ومعنى لا ما بانتفى
الموصوف وذو الحال لفظا ومعنى نحو مررت بامرأة اي امرأة او معنى لا لفظا نحو دعوت امرأة اي فتى وان كانت استفهامية
او شرطية فقد استغنى عن الاضافة من لفظها اي ان علم المضاف اليه كقوله تعالى ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقول ابن
مسعود سألت رسول الله عليه السلام اي العمل احب الى الله قال الصلوة في وقتها قلت ثم ايّ قال بر الوالدين قلت
ثم ايّ قال الجهاد في سبيل الله وان كانت موصوفة فيستغني بعوض المضاف اليه عنه نحو يا ايها الرجل ولما اخبرت عن شيء
منسوب الى منسوب به معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر في جملة فعلية او اسمية بالذي ومتفرعاته كالتثنية والجمع والمؤنث
او بالالف واللام صدرتها اي الذي والالف واللام وجعلتها مبتدأ واخرت الشيء خبرا اي جعلت الشيء المراد عنه الاخبار او مرادفه
خبرا عنه بعد ان تضع مكانه اي مكان ذلك الشيء ضميرا لها اي للذي اما الضمير فللربط واما كونه في مكان ذلك الشيء فلانه كناية عنه فناسب ان يكون في
مكانه فشروط الاخبار بالذي اربعة تصدير الجملة بالذي مبتدأ وتأخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع الضمير مكانه وكون الضمير عائدا الى الموصول
وتحقيق هذا المقام ان الشيء قد يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه فاذا اراد المتكلم ان يبين ذلك الشيء المعلوم من وجه وجهه الذي
هو غير معلوم جعل الوجه المعلوم عبارة عنه بالذي والوجه المجهول خبرا عنه ما هو قياس باب الاخبار مثلا انك تعلم زيدا انسانا قولك زيد منطلق
من حيث الانطلاق ولا تعلم من حيث كونه زيدا اي تعرف شخصا معينا قائما به الانطلاق ولا تعرفه انه زيد او عمرو فيقول لك المتكلم الذي
هو منطلق زيد واذا كان كونه زيدا معلوما وكونه منطلقا غير معلوم قال لك الذي زيد هو منطلق وليس قولهم اخبرت عن زيد ونحو
من زيد منطلق بالذي على قانون وانما المعنى اخبر عن شيء مبهم هو زيد في المعنى بزيد وقولهم بالذي الباء فيه للاستعانة اي اخبر مستعينا
بالذي لا الاخبار بالذي والا فالذي هو مخبر عنه لا مخبر به وزيد مخبر به لا مخبر عنه تقول في الاخبار بالذي عن الجملة بالوصف المبتدأ منه في نحو مررت
برجل اخيك الذي مررت برجل به اخوك وبالالف واللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة جرت على غير من هي له والمتكلم
والالف واللام مختصان بالجملة الفعلية لا الاسمية المتصرفة اي يكون فيها فعل متصرف غير التقدم منه احترازا عن نحو زيدا ضربت وقولهم
صلتهما اي صلة الالف واللام هذه الجملة الثلاثة فان صلة الالف واللام على اسم الفاعل والمفعول على ما عرفت وليسا اسم الفاعل والمفعول
الجملة الاسمية حتى يسبك منهما احدهما وكذا اذا كان فعلها غير متصرف وكان معمولها متقدما لم يمكن بناء صلتهما الاسمي وكان عليه
يزيد قيدا آخر وهو غير مصدرة بحرف الاستفهام معناه من اسم الفاعل او المفعول كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام فانه

الانشاء والاستفهام وعن ضمير الشأن لتعذر تأخيره لانه لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وعن ضمير الفصل بين المبتدأ
والخبر لتعذر تأخيره لانه انما يؤتى به قبل الخبر ليفصل الخبر عن الصفة فلو اخر لزال هذا الغرض والظروف غير المتصرفة وهي
التي يلزم النصب على الظرفية نحو سرنا ذات مرة والمصادر غير المتصرفة وهي التي يلزم النصب على المصدرية نحو سبحان
الله للزومها النصب على الظرفية والمصدرية فلو جعلناها خبرا لزم ان يكونا مرفوعين وعن الحال والتمييز المنصوب ومجرور
رب ومفتوح لا النافية لنفي الجنس لتعذر وضع الضماير مكان هذه الاسماء لان الضماير معارف وهذه الاسماء لازمة التنكير وكذا كل
ما يلزم التنكير وانما قال ومفتوح لا احترازا عن نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فانه يجوز الاخبار بالذي عن كل واحد من المرفوعين
تقول في الاخبار عن الاول الذي لا هو في الدار زيد وما اقيم المظهر فيه مقام المضمر كقولهم الحاقة ما الحاقة فانه لا يجوز الاخبار
عن هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المضمر لغرض من التفخيم ونحوه فلو اقيم مقامه المضمر لزال هذا الغرض وعن المصدر العامل بدون المعمول فلا يقال
في ضربي زيدا حاصل الذي هو زيدا حاصل ضربي لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن المصدر لان لفظ العامل مراعى في
العمل ولا اخبار به بل اللفظ اما اذا لم يكن المصدر عاملا فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذور المذكور فتقول في اعجبني الضرب الذي اعجبني هو الضرب
وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال في جاءني رجل عالم الذي جاءني رجل هو عالم وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال في المثال المذكور
الذي جاء هو عالم رجل لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال في المثال المذكور الذي جاء هو رجل
عالم وعن المضاف بدون المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام لامتناع اضافة الضمير وعن المضاف اليه غير المستقل
بان يكون مجموع المضاف والمضاف اليه علما لشيء فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لعدم استقلاله في المعنى لانه صار بالعلمية كبعض
حروف الكلمة كامرئ القيس اما اذا كان مستقلا فيجوز الاخبار عنه فتقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير
مضافا اليه وعن الضمير المستحق لغيره ان يكون الموصول مبتدأ كان غيره نحو زيد ضربته او موصولا نحو الذي ضربته زيد او موصوفا نحو جاء رجل
ضربته فانك لو اخبرت عن الهاء في زيد ضربته وقلت الذي زيد ضربته هو فان جعلت الضمير الاول لزيد بقي الموصول بلا عائد وان جعلته
للموصول بقي المبتدأ بلا عائد وعلى هذا فقس غيره ولا يجوز ان يكون الضمير المؤخر المرفوع عائدا الى المبتدأ فالمنصوب عائدا الى الموصول
لان الضمير العائد الى المبتدأ يجب ان يكون في حيزه وهو خارج عن حيزه وعن غير الاسم المشتمل عليه اي على الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت
غلامه وزيد ابوك رجل يحبه فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم لمثل ما قلنا في زيد ضربته ويمتنع الاخبار عن معمول ليس وعسى وافعال
المدح والذم والتعجب من منصوب زيدا ضربت بالالف واللام اما امتناع الاخبار بالالف واللام عن معمول هذه الافعال فلانه لا شيء

منها اسم الفاعل والاسم المفعول الذان بما صلة كالذي اللام واما من منصوب زيدا ضربت فانه ان جعل الضمير القايم مقامه قبل الفعل بعد صوغه
في صورة اسم الفاعل لزم الفصل بين لام الموصول وصلته وان اخر الضمير لفسد الغرض المستفاد من التقديم وهو الحصر وانما يجوز تقديم الضمير
في الذي اعطيته زيدا درهم على زيد مع ان المظهر القايم مقام هذا الضمير مؤخر عنه في قولنا اعطيت زيدا درهما لاقتصار التصحيح
في دالمعنى لعدم اللبس ولذا لا يجوز تقديم ثاني مفعولي باب علمت مع اللبس فلا يقال في الاخبار عن عبد الله في قولك اعطيت
الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله لان المفعول الاول هنا انما يتميز عن الثاني بتقدمه
منها ان يقع مفعولا اولا اما الاخبار عن معمول هذه الافعال غير المتصرفة بالذي فجائز نحو في الاخبار عن زيد في ليس زيد منطلقا الذي
ليس هو منطلقا زيد ومن منطلق الذي ليس زيد اياه منطلق وكذا يجوز الاخبار بالذي عن منصوب زيدا ضربت فنقول الذي اياه
ضربت زيد اسماء الافعال ما معناه الامر كرويد زيدا او معناه الماضي كهيهات فانه بمعنى بعد واف فانه بمعنى تضجرت لا بمعنى اتضجر لانه
مبني ولو كان بمعنى المضارع لزم ان يكون معربا كمعناه الا انه يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء في اصلها البناء وهو
مطلق البناء سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا يجوز ان يقال ان اف بمعنى اتضجر كما قال كثير من النحاة
وقوله بغير ضميمة قيد في الماضي احتراز من اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي بضميمة يدل عليه نحو زيد ضارب عمرو امس وقول من قال ان هذه الاسماء اعلام
لهذه الاسماء الفاظ الافعال ثم مدلولات الفاظ الافعال ما عرف من معانيها لانها لو دلت على ما دلت عليه الافعال لكانت هي الفاظ افعالا
باطل لاتفاقهم على ان الكلمات الثلث برفع هذه الاسماء ولو كانت مدلولاتها الالفاظ لامتنع ذلك ولامتنع ايضا ان يعمل عمل الافعال لان العامل
كالامر لفظ في العمل يعتبر معناه وقد قلنا في صدر الكتاب انها خارجة عن تعريف الفعل وداخلة في تعريف الاسم لان دلالتها على المعنى من
الازمنة الثلثة ليست باصل الوضع لما قول فلا يلزم من دلالتها على ما دلت عليه الافعال ان يكون افعالا وخرج عن التعريف نفس الامر والماضي
بقولنا معناه لان ما عبارة عن الاسم بدليل قولنا اسماء الافعال فمنه ما استعمل معرفة ونكرة جميعا او استعمل معرفة لا غير او استعمل نكرة لا غير
وذلك لان هذه الاسماء لما وجدوها على ثلثة اضرب ما استعمل منونا وغير منون نحو صه وايه وما استعمل غير منون لا غير نحو بله وآمين وما استعمل
منونا لا غير نحو واها في التعجب فصلوا الفرق بين ما استعمل منونا وبين ما استعمل غير منون فحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة
والتنكير والتعريف راجعان الى مصادر الافعال التي هذه الاسماء اسماء لها فاذا قلت صه بغير التنوين كان معناه الامر بسكوت
معهود والقائل صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت ما وقال ابن الحاجب قد يعرف جعل علما للعقول الثلث الفعل الذي
معناه كما تقول في اسامة وغدوة والقاقد ذكره كان الواحد من احاد الفعل الذي يعده اللفظ به فصار الاسم علم الجنس وعلامة

التنكير لحاق التنوين بها وعلامة التعريف عدمه اي عدم لحاق التنوين وهذا الاطلاق ليس كما ينبغي لانه ليس ترك
لحاق التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم علامة التعريف بل تذكر فيما يلحقه تنوين التنكير علامة التعريف ولا يتقدم معمولها
اي معمول اسماء الافعال عليها عند البصرية لانك عرفت في صدر الكتاب ان اصل هذه الاسماء اما مصادر وقد عرفت امتناع
تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه نقل الى المصدرية وهو امتناع التقديم اولى واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان
في العمل قبل النقل لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل خلافا للكوفية فانهم اجازوا تقديم معمولها عليها استدلالا باجاب النحي عليه بقوله
وكتاب الله عليكم نصب على المصدرية بفعل دل عليه مضمون الكلام السابق فان قوله تع حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب
عليهم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فيكون من باب المصدر المؤكد لنفسه المقدر فعله اضمارا واجبا قياسا وليس
نصبه بعليكم حتى يلزم تقديم معمولها عليها وبقوله ودلوي دونكا في قوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا
ولكنا مبتدا او خبر اي دلوي مبتداء ودونك ظرف لا الاسم فعل خبر اي دلوي قدامك فخذه وليس دلوي منصوب المحل بدونك
المتاخر عنه حتى يلزم مذهب الكوفية ومنها اي ومن اسماء الافعال فعال المعدول عن الامر عدل عنه للمبالغة ولو قلنا ان هذه الصيغ
من الثلاثي فعل امر كما قيل لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة بكثرتها في افعل ولا دليل لهم على عدلية مع
في كل معدول عن الشيء ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء مع استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل
وهو قياس في الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه لا عند المبرد نحو الكالي وكتابي علام في كلم والكتب فاعلم والصحيح قول سيبويه لانه قد
كثر بالنطق ابنية واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة واطرد فيه وجاء على بنية واحدة وما هو كذلك فالقياس عليه جائز ولا يقال من
انطلق طلاق لعدم كونه مجردا ولا من دحرج وزاد لعدم تصرفهما ولا من كن وكوان لعدم كونه تاما وكان عليه ان يذكر
القيود المذكورة وفعال بمعنى المصدر اي في غير الثلاثي الالفاظ كثر قال صوت
بالوعرة لصبيان العرب وما كان لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه عنده قياس وما كان فعال علما للاعيان كانت
كحذام معدولة عن حاذمة عندهم او كان معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة ومذهبهم انه من اعلام المعاني ان هذه
من اعلام الاعيان او معدولا عن فاعلة حال كون فعال صفة مختصة بالنداء ولازمة له نحو يا خباث ويا فساق اي يا خبيثة
ويا فاسقة او صفة غير مختصة به اي بالنداء كنطار كانها اي واثبة فاعلم لا انه ليس يكون فعال هذا
معدولا عن فاعلة وانما يجب ان يكون فعال معدولا عن الصفة سواء كانت الصفة فاعلة او لا فانه معدول عن ما كان

للتشبيه به اي بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة فان كل واحد من هذه الثلثة معدولة كفعال المعدول عن الامر وكطوا احدهما على وزن ايضا
وفيه نظر لانه لا دليل على عدلها فالاولى ان يكون بناؤها للتشبيه به من جهة الزنة والبالوزان نحو قاد ولكاع ايلع ملك وكعقاد كان فيه الى ايلع
من النزال لانه معنى انزل ثلث منها الا العلم الاعيان لها انات في بني تميم فانه عندهم معرب غير منصرف لعدم مشابهته للذي بمعنى الامر اذ لا ينضم البالوزنة
العلم الشخصي وعند الحجازيين اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي كحضار اللما آخره اي اخر الوعم العباني الا ان ان داوه كظفار فانه مبني عند اكثرهم
وقد عرفت بيان ذلك في بحث غير المنصرف الاصوات وتسمية اصواتا والكان بعضها من اقسام الكلمات المصطلح بحسب مفهومها الكونها في الاصل اصوات
ساذجة الكلمات دالة على معان بايه يصاح كقول النبي وي عند التعجب وقح لا ناخة البعير او به يدعى البهائم كدع للصياح بالاوجا حقا او يزجر
البهائم كحل لزجر الناقة او بخ للبهائم وكذا السباع والطيور كشو وشاد لجار الموزد اوكي بالصوت وهو على قسمين لان منه الحكاية بان
يكون ابدا حكاية كطيخ لمكسور الطرف حكاية صوت الضاحك وغاق حكاية صوت الغراب وطق حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او لم يكن حكاية كالاصوات
التي يتسلم بها او بتوجه او يسجي فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة بل دالة بالطبع على معان في انفسهم يكون تارة حكاية كقولهم
قال رجل وي وتارة نفس الصوت لا حكاية كقولك وي عند التعجب بخلاف طخ وغاق وطق فانه منها الفاظ مركبة من حروف مجيبحها كتحركات
جميع وليس المحكي كذلك لانه لا يشبه المركب من الحروف فان طخ ليس عين ما صوت به الشخص عند الضحك وكذا غاق وطق اذ الحيوان ان لا يتجم ولا ان لا يخرج
الافصاح بالحروف ها ناكان ٥ وما وضع لحكاية الاصوات على قسمين اخرين اما للاصوات حيوان واما لا اصطلاحي احوالهم المركبات
كل كلمة تستعمل لسنة اقسام جعلنا اسما واحدا بان يدل على معنى واحد فيح لسما بهذا الاعتبار مجازا والا فليس هو باسم حقيقة اذ كل اسم كلمة
ولا شيء من المركبات بكلمة بلا نسبة اسنادية او اضافية بينهما احترز به عن نحو بعلبك لتراكم غلام زيد فان الاول محكي على حاله والثاني جزئيه معرب كالمضاف
كالمبني ان واحدهما مبنيا بسبب التركيب فان كان الثاني متضمنا لحرف الجر من الاكثر على المبني في الاول نحو سيبويه واما كسر الثاني فلالتقاء الساكنين نحو فاق لا يشفو
ايضا واما فتح الاول فلانه منزلة الجزء الاول في نحو خمسة عشر وبعض العرب يعرب الثاني منه اعرابا لا ينصرف لعدم تضمنه الحرف وان كان الثاني اسما متمكنا
تضمن حرفا كحرف العطف احرف الجر في الجزئيات من بناء اي الاول المركب المضاف سقوط النون من الاول نحو هو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته
او بيت منه منصرف وكانت بين او ملاصق لبيت ثم كثر استعماله حتى فهم منه القرب بين غير نظر الى البيت والبيت فصيرا اسما واحدا وبنيا اما الاول
فلانه منزلة الصدر من الكلمة وكونه محتاجا الى الثاني فبابي والما الثاني فلتضمنه الحرف وعلى الفتح لزوال بعض الثقل الحاصل من جعل الكلمتين واحدا ونحو
احد عشر الى تسعة عشر فانه في الاصل احد وعشرة فلما قصدوا امتزاج الاسمين وتركيبهما حذفت الواو المؤذنة بالانفصال وبني الجزآن واما قصد امتزاج
جزء المعطوف والمعطوف عليه واحد كمزج جزئي الاسم ما عدا الاثني عشر عاده واحد كذا وما يدل على الاول من الاثنى عشر جعلها الثاني النون الاخيرة المضاف في الاول اثنا عشر تنوين كالحق الاول في الاصل اثنان وعشر فالحذف من الواو

الموذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها بدل على الانفصال ايضا فاشبه المضاف لان
حذف النون حكم من احكام الاضافة فيعطى حكم المضاف وهو الاعراب وانالم يورب نحو خمسة عشر حال كونه الاول منه شبه المضاف
بسقوط التنوين منه لانه لم يحذف منه التنوين للتركيب بل للبناء بخلاف النون فانه انما حذف للتركيب لا للبناء وذلك لان تنوين
التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون وان لم يتضمن الثاني الحرف فتح الاول وجاء ان كان اخره حرفا صحيحا نحو حضرموت وبعلبك
والا اسكن نحو معدي كرب باستناع اي مع استناع ثانيه من الصرف معربا بانيه اعراب المفرد وذلك لانهما لفظان مزجا وجعلا اسما
واحدا دالا على معنى ولم يكن له حكم قبل النقل الى العلمية حتى ابقي على ما كان عليه كما ابقي عليه في نحو عبد الله وبرق نحره فالحق بالمفرد لكن
له مدلوله مفرد اي ان مدلول المفردات كذلك وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية او اعرب الى الجزئين حال كونه لم يتضمن الثاني الحرف اعراب المضاف و
المضاف اليه وعلة ذلك انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه شبها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر وليس
فيه حكم الاضافة معنى كما في غلام زيد فان زيدا في الغلام وفي الاضافة فيه معنى اللام بخلاف بعلبك فان بك فيه ليس اسما للبعل اضيف
اليه بعل بل هما منزلة اسم واحد وهذه اللغة ضعيفة بالنسبة الى الاولى لان في الاولى شبهها معنويا وفي الثانية شبها لفظيا واعتبار
المعنوي اقوى من اعتبار اللفظي باستناع اي او مع استناع الثاني من الصرف على انه جعل اسم مؤنث او انواقعا على ان جعل اسم
مذكر فيقال معدي كرب ومعدي كرب او معدي كرب في الاحوال الثلث وقد يعطى في المفتوح جراء نحو خمسة عشر كسر الاخر من
الجزئين او بناء ان يبنى به اعلم ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما كان مبنيا ايضا عند بعضهم رعاية لتضمنه كان يجب الحرف ويحمل التركيب
معربا ويكون فتح الثاني حكاية بنائه كما حكي الاعراب في المعدولات نحو غلام زيد فانه اجري بعد التسمية مجرى ما قبلها لكن ما كان ذكا في البنائهم
بالجمع من اعرابه لفظا اعرب كالاعراب التقديري ومعربا عند اخرين لزوال ذلك المعنى بالعلمية اذ ليس معناه على خمسة وعشرة
وعند اعرابه جاز فيه وجهان اخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع صرفه والثاني الاضافة ومع
الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما يجوز فيه ترك البناء الى الحكم ولا يجوز في نحو تابط شرا ان ترك الاعراب الحكي اجراما للاعراب
فيها هذا اذا اضيف نحو خمسة عشر جاز في الثاني الاعراب والبناء بلا شهرة لاحدهما على الاخر وبالبناء اي مع بنائه كالاخر من الجزئين على
سكونه اذا لم يسم به لسعاء على البناء من تضمنه الحرف خلافا للاخفش فانه قال لما كانت الاضافة ترجح جانب الاسمية
وكذا الاعراب وعلى هذا من الجزء الثاني جاز اعرابه قياسا على اثنا عشر ولكن بينهما فرق وذلك لان اول اثني عشر لما قدر مضافا والجمع
حكم الاضافة فيه كما قلنا فات علة البناء وهي كونه منزلة صدر الكلام لان المضاف له حكم الاستقلال في الاعراب بخلاف ثاني خمسة عشر فان علة

كنايات

بنائه ومتى تضمنه الحرف باقية حالة الافراد ايضا فلا يلزم من اعراب الاول من اثني عشر اعراب الثاني من غير تركيب **الكنايات**

هي ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنا بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاءني فلان او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او للنوع عن الفصاحة نحو فلان كثير الرماد وهو المراد ومنها اي من بعض الكنايات مبنيان لكلها غير مبنية سوالا

قال كم وكذا للعدد وكيت وذيت بالثلاث التثلثة ثانيهما للحديث والاستعمل كيت الا مكررا نحو قال فلان كيت وكيت

كما ان ذيت لا استعمل الا كذلك نحو كان من الامر ذيت وذيت وانما بنيا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة وهي من حيث هي لا تستحق

الاعراب والبناء لانهما من خواص المفردات وكان يجب على هذا ان يبنيا ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان تخلو المفردات عنهما ابقياه على الاصل

الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء فكم الخبرية والاستفهامية لتضمنها معنى الانشاء الذي يكون بالحرف غالبا او لكونها موضوعة على

وضع الحروف او لشبهها بكم الاستفهامية المبنية لتضمنها معنى الاستفهام ووجه الشبه بين جهة اللفظ والمعنى لان كل واحد منهما كناية عن العدد

كنايتين الكثير من العدد المجهول عند المخاطب المعلوم غالبا عند المتكلم واعلم ان جر مميزها عند غير الفراء باضافة كم اليه لان الخبرية

للكثرة فحملت على العدد الكثير وعند الفراء جره بمن المقدرة وجوز عمل الجار ههنا وان كان مقدرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية والتنبيه

لها عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه فقوله ومميزها مجرور يحتمل هذين المذهبين وانما يكون نصا في مذهب غير الفراء لو قال ويضاف

الى مميزها مجموع او مفرد نحو كم رجال ورجل عندي والمفرد اكثر من الجمع لان كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير يدل على الكثرة وصلوات الله وايات

وانما جاز الجمع فيه ولم يجئ في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على الكثرة صريحا فاستغني به عن الجمع بخلاف كم فانها

كناية عن العدد الكثير وليس في لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا للكثرة فان لم ينفصل بينهما

اي بين كم ومميزها فان فصل بينهما بجملة او ظرف فالمختار النصب اقول يجب النصب على

قول غير الفراء لانه انما يكون مجرورا لاضافة كم اليه ولا يجوز الاضافة مع وجود الفصل فحملت على كم الاستفهامية حينئذ

كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل والعلة للنصب عند الفراء مع جواز جره مع الفصل لان الجر

بمن المقدرة وانما الاضافة كانت لنا ديثه حال كونها استفهامية وعلى عدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب على

ان مجهول عند المخاطب وكم الخبرية تدل على عدد مجهول عنده منصوب حملا لها على المرتبة المتوسطة من العدد

وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لان المستفهم لا يتحقق عنده ان المخاطب كثرة العدد والسائل عنه ولا قلته بل السائل يحتمل

الامرين فحملت على المرتبة المتوسطة التي هي كثيرة بالنسبة الى ما دونها وقليلة بالنسبة الى ما فوقها

كعدد منطوق به مجملا الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها الا اذا

انجرت هي منه مسئلة الكتاب بيت على كم جذع بيتك مبني فانه يجوز جر مميزها لتقصد تطابق كم ومميزها في الاعراب والانجرار مميزها

عند الخليل وسيبويه تقدير من وابقاء عملها وقال الزجاج باضافة كم اليه والاول اولى لانها بمنزلة عدد ينصب

ما بعدها فلو خفضت بها ما بعدها ونصبت اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل فان وقع اسم مرفوع بعدهما اي بعد كم الخبرية

والاستفهامية او وقع مجرور بعد الاستفهامية فعلى حذف المميز منهما فانه يجوز حذف مميزهما لقرينة تدل عليه نحو كم درهمك اي كم دانقا

درهمك فحذف لدلالة الحال عليه لانك اذا ذكرت الدرهم علم انك سالته عن وزنه وكذا قولك كم عندك اي كم دينار عندي لقد جرى ذكر

الدينار نحو كم مالك وكم عليك رقباء على تقدير كم انسانا وكم نفسا عليك رقباء لكن حذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة

الفضلات ومما حذف مميز الخبرية او الاستفهامية فيه قولهم كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فانه روي

على ثلاثة اوجه النصب على الاستفهامية والجر على الخبرية والرفع على حذف المميز من الخبرية او من الاستفهامية على معنى كم مرة او مرة او كم

حلبة او حلبة فكانك حلبت على فيكون كم على هذا الوجه منصوبا بالمحل على المصدرية او الظرفية وعمة مرفوع بالابتداء وقد حلبت خبره

وعلى الاوليين مرفوعا على الابتداء وكك جرا او قد حلبت صفة عمة وفدعاء على الوجوه صفة لعمة وقولهم كم لك علمانا فانه حذف المجرور فيه

من الاستفهامية لان علمانا لا يصلح ان يكون مميزا لها لكونه جمعا اي كم نفسا استقر والكر حال كونهم علمانا ويجوز دخول من فيهما

اي في المميز من لما به من المميز لان كل واحد منهما للبيان نحو كم من رجل جزت في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها وكم

من ملك في السموات في الخبرية ولاستحقاقهما الصدر اي صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام واما الخبرية فلتضمنها

معنى الانشاء الكثير لا يتقدم عليهما عامل لان تضمن الانشاء يؤثر في الكلام ويخرجه عن الخبرية فكان يؤثر في الجملة صدره

تلك الجملة سوى الجار فانه يتقدم عليهما سواء كان الجار حرفا او اسما والمعنى الموجب لتصدرها يقتضي قبل الجار وكذا الجار

بهما اتفق اتصال الجار بالمجرور مع امتناع تاخر الجار عنه فجعل الجار معهما بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فالاستفهام

في بكم اشتريت متصدر قبلها المقدر ابكثير اشتريت ومن عندك ومما اجل استحقاقهما الصدر لا يتعارف فالصلة ولا صفته لان

الفاعل لا يتقدم على الفعل كان الصفة لا يتقدم على الموصوف المعنى الموجب لتصدرها لا يجوز ان يقدر قبل الفعل والموصوف

لان الاتصال بين الفاعل والفعل وبين الصفة والموصوف ليس كشدة الاتصال بين الجار والمجرور وما كان كم الخبرية والاستفهامية

واسماء الشرط والاستفهام ان دخل عليها جار من الحروف او الاسم فعلى هذا قوله او مضاف لا ام اليه لان قوله جار شامل له

مجرورة نحو بكم رجل او رجلا مررت وبرزق كم رجل او رجلا ملكت وغلام من ضربت وعن عمرو امرو ولما
وقع بعدها اي بعد كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام عامل من فعل وما جرى مجراه مما يعمل
عمل كالصفات المشتقة والظروف مسلط عليها مسند ذلك العامل الى ظاهر نحو كم رجل ضرب زيدا او
مضمر متكلم نحو كم رجل ضربت او مخاطب نحو كم رجل ضربت او غائب مساوي ذلك الغائب عنها اي غير
هذه الاسماء نحو كم رجل ضربت ولا يجوز كم رجل ضرب على ان يكون الضمير راجعا الى كم لئلا يؤدي الى
تعدية المضمر الفاعل الى المظهر المفعول وذا لا يجوز كما سيجيء ان شاء الله تعالى في افعال القلوب
منصوب اي منصوب هذه الاسماء على حسب اي حسب تسليط العامل وتسليطه باعتبار اقتضاء العمل
واقتضاء المميز له كم فان اقتضيا المفعول به كانت منصوب المحل على انها مفعول بها نحو كم رجل او رجلا ضربت
وان اقتضيا المصدر كانت في محل النصب على المصدرية نحو كم ضربة او ضربة ضربت وان اقتضيا
المفعول فيه كانت في محل النصب على انها مفعول فيها نحو كم يوم او يوما او فرسخ او فرسخا سرت
وكذا اسماء الشرط والاستفهام يكون منصوب المحل عند التسليط نحو من تضرب اضرب الا ان الظرف منها كمتى
واين يكون ابدا منصوب المحل على الظرفية نحو متى تأتني اكرمك واين تجلس اجلس والا يقع بعدها عامل مسلط عليها
وذلك بان يكون عامل بعدها ولكن لا يكون مسلطا عليها بل يكون مسندا الى ضميرها او الى متعلق ضميرها نحو كم رجل
او رجلا جاءك او جاءني او في الدار نحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه ومن يضرب اضرب او يكون مسلطا ولكن لا عليها
بل على ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه ومن تضربه اضربه او لا يكون بعدها عامل نحو كم مالك
ومن ابوك وما زيد فمرفوعة هذه الاسماء بالابتداء ان لم يكن هذه الاسماء ظروفا فان كانت هذه الاسماء المذكورة الا اذا كان
العامل مسلطا على ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربت غلامه فانها لا يجب ان يكون منصوبة المحل اضمارا عاملا بشريطة التفسير
كما ذكرنا في نحو زيد ضربته والانه نحو كم مالك ومن ابوك فانها انما يكون مرفوعة المحل على الابتداء وما بعدها خبرها على قول سيبويه فانه
يجوز الخبر عن معرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره مرفوع المحل وما بعدها مبتدا والا اذا عملها نحو كم مالك خبر فانه
يجب ان يكون مرفوع المحل على الخبرية بالاتفاق في الاطلاق وخبر ان كانت هذه الاسماء ظروفا نحو اين
ومتى القتال وعلم نحو كم ظرفا مميزها فان كان مميزها ظرفا نحو كم يوما سفرك فهذه الاسماء منصوبة المحل اولا على تعلق الظرف

ومرفوعة المحل ان كانت ظروفا لقيامها مقام عاملها الذي هو خبر المبتدا اي بسكرت اي مكان حصل والقتال متى اي زمان حصل
وسفرك كم من الايام حصل ومن الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة فانه بني لاحتياجه الى ذكر المحذوف او لتضمنه معنى الاضافة
التي هي من معاني الحروف والبناء على الضم جبرا لما نقص منه بافوات المكان وانما بني مع وجود الاضافة وان كان علة البناء وهي
الاحتياج حاصلة كما في الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهو صلته لان ظهور الاضافة وحقيقته يرجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة
فانها لا تؤثرها وقوله منويا مع وجود فيه المضاف والمضاف اليه في ما قالوا انه اذا ترك لا اضافة فيها ولم ينو المضاف اليه يعرب لعدم
تضمن معنى الاضافة كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اي قديما وما يلزم اضافته الى الجمل كما ذكرنا اول الجمل من الة الغايات
التي حذف منها ما اضيف اليه ولزم البناء فيه لان اضافته لازمة وما يتضمن غير التمكن من الحروف فبني لتضمنه معناه فالاول قبل
وبعد وسائر الجهات الست نحو امام وقدام وخلف ووراء وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها
ان لا يكون غاية وانما يكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وتضمنت معناه سميت باسم غربت اذانا بانها وقعت محاله لو فيها
او سميت بذكر المجرور بها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا واجري مجراها حسب وليس غير ولا غير في حذف المضاف اليه
منهما وبنائهما على الضم والدليل كونها من الظروف وذكرت هذه لابهام في غير كالغايات وحسب بغير لانه لا يتوقف بالاضافة كغير
تقول افعل هذا فحسب اي فحسبك وجاءني زيد لا غير اي لا غيره وانما يحذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا النفي الجنس او مع ليس لكثرة استعماله
معهما وغير منصوب المحل في جاءني زيد ليس غير لخبرية ليس واسمه مضمر عند المبرد اي ليس شيء فيه غير ذلك ومرفوعة المحل عند الزجاج
باسمها والخبر محذوف اي ليس فيه غير ذلك ومنه اي مما قطع عن الاضافة وبني قط بفتح القاف وضمها مع ضم الطاء مشددة ومخففة
ومفتوحة القاف ساكنة الطاء للزمان الماضي وعوض مفتوحة القاف مثلثة الاخر وقد جاء بضم القاف للمستقبل المنفي وقد يستعمل
قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط ومذهبه
انهما بنيا لحذف المضاف اليه منهما كما قبل لان قط بمعنى زمن الماضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال وقيل لتضمنهما معنى من الابتدائية
والى لان المعنى في ما رايته قط ما رايته من اول زمان امكان الرؤية الى وقت هذا ومنه مذ ومنذ فانهما مقطوعان
عن الاضافة وكقبل لان المعنى في ما رايته منذ يوم الجمعة اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان جميع مدة انتفاء
الرؤية يومان الا انه لم يذكر المضاف اليه منهما ابدا لم يبنيا الا مبنيين ولما ذكر المضاف اليه في قبل واخواته جاء معربا ومبنيا
وقيل بنيا لتضمنهما معنى حرف ... وبلزمان زمانا ... اي مدة الفعل الذي قبلها

منها كان الفعل او منفيا و في قوله مفردا معرفة نظر لا نه يجوز ان يقع بعدهما والواجب ان يقع بعدهما الزمان الذي يدل
على معنى المبتدأ سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الروية يوم الجمعة او منكرا معرفة نحو ما رايته
منذ اليومان الى الان عاشر تنافيهما اذ لم يكن العدد مقصودا او نكرة معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة
نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه واما النكرة المحضة فلا يجوز زمان يقع بعدهما فلا يقال مذ وقت لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتداء المفارقة
كان في وقت ما او زمانا معدودا اي زمانا يقصد معه العدد سواء كان مفردا او لا انه كان ما للجميع اي لجميع مدة الفعل الذي قبلهما نحو ما رايته
مذ يومان اي امد ذلك يومان واذا قلت [red mark] ما رايته مذ يوم الجمعة كان معناه منذ اثنتا عشرة ساعة كما تقول ما رايته مذ
الشتاء و مذ المحرم اي مقدار اربعة اشهر و مذ ثلثون يوما و الفرق بين هذا الوجه و بين ما اردت به اول المدة ان الروية
في هذا الوجه منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة واذا اردت به اول المدة كانت الروية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء
منه و هما اي مذ و منذ مرفوعان على الابتداء و ما بعدهما الخبر على ما اشتهر و هو قول جمهور البصريين و ذلك لان المعنى على ذكر اوّل معنى ما رايته مذ يوم
الجمعة ما رايته و اول انقطاع الروية يوم الجمعة و معنى ما رايته مذ يومان ما رايته و جميع مدة ذلك يومان و انما لا يجوز عطف الجملة الثانية و هي
مذ يوم الجمعة على الاول و هي ما رايته و ان جاز العطف في الجمل المتفقة لان في ارتباطها بالاول حصل لكل واحدة و عند بعض آخر
منهم ارتفاعهما على الخبر و ما بعدهما مبتدأ و معناه ان قدرتهما باول المدة وجميع المدة في عبارة البصرية كما كان قولهم باطلا لانك اذا قلت
جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع باليومين ولا نهما على هذا التقدير يكونان كاسمين للزمان لا ظرفين لكن يقدمهما مع تنكير المبتدأ
المؤخر وان قدرتهما ظرفين كان قولهم ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتهاء الروية يوم الجمعة وما رايته منذ يومان اي بعد الروية يومان
فلم توجد تمام تعسف من جهة المعنى والحق ان يقال انه لو جعل ظرفا على ما قال بعض الكوفيين وروى ذكره الفاضل السيد وابن الحاجب
ابدا ما فلا يكونان كلما معنى حرفيها في ما رايته مذ سافرت وقولك ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما واجدر كرهة الاشبار او محذوف فعلها
بشرط ان يكون فاعله وقت عاجب به مع اوكم فيكون التقدير ما رايته مذ يوم الجمعة و مذ يومان مذ كان يوم الجمعة و مذ كان يومان وقد كان
فيا جرا امره و منذ في كل ما يجيء على طائفة واحدة ومع محمد المعنى فهو اولى من اختلاف المعنى او هو فلعلمي الابتداء منكرة بلا مسوغ ان ادعى
التنكير فيهما و من توقف بعضهم ذو لاحاجة ايضا الى تقدير زمان مضاف ان وقع بعدهما مصدر او ان او فعل نحو ما رايته مذ سفره او ما زاول ادم
سافر لان تقدير الفعل متناهي عن تقدير المضاف الذي وهو ما يلزم اضافته الى الجملة اذا اوهم للزمان المستقبل اي للزمان
من ازمنة المستقبل يختص منهما لو قوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم سواء دخل على المستقبل اولا و يختار بعدها

الفعلي اذ كان في ما معنى الشرط عند سيبويه والاخفش وعند المبرد يجب وجود الفعل بعدها لفظا او تقديرا وانما لم يوجب الفعل
بعدها الا المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع
المتاع في الشرط الذي كان وجوده مفروضا ولذا لا يجزم مع تضمنها معنى ان الشرطية بخلاف سائر الاسماء الجوازم المتضمنة معناه كمن وما
وايّ فان تضمنها له ضار وبعد الكوفيين عرفا لانها ليست للامر المقطوع و مختار بعدها المبتدأ ان كان للمفاجاة لقصد اتباع المخالفين
اذا الشرطية وسهما للمفاجاة وهي بالنسبة الى الاول قليلة و لذلك اختار في الاولى اذا وفي الثانية ان و قد يجيء اذا مجردة للظرفية من غير معنى الشرط فيها
كقوله تعالى والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه بما قبلها وليس ما بعدها ما يصلح
للجواب به لا ظاهرا او مقدرا العدم توقف معنى الكلام عليه وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم و هو لا يصلح للجواب والا لكان المعنى اذا يغشى الليل
اقسم فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم بهذا الكلام و ان كان
نهارا لان القسم و هو انشاء ثابت مع اللفظ و المقصود يفيد التوقف عليه ولا يكون ثبوته مع اللفظ واذا هنا منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه
معنى مقدر قبل الليل اي بعظمة الليل وقت غشيانه و الدال على المحذوف هو القسم واذ للزمان الماضي سواء دخل على الماضي او لا ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم جريان معنى الشرط فيه بخلاف اذا الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام اي يستقبح وقوع جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان خبر
المبتدأ من مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه و كذا اذ زيد الاخبار بقام
زيد فماض ولا ضرورة هنا لان الوزن وهو الدال على المضي حاصل من نفس اذ بخلاف قولك زيد قام بعد اذ فان في هذا الوضع لا يحصل الا
بالاتيان بالماضي في الجزء لان مدلول اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعا في كلام فلم يحسن الفصل بينهما ولذا لا يقبح كان ذكر اذ قام زيد
وتجيء اذ للمفاجاة و تختص بالجملة الفعلية فعلها ماض ونقل عن المبرد ان اذ و اذا اذا كانتا للمفاجاة كانتا ظرفي مكان و قال الزجاج
انهما ظرفا زمان وقد تجري مجرى التعليل في بعض المواضع من غير ان تخرج عن الظرفية و ذكر الاستواء بعضا معاني نحو قولك ضربته لا ساءته و ضربته اذ
اساء لانك اذا ضربته وقت الاساءة فانما ضربته فيه لوجود اساءة فيه واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كان للمصدرية وقد يجيئان لا
واذ لمعنى الاسمية من غير معنى الظرفية فيهما نحو اذ اليوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو و اذ اهنا مبتدأ و خبر نص
على ذلك سيبويه و نحو قوله تعالى اذ قال ربك و اذ قال الله فانهم قالوا ان اذ في القرآن في اوائل القصص منصوب المحل على انه مفعول به لا اذكر
ظاهرا او مقدرا و كقول النبي عليه [red mark] السلام لعائشة رض اني اعلم اذا كنت راضية عني فان اذا هنا منصوبة المحل على انها مفعول بها لا اعلم
الا ما يجيء يستقبح طرحهما اي طرح اذ واذا اللتين للمفاجاة في جواب بينا و بينما اي بين في الاصل مصدر بمعنى الفرق فتقدير جلست بينكما

اي مكان فراقنا وتقدير فعلت حين خروجك ودخولك اي زمان فراقنا وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته الى الجملة
والاضافة اليها كلا اضافة اشبعت الفتحة فتولدت الالف ليكون الالف دليلا على عدم اضافته للمضاف اليه لانها اعني بين الوقت كما
في انا والظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء وجعل عند اضافته الى الجملة من الظروف الزمانية وان كان حقه
اضافته الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكره لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وقالوا العامل في بينا وبينما جوابهما اذا
كان الجواب مجردا من كلمتي المفاجاة اعني اذ واذا وان لم يكن مجردا عنهما كان العامل معنى المفاجاة فتقديره بينا زيد قايم اذ راى عمرا
وبينا زيد قايم اذ فلان قد طلع عليه اي بين اوقات قيام زيد فاجاء عمرا في مكان رايته او فاجاء فلانا في مكان طلوعه عليه وليس العامل
هو الجواب لانه على زعمهم مضاف اليه اذا واذا وما في حيز المضاف اليه لا يتقدم على المضاف والصواب ان شاء الله في بيان اعرابهما عندي قول [illegible]
واذ في جوابهما ان اذ واذا وان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان
يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان لا يضاف الى الجمل الا حيث وكان بينا وبينما ظرفي زمان له ايضا فتقديره بينا زيد قايم اذا راى
هذا راى زيد هذا بين اوقات قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب الزجاج كانا مضافين
لما الجملة بعدهما مجردين عن الظرفية مرفوعي المحل على الابتداء خبرهما بينا وبينما فيكون التقدير على هذا وقت رؤية زيد هذا كاين بين اوقات
قيامه وانما استضعف الاصمعي طرحهما لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الشرطية فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف
لان الجواب مضاف اليه لاذا واذ هكذا قالوا وفيه نظر لان العامل مع وجود اذ واذا لفظ هو معنى المفاجاة او نقول ان اذ واذا ان كانتا مكانيتين
فلا نم انهما مضافتان حتى يلزم تقديم ما في صلة المضاف اليه على المضاف وان كانتا زمانيتين فلا نم ان بينا وبينما يحتاجان الى الجواب حتى يلزم
تقدم ما في صلة المضاف اليه بل هما مرفوعان على الخبرية كما قلنا وقيل انما استضعف طرحهما الكثرة مجيء جوابهما بدونهما وفيه نظر لان الكثرة
لا يدل على ان المكثور غير فصيح وانما يدل على ان الاكثر افصح وانما ادخلتا في جوابهما لانه لما لزم مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا
لدلالته على ان مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم [illegible] ان لم تمحضا للاسمية فعاملهما معنى المفاجاة ان كانتا
للمفاجاة وقد عرفت بيان ذلك في تقدير المثالين المذكورين واعلم ان بعضهم قال انهما منقولتان للمفاجاة وقيل بل ظرفيتان والاول الزم
يكونا للمفاجاة بل الشرط فجوابهما عاملهما نحو اذا جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما اذا تمحضت للاسمية فلا يكون عاملهما معنى المفاجاة
ولا جوابهما بل يكون عاملهما على حسب اعتبار اعرابهما كما في [illegible] فان العامل في اذا جوابه فتقديره اذا جاء زيد اكرمته اكرمته وقت مجيئه ولما اي لما مضى
من الفعل الماضي لفظا ومعنى لوقوع شيء وهو الجزاء لوقوع غيره وهو الشرط اي يكون مضمون الجزاء واقعا لوقوع مضمون الشرط سواء كان المضمونان

مثبتين او منفيين او احدهما مثبتا والآخر منفيا وهي اسم عند ابي علي وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره
وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انه لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه الشرط في الماضي كلو ولهذا لا يقع بعدها
الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والثالث وهو ما يتضمن غير المتمكن من
الظروف متى للزمان واين وانى للمكان حال كون هذه الكلمات الثلث شرطا واستفهاما تقول متى كان ذلك ومتى تاتني اكرمك
واين كنت واين تجلس اجلس وانى تجيء ثلثة معان بمعنى كيف كقوله تعالى انى تؤفكون وبمعنى اين على حرف الجار اذا اريد
به المكان حقيقة لا يقال انى زيد كما يقال اين زيد وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نلت ما نلت كقوله تعالى انى لك هذا
اي من اين وبمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة واذا كانت للشرط كانت بمعنى اين لا غير كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس
بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وايان للزمان ولا يستعمل الا في الافخام شان نحو ايان يبعثون وايان يوم القيمة وكيف للحال كونهما
استفهاما فان ايان لا يستعمل الا للاستفهام عن الزمان كما ان كيف لا يستعمل الا للاستفهام عن حال الشيء واختار المصنف هنا مذهب
الاخفش فانه قال ان كيف من الظروف لانه بمعنى اي على اي حال ولا يرد الجار والمجرور والظروف يتشاركان ولهذا يعمل في الحال في نحو كيف زيد ضاحكا
وقال سيبويه هو اسم مبهم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف كما في متى نحو متى جئت
اليوم الجمعة يوم السبت ومحل كيف الرفع على الخبر ان كان الواقع بعده اسما مفردا نحو كيف زيد والنصب على الحال ان كان جملة اسمية
او فعلا ما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد على كذا وكيف فعل زيد كذا اي على اي حال فعل ويجوز ان يكون منصوبا على المصدر
اي فعلا قبيحا ام حسنا فهو سؤال عن حال الفعل لا عن حال الفاعل وعلى الخبرية للافعال الناقصة او على المفعولية لافعال القلوب ان كان
ان كان فعلا ناقصا او فعلا من افعال القلوب نحو كيف كان زيد وكيف علمت زيدا فهذه الكلمات مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط او حرف الاستفهام
والآن للزمان يقع فيه كلام المتكلم والمصنف هنا اختار مذهب ابي علي فانه قال بني الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف
اذ شرط لام التعريف ان يدخل على النكرات فتعرفها ولان لم يسمع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان يكون تعريفه لكونه علما لجنس زمان الحاضر
لا لانه متضمن لام التعريف مع ان تضمن اسم معنى حرف للاختصار ينافي زيادة ذكر الحرف نحو وقال [...] سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج بني لشبهه اسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال [...] السيرافي بني لمشابهته الحروف
في اصل الوضع وبنيته واحدية فانها لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف فلما لم يتعرف فشابه الحرف
ومن اصناف الاسم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي الواضع ومنها ليطلق على شيء معين تعيينا شخصيا او نوعيا

سواء كان ذلك الشيء المعين مقصودا للواضع في حال وضعه كالاعلام او لا كغيرها من المعارف وليس المراد بقوله بعينه ان الواضع
قصده في حال وضعه واحدا معينا واللام يدخل في التعريف الا الاعلام وهي المضمر وقد تقدم ذكره وهو ثلثة اقسام المتكلم والمخاطب
والغايب الذي تقدم ذكره وانما كان المضمر الغايب نحو جاءني رجل فضربته معرفة وان كان عايدا الى النكرة لان هذا الضمير لفظ
الرجل الجائي دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان المرجوع اليه نكرة والعلم وقد تقدم ذكره والمبهم وهو اسم الاشارة
والموصول وانما سمي كل منهما مبهما لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء
يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من دون الصلة مبهم عند المخاطب وانما كانا معرفتين اما اسم الاشارة فلان الاشارة
الحسية تفيد التعريف لاجل انك باسم الاشارة تشير الى معين بحضرتك واما الموصول فلان وضعه على ان المتكلم يطلقه على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وحذف علامة التعريف ولا يلزم من تعريف الموصول بالصلة وهي الجملة تعريف
النكرة الموصوفة بالجملة لان الموصول انما يعرف بها لانه وضع معرفة مشارا به الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ومنعوت
النكرة ليس كذلك فاذا قلت لقيت من ضربته كان معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا اذا كان موصولا وان كان
موصوفا كان معناه لقيت انسانا مضروبا والمعرف باللام وسيجيء بيانه في بحث حرف التعريف والمعرف بحرف النداء نحو يا رجل وانما تعرف
المنادى بحرف النداء مع القصد لانه اذا قصد قصده بعينه وجب ان يدخل في حد المعرفة وقيل تعريفه بحرف خطاب لفظا وتقديرا والمضاف
الى احدها اي احد هذه المعارف غير النداء معنى احتراز عن المضاف لفظا فان المضاف بالاضافة اللفظية لا يتعرف وكذا لا يتعرف المضاف
بالاضافة الحقيقية اذا كان متوغلا في الابهام نحو مثل وغير وقد عرفت ذلك في باب الاضافة وما تقدم في الذكر منها اعرف على الاعرف خلافا
للكوفية فان العلم عندهم اعرف من المضمر لان مدلول العلم معين بالوضع والاستعمال بخلاف مدلول المضمر فانه غير معين بالوضع مما تاخر ...
فالمضمر اعرف المعارف اما المتكلم والمخاطب فظ واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره وجعله بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم اعرف
من اسماء الاشارة لان مدلول العلم معين بخلاف ... في اسماء الاشارة فانه عند الواضع وعند المستعمل ومدلول اسم الاشارة عند الواضع
غير معين بالمعنى المذكور معين عند المستعمل بسبب اقترانه بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن الموصول ايضا كذا قال
سيبويه لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين ومدلولهما انما يعرف بالقلب لا بالعين وفي حكمه بان مطلق المبهم اعرف
من المعرف باللام نظر لان الموصول احد قسمي المبهم وهو والمعرف باللام مساويان في التعريف لما ذكرنا والمضاف الى احد
الخمسة غير النداء يعرف تعريفه في القوة والضعف بحسب المضاف اليه فيكون المضاف الى المضمر اعرف من المضاف الى العلم والمضاف الى العلم اعرف
من المضاف الى المبهم

ونحو ذلك القياس وعند سيبويه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه في القوة والضعف وعند المبرد تعريفه انقص من تعريف المضاف اليه لا
التعريف منه الا ان المضاف الى المضمر يوصف ولا يوصف المضمر نحو رايت غلام الظريف وعند سيبويه الظريف بدل لا صفة واعرف المضمرات
المتكلم ثم المخاطب لعدم الاشتباه في الاول اي في المتكلم لعدم مشاركة غيره اياه وله لا لتنبه على المراد به بنفسه والمخاطب مدلوله لانك اذا
قلت انا لم يلتبس بغيرك وقلة اي قلة الاشتباه في الثاني اي في المخاطب لانه قد يحصل فيه الالتباس اذا قلت انت وبحضرتك اثنان
يحتمل ان يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغايب لدلالة الشاهد عليه دون ضمير الغايب والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لشيء غير
معين اي التعيين غير شرط فيه لان عدم التعيين شرط فيه نحو رجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل وهي اسم ما ينكر
كالكلية اسم ما يطلب وهو الحاجة والمراتب ايضا بعضها اعم من بعض كما في قولنا شيء وموجود وجسم وحيوان وانسان ورجل المؤنث
ما فيه علامة التانيث لفظا نحو جارية او تقديرا نحو عين فان التاء فيه مقدرة وهي اي علامة التانيث التاء وهو تاء في اخره مفتوح ما قبلها
لفظا او تقديرا ينقلب في الوقف هاء نحو ضاربة وقناة والالف الزايدة مقصورة او ممدودة والياء على راي فان بعضهم جعل الياء في هذي
انه علامة التانيث وبعض اخرهم قالوا الياء في هذي بدل من الهاء في هذه او يكون ذي مع الياء كلمة وضعت للمؤنث ثم ادخلت عليها
هاء التنبيه ولانها لو كانت الياء للتانيث لزم ان يطرد زيادتها في غير هذه الكلمة لكونها من العلامات والمذكر خلافه اي خلاف المؤنث وهو
الذي لا يكون فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وانما قدم المؤنث في الذكر مع ان المذكر بالتقدم اولى لتسهيل الفهم وذلك لانه لو لم يعرف
العلامة التانيث لتوقف فهم المذكر على معرفة المؤنث ولان تعريف المؤنث بامر وجودي وتعريف المذكر بعدمي ومعرفة الملكات مقدم على
معرفة الاعدام وانما كان اصل الاسم التذكير لان كل شيء من المذكر والمؤنث يطلق عليه شيء وشيء مذكر في لغتهم ولان المذكر غير محتاج الى علامة والمؤنث
محتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج والتانيث اي المؤنث حقيقي ان كان بازائه ذكر سواء كان فيه علامة التانيث كامراة
او لا كهند وقوله من الحيوان احتراز عن نحو الظلمة فانها وان كان بازائها نور لكن تانيثها ليس حقيقيا ان لم يكن بازائه ذكر من الحيوان سواء
لم يكن بازائه شيء اصلا كعين او كان بازائه شيء ولكن لا يكون ذلك الشيء من الحيوان كظلمة فان بازائها شيئا وهو النور لكنه ليس من الحيوان
او كان بازائه شيء من الحيوان ولكنه ليس ذلك الشيء الذكر منه نحو الحمامة فانه لواحد من الحمام فان كان ذلك الواحد ذكرا كان الحمامة مؤنثا لفظيا
وان كانت مؤنثا كانت الحمامة مؤنثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحيوان على التقدير الثاني على خلاف التقدير الاول فان بازائه الذكر من الحيوان
واذا اسند عامل مشتق سواء كان فعلا مشتقا او صفة مشتقة الى ظاهر المؤنث الحقيقي غير الجمع فالعلامة واجبة ليعرف ان فاعله مؤنث وانما الحق العلامة
بالعامل مع ان المؤنث هو الفاعل لاتصال بين العامل وفاعله وقوله مشتق احتراز عن نحو مررت برجل اسد امه فانه لا يلحق العلامة

فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل

يكون الياء

باسنده وان كان مسندا الى ظاهر المعنى لانه غير مشتق ومنقول عن قولك ان ليس من افعال المدح والذم لان نحو نعم وبئس لا يسمح منها لعدم ظهور
الاشتقاق من اصل ولم يقع فصل بينهما اى بين العامل وبين ظاهر المعنى وكان عليه ان يقول ولم يكن الحقيقى من البهائم فانه لا يجب الحاق العلامة
عند كل اسناد الى المعنى من البهائم لانه لا يتميز بعضها من بعض لاتحادها فى الصورة فى الاغلب ولا يقصد تانيثها وتذكيرها فقصد الراوى فى الحقيقى
فالشبه غير الحقيقى وانت فيهما اى فى العامل من افعال المدح والذم والعامل الواقع بينه وبين ظاهر المعنى الفصل وفى ظاهر جمع تكسير سالم كان او مذكر
او جمع مونث وسواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقى والصواب ان يقال بدل قوله لم يجمع بالواو والنون غير جمع المذكر السالم فانه لو جمع بالواو والنون
ولم يكن جمع المذكر السالم يجوز الحاق العلامة بعامله نحو سنون وثبون اما اذا كان جمع المذكر السالم فانه لا يجوز الحاق العلامة بالعامل المسند اليه وفى ظاهر
مفرد وظاهر مثنى مونثين غير حقيقيين مالم يكن المونث غير الحقيقى نحو طلحة اى ما جعل ما فيه علامة التانيث علما لمذكر حقيقى فانه لا يجوز الحاق
العلامة فلا يقال قامت طلحة والطلحات لان المذكر المعنى الطارى عليه ... رجال تانيثه وغيره وهو فوق العلامة بعامله وقوله
بالخيار ذجر قوله انت اى انت مخير بين الحاق العلامة وتركه فى هذه الصور ... افعال المدح والذم وكذا فى فعل التعجب ... لعدم التصرف
فان ترك الحاق ... نعم المراة هند واكرم بهند والتاء مع الفصل فلانه لما بعد العامل عن فاعله ضعف قوته ... المسند على لحوق التاء به نحو حضر القاضى امراة
الا اذا كان المونث المعنى منقولا ... اسماء الذكور كزيد اذا سمى به امراة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة التانيث بفعله نحو قامت اليوم زيد
بين المذكر والمونث والمخبر ... جمع المذكر فلانه فى حكم المونث الغير الحقيقى لانه مونث لكونه ماولا بالجماعة ... المسند الى ظاهر غير المعنى لا يجب الحاق كما يجوز ترك
العلامة وان كان جمع مونث حقيقى نحو قال نسوة لان التانيث الطارى عليه ... فى تاويل الجماعة ازال التانيث الحقيقى كما ازال التذكير المعنى فى نحو رجال
وانما ... جمع المذكر السالم التذكير المعنى والطارى جمع المونث السالم التانيث المعنى نحو هندات لان لفظ المفرد فى جمع المذكر السالم باق فى اجزاء العام
بلا تغيير بخلاف نحو الهندات فانه تغير مفرده اذا كان ذا علامة اما لحذفها اذا كانت تاء نحو الغرفات او قلبها ياء او واوا ان كانت الفا نحو الحبليات
والصحراوات ولانه يطرد تغيير بعض فعلة مثلثة الفاء ساكنة العين نحو تمرات وغرفات وكسرات والتغيير سواء كان بالحذف او بالقلب او بتغيير
العين فرع عن التكسير ... الان المقدرة كالظاهرة عندهم ... المفرد المونث غير المعنى وكذا مع ظاهر شتاء
فلان تانيثه ... ضعيفا لكونه مونثا غير حقيقى لم يوثر تانيثه ... لفظ المونث دال على تانيثه فلا يجب الحاق العلامة بل يجوز نظرا الى
مجرد تانيثه وان اسند العامل المشتق الى مطلق ضميره اى ضمير المونث سواء كان حقيقيا اولا والى مطلق ضمير المثنى سواء كان حقيقيا او لا او ذكر
بقاء صيغة المفرد فى المثنى فلا يجب فالعلامة باول عامله المشتق او بآخره واجبة نحو المراة حضرت او تحضر او حاضرة او حضراء والمراتان حضرتا
او تحضران او حاضرتان او حمراوان والشمس طلعت او تطلع او طالعة وانما يجب العلامة لعدم الضمير المتصل المرفوع مع فوات صيغة المونث

الظاهرة الدالة على تانيثه وكان عليه ان يقيد العامل المشتق هنا بغير مسكن المضارع وبغير فعل الامر وان يقيد الضمير بالمنصل لانه لو كان
العامل فعل الامر او المضارع لا يلحق العلامة به نحو يا امراة اضربى ويا امراتان اضربا وكذا لا يلحق نحو قول المراة انا افعل وكذا لا يجب الالحاق مع الضمير المنفصل
لان حكم حكم الظاهر الاستقلاله وهى اى العلامة او واو الضمير فى الفعل وهى اى العلامة او صيغة جمع المذكر سواء كان مختصا بالمذكر نحو ضاربون او
مشتركا بينه وبين المونث نحو تراب فى غيره اى فى غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير جمع مكسرا احترازا عن جمع المصحح فانه لا يجوز فيه الحاق العلامة لا تقول
الزيدون فعلت لما ذكرنا من بقاء لفظ المفرد ولانه لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف فلا يونث لان فيه نوع نقص مذكر بعقل نقول فى الفعل الرجال
فعلت وفعلوا اما الحاق التاء فلان الرجال مونث كما عرفت واما الحاق واو الضمير فلكونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل ولا يجوز الرجال فعلن
النون ضمير المونث فى كلامهم والذكر المعنى العاقل فلا غلط الواو بازائه وقد اجرى على جمع المونث بالك بهم من حيث الجمعية فاقتصروا على انه يجوز فيه تانيث
الواحد ام يجوز فيه تانيث الجمع لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقى عن اصله من كل وجه وتقول فى غير الفعل الرجال فاعلة او فاعلون او فعال وانما جعلوا الواو
للمذكر العاقل والنون لغيره للفرق بينهما ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد وهى فى هذا الباب اقعد من حروف الصحيح فيكون جعلها للمذكر العاقل
اولى وهى اى العلامة او النون فى الفعل وهى اى العلامة او صيغة جمع بغير الواو والنون فى غيره اى فى غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير جمع
مونث سواء كان عاقلا او لا او جمع مذكر مكسر لا يعقل تقول فى الفعل النساء والعيون والايام فعلت وفعلن اما الحاق العلامة فلما قلنا من ان جمع المونث
واما الحاق النون فلانه ضمير جمع المونث وانما جاز الايام فعلن مع انه جمع مذكر لانه ليس له اصل فى التذكير كالرجال فاجرى على سنن المونث وتقول فى
غير الفعل النساء والعيون والايام فاعلة او فاعلات او فواعل او فعال ولا يجوز فاعلون لاختصاصه بالمذكر العاقل وما جاز فيه العلامة لان التانيث منه غير
الفصل كظاهر جمع غير المذكر السالم وظاهر غير الحقيقى من المفرد والمثنى فالاحسن عدمها اى عدم العلامة مع وجوده اى وجود الفصل كقوله تعالى نعم جاره
موعظة من ربه لانه اذا ترك العلامة بغير الفصل من غير قبح مع الفصل حسن لا محالة ومالزمت فيه العلامة من غير الفصل كظاهر المونث الحقيقى فالاحسن
وجودها مع وجوده لان الاحسن اكثر مناسبة مع الوجوب واقرب منه عند وجوده ما يقتضى عدم الوجوب بما فرق بينه وبين واحد التاء نحو نخل
والتمر يذكر لان لفظه مذكر كقوله تعالى اعجاز نخل منقعر ويونث لانه فى المعنى جماعة كقوله تعالى اعجاز نخل خاوية وحرى واحده على المذكر بالتاء اى لا اسناد المذكر
والمونث فى لفظ المفرد من هذا الباب فيقال حمامة ودجاجة وشاة للذكر والانثى من غير تاء والتاء فى المذكر لئلا يلتبس الواحد المذكر بعلامة تقدير حذف
التاء منه بالجمع لانه يقال للجمع حمام فلو قيل للمذكر ايضا حمام لزم الالتباس لا يتميز المذكر عنها بهذا السبب عن المونث الا بالتبيين بالصفة وشبهها
كالحال والخبر قال يونس اذا ارادوا الدلالة على الذكورة قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكر او يلد له ذكرا ومن ثمة اى ومن اجل جرى
واحده على المذكر بالتاء لا دليل على ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لجواز ان يكون لحوق التاء بقالت لاجل لفظ نملة فان لفظها مونث ومعناه

كل نفس بما كسبت رهينة فلم يونث رهين لانه ليس بمعنى المفعول بل هو اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم والاكثر ان لا يلزم التاء
الكلمة اى لا تلزم فعيلا بمعنى الفاعل محتاجون لما قلنا من التاويلات فى قولهم ان رحمة الله قريب والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء كما هو الحق
قولهم لا تاويل ويروى والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة وعلى هذا فهذا حكم لتاء التانيث بعد الفراغ من احكام المونث وهو ان الاكثر ان التاء
التاء لازمة للكلمة والكلم لا تبنى على التاء كما فى الف التانيث بل يكون وجودها كعدمها فى الاحكام ويكون فى حكم المنفصل لان وضعها على الفرق
والفرق بين المذكر والمونث وقولهم غبابة وطلاوة قليل والقياس ان يقال غبابه وعلاوة بالهمزة **اسماء العدد ما وضع لكمية**
آحاد الاشياء والواحد على هذا الاصطلاح عدد لانه يقع جوابا عن سوال كم وليس بعدد عند الحساب والقوم خارج عن التعريف لانه ما
وضع لآحاد ... بالاستعمال لكمية آحاد الاشياء اصولها اى ما يرجع اليها غيرها من اسماء العدد اما بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع
كالاف ومئات ومئين او صورة الجمع كعشرين الى تسعين او بالتركيب كاحد عشر او بالعطف كاحد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف فمطلق الثلثة اى سواء كانت الثلثة مركبة او غير مركبة وسواء عطف عليها شئ اولا الى العشرة حال كونها غير مركبة بالتاء يذكر ويونث على العكس اى على
عكس تذكير غير العدد وتانيثه فيلحق التاء بالمذكر ويسقط من المونث لان اصل العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء لان ما فوق الاثنين من
العدد موضوع على التانيث فى اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو سنة مضعف ثلثة لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب اعتبار كونه عددا
فوق الاثنين فتانيث العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما حصل جريان معنى الوصف على الاعداد بواسطة غلبة التعيين بها عن المعدود وان الابرى
ان معنى جاء رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد اجريت مجرى الصفات المشتقة فى اطراد الفرق بين المذكر والمونث والمذكر اول لانه اصل
والمونث فرع عليه كما عرفت فاذا كان موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها لاصل لكونها منه لجمع والجمع مونث وان كانت مضافة الى موصوفها وهو
الاكثر نحو ثلثة رجال صارت تابعا لمضاف اليه فى التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف فى الاصل ثم لما وصلوا الى جمع المونث وكرهوا الفاء الفرق
ولا يجوز زيادة تاء اخرى لاستلزام اجتماع علامتى التانيث فى كلمة واحدة لزم حذف التاء وانما كان الاكثر فيها الاضافة لرعاية اصلها لكونها الفاظا
جامدة لا دلالة لها على معنى الوصفية باصل الوضع ولحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة وفيه كثرة الاستعمال واعلم ان الاعتبار
لحوق التاء بهذه الاعداد وعدم لحوقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدود لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود جمعا وواحده مونثا فى العلم
احترازا عن نحو طلحة فانه يقال فيه ثلث طلحات بحذف التاء فيها نحو ثلث نسوة وثبون وان كان مذكرا اثبت التاء سواء كان فى لفظ الجمع
التانيث كاربع حمامات فى جمع حمام او لم يكن وان كان المعدود صفة قامت مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر
امثالها فانك حذفت التاء منها مع ان المثل مذكر لان المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا

ويجوز كسر العشرة المركبة فى المونث

على اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر وان كان مختصا بجمع المونث كان حكمه حكم المونث نحو
... لانها ... ونحو ثلث عشرة عند تميم لئلا يلزم توالى اربع فتحات فى كلمة
واحدة وهى عشرة مع امتزاجها بالاسم الاول الذى فى آخره فتح ولا يلزم ذلك فى المذكر نحو ثلثة عشر فلا يكسر وكذا لا يلزم فى عشرة اذا لم
يركب لعدم امتزاجها بما فى آخره فتح وعند كلهم اى يسكن الشين فى المونث وهى الفصيحة لئلا يلزم فى كلا اولى من ازالة ثقل ... وقد
يسكن العين المركبة مع ما فى آخره متحرك فى المذكر لئلا يلزم اجتماع اربع فتحات نحو احد عشر بخلاف اثنى عشر ويجوز الكسر بالياء ثمانى عشر
وكذا الياء او الثمانى عشرة ان كان القياس ان يفتح والفتح اكثر كاحد عشر وانما اسكن لاستثقال الاصل لو حرك بفتح الياء مع
تثاقل المركب بالتركيب ويجوز حذفها اى حذف الياء بكسر النون اكتفاء بكسرها عنها ويجوز حذفها مع فتحها اى فتح النون لانه جعل
النون بعد حذف الياء بمنزلة آخر الجزء فيفتح كما فتح آخر الجزء الاول من احد عشر وعشرة الى تسعين يستوى فيهما اى فى المذكر والمونث
لان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا وثلث عشرات رجلا لا تسع عشرات رجلا فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف
كلمة حذف لامها وعوض عنها الواو والنون نحو قلون وذلك لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا عبارة
عن عدد واحد فنقل او لا عشرات المثنى الى لفظ عشرين لكونه كالموطئة لجمع غير القياس فى اخواتها فلا لزم فى آخرها الواو والنون
جراحها المحذوف لا يجوز تانيثه لانه لا يجوز الجمع بين جمع بالواو والنون وبين علامة التانيث واعتبار اللفظ اولى من اعتبار المعنى
لان المعنى مدرج اللفظ ولان فيه اجراء اللفظ على ظاهره من غير تاويل وبيان كان المعدود مذكرا او اللفظ مونثا كالنفس اذا اطلقها
على الرجل جاز لك ان تقول ثلثة انفس نظرا الى المعنى والاولى ان يقال ثلث انفس نظرا الى اللفظ كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
والمراد آدم عليه السلام او بالعكس بان يكون المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص اذا اطلقته على المراة فجاز
لك ان تقول ثلث اشخص رعاية لجانب المعنى منه قوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبائلها العشر فقال عشر
ابطن رعاية لجانب المعنى اذ المراد بالابطن القبائل والاولى ان يقال ثلثة اشخاص رعاية لجانب اللفظ والمميز فى الثلثة الى العشرة
مجرور وذلك لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من الاضافة فآثروا فيه التخفيف بالاضافة وسقوط التنوين ولان المعدود
فى الاصل كان موصوفا كما عرفت فلو نصبوه لكان المقصود منافى صورة الفضلات مع عدم المانع من الاضافة مجموع
لان المعدود المضاف اليه للثلثة الى العشرة هو الاصل موصوف والاصل الموصوف لما ان يكون جمعا فابقى الجمعية فيه مضافا اليه
رعاية للاصل مع ان المضاف اليه مناسب للموصوف فى عدم كونه فضلة بخلاف المعدود من نحو احد عشر رجلا فانه لما تعذر الاضافة

محمل الكونها انثى وهذا رد من ابن الحاجب على الامام ابي حنيفة رح على ما روي ان قتادة دخل الكوفة والتف عليه الناس فقال سلوا
عما شئتم وكان ابو حنيفة رح حاضرا فقال سلوه عن نملة سليمان هل كان ذكرا ام انثى فسالوه فانقطع فقال ابو حنيفة رح كانت انثى ولو كان
ذكرا لقال قالت نملة وقال ابن الحاجب والذي على انه لا دليل في الاية على ان النملة انثى قولهم بالاتفاق هذه حمامة ذكر ولو كان التانيث في قالت
ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر فالذي جوز الاتيان بها مع كون الموصوف مذكرا هو هذا الباب مع التصريح بالمذكر يجوز
بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقال ايضا وقد اورد على ذلك لزوم قال طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ فيه وهذا الالزام لما ذكرناه لان الاتفاق
على تجويز هذه حمامة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والشرح ذكر ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه
وجعل لمن مدلوله فصار التانيث فيه نسيا منسيا باعتبار المعنى وليس كذلك باب شاة وقال بعض فضلاء ما وراء النهر ان اعتراض
ابن الحاجب ليس بشيء اذ لو كان جائزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل لمجرد صورة التانيث في الفاعل المذكر الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءت
طلحة وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجواب الشرح عن ذلك بقوله وليس كذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا
لبعض الكوفيين والاكثر انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول فيفسد
المعنى فلذلك قال العجب ان طلحة تناقض محض وتعاند صرف وكانه نسي ما مضى في صدر كتابه من قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على ثلثة
ادنى شك ان عقرب مع ان علامة التانيث فيها مقدرة فالعلمية لا تمنعها عن اعتبار تانيثها حتى تمتنع من الصرف فكيف تمنع العلمية من اعتبار التانيث
في طلحة مع ان علامة التانيث فيها لفظية فاذن ليس طرح التاء عن الفعل الا لان التاء انما يؤتى بها علامة لتانيث الفاعل والفاعل هنا مذكر حقيقي
وكذا النملة لو كان مذكرا لكان مثل طلحة حذو القذة بالقذة هذا آخر كلامهم وفيه نظر لانه لا يلزم من اعتبار تانيث نحو طلحة لمنع صرفه وهو
حال كونه علما اعتبار تانيثه في غيره وهو لحوق علامة التانيث بعامله نعم كلام ابن الحاجب ممنوع ولكن بوجه اخر لا بما ذكره هذا الفاضل وهو انا لا
انا نحكم على تجويز هذه شاة ذكر لان ابن السكيت قال تقول هذا بقرة اذا عنيت ثورا فاذا عنيت انثى قلت هذه بقرة واما اصل الحق
تاء التانيث للتنصيص على الواحد نحو تمرة وتمر لا خلاف في انه يطلق على المذكر والمؤنث وانما الخلاف في ان ذا التاء اذا اطلق على المذكر الحقيقي هل تذكره
كالحية لكونه مذكرا ففيه خلاف ذهب ابن الحاجب الى انه لا يجب ونحن نقول انه يجب لان اصل التاء ان يكون للمؤنث وما طرا عليه التذكير الحقيقي بسبب
اطلاقه على المذكر الحقيقي منع ذلك من اعتبار تانيثه في غيره من الفعل والصفة والخبر لان الطاري ازال حكم المطرو عليه رعاية الفرق بين المذكر الحقيقي
وغيره والتاء مقدرة في المؤنث الذي ليس فيه لفظ علامة تانيث والعدد مخصوص بالتاء من علامات التانيث لاستمرار ظهورها في كل مصغر ثلاثي
فعلم انها مقدرة ومرادة اذ لو لم يكن مرادة لما جاز الاتيان بها في التصغير لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن قياسا الى تقدير انها ساقطة نحو حايض
ان اريد الثبوت

وانما جاز تانيث المذكر بتاويل التانيث

ان اريد بالحايض التي ثبت لها الحيض واستمر بتاويل الانسان او نحوه حايض عند سيبويه وانما جاز تانيث المذكر بتاويل المانث نحو
... فتذكير المؤنث بتاويل التذكير اولى وعلى معنى النسب عند الخليل لان فاعلا يجيء للنسب نحو تامر ولابن اي ذو تمر وذو لبن فكذا امراة
حايض بمعنى ذات حيض وما كان على معنى النسب فقياسه ان يؤتى بغير تاء لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل فاذا لم يكن
معنى الحدوث لم يكن بمعنى الفعل الذي معناه الحدوث فلم يحمل عليه للفرق بين هذا النوع من الصفات وبين ما جرى على الفعل لفظا ومعنى
وقول الخليل اقيس لانه ردها الى معنى يقتضي حذف التاء وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء ولانا نقول هم على ان حذف
التاء انما يكون اذا اريد الثبوت دون الحدوث وهو انما يصح على قول الخليل لا قول سيبويه لان التاويل بانسان لا يمكن في الثبوت بل يمكن في الحدوث
وليس عدم الظهور اي ظهور التاء في هذه الصفة لاختصاص اي لاختصاص هذه الصفة بالمؤنث كما قال الكوفيون لان كل صفة لا يشارك فيها المذكر المؤنث
كحايض لا يدخلها التاء لعدم الاحتياج الى الفرق لاختصاصها بالنساء يعني خلاف ذلك طردا وعكسا اي يجيء عدم الظهور مع عدم الاختصاص ويجيء الظهور
مع وجود الاختصاص كجري الضامر على الناقة والجمل يقال ناقة ضامر وجمل ضامر وكذا يقال امراة عاشق ورجل عاشق فلو كان سبب عدم الظهور
اختصاص الصفة بالمؤنث لوجب ان لا يجوز ناقة ضامر وفيه نظر لانه انما يلزمهم هذا لو عمموا وليس كذلك لانهم انما عللوا نحو حايض وطالق وبكر
المرضع على المراة كقوله به قد تصل كل مرضع فلو كان الاختصاص سببا لعدم الظهور لوجب ان لا يظهر التاء في مرضعة لاختصاصها بالمؤنث وفيه نظر لانهم
انما جعلوا الاختصاص سببا مجوزا لعدم الظهور لا موجبا فلا يلزم من اختصاصها بالمؤنث وجوب عدم الظهور وانما يلزم جواز عدم الظهور وهو حاصل لانه
كما جاء مرضعة جاء ايضا مرضع كقول امرئ القيس ومثلك حبلى قد طرقت ومرضع وانما اريد الحدوث اي ان اريد به انها في الحال تحدث لها الحيض
فالظهور اي ظهور التاء وذلك لان الاصل في اثبات التاء الفعل لانه لحاق التاء لاجل تانيث الفاعل واصل العامل ان يكون للفعل فاذا وافق الصفة
الفعل لفظا باعتبار الموازنة ومعنى باعتبار الحدوث والتجدد لحق التاء بها لمشابهتها الفعل لفظا ومعنى وحايض هنا كذلك لانه جار على فعله في
الحركات والسكنات وهو موافق له في معنى الحدوث والتجدد والتاء مقدرة سماعا في نحو العين والارض مما علم تانيثه بظهور التاء في تصغيرها نحو
اريضة او في صفته نحو ارض مقبلة او في فعله نحو ابقلت الارض ومما يستوي فيهما اي في المذكر والمؤنث فعول ومفعال ومفعيل وفعيل نحو امراة
صبور ومعطار ومسكير وقتيل وذلك لعدم مشابهة هذه الابنية لابنية الفعل لفظا لعدم جريانها عليه في الحركات والسكنات ومعنى لعدم
دلالتها على الحدوث واحترز بقوله بمعنى مفعول عن فعيل بمعنى فاعل فانه يلحق التاء به وذلك لان الفعل هو الاصل في الحاق العلامة به وفعيل
بمعنى فاعل اقرب الى الفعل من فعيل بمعنى المفعول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول فالحق التاء بما هو اقرب ولم يلحق بما هو ابعد فرقا

فيه ونصب على التميز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب اعرابه فالوجه ان الجزء الاخير
من العدد والمميز اخوان خص عليه لان التركيب يستدعي الخفة الا ان المائة المميز للثلثة الى العشرة والا ميز بالمائة عشرة والعشرين
فلا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء عنهما بالف والفين فانه اي فان المميز للثلثة الى العشرة والجمع مفرد …
لان المائة في نفسها جمع كثير موضوع للكثرة والمائتين اي يقال ثلث مائة او ثلث مئين فرقا الى الواحد لان المفرد …
ويقال ثلثمائة الى تسعمائة والاردة على ذلك ثلثة رجال في الاكثرة منا والاناث … والاثلث نساء اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف
والمميز للمائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف لان المائة في العدد لا يجمع كما عرفت مفرد فلا يقاع افراد المميز على العدد الذي قبله
مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد دخوله الجمع فلا يتناوله مميز الثلثة وكذا … فقد ذهب الثلاثة والمائة
نادر شاذ لان حكمها ان يضاف الى مميزه وهنا ترك الاضافة ونصب مميزه وسنين في قوله ثلثمائة سنين محمول على البدل
اي بدل سنين من ثلثمائة وقيل على عطف البيان لان المميز وعطف البيان كلاهما للتفسير والمميز محذوف اي ثلثمائة مدة
ان كان المائة منونة غير مضافة الى سنين ونزل الجمع وهو سنين منزلة المفرد وهو سنة ان كانت المائة مضافة الى سنين والاحمل على
البدل على تقدير تنوينه شذوذ انه جمع مميز مائة ونصبه في القراءة الاولى وفي القراءة بتنوين المائة خلاف بما اذا جعل سنين مميزا
بدلا من ثلثمائة فانه لا يلزم شيء من الشذوذ من فيها ولزم الشذوذ الواحد في القراءة الثانية لو لم يحمل على تنزيل الجمع منزلة المفرد على
تقدير الاضافة قيل لو جعل سنين غير المميز الموجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة وذلك لان المفهوم من لغتهم ان مميز المائة واحد من مائة
فاذا قلت مائة رجل فالمميز رجل وهو واحد من المائة فعلى هذا يكون السنين واحدة من المائة ومن ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فيجب ان يكون تسعمائة وفيه نظر لان ذلك مخصوص بما اذا كان المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون القصد به كالقصد في وقوع التمييز
جماعة نحو ثلثة اثواب والمميز في احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد
لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة في عشرون واخواته لما ذكرنا تحت التمييز مفرد ولا
يجوز جمعه وان قصد كلا نوع وقد عرفت علة ذلك آنفا وان وقع جمع بعد احد عشر الى تسعة وتسعين فعلى اي محمول ذلك على البدل اي بدل
ذلك الجمع من العدد وحذف المميز كقوله اثنتي عشرة اسباطا فان اسباطا بدل من اثنتي عشرة وقيل عطف بيان والمميز محذوف
وهو فرقة او جماعة فيكون المميز مفردا ولا يجوز ان يكون اسباطا هو المميز ولا يلزم ان الوث العدد واحد واثنان لا مميز ان
لا يقال واحد رجل ورجلين او رجالا كما لا يقال اثنا رجل او رجلين او رجالا لاستغناء بالتمييز وهو رجل او رجلان شل عنهما

نادر شاذ

الا من الواحد والاثنين لدلالته اي لدلالة التمييز على فهو صيغة العدد فان لفظ رجل يفيد الوحدة كما ان لفظ رجلين يفيد
التثنية بخلاف لفظ الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم كم هم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فجيء بالجمع في الجمع من العدد والمميز ونحو
… كان خصيتين من الذكذل ظرف يجوز فيه ثنتا حنظل شاذ مع انه في ضرورة الشعر والقياس حنظلتان والتذلذل التحرك
ظرف عجوز جراب يجعل فيه خبز وما يحتاج اليه والعجائز الظرف لا يجوز التنبيه على انه خلق قد تشنج لقدمه ويقال من اصول العدد دون
المائة والالف ويبقى واحد الا نسبيه البعض اي بعض منها وصف على صورة اسم الفاعل يعنى انه واحد من العدد الذي يضاف هو اليه
الاول والثاني الحادي عشر فصاعدا نحو التاسع عشر والثالث والعشرون فيقال اول كالاثنين اي واحدهما وثاني اثنين واثنا
فال كالاول والثاني ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد هنا العدد بل هو صفة فعبر بلفظ الواحد الا الاول كما عبر بلفظ الاثنين
الى لفظ الثاني وقوله كالاول لبيان قوله فصاعدا … انه يمكن اشتقاق هذا الوصف مما قبل كالاثنين لان هذا المعنى لا يستدعي عددا قبل منه
قبله ليجعل العدد المشتق منه وما جاوز العشرة ايضا لانه بهذا المعنى لا يقتضي فعلا يكون هو مشتقا منه فجيء بما قبل العشرة نحو ثالث عشر واحد
واحد من ثلثة وعشر فعشر في التقدير معطوف على ثلثة لا على ثالث حتى يخفى معنى العطف فيه ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة وعطف عليه
عشر اضطرارا وذلك لانه لا يمكن بناء اسم فاعل من الجزئين والا لكان دالا على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من التعدد و…
خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين مع بقاء حروفهما لانه انما يبنى مما كان على ثلثة احرف ليمكن البناء ولا مع حذف بعض حروفهما
نحو ثالث عشر مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس مع ان اسم الفاعل من اول الجزئين ايذانا من اول الامر بان المراد المفرد من المتعدد لا العدد و…
… عليه لفظا ولذا بني الجزئان وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه واعلم انه جعل المميز منهما في التذكير والتانيث على
على ما كان عليه المميز من التركيب وكذا جعل العدد على ما كان عليه اسم كما من الحاق التاء في المؤنث وتركها في المذكر فيقال حادي عشر وحادية
عشرة ويقال بمعنى الى على اي بمعنى انه يجعل العدد الذي يضاف هو اليه ازيد مما كان عليه قبل نحو ثالث اثنين اي جاعل اثنين ثلثة الا الى العاشر
اي لا يقع ما قبل كالاثنين لان ما قبل كالاثنين واحد وليس قبل الواحد عدد اقل منه حتى يجعله واحدا او ما جاوز العشرة منه لان الوصف اسم فاعل
حقيقة لانه بمعنى الجاعل واسم الفاعل لا بد من فعله ولم يثبت فعل لما فوق العشرة خلاف ما دونها من كالاثنين الى العشرة فان لكل منها فعلا نحو
ثنيت كالاحد فنيا وثلثت كالاثنين ثلثا والمضارع من جميع ذلك بكسر العين وقيل بفتحها ايضا الا ما كان لامه حرف حلق فانه يجوز فيه الفتح ايضا
واما الوصف بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج الى الفعل فيجوز ان يبنى من اول جزئي المركب من العشرة وما يثبت
عليها وتذكيرهما في المذكر وتانيثهما في المؤنث جريا على القياس فيقال الثالث للمذكر والثالثة للمؤنث لان كل واحد منهما اسم لواحد مذكر او مؤنث

على ادريس بيائين قلت الفوا او النفور بقلبها الفا لوجود الف بعدها بما قبلها واوا رد اباها احلها حقيقيا او تقديرا …
استثقال الواو وهذا الثلاثي والغالم فحذف كالف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند حذف النون بالاضافة نحو عصوان
ولدوان في السبيع بلا دلالة فانه الفلم بو على اصله لكن لا انال والكين المقصور ثلاثي الف بدل عن واو حقيقة او تقديرا وكذا ان يكون
ثلاثيا والف عوض عن ياء نحو الفتح او لا يكون عوضا عن شيء لكن يمال نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فانه والف عوض عن الواو
نحو المصطفى او من الياء نحو المرمى او لا يكون عوضا عن شيء نحو الحبار والحبنطى والقبعثرى فبالياء اي يكون المقصور هذا الصور المذكورة بالياء
يقلب كالف ياء اما في الثلاثي الذي الف عوض عن الياء او الف بالرفق واما في غيره فلطلب التخفيف في البناء المجدد وقيل المذروان
في الصحاح المذروان اطراف الاليتين لا واحد لها والذروان من القوس للموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى
واسفل وهذا اعتراض لان مذري ليس بثلاثي مع انه قلبت الف واوا واجاب عنه بقوله للزوم التثنية يعني انما قلبت كالف
في المفرد باء عند التثنية ومذري مفرد لم يستعمل اصلا حتى يقلب الف ياء عند التثنية لانه مثنى لم يستعمل واحده فكان الواو فيه منزلة الواو
في مفككه وهمزة الممدود وهو الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ونحو ممدود لا لزيادة مد كالف عنها بواسطة وقوع الهمزة
بعدها تقلب واوا ان كانت الهمزة للتانيث نحو حمراوان وصحراوان لكونها زائدة محضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من غير
وانما تقلب ياء لما بين الهمزة وبين الواو من التقارب في الثقل فهو نظير الهمزة ولانه نقيض الهمزة من جهة المخرج لانها من اقصى
الحلق والواو من مبدأ الشفة فحمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير وبثبت الهمزة ان كانت اصلية نحو قراآن في
قراء لاصالتها وجاز الوجهان المذكوران وهما قلب الهمزة واوا وثبوتها ان كانت منقلبة عن حرف اصلي نحو كساآن ورداآن او زائدة
للالحاق لا للتانيث نحو علباآن وذلك لشبهها بالهمزة الاصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي
فتشابهت الهمزة الاصلية وبهمزة التانيث من حيث انهما ليستا باصليتين كما انها ليست كذلك فقلبتا واوا كما قلبت همزة
التانيث واوا وقد يحذف الجمع وشبهه قليلة لان ذلك الجمع بعد التثنية فيقع ذكر التثنية ضائعا وان ذلك قليلة بلفظ قد
ولكن قد يحتاج اليه لكن في بعض المواضع حيث لا يمكن التعبير بمجرد الجمع كقوله تبقلت في اول التبقل بين رماحي مالك ونهشل
او شبه الجمع اي كاسم الجمع وشبهه اسم من شبه الجمع لان لفظه مفرد وان كان معناه جمعا كقوله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كالشاة
العائرة بين الغنمين على تاويل فرقين اي بين فرقين من الرماح وبين فرقين من الغنم وقد جاء المثنى بلفظ الجمع اذا كان المثنى
مضافا الى المثنى وكان المثنى المضاف بعضا منه اي من المثنى المضاف اليه او كان المضاف متحدا في كل منهما كقوله تم فقد صغت قلوبكما

وقولهم ما احسن رؤسهما او متعددا كقوله تم فاقطعوا ايديهما والمراد يداهما فاطلق لفظ الجمع على اليمين مع ان المضاف وهو
الايد ليس كذلك متحد فيهما لان لكل واحد منهما يدين وانما حسن هنا العبارة عن المثنى بلفظ الجمع مع ان الاولى ان يعبر عنه بلفظ المثنى
المناسب بينهما ان كل واحد منهما معنى الضم مع كراهة اجتماع لفظ تثنيين فيما تأكد اتصالهما لفظا لا منافاة ومعنى لان الوصف ان المضاف
بعض من المضاف اليه ومع عدم اطراد اللبس ولذا لا يجوز التعبير عنه بلفظ الجمع في نحو اقراسهما لعدم الاتصال المعنوي بينهما بين المضاف
والمضاف اليه ومع اطراد اللبس منها **المجموع ما دل على آحاد** شامل لغيره من اسماء الجموع وبقوله بحروف مفرده اي بحروف
يكون في مفرد ذلك المجموع خرج منه شل نفر ورهط لانه لا مفرد لهما من حروفهما وقوله لفظا او تقديرا بيان لحروف مفرده فانه يجوز ان
يكون جمعها ملفوظا نحو رجال او لا نحو جوار في جمع جارية وادل في جمع دلو ليس ذلك الدال على زنة فعل احترازا عن نحو تمر وركب فان
بناءه فعل ليس من ابنية المجموع في غير محل النزاع ولان نحو تمر لو كان جمعا لكان جمع كثرة لانه ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على
بنائه مع انه يصغر نحو تمير واعلم ان ابن الحاجب قال المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده واحترز بقوله مقصودة عن
نحو تمر وركب فان الآحاد فيهما ليست مقصودة بحروف المفرد بل هي تابعة لضمنها كما في رهط ونفر ولكن الشارح لفظ تمر وركب
موافق للفظ تمرة وراكب بخلاف رجل فانه اخذ حروف مفرده وغيرت الجمع ثم قصد بها الآحاد فالآحاد معدودة بحروف مفرده لكن
القول بان الآحاد مقصودة في نحو رجال بحروف مفرده وغير مقصودة في نحو ركب تحكم وكان المص لذلك ذكر بازاء هذا القيد قوله ليس
على زنة فعل احترازا عن نحو تمر وركب وهو اي الجمع اما صحيح ان لم يتغير نظم واحده وصيغته سواء لم يكن فيه تغير نحو زيدون او يكون تغيير
قياسي ولكن لا يكون في نظمه وصيغته بل في آخره الذي لا مدخل لسكناته وحركاته في الصيغ كحذف كالالف من نحو اعلون والياء
من نحو قاضون وحذف التاء من نحو مسلمات وقلب كالالف ياء في نحو حبليات قيل يرد عليه النقض بنحو صنوان في جمع صنو
فان نظم واحده غير متغير فيه مع انه جمع تكسير قلت ان نحو صنوان مجموع حروفه غير نظم واحده فتغير فيه نظم الواحد ايضا او مكسر
ان تغير نظم واحده لفظا نحو رجال او تقديرا نحو فلك في جمع فلك فانه وان لم يتغير صيغته لفظا ولكنها متغيرة تقديرا لان ضمة
الواحد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد والصحيح للمذكر ان كان بواو مضموم ما قبلها في حال الرفع او بياء مكسور ما قبلها لفظا اي حقيقة او كرا
ملفوظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون مفتوحة عوضا عن التنوين فقط او عن الحركة فقط
او عن كليهما كما عرفت ذلك في المثنى وهو كالمثنى فيما ذكر وقد جعل النون في الجمع بالواو والنون التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب
للتنبيه على انه مخالف للقياس فالجمع مكسر جرى فيه اعراب المكسر ويدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة بلزوم الياء اي مع لزوم

طلاق نحو ثلثة رجال وثلث نساء فان كلا منهما للجماعة وفي كلا اوّلا اي في الوصف بمعنى البعض يلزم الاضافة الى ما يساوي هذا الوصف
من العدد بالاتفاق نحو ثاني ثلثة لان الثالث بهذا المعنى ليس واحدا او من اثنين او الى اكثر منه على خلاف نحو قيل لا يجوز اضافته بهذا
المعنى الا الى من العدد المشتق هو منه وهو الثلثة وللرابع ثالثا فلو اضيف الى الاقل او الاكثر لا يكون واحدا منه بل من غيره فيختل المعنى وقيل جاز
اضافته الى عدد اكثر كما هو لمعنى تفصيل نحو حادي عشر ثانيها كذا ورابعها كذا الا انه بمعنى غير المعنى الاول لان الثالث من العشرة لا يكون واحدا
من العدد المشتق هو منه بل هو واحد منها ولا يكون سادسا في المعنى الاول لان الثالث والرابع ثالثا باعتبار انه مذكور ثالثا فهو ثالث عشرة
فانه يجوز ان يكون واحدا من العشرة اضافته حقيقية لانه بهذا المعنى ليس بعامل فيما هو اليه حتى يكون اضافته اضافة لفظية واعلم انه لا يلزم الاضافة في الاول
لانه يجوز ان يقطع عن الاضافة نحو ثالث الى عاشر ويجوز ان ينصب الثاني كان للاول الثاني لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما
الثالث واخواته لا فعل لها بهذا المعنى ولا يلزم الاضافة في الثاني اي في الوصف بمعنى الجعل لانه اسم فاعل حقيقة فلا يلزم اضافته الى معموله بل يجوز ان ينصب
ما بعده بهذا الاعتبار اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيقال هو رابع ثلثة بتنوين الاول ونصب الثاني بخلاف الاول فانه ليس باسم فاعل حقيقة
فيجوز ترك اضافته وجعل معموله على ما هو حقه قبل الاضافة وان اضيف الثاني الى الاقل من العدد المشتق هذا الوصف منه بواحد ولا يجوز اضافته
الى عدد اكثر منه او مساو له لفساد المعنى لان الثالث انما يجعل الاثنين ثلثة ولا يمكن ان يجعل الثلثة ثلثة كما لا يمكن ان يجعل الاربعة ثلثة اضافته
لفظية ان كان بمعنى الحال او الاستقبال ويجوز اعماله من غير اضافة وفي اضافته ان كان بمعنى الماضي اضافة حقيقية لان مثله لا يعمل اضافة الصدر
لا معمولها وفي نحو حادي عشر احد عشر وهذا جائز عند سيبويه من غير حذف ويكون المركب الاول مجردا بنائه مضافا الى الثاني بجزئيه نحو
حادي احد عشر باعراب الاول وحذف عشر من الاول عند سيبويه ايضا لكراهة اضافة اسم قد جعل هو مع اسم آخر اسما واحدا فحذف عن الاسم الاول
حذف الجزء الثاني واعراب الاول لزوال مقتضى بنائه وهو التركيب واما الكوفية فلا يجيزون الا الاثبات وانما يقولون حادي عشر احد عشر لا غير وتنزلوا
ابتداء حادي عشر احد عشر حادي عشر بحذف احد شطري من الشطرين وهو عشر من المركب الاول وهو حادي عشر وحذف اول شطري من المركب
الثاني وهو احد عشر لدلالة الكلام عليهما فبقي لفظ بعد الحذف لفظ الجزء الاول من المركب حادي عشر والآخر على بنائهما لقيام ثاني الثاني
مقام ثاني الاول وقيل باعراب الاول وبناء الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر برفع ثالث ونصبه وجره وبناء
عشر على تقدير ثالث ثلثة عشر لحذف الصدر فنوى ثباته فبقي بناء الجزء وقيل باعرابهما وتقول في المؤنث على الوجوه الثلثة المذكورة الحادية
عشرة احدى عشرة والحادية احدى عشرة الى التاسعة عشرة تسع عشرة المثنى ما لحق آخره الف في حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
في حالتي النصب والجر والالف وكذا الياء نفس الاعراب او حروف الاعراب على معنى ان الاعراب مقدر فيها او دليل الاعراب على ان الاعراب مقدر فيها

فافهم

على اختلاف الآراء والتنوين ... وهو مذهب سيبويه فانه قال ان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع وليس مراده انه بمنزلة
الدال المتحرك بحركة الضمة حتى لا يحتاج الى زيادة النون عوضا عن الحركة وانما مراده انه بمنزلة الدال المرفوع اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص
الضمة بالفاعلية في الالف دلالة على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال ونونه مكسورة عوضا عن التنوين فقط في حالة الاضافة
نحو رجلا زيد او عوض عن الحركة فتسقط الالف نحو الرجلان او عنهما كليهما في حالة الوصل مع عدم اللام والاضافة نحو جاءني رجلان يا فتى
وفي نحو رجلان وتثنية ليس بعوض عن شيء منهما وقد عرفت في اول الكتاب كثيرا من احكامه وعلتها البدل الحروف على ان ... ونظيره
في اللفظ وقوله ... اي شرط جنب المثنى معنى ان يكون حقيقة احدهما في حقيقة الآخر بعد ... ما به امتياز احدهما سواء
كان ما به الامتياز من العوارض نحو زيدان او من الذاتيات نحو الحيوانات عن الآخر كما ان قوله ... نوع اللفظ فخرج الالفاظ
المشتركة من الحد اذ لا يقال قرآن ويراد به الحيض والطهر على الاكثر وانما يراد بهما طهران او حيضتان وقال ... الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى في العلم فان نسبة
العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فليصح ان يقال القرآن والقرء مثل ذلك والجواب
ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات ... ذات الشخص بعينه من غير نظر الى كونه آدميا او غير آدمي فاذا اجتمع معه آخر بذلك الاسم صح
تثنيته لانه من جنسه باعتبار معنى التسمية اذ كل منهما ذات الشخص بعينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص وانما يقال القمران للشمس والقمر مع
عدم الاتحاد في اللفظ لانه انما يقال القمران لهما بعد ان جعل الشمس قمرا وانما يقال الابيضان للماء والخبز مع عدم التماثل سهما في
المعنى لدخولهما تحت نوع الابيض فان الجامع بينهما ... الواضح هو البياض ويحذف النون بالاضافة لما عرفت في الاضافة وحذفت
التاء في خصيين واليين لانه غير جائز حذفها منه نحو ... لئلا يلتبس المثنى المؤنث بالمذكر وانما حذفت منهما حيث
جاز لان مفرد كل واحد منهما لما لم يفرد احدهما عن الآخر صار كلمة مفردة فكما لا يقع تاء التأنيث في وسط الكلمة المفردة لا يقع
في وسطها والمحذوف الجزء من مثل يدان اي مما حذف جزءه لا على قياس واصله يدي على وزن فلس ودم فان اصله دمو برده
المحذوف نحو اخوان لان الكلمة بالتثنية ... آخر ... يناسب اي يرد له لفظا فكان رد المحذوف منهما اليها اولى ولا يرد
نحو يدان لانه لما حذف الجزء منه شاذا وصار الحذف نسيا منسيا في التثنية على النمط الواحد وكل واحد من الرد وعدمه امر سماعي
والمقصور وهو الذي في آخره الف مفردة لازمة سواء كانت الالف ملفوظة نحو الفتى او مقدرة نحو ... وانما سمي مقصورا لانه قصر المد
ولانه محبوس عن الحركة والقصر ... كان ثلاثيا وعرف ان الف عن واو ولم يعرف ... الالف فان عدم امالته دليل

الياء في دون الواو ولان النصب بالياء اخف من الواو ولا حاجة الى الواو ... بدليلها ولا لاجل الحلل الاعراب
على النون نحو قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف
بالاضافة وكقوله وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولو جعلت مكسورة
فقد جعل نون التثنية معتقب الاعراب وهو قليل جدا ولذلك لم يذكره المص نحو مررت بالسبعان وهو اسم موضع ويلزم الالف في
التثنية لانها اخف من الياء مع عدم الاحتياج الى الياء والتصحيح لمؤنث او لمذكر غير عاقل لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير كان الجمع الصحيح
بالالف والتاء غالب فيه وقائم مقام التكسير نحو سرادقات وبوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعمدة الخباء وجمعه
بون في جمع شاذ لا يقاس عليه لانه لم يجمع تكسيرا وهو بون فيجب ان لا يجمع هذا الجمع بالالف والتاء وقوله ان كان الجمع الصحيح بالالف والتاء
قيد في قوله لمؤنث وما عطف عليه وما جمع بالواو والنون ان كان اسما لا صفة ... ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة وربما خص به بعض هذا القسم وهو ما دل على حقيقة معينة من حيث هي كالرجل والفرس وجعلوه قسيما للصفة
وهي ما وضع لذات غير معينة باعتبار صفة معينة كالراجل والفارس فشرطه بعد الذكورة اي بعد كونه مذكرا لفظا ومعنى واحترز به عن
نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون وانما قال بعد الذكورة ولم يقل فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل لان قوله مذكرا مستغن عنه لان
الكلام في الجمع المذكر الصحيح كما علم من سابق كلامه وانما ذكر قوله بعد الذكورة ح لئلا يغفل السامع عن هذا الشرط العلمية والعقل
واحترز بهما عن نحو رجل ونحو اعوج علم فرس لمناسبة بين هذا الجمع وبين المذكر العلم العاقل لان السالم في الجمع اشرف من التكسير كما
ان المذكر العلم العاقل اشرف من غيره ولو قال بدل قوله العقل العلم لكان اولى لانه جاء في القرآن العزيز فنعم الماهدون وام نحن
الزارعون ولا يوصف الله تعالى بالعقل لعدم الاذن الشرعي ولان العقل يوهم النهي من القبائح الجائزة على من له العقل تعالى الله عنها
وقوله علما احترز عن نحو قلون وثبون وحرون والزيادة وهي الواو والياء والنون في نحو ارضين واوزين مما لم يكن مذكرا علما
عاقلا عوض عن بعض الكلمة لفظا كارضون فان الواو والنون عوض من التاء المحذوفة من ارض التي هي الاصل ارضة بدليل اريضة
وكذا في سنون وثبون لان اصلهما سنوة وثبوة او توهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصها ... بالادغام وانما قال
توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز اوزز بتحريك الزاء الاولى حتى يكون النقصان فيه تحقيقا لا توهما وهذا تعسف فالاولى
ان يقال انها جاءت كذلك على طريق الشذوذ ولا يشتغل بتعليلها وان كان الجمع بالواو والنون صفة كاسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر فالعقل اي فشرطها العقل بعدها اي بعد الذكورة واحترز به من نحو حائض

ونحو لاحق ولا يكفي اي لا يشترط العلم هنا لان الصفة لا تجامع العلم كما عرفت في بحث ما لا ينصرف وشرطه ان لا يكون افعل
فعلاء اي لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو
الافضلون ولم يعكس لتفضيل افعل التفضيل لان فيه زيادة وفي افعل فعلاء تكثر العيوب ولا ينتقض هذا بنحو
الاعلون فانه يجمع هذا الجمع مع انه افعل فعلاء لان مؤنثه عليا لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة ولا يكون فعلان فعلى فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع نحو ندمانون وانما لم يعكس لمشابهة فعلان فعلانة الفعل في اتحاد صيغتي المذكر والمؤنث فيه كما في
الفعل يقال ندم وندمت كما يقال ندمان وندمانة فالحق به علامة جمع المذكر وهو الواو والنون كما الحق بالفعل ضمير جمع المذكر وهو الواو
ولا يكون مؤنثه بالتاء لفظا وكان مذكرا معنى نحو علامة فانه لا يجمع هذا الجمع لان التاء لو ابقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتأنيث
ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء او فيه التاء تقديرا بتقدير نحو جريح مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه على تقدير
ان يكون جريح مؤنثا كان التاء مقدرة فيه لا على تقدير كونه مذكرا ولا يجمع مذكره بالواو والنون لانه لما استوى فيهما في المفرد لانه يقال رجل
جريح وامراة جريح سوى ايضا بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان الجمع فرع على المفرد كما ان
الاصل الفرق بين المذكر والمؤنث وما جمع بالالف والتاء ان كان اسما جمع مطلقا بغير شرط وهو قياس في علم المؤنث سواء كان فيه
العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وزهراء او مقدرة نحو زينب وشمس كهند وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا كالبشرى
والصحراء واما اسماء الاجناس التي التاء فيها مقدرة نحو نار وشمس فهو سماعي فيما لم ... الكائنات والسماوات وان كان ما جمع بالالف والتاء
صفة وله مذكر فشرطه ان يجمع مذكره بالواو والنون نحو ضاربات اما اذا لم يجمع مذكره بالواو والنون كفعلاء افعل وفعلى فعلان
وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح فلا يجمع بالالف والتاء حملا على المذكر الذي لا يجمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان
لا يكون مجردا عن التاء نحو حائضة وحائضات اما اذا تجرد عن التاء نحو حائض فلا يجمع بالالف والتاء فرقا بين المجرد عن التاء وبين
غير المجرد منها وانما لم يعكس لمناسبة غير المجرد الفعل لفظا ومعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء
كما لحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون نحو ضربن ومطلق جمع التكسير سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء وما جمع على وزن افعال
وافعل وافعلة وفعلة من جموع التكسير للقلة عرف القلة بقوله المنطلقة على العشرة فما دونها ظاهرا اي اذا اطلق عن غير قرينة
يفهم منه ما فوق العشرة والعشرة وقد يستعير للكثرة ايضا كقوله تعالى ما نفدت كلمات الله والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تصغيرهم
اياها على حالها كاجيمال ويجوز ان يجمع مرة اخرى كانعام واناعيم ومن غير اي من اجل انطلاق جمع القلة على العشرة فما دونها

كان ثلثة اثواب باضافة الثلثة الى العشرة لان الجمع قلة احق بالاستعمال في موضوعه المتيقن من ثلثة ثياب لان ثيابا جمع كثرة
يطلق ظاهرا على ما فوق العشرة فاطلاقه على ما تحتها ارتكاب لخلاف الظاهر من غير سبب وما عداها اى ما عدا مطلق الجمع وما على
هذه الاوزان الاربعة من الجموع للكثرة وهي ما فوق العشرة وقد يستعير للقلة ايضا ويحذف نونه بالاضافة كما يحذف نون التثنية وكذا يحذف
الياء من واحد المنقوص وهو الذي في اخره ياء قبلها كسرة نحو قاضون لالتقاء الساكنين لام الكلمة وواو الجمع او ياؤه وهو وكلام الفعل
لزم للاستثقال لوجوب الياء المضمومة المكسورة ما قبلها الواقعة قبل واو الجمع والياء المكسورة المكسور ما قبلها الواقعة قبل ياءه ويحذف
الالف من الاسماء المقصورة وهي ما في اخرها الف مفردة سواء كانت منقلبة عن حرف اصلي او زائدة كحبلى اسم رجل لالتقاء الساكنين
الالف وواو الجمع او ياءه ويبقى ما قبلها اى ما قبل الالف في المقصورة لا ما قبل الياء في المنقوص نحو مصطفون وحبلون
ومصطفين وحبلين وذلك لانه يبقى ما قبل المحذوف على حالته اذ لم يكن ضرورة داعية الى عدم البقاء ليكون دليلا على المحذوف
ولا يبقى ما قبل المحذوف فيما على حالته للفرق بين المحذوف نسيا والمحذوف لعلة والكوفيون يلحقون نحو حبلى مما فيه الالف زائدة
بالمنقوص ويقولون حبلون وحبلين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وانما لم يبق ما قبل المحذوف في نحو قاضون على كسرته للضرورة
الداعية الى ذلك لانه لو ابقى على كسرته لزم قلب واو الجمع ياء فيلتبس حالة الرفع بحالة النصب والجر وانما حذف الاخر منهما في الجمع وقلب في التثنية
مع بقاء التقاء الساكنين فيها ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذف فيها ايضا لالتبس المثنى في حالة الرفع بالمفرد نحو جاني اعلا اخوتك
على الحق فانك تقول فيه اعلوا اخوتك قوله جمع بالواو والنون يتعلق بحذف وبحذف التاء نحو ضاربات في ضاربة لئلا يجتمع علامتا
تانيث قبل الالف وبعدها في كلمة واحدة وقلب الف المقصورة ياء نحو حبليات لانه لزم منها القلب لاجتماع الساكنين وخفة الياء دون الواو
لان الياء اخف من الواو وقلب همزة التانيث واوا نحو حمراوات لئلا يجتمع علامتا تانيث لو ابقيت الهمزة على حالها وانما قلبت واوا
لمناسبة بين الهمزة والواو كما ذكرنا وقوله جمع بالالف والتاء يتعلق بقوله بحذف وقلب والجمع في المذكر والتانيث باعتبارهما
بالمعنى لا باللفظ الا في التاء الظاهرة فان الجمع فيها باللفظ التاء حتى لو سمي رجل بطلحة وسعاد او لو سمي امراة بزيد قيل طلحات بالالف
والتاء وان كان مذكرا لان الاعتبار بلفظ التاء وقيل سعادون بالواو والنون لانه مذكر معنى ولا تانيث في لفظه وقيل زيدات
بالالف والتاء لانه مونث معنى وكذلك الجمع مع الف التانيث بالمعنى قال سيبويه فلو سميت رجلا بحبلى او صحراء لم تجمع بالتاء وكذلك
لان تاء التانيث يدخل على هذه الالفات فلا تحذف فيها وذلك في قولك حبليات وخنفساوات فلما صار يدخل فلا تحذف شيئا اشبهت ما لا علامة فيه
ارضا وصريحا فانك لو سميت رجلا بارض لقلت ارضون ولم تقل ارضات لانه ليس فيها حرف تانيث تحذف فقلب على جمع المذكر

الالف لا تحذف صارت بمنزلة الف حبنطى التي للالحاق لا التانيث الاسماء المتصلة بالافعال من جهة اللفظ والمعنى مصدر وهو اسم الحدث الذي يشتق منه
الفعل وهو يشتق من الفعل واشار بالحدث الى انه لا يقال ضرب هو اسم للحدث وهو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر المسمى وذلك كلام بالمصدر لان الفعل يصدر منه وهو في الاصل الموضع الذي يصدر عنه الابل ويشتق منه الفعل عند البصرية
دون العكس اي لا يشتق المصدر من الفعل خلافا للكوفيين لانه حقيقته اي معنى المصدر ومعناه احد جزئي الفعل لان معنى الفعل
مركب من الحدث الذي هو مدلول المصدر ومن الزمان معا والمفرد اصل معنى المركب فيكون المصدر متقدما على الفعل فلو كان مشتقا
من الفعل لزم ان يكون متاخرا عن الفعل لان المشتق متاخر عن المشتق منه ضرورة فيلزم ان يكون الشيء متقدما ومتاخرا وفيه
نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متاخرا وقول الكوفيين بانه اي بان المصدر فرع الفعل
لوقوعه تاكيدا للفعل ومعمولا له نحو ضربت ضربا فان ضربا معمول الضرب وموكد لمدلوله فلو كان الفعل مشتقا منه لزم ان يكون
المصدر متقدما على الفعل لاشتقاق الفعل منه ومتاخرا عنه لكونه فرعا على الفعل مردود لانه لا يلزم من فرعيته مخصوصة باعتبار
وقوعه تاكيدا ومعمولا للفعل الفرعية في كل شيء فلا يلزم من تاخره عن الفعل حال كونه معمولا وموكدا ومعمولا للفعل الفرعية
في كل شيء فلا يلزم من تاخره عن الفعل حال كونه معمولا وموكدا للفعل تاخره حال الوضع لجواز ان يكون في حقيقته مقدما على وضع
الفعل ويكون متاخرا عنه وقت العمل والتاكيد وهو اي المصدر من غير الثلاثي قياسي وفي الثلاثي المجرد كثير يرتقي الى اثنين وثلثين
بناء على ما ذكره سيبويه وفَعْل وفِعْل وفُعْل مثلث الفاء ساكن العين وفَعَل وفَعِل وفَعُل مفتوح الفاء مع فتح العين وكسرها وفُعَل مفتوح
العين مع ضم الفاء وكسرها وفعلى وفعلان مثلث الفاء ساكن العين وفعلان مفتوح الفاء والعين وفعال مثلث الفاء
وفعالة مفتوح الفاء ومكسورة وفعول بفتح الفاء وبضمها وفعولة مضموم الفاء ومفعل ومفعلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها
وفعيل نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة وطلب وخنق وغلبة وسرقة وصغر وهدى ودعوى وذكرى وبشرى
وليان وحرمان وغفران ونزوان وذهاب وحراق وسؤال وزهادة ودراية وقبول ودخول وصعوبة ومدخل ومرجع
ومسعاة ومحمدة ووجيف وقياسه في غيره اي في غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه نحو اخرج اخراجا
ودحرج دحرجة وتدحرج تدحرجا ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان او مستقبلا ما قدر بان المصدرية والفعل لانه انما يعمل
لمشابهة الفعل باعتبار انه يتقدر بان والفعل ومن ثمه اي ومن اجل انه انما يعمل حالة تقديره بان المصدرية والفعل لا يتقدم
عليه معموله لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ومن ثمه لا يعمل المصدر المفعول

والموصوف لانه طالب مقدر بان مع الفعل وكذا لا يعمل المصدر المقترن بالحال لانه انما يكون مقدرا بان مع الفعل لان الفعل الذي مع ان ان كان ماضيا يدل على المضي لان ان فيه لمجرد المصدرية ولا يكون للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال فلا يكون المضارع الذي فيه ان للحال فلا يكون المصدر بالحال مقدرا بان مع الفعل وكذا لا يعمل المصدر المعرف باللام لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو ان مع الفعل وقوله على الاكثر متعلق بقوله لا يتقدم ولا يعمل اذ عند بعضهم يجوز تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فان قوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله عنك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى مذاهب الوقوع اول شاهد على الجواز كقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله فلما بلغ معه السعي وكذا يعمل المصغر عند بعضهم نحو اعجبني ضريبك عمرا والموصوف نحو اعجبني ضربك الشديد عمرا والمقترن بالحال والمعرف باللام كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل لانه ليس حكم كل مقدر بشيء حكم ما قدر به وقد جاء في التنزيل اعمال المعرف باللام في الظرف كقوله تعالى واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا ومن ثم لا يعمل العدد والنوع والتاكيد من المصدر حال كونه مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل مرادا يعني انه لا يكون لازم الحذف لانه انما يعمل اذا كان بمعنى الفعل مع ان وانما يكون بمعناه اذا لم يكن للتاكيد والنوع او العدد لانه لو كان لاحد هذه الثلثة لا يصح ذلك التقدير اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربة ضربت ان ضربت وان لم يكن الفعل مرادا بمعنى انه لازم الحذف لا بمعنى انه يجعل بعد الحذف نسيا منسيا لان معمول لا بد له من عامل ظاهرا او مقدر ولانه لو كان كذلك لكان اسم فعل لا مصدرا فالعمل له اي للمصدر عند سيبويه لا للمصدرية وكونه مقدرا بان والفعل بل للنيابة بعد حذف الفعل مقام الفعل نحو سقيا زيدا فسقيا من حيث انه قائم مقام شيء عامل لا من حيث انه مصدر كالظرف اذا عمل فانما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه عمل عمل الفعل لا من حيث انه ظرف بل من حيث قيامه مقام الفعل ولذا لا يجوز سيبويه تقديم معموله عليه واستشار الفرق فيه وعند السيرافي العمل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينصب المصدر ولا يستحق اي المصدر المشبه ولا الجمع اذا كان للنوع او للعدد ولا يحمل كونه اي كونه المصدر غير الفاعل بخلاف الفعل فانه لا يستحق التشبه ولا الجمع وبخلاف سائر المشتقات كاسم الفاعل والمفعول فانه اي فان سائر المشتقات نحو القائل لا يمكن اذا قلت هذا ضارب فقد صحت بالفاعل وذكرته واذا قلت عجبت من ضرب كاتب لم تذكر الفاعل فليس المصدر بالفاعل وان كان له دليل عليه لا يضمر الفاعل فيه اي في المصدر لئلا يؤدي الى تشبيه او جمعين في لفظ واحد لانه لو اضمر الفاعل في المصدر لا ضمر فيه التثنية والجمع فيلزم اجتماع التثنيتين في مثنى المصدر باعتبار مدلوله لانه يستحقهما اذا كان للنوع او العدد وتثنية الفاعل لان المصدر غير الفاعل فلو اضمر

الثنى فيه لوجب ان يكون مستترا لانه ليس في الاسماء ضمير مرفوع بارز ولو اضمر مستترا لوجب علامة التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لا بد له من علامة واليه علامته تادي الى تشبيهين بخلاف الفعل فانه لا يلزم فيه ذلك لعدم استحقاق التثنية والجمع وبخلاف اسم الفاعل فانه الفاعل فيكون اسمه الضمير هو نفسه اسم فلا احتاج في التثنية الى التثنيين وكذا الكلام في الجمع وفيه نظر لجواز ان يتحمل المصدر ضمير الفاعل والاثنين والجمع باعتبار الفاعل وانما يثنى ويجمع باعتبار مدلول المصدر كاسم الفعل والظرف فانهما يتحملان ضميري التثنية والجموع مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين فالاولى ان يقال لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع ازال العقل فلا يجوز لزوم يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا معدوده لا بد منه بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل السند اليه غاية الاتصال وهو انما كان لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويجوز حذف الفاعل من المصدر بناء على ما ذكر ان المصدر غير فاعله فلو التزم الفاعل فيه يلزم احتمارة عند غائب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب يلزم اجتماع شخصين في لفظ واحد او بناء على ما ذكرنا من ازالة الوضع حكم العقل ويجوز اضافته اليه اي الى الفاعل وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله مع كلفظ باضافته اليه اولى من رفعه ومن جعله مع مفعول كلفظ واحد او اضافته الى المفعول به اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا اضافة لفظي سواء كانت الاضافة الى الفاعل او الى المفعول لا اضافة معنوية لانه انما يكون ذلك اذا كان المضاف صفة مضافة الى معمولها ومنا المضاف وان كان المضاف الى معموله لكنه ليس بصفة ويجوز العطف عليهما اي على الفاعل المجرور باضافة المصدر اليه والمفعول المجرور بها والوصف لهما لفظا ومحلا اي حملا على لفظهما المجرور وعلى محل الفاعل المرفوع وعلى محل المفعول المنصوب وكذا يجوز حمل سائر التوابع على محلهما وانما خصهما بالذكر لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على المحل وقال انه ليس الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل والحق الجواز لوقوع ذلك كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فانه معطوف على محل المفعول لكونه مفعولا للمخافة والليان لكونه معطوفا عليه وهو الافلاس لانه مفعول المخافة اي لان خفت الافلاس وكقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فانه رفع المظلوم حملا على محل موصوف وهو المعقب قوله وضرب عطف على قوله قبل ضرب هو اسم الحدث يشتق ذلك الضرب من الفعل وهو ايضا على ما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فانها عاملة بخلاف غيرها كاسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها غير عاملة فلهذا لم يذكرها وانما لم ترجع انها يدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة كهذه الصفات الاربعة الا ترى ان معنى المضرب الذي يضرب بها ومعنى المضرب زمان او مكان يضرب فيه لان افعال الصفات الاربعة يشتق ليتصف الذات المبهمة وضعا لانها وضعت لذات مبهمة قام بها الفعل المذكور قبلها ما فصلها وذلك الشيء هو موصوفها او متعلقه فيرفع تلك الصفات

او متعلقه مثلا اسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها وضعت ليدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة غير مخصصة بموصوف او
متعلقة فلا يرد الامر الموصوف ولا المتعلق الموصوف وذكر الحرف اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل اي مدلول المصدر
فان سيبويه يسمي المصدر فعلا كما عرفت واحترز به عن اسم المفعول واسم الزمان والمكان بمعنى الحدوث احترازا عن الصفة المشبهة واسم
التفضيل فان معناهما لا يكون مقيدا باحد الازمنة وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل والاكتفاء باسم الفاعل ولم يسم باسم الفعل
واسم المستفعل مثلا لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له هكذا قيل وفيه نظر لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه على وزن فاعل بل لكونه
اسما لمن قام به الفعل وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل وانما قال غالبا لانه جاء على وزنه غير الفاعل كبناء فعيل نحو نصير
وابنية المبالغة نحو شراب وضروب ومتجاوز من غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على وزن المضارع بميم
مضمومة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما نحو مكرم ومدحرج اولا نحو مستكرم ومتدحرج وكسر ما قبل الآخر سواء كان
ما قبل الآخر من الفعل كذلك في الفعل المزيد فيه نحو منطلق ومستكرم او لا كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه كمدحرج وسواء كان قبل الآخر لفظا
مكسورا او لا نحو مكرم وسواء كان الكسر ملفوظا او مقدرا نحو مختار ومحمر وقد جاء بفتح ما قبل الآخر نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو
محصن والفج فهو ملفج فهذه الثلاثة نوادر وقد جاء على فاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع والابقار
معشب والمورس والموفع وهذه ايضا نوادر وهو اي اسم الفاعل اذا لم يكن موصوفا فانه لو كان موصوفا لا يعمل لبعده عن مشابهة الفعل لانه
صار بالصفة مسندا اليه والفعل مسند والحال ان معموله موخر عن الصفة لانه صار ضعيفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضارب عظيم عمرا اما اذا كان معموله مقدما
على الصفة فيعمل لانه لا يكون له وقت العمل ضعف ولا يمنعه من العمل ما حصل له من الضعف بعد العمل لان عمله فرغ منه وتم او لم يكن مصغرا
فانه لو كان مصغرا لا يعمل مطلقا لان التصغير بمنزلة الصفة فلا يقال زيد ضويرب عمرا يعمل عمل فعله المبني للفاعل سواء كان فعله لازما او
متعديا الى واحد او اكثر بالاعتماد اي انما يعمل بشرط الاعتماد والاعتماد على احد الاشياء الستة على المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب
ابوه عمرا او في الاصل نحو كان زيد ضاربا ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا والموصول نحو الضارب زيد
عمرا او ذي الحال نحو مررت بزيد ضاربا ابوه عمرا والاولى ان يقول بدل قوله او الهمزة وما او الاستفهام او النفي لان الشرط هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حروفه نحو هل وبل والهمزة وسواء كان حرف الاستفهام ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعد
او مستفادا من اسم كما ذكرنا في بحث المبتدأ وكذا الشرط الاعتماد على النفي سواء كان حرف نفي او معنى نفي او اسما جاريا مجرى حرف
النفي كما ذكرنا في بحث المبتدأ وانما اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للعمل على خلاف وضعه لانه انما وضع الواضع للذات المتصفة بالمصدر

ضويرب معناه الحقير من الضرب

وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه معنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل
موقعا هو بالفعل اولى وذلك اما لكونه مسندا كما اذا اعتمد على احد الاربعة الاول فانه لا يجوز ان يكون مجردا عنه فصار كالفعل او لانه
صار مقويا بما يحتاج اليه في وضعه من المخصص لذكره قبله معنا كما عرفت بيانه آنفا او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا
اعتمد على الاستفهام والنفي وشرط الاقتران اي اقتران معناه بالحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى
الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضي وانما لم يشترط في المصدر هذا الاحتياج وشرط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته
مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر لان اقتضاء المصدر للمفعول اقوى من اقتضائه له لانه بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
علاقة فان طلبه لهما انما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما واعلم ان شرط اقتران معناه بالحال او الاستقبال عند القدماء
في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان الفاعل مظهرا
او مضمرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب غلامه عمرو امس وذلك لان ادنى مشابهته مع الفعل
يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذا يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل وكذا في المفعول
المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه وقوله ان جرد اسم الفاعل من اللام قيد في قوله وشرط الاقتران وذلك لانه عند دخول اللام
الموصول عليه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى تشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر نحو الضارب اباه امس
زيد اي الذي ضرب فان قلت قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قد يعمل مع انه بمعنى الماضي فاجاب عنه بقوله ونحو باسط ذراعيه مأول
على حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
وليس المراد بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به في ذلك الوقت لانه يجوز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ ولكن
اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى ما جاء بعده مما يكون في المعنى معمولا له لا يجوز ان ينتصب على المفعولية لفقدان شرط عمله
وان لم يجئ بعده ذلك يترك غير مضاف نحو انا ضارب امس معنى اي يكون الاضافة معنوية لا لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله فيفيد
الاضافة التعريف او التخصيص فان بقي لاسم الفاعل بعد اضافته في الظاهر معمول آخر نحو زيد معطي عمرو امس درهما فبعامل اي فانتصابه بعامل
مقدر مناسب لاسم الفاعل كانه لما قيل زيد معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما وكذا الحكم في نحو زيد عالم عمرو امس
قائما وهذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي الاجود ان يقال
اذا انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال على اسم الفاعل بمعنى الماضي

من نحو الفعل وان لم يجرد اسم الفاعل من اللام فالازمنة فيه سواء اى يعمل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضى لما عرفت فان كان اسم الفاعل
متعديا بمثنى او مجموع على حده اى على حد المثنى بان يكون اعرابه بالحرف وفيه اى فى اسم الفاعل اللام جاز حذف نونهما اى نون المثنى والمجموع مع نصب
المفعول به وحذفها اى انما حذف للتخفيف لا للاضافة وذلك لان اللام موصول وقد طال الصلة بسبب المفعول نحو الضاربا زيدا والضاربوا
زيدا كما قال الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف ولم يحذف النون من اسم الفاعل اللازم لانه لا يلزم فيه طول الصلة ولا
من اسم الفاعل المتجرد من اللام وان كان متعديا لانه ليس هناك صلة تطول ويجوز اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله معنى اى الى ما كان فاعله قبل
الاضافة لا فى حالة الاضافة لانه اذا اريد اضافته اليه جعل المرفوع فى صورة المفعول فهو فى المعنى فاعل وفى الصورة مفعول وانما جعل كذلك
ليكون اضافته اليه كاضافة الشيء الى اجنبى لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب غير عمرو وغلامه المرفوع
بالصفة فانه عينها الا ترى ان الضارب فى المثال المذكور هو غلامه فلو اضيف الى مرفوعه قبل جعله فى صورة المفعول لكان اضافته اليه
كاضافة الشيء الى نفسه وهى ممتنعة فى الاضافة المحضة التى هى اصل غير المحضة ولا يجوز اضافة المصدر الى فاعله وان لم يجعل فى صورة المنصوب
لانه غير المصدر كما عرفت واعلم انه انما يجوز اضافته الى فاعله اذا كان سببيا نحو زيد قائم غلامه فتقول فيه قائم الغلام واما اذا لم يكن سببيا
نحو مررت برجل قائم عمرو فى داره فلا يجوز اضافته اليه لانه حينئذ غير السببى ينتقل منه الى اسم الفاعل فيبقى اسم الفاعل لا مرفوع له الظاهر
ويجوز ذلك لقوة شبهه بالفعل ويجوز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو غدا دون الفاعل لئلا يلتبس اى لا يجوز اضافته
الى فاعله لئلا يلتبس بالمفعول بعد حذف المفعول وانما لا يجوز اضافته اليه مع عدم اللبس عند القرينة كما يجوز ذلك فى المصدر لانه فى اضافة
المصدر الى فاعله لا يحتاج الى تكلف كما يحتاج فى اضافة اسم الفاعل الى فاعله اليه فتركت الاضافة الى الفاعل فى المتعدى بالكلية ويعطف
عليهما اى على الفاعل والمفعول المجرور بالاضافة ويوصفان لفظا او محلا اى حملا على لفظهما المجرور وعلى محل الفاعل المرفوع ومحل
المفعول المنصوب واسم المفعول واصله اسم المفعول به اى الذى فعل به الفعل الا انه حذف الجار واستتر الضمير ومعناه ما اشتق من فعل
فيه غيره من المشتقات فمن قال لمن وقع عليه الفعل خرج عنه غيره قيل ثمة هذا التعريف اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم
فانه ليس اشتقاقه باعتبار وقوع الفعل عليه بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان فى بعض المواضع واقعا عليه وصيغته
من الثلاثى المجرد على مفعول والاولى باسم المفعول كما قيل الا انه اذا اخذ اسم المفعول من الفعل اللازم الذى صار متعديا بحرف الجر
يجب ان يظهر فى ذلك الحرف فلا يقال زيد هو مذهوب كما لا يقال ذهب وانما يقال مذهوب به وكذلك يقال اليوم سير فيه الا انه
اذا اسند الفعل الى المصدر فانه لا يجوز اطلاق اسم المفعول عليه لا يقال فى ضرب ضرب شديد الضرب الشديد مضروب وانما قال غالبا

لانه قد جاء على فعيل ايضا كغسيل ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بضم ما قبل الآخر لا فرق بينهما الا فى ما
قبل الآخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل هو عمله يعمل عمل فعله المبنى للمفعول وهو بنفسه نحو زيد مضروب غلامه وانما يعمل مع انه
لا يوازن يفعل فى الظاهر لان اصل مضروب مضرب وانما تولد الواو من اشباع ضمة الراء وانما فعلوا ذلك لئلا يلزم بناء
مفعل فى كلامهم وهو بناء مرفوض لا يوجد فى ابنيتهم وانما فتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو فهو ازنه فى التقدير لان ضم
الميم مقدرة والواو فى حكم المحذوف فيكون فتح العين ايضا مقدرة وهو فى الاعتماد على احد الاشياء الستة وفى اشتراط الحال او
الاستقبال كاسم الفاعل فلا حاجة الى اعادة ذلك وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال فى عمله فى مرفوعه
ولكن المتاخرين كالرضى وتابعيه صرحوا باشتراط ذلك وكذلك حكمه فى وجوب اضافته ان كان بمعنى الماضى وانتصاب معموله الآخر بعامل
مناسب حكم اسم الفاعل فى كل هذه الوقائع وحكمه كحكم اسم الفاعل لكنها اولى والصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا
لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان
وليس المراد ان شبهها وجوهها وتناسبها كشبه اسم الفاعل وجوه ثانيه سواء بل المراد مطلق ذلك وقد ذكر لا يطرد ذلك فى بعض الصفات
المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال ابيضون وابيضة وسبه اسم الفاعل من جهة المعنى ايضا لان كل واحد منهما قام به مجرد الحدث
المشتق هو منه وهى مشتقة دخل فيه جميع المشتقات قوله لازم اى غير متعدية لانها يلزم فاعلها ولا يتعدى الى المفعول وهذا القيد
للبيان لا للاحتراز وقوله لمن قام به الفعل احتراز عن اسم المفعول وقوله بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل وليس معنى الثبوت فيها
انها موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة كما لم يكن موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة بل هى موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن
فى اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه
فى جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته فى جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها ولذا شاعوا فيها عند ارادتهم
دلالتها على الحدوث صيغة اسم الفاعل منها فيقولون حاسن وضائق وهذا مطرد عندهم وصيغها سماعية لانها كيف على صيغ اسم الفاعل وهو
الاكثر او كانت نحو ضامر البطن وليست بقياسية كاسمي الفاعل والمفعول الا الالوان والعيوب منها فان صيغها فيها مناسبة
كاسود وابيض واعور فانه لا تجرى الصفة المشبهة على المضارع من فعلها اى لا توازنه فى الحركات والسكنات مطردا واذا لم يكن جارية على الفعل
لابد فيه فينبغى ان لا يعمل الا انها شبهت ما يجرى على الفعل من اسم الفاعل كما بينا فعمل لذلك كما يعمل اسم الفاعل وشرط عملها الاعتماد لما ذكرنا
فى اسم الفاعل ولا اشتراط فيها الاقتران بالحال او الاستقبال لانها موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط فيها الزمان ولا يعمل الصفة المشبهة

الا في ضمير الموصوف اي الذي قام به اصلها المشتق منه او في متعلق من اسبابه اي اسباب الموصوف وهو اسم مضاف الى ضميره
لفظا او تقديرا نحو زيد حسن وجهه وحسن وجها ومضاف الى المضاف الى ضميره ومعلم جراحة حسن وجه اي غلامه خلاف اسم الفاعل
فانه كما يعمل في السببي نحو مررت برجل ضارب اباه يعمل في الاجنبي نحو مررت برجل ضارب زيدا وذلك لانحطاط رتبتها عنه ولذلك
لا يجوز العطف على محل المجرور بها فلا يقال مررت برجل حسن الوجه واليد بنصب اليد او رفعه كما جاز في اسم الفاعل والمفعول ويكون
معمولها في علا او تمييزا او مشبها بالمفعول لا يتقدم معمولها عليها لان الفاعل لا يتقدم على عامله بالاتفاق وقوله علا اي قيد في الآخر
لان التمييز لا يتقدم على راي كما عرفت ذلك وكذلك المشبه بالمفعول لا يتقدم على راي لانه وان كان مفعولا صورة الا انه فاعل معنى وعند
بعضهم يجوز تقدمها بالنظر الى انه مفعول في الصورة وسمي اي الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين واراد باسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط وح يكون اسم المفعول غير متعدي الى مفعول اما اذا كان متعديين
فلم يجز نصب الفاعل وجره فيهما بعد حذف المفعول لئلا يشبه الفاعل بالمفعول اذ لو جاز ذلك فيهما وقيل زيد ضارب اباه لم يعلم
ان اباه مفعول ضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وكذا لو قيل ضارب ابيه وكذا زيد معطى اباه او ابنه لزم اللبس
غير المتعديين فانه لما لم يكن لهما مفعول لا يلتبس المفعول بالفاعل والمنسوب فانه مثل الصفة في العمل لانه صار بسبب حصول معنى النسبة
فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة فانه يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ومعنى النسبة فيه انه موصوف مخصوص بها ومتعلق
بتلك الذات احتياج الصفة اليه فيعمل في ذلك المخصص لاقتضائه اياه باصل الوضع والعلم يعمل المصغر وان حصل فيه معنى الوصف بسبب
التصغير لانه يدل على ذات معينة موصوفة بصفة معينة لان معنى رجيل رجل صغير ولا احتياج الى ما خصص تلك الذات لان لفظ
المصغر يدل عليها على حسب التقسيم اما معرفة هذه الاسماء الاربع باللام او مضافة او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة
فهو باعتبار التركيب العقلي والا فهو في الواقع اما ان يكون باللام او مجردة عنهما ومضاف داخل في كل واحد من ملاحظ التقسيم
ومعمول كل واحد من هذه الاسماء حال كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك معرفا باللام او مضافا او مجردة عنهما فتلك التقسيم
سبعة وعشرين صورة حاصلة من ضرب تسعة في ثلثة بعضها جائز على قواعد النحو وبعضها غير جائز والجائز بعضه قبيح وبعضه غير قبيح
وغير القبيح بعضه حسن وبعضه احسن وبعض اخر من كل واحد من هذه الاقسام مكرر وبعضها غير مكرر وانما لم يقسم
الاسماء الاربع باعتبار اعرابها في انفسها لان الكلام هنا في اعمالها لا في اعرابها في انفسها لانك قد عرفت اعراب الاسماء بالاصالة والصفة
في صدر الكتاب وامثلتها الحسن الوجه وجه وحسن الوجه وجه وجه ونحو ضارب الغلام غلامه غلام وضارب الغلام غلامه غلام وهو المعروف

الغلام غلامه غلام ومضروب ومضروب الغلام غلامه غلام ونحو المعطي الغلام غلامه غلام ومعطى الغلام غلامه غلام باذكار الثلث
في كل واحد من هذه المعمولات من هذه الامثلة فما تجرد من اللام من هذه الاسماء الاربع والمحذوف عنه التنوين او النون لم يجر فيه مطلق معموله
سواء كان معرفا باللام او مضافا او مجردا عنهما الا الجر لانه يكون مضافا ومعموله مجرور باضافته اليه واللام يجوز حذف التنوين فيما فيه
التنوين او النون من هذه الاسماء الاربع لم يجر الجر في معموله لان الجر انما يكون باضافته اليه ولا يجوز هنا الاضافة لوجود المانع منها وهو
وجود التنوين او النون وما فيه اللام من هذه الاربع جاز الجميع اي الرفع والنصب والجر في معموله الا الجر فيما معموله مضاف وكان
اي معمول اذا كان غير شيء والجميع على حاله نحو الحسن وجهه لانه لو كان فيه او مجموعا على حاله نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم جاز الجر
لحصول التخفيف بحذف النون لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية لان الخفة في هذه الاسماء اما بحذف التنوين او النون منها
كحسن وجهه او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ما اشبه الى الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام
والحسن وجه اي الغلام او بحذفهما ولا خفة فيه لواحد منها او فيما معموله منون نحو الحسن وجه فانه لا يجوز الجر في معموله عند الفراء لانه
خلاف وضع لانه وضع الاضافة المعنوية ان المضاف نكرة معرف بالمضاف اليه المعرفة وان كان الاضافة هنا لفظية لان الاضافة اللفظية
فرع على المعنوية فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه فيها فينبغي ان لا يكون على خلافها وهو تعريف المضاف وتنكير
المضاف اليه وما انتصب من المعمول لهذه الاسماء تمييز ان كان المعمول نكرة نحو زيد الحسن وجها لانه نكرة يرفع الابهام عن الذات
المقدرة فيكون تمييزا او شبيها بالمفعول ان كان المعمول معرفة نحو زيد الحسن الوجه لانه لا يجوز ان يكون تمييزا لان التمييز لا يكون الا نكرة
على قول البصرية ولا يجوز ان يكون مفعولا به لكون هذه الاسماء غير متعدية فيكون مشبها بالمفعول به فشبه الحسن الوجه في نصب معموله بالضارب
الرجل كما شبه الضارب الرجل في جر معموله على سبيل القصاص ومتى كان المعمول لهذه الاسماء مضافا سواء كان الى ضمير
الموصوف او الى المضاف الى المضاف الى ضميره مرفوعا لا منصوبا ومجرورا نحو زيد حسن وجهه او وجه اي غلامه او كان المعمول مجردا
لا مضافا غير مرفوع اي مجرورا او منصوبا نحو زيد حسن وجه او وجها فالعائد الى الموصوف واحد في الصورة الاولى فلانه انما يكون فيها
هو الضمير المضاف اليه ولا يجوز ان يكون في هذه الاسماء ايضا ضمير آخر واللازم ان يكون لشيء واحد فاعلان لان الغرض ان المعمول مضاف
مرفوع واما في الثانية فلان معمول هذه الاسماء لما كان غير مرفوع كان فيها ضمير على ان يكون فاعلا لها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة
لم يكن فيه ضمير آخر حتى يلزم ان يكون معناه ضميران والعائد اثنان ان كان المعمول مضافا غير مرفوع نحو الحسن وجهه بالنصب والجر لوجود
ضمير مستتر في هذه الاسماء لكونه فاعلا لها ووجود ضمير آخر مجرورا بعدها ولا يلزم من اضافة الحسن الى وجه اضافة الشيء الى نفسه حيث ان الحسن هو

الوجه في المعنى كما قيل في اختلاف مدلولها لكن الحسن عام من وجه فهو من باب اضافة العام الى الخاص والابيض من اضافة
وجهه الى الضمير ذلك كما قيل لانه من باب اضافة البعض الى الكل ولا عائد فيه عكسه وان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو الحسن وجه
لعدم الضمير في الفاعل لوجوده في علة بعلة ولان المعمول لانقطاعه عن الاضافة وهو اى ما لا عائد فيه قبيح لعدم الضمير المحتاج اليه
في الصفة الراجع الى الموصوف وما فيه عائد واحد احسن لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله على ازيد من المحتاج اليه ومن ثمة اى ومن اجل ان ما لا عائد فيه قبيح
قيل فيه اى فيما لا عائد فيه بتقدير الضمير ان لم يكن في معمول اللام نحو الحسن وجه فانه قيل انه في التقدير الحسن وجهه فحذف لدلالة
ظاهر الحال عليه والزجاج جوز الحسن وجه ووجه ... ان النكرة في معنى المعرفة والضمير المضاف اليه محذوف ولا يجوز ان يكون
فيه ضمير مستكن ويكون وجه بدلا منه لانه لا يجوز بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة و ... وقيل بعد بتقدير الضمير على قول البصرية
او باقامة اللام مقامه اى مقام الضمير كما في قولهم نعم الرجل زيد ويكون اللام بدلا من المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الموصوف
على قول الكوفية او بابدال معمولها عن الضمير المستكن فيه ان كان فيه اللام نحو زيد الحسن الوجه فعلى الوجه الاول يكون الضمير مقدرا
اى الوجه منه وعلى الثاني يكون اللام بدلا عن الضمير وعلى الثالث يكون الوجه بدلا عن الضمير المستكن في الحسن الراجع الى زيد وعلى
هذا الوجه يكون المسند احسن ... فيها لاشتمالها على قدر الحاجة وعلى مثل هذا ان يحمل قوله جنات عدن مفتحة لهم الابواب
لانه لا احتياج الى الضمير باعتبار الموصوف وانما الاحتياج اليه باعتبار البدلية ويجوز حذف الضمير في بدل البعض وبدل الاشتمال عند قيام
القرينة ... نحو ضرب زيد الراس والظهر واسم التفضيل لم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا وهو مشتق من الفعل وقوله
على الاكثر احتراز عما جاء والافعل ... احنك الشاتين اى آكلهما من الحنك ... ذلك لان الخليقة الاولى فيها
ما افعله والافعل من ... من حنيف ... لانه يجوز ان يكون احنك مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض
اذا اكل ما عليها ... لا يكون مشتقا من الثلاثي المجرد وانما يكون مشتقا من الثلاثي المزيد فيه ... في اشتقاقه
وكذا آبل مشتق من الفعل لانه قال في الصحاح ابل ياءبل ابالة فهو آبل وابل اى حاذق بمصلحة الابل ... بعد الشر كما
في اصل الفعل ... من اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض التعريف باسم الفاعل من باب المبالغة نحو طابل اى زائد
في الطول ولا ... لانها لا تشتق من المزيد كان الزيادة ... باصل الفعل لا بالاشتقاق واما قولهم انت
اكرم من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليست بتفضيلية ... معناه لانه ...

كما في قولك انت تجاوز لفرط عظمتك عن الشعر وصيغته افعل والقياس ان يكون للاسم احترازا عن الخير والشر وبابه
مصدر فان صيغته منها لا يكون افعل نحو خير منه وشر منه والاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير
ولا اشر الا في الضرورة ... والاصل ان صيغة افعل امتنع افعل التفضيل فيما زاد على الثلاثة كالثلاثي المزيد فيه والرباعي
لانه لو لم يحذف منها شيء لا يمكن بناء افعل ولو حذف منها شيء التبس اسقاطا او تقديرا اى زيادة ملفوظة كاكرم واستخرج او
مقدرة نحو عور وسود لانه في تقدير اعور واسود فهو ثلاثي مزيد فيه تقديرا وذلك لان الاصل في الالوان والعيوب الظاهرة باب
افعل وافعال فالثلاثي وان كان اصلا لان ... الزيادة في اللفظ لكن ... في هذا ... وجعل الثلاثي تابعا للمزيد فيه
في اللفظ فلا يبنى منه اسم التفضيل كما لا يبنى من المزيد فيه ... والذى صحت الواو فيه نحو عور لان ما قبلها ليس بمفتوح تقديرا
فان قصد المتنع كالثلاثي المزيد فيه والرباعي توصل في بناء افعل التفضيل بافعل اى غير الممتنع من الثلاثي المجرد الذى يناسب معناه معنى الممتنع
ونصب مصدره اى مصدر الممتنع على التمييز تقول اشد استخراجا وبياضا واكثر دحرجة واقبح انطلاقا وهو اى اسم التفضيل الفاعل
اى للتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب ... اكثر ضربا من سائر الضاربين ... وذلك لانه لو جعل مشتركا
بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لا ... قياسا لكونه اكثر من المفعول ... نحو اشغل من ذات النحيين اى اكثر مشغولية
والعذر والوم اى اكثر معذورية وملومية واعرف وانكر ... اسم التفضيل الا باحد ... نحو زيد افضل من عمرو او اللام نحو زيد الافضل او الاضافة
سواء كان المضاف اليه معرفة نحو زيد افضل القوم او نكرة نحو زيد افضل رجل اى ... هذا الجنس ... رجلا رجلا فهو افضل رجل اى افضل
من كل رجل قيس ... اى افضل من زيد وافضل من بكر ... ومعنى قوله الا ... والالا ...
الاسم ... لان ... وهو تفضيل ... ولا يعرف المفضل عليه ... الثلاثة لانه مذكور مع من ولا الاضافة
واللام فانه ... مذكور ... لان اللام ... اثنان منها ... وكان ذكر الآخر لغوا
الا اذا كان ... من الاضافة التوضيح ... نحو زيد افضل البصرة من كل فاضل لانه لا يعلم من الاضافة
المفضل عليه ... فانه قال ... ما نحن فيه من آية الا هي اكبر من اختها
يلزم ان يكون كل واحد من الآيات اكبر من الاخرى ... اكثر ما تعلم ... الاولى اكبر من اختها عند علم وقت
حصولها ... لانه ... النفس ليس للغايب منها وان كان الغايب اكبر ... قوله ... ثم ...
زهير ... اسم التفضيل ... فاجاب ... قليل نادر ... ان يكون اللام

في الجزاء انه لو يكون من متعلق باسم تفضيل آخر عار من اللام اي والاضافة منه وقوله زهير اسم رجل عطف بيان من قوله [illegible]
منه والمخصوص بالذم محذوف اي ثم الذم الخوف زهير فان قلت ما تقول في قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فانه جمع بين اللام ومن في افعل التفضيل في قوله بالاكثر منهم فاجاب عنه بقوله ومن فيه ولست بالاكثر منهم حصى ليست
من على اي من التفضيلية التي يكون ما بعدها هو المفضل عليه لان من فيه للتبعيض او لغرض البيان اي لست من بينهم بالاكثر حصى
اي عددا يقال فلان كثير الحصى اي كثير القوم والكاثر الغالب من قولهم كاثرته فكثرته ويحذف من من افعل من اذا كان المفضل عليه معلوما
حذفا جوازا نحو قوله الله اكبر اي اكبر من كل شيء ونحو قوله تعالى يعلم السر واخفى اي اخفى من السر ولزوما آخر لزوال معنى التفضيل صار
بمعنى غيرا ونحو ذلك في بحث الابنية فلم يستعمل الا بمن او اللام او الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن الكلام [illegible] اي من اجل انه حذف
منه من لزوما اجري على مطابقة لمن هو له [illegible] ولو تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لان المانع من المطابقة هو من [illegible] خلاف
لزوما فوجبت المطابقة لان الاصل في الصفات ذلك تقول آخر آخران آخرون اخرى اخريان اخريات وللاضافة اي لاضافة
اسم التفضيل معنيان الزيادة على المضاف اليه اي تفضيل صاحبه على كل واحد واحد مما بعد [illegible] دل عليها لفظ المضاف
اليه لا على مجموع امثاله من حيث انه مجموع والزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين ويكون الاضافة
للتوضيح والتخصيص فيشترط في المعنى الاول للاضافة ان يدخل فيه اي افعل اي صاحب افعل فيه اي في المضاف اليه لان افعل
المضاف بهذا المعنى موضوع ليكون صاحبه جزءا من [illegible] بعد [illegible] منه ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروج يوسف من جملة
الاخوة بسبب اضافتهم الى ضميره فانك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم وكذا لا يجوز زيد افضل رجل او افضل رجال
اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا يدخل في كونه افضل من كل غير معين وكذا لا يجوز وجه زيد احسنه لان زيدا لم يجتمع من الوجه ومن امثاله
ولا يلزم بسبب دخوله فيه تفضيل الشيء على نفسه لان لافعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه ودخوله فيه باعتبار الجهة الاولى لا الثانية
حتى يلزم تفضيل الشيء على نفسه في المعنى الثاني للاضافة فلا اشتراط فيه دخوله في المضاف اليه لان التفضيل حينئذ ليس على المضاف اليه حتى
يشترط ذلك فيجوز اضافته بهذا المعنى الى ما لا يدخل صاحب افعل فيه سواء كان من جنسه نحو يوسف احسن اخوته اي هو احسن الناس وانما
اضيف الى اخوته لملابستهم اياه او لم يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وله اختصاص ببغداد اذ يكون منشاؤه ومسكنه
ويجوز اضافته ايضا الى ما يدخل فيه نحو نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من قريش ويستوي اسم التفضيل
في المعنى الثاني بالاضافة بالاتفاق لان الاضافة فيه محضة مع اللام وكذا يستوي في المعنى الاول على الاعرف وهو مذهب سيبويه لان الاضافة معنوية

بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل القوم
مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد القوم فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام
كما في قولك بعض القوم وقال ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وابو علي انه لا يتوقف في الاضافة لان الاضافة غير محضة لان
المعنى على اثبات من كالابتداء كانه قيل افضل من باقي القوم ويكون الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر فانه معنى قولك
افضل من القوم ابتداؤه على معنى ان زيدا ابتداء الزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصله فيكون لفظ افضل
القوم صفة مضاف الى معمولها فيكون الاضافة لفظية والحق ما قال سيبويه لانه لو كان بتقدير من الابتدائية لجاز ان يقال زيد افضل عمرو كما
جاز زيد افضل من عمرو وانما لا يجوز ان يكون بتقدير من التبيينية كما في خاتم فضة ويكون الاضافة محضة لانه لو كان كذلك لوقع اسم المضاف
اليه على المضاف مع انه غير واقع عليه كقوله هو فتبارك الله احسن الخالقين والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا جائزة في المعنى الاول للاضافة لعدم لفظ من المانع من المطابقة تقول زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم ويجوز افراد اسم التفضيل وتذكيره نحو افضل القوم
على كل حال لشبه افعل المضاف بهذا المعنى افعل من الذي يجب التذكير والافراد فيه لكون المفضل عليه في كل منهما مذكورا [illegible] والفرق
بينهما من حيث المعنى ان المجرور بمن منفصل عن جميع اجزائه [illegible] والفرق بينهما لفظا ان الذكر من في احدهما دون
الاخر والمطابقة واجبة في المعنى الثاني وفي المعرف باللام لعدم ما يمنعها الا في افعل من لعدم ذكر المفضل عليه بعد [illegible] عدم المانع من المطابقة فيهما
فيجب المطابقة لان الاصل في الصفات المطابقة وما اتصل من اسم التفضيل [illegible] لان من كالجزء من افعل ولهذا لا يفصل
بين افعل وبينها الا بمعمول افعل [illegible] وما اتصل بمن اي بشارحه
لما ذكرنا من التعليل [illegible] والبعد اي بعد اسم التفضيل عن شبهه بالفعل معنى لاشتماله على الزيادة اي استفاده
من الفعل ولم يشبه اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث [illegible] ممنوعا من [illegible]
فلا تقال مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل على صفة رجل ورفع ابوه على فاعلية والا في قوله [illegible] واضرب منا بالسيوف
القوانس منصوب بفعل مقدر [illegible] بخلاف [illegible] نحو زيد افضل من عمرو فانه يعمل فيه [illegible] لا يحتاج الى قوة
العامل لضعف العمل ولا سيما اذا كان مستترا وكذا يعمل في الظرف والجار والمجرور لضعفهما [illegible] يعمل في التمييز [illegible] بالجوامد الا اذا صار
اسم التفضيل بمعنى الفعل فانه حينئذ يعمل في الفاعل المظهر نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان معناه ما رأيت رجلا يحسن

في عينه الكحل احسن اشمل حسنه في عين زيد احسن اكثر من حسنه لان المراد في مثل هذا التركيب من حيث المعنى نفي التفضيل من كلام
لا اول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن مشتركا فيه الا احد كان لا يكون افضل منه واشار الى ما يعلم منه ان اسم التفضيل بمعنى
الفعل بقوله بان يكون اسم التفضيل المتعلق ما جرى اسم التفضيل عليه فان احسن في المثال المذكور جار على رجل لانه صفته في اللفظ وهو في الحقيقة
صفة لمتعلقه وهو الكحل الا ان احسن في الحقيقة هو الكحل حال كون المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق اي بالنظر الى متعلقه على ما جرى عليه اسم التفضيل مفضلا
على نفسه باعتبارين اي غير ما جرى عليه اسم التفضيل وهو زيد فالكحل مفضل الذي هو فاعل احسن ومفضل عليه … لكن باعتبارين تفضيلا
منفيا فان المستثنى في النفي فالكحل باعتبار زيد مفضل وباعتبار جميع الرجال مفضل عليه … العموم حيث … الرجال … النكرة الواقعة … ق
النفي وقوله باعتبار التعلق وباعتبار غيره لا يتعلق بقوله مفضلا لانه لا يجوز تعدد الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع
واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو … حال من الضمير في مفضلا اي ملتبسا باعتبار الاول ومتعلقا به والثاني حال
من قوله على نفسه **الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن وضعا بزمان معين من الازمنة الثلاثة** ٨
وبيان ذلك يعرف مما ذكرنا في بيان تعريف الاسم في صدر الكتاب ماض في كل الزمان ان كان الزمان سابقا على زمانك … وحكم نحو
لم يضرب لانه دال على الزمان الماضي بواسطة لم ولا على عكسه نحو ان ضرب ضربت لانه عدم والا دل عليه بواسطة حرف الشرط ومستقبل ان كان
الزمان آتيا وحال ان كان الزمان ما انت فيه وقد عرفت علم بيان الحال ايضا في صدر الكتاب وما يقع من الافعال … باحتمال الحال والاستقبال …
الى احتماله من جهات … ذكرناه الحال والاستقبال وقيل انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال لانه عند … عن القرينة لا يحمل الا على الحال …
… الاستقبال … الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال … لان الخفاء … ١٥
فيه لان الحال عندهم هو الحد المشترك بين الماضي والاستقبال لا الآن الذي اختلف فيه والاصل في ذلك … زيد يصلي حال …
صلوة ماض وبعضه مستقبل … مضارعا … ويتخلص معنى المبهم الصالح للحال والاستقبال للاستقبال
بنوني التأكيد الخفيفة والثقيلة لانهما لتأكيد الفعل المستقبل لان الماضي والحال ثابتان … الى التأكيد …
على … والنهي لانهما للطلب والطلب للاستقبال والتمني فان التمني للاستقبال ايضا عند بعضهم وعن الاخفش … صلاحيته للحال
باقية وان … لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون وما لي لا ارى الهدهد وما لي لا اعبد … اي اذا اريد المضارع … يكون للاستقبال
لان … للاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحرفي التنفيس وهما سوف والسين فانهما وضعا للاستقبال … قبل الفعل
المضارع لانها ايضا للاستقبال واعمالها في الظرف المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا لكون … مستقبلا وساعد …

فيما عدا اذ من ادوات الشرط نحو من يضرب يضرب ومتى تأتني اكرمك ويتخلص معنى المبهم للحال بالآن والساعة نحو يضرب
الآن او الساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة مستقبلا … الدال على الاستقبال
كقوله تعالى فالآن باشروهن … على الاكثر وقد جاء مرادا به الاستقبال كقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة … المبهم
الى الماضي بلو … المصدرية لانها لو كانت مصدرية تخلص الفعل للاستقبال كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة لانها لو كانت مصدرية في تقدير
ان يعمر ولم ولما الجازمة لا لما الحينية لانها للماضي وينقلب معنى الماضي الى الاستقبال بادوات الشرط لانها للاستقبال سوى لو ولما الحينية فانهما للماضي
ويقرب معنى الماضي من الحال بقد لانها وضعت لتقريب الفعل من الحال ويختص مطلق الفعل بالف الضمير وواوه ونونه فان هذه الالفاظ الثلاثة
مشتركة بين الافعال نحو ضربا ضربوا ضربن ويضربان ويضربون ويضربن واضربا اضربوا اضربن ولا يوجد في غير الفعل لانها من الضمائر
المرفوعة البارزة المتصلة المختصة بالفعل وانما اختصت لان … سلامته … الالف والواو والياء فلو لحقها هذه الضمائر …
للالف والواو والياء لاجتمع في المثنى الفان او ياآن وفي الجمع واوان او ياآن فان لم يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذفت لزم
… فلم يلحق بها الف الضمير ولا واوه ويائه … البواقي ويختص الماضي بتاء التانيث الساكنة في اصل الوضع سواء كانت
ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو ضربتا … لكنها عن المتحركة فانها مختصة بالاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم …
ويختص الماضي بنحو تاء فعلت من الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة لما ذكرنا لان ويختص بما سواه اي بما سوى الماضي وهو المضارع والامر بياء
اي بياء الضمير نحو تضربين واضربي فالماضي … المضارع لوقوعه موقعه في الشرط والجزاء نحو ان ضربت ضربت … فانه واقع موقع ان تضرب
اضربك وفي نحو زيد ضرب فانه واقع موقع يضرب لان اصل خبر المبتدأ ان يكون اسما او مضارعا … استحق الماضي الحركة واستحق التخفيف الفتح اي الماضي
لما شابه المضارع … ضعيفة اخرج من اصل البناء الذي هو السكون … ولم يعرب لنقصان المشابهة … الفتح لان الفعل ثقيل والفتح
خفيفة لفظا فيما لم يكن في آخره الف نحو ضرب او تقديرا فيما كان في آخره الف نحو دعا ورمى وفي غيره الضمير المتحرك المرفوع وفي غير الواو من الضمائر
الساكنة فانه على السكون في الاول اي يجب سكون آخر الماضي في الضمير المتحرك نحو ضربت لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا ولئلا يتوالى
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة اذ الفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا نحو ضربا
او كان متحركا منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة وفي الضم في الثاني اي في الواو … لمجانسة الواو لان الواو
بعد الضم اخف منها بعد الفتح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو ضربوا او ياء نحو خشوا فانه لما اتصل الواو بخشيوا … لاجل الواو فاستثقل الضمة على
الياء فنقل الضمة الى ما قبلها وحذفت الياء وان كان آخره الفا حذف ببقاء حركة ما قبلها نحو دعوا فانه لما اتصل الواو بدعا التقى ساكنان الالف والواو

والالف فحذفت الالف وابقي حركة ما قبلها للدلالة على الالف مع عدم تعذر وقوع الالف بعد الفتحة والقائل يذكر بانه آخره واو نحو سرو لو كثرو
مع انه داخل انه في حكم ما في اخره باء او الف لانه ضمة الراء بعد حذف الواو ويحتمل ان تكون تلك ضمة اصلية فيكون حكمها حكم الالف في حذف الواو
ببقاء حركة ما قبلها ويحتمل ان تكون تلك الضمة المجتلبة لاجل واو الضمير بعد حذف الواو وحذف ضمة ما قبلها فيكون حكمها حكم الياء وكان لم
يذكره لذلك والمضارع لمشابهة الاسم ولم يسموه مضارعا الا لفظا ومعنى المضارعة المشابهة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا في اللفظ التخصيص بالحرف فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال وانما تخصص باحدهما بدخول اللام عليه او حرف
الاستقبال كالاسم نحو رجل فانه يحتمل الشياع وتخصص معناه باللام وفي الابهام في المضارع لما قلنا من احتماله الحال والاستقبال كما في
الاسم مبهم معناه لا يتعين الا بآلة التعريف والاستعمال لدخول لام الابتداء عليه نحو زيد ليضرب كما يدخل على الاسم نحو زيد لضارب وقوله
باحد الزوائد يتعلق بقوله لمشابهة اي انما شابه المضارع الاسم بسبب احدى هذه الزوائد الاربع التي في اللفظ والنون والياء والتاء الا فبل
دخولها كان ماضيا لا شابه بينه وبين الاسم بهذه الوجوه المذكورة وانما ادخلت هذه الزوائد عليه للفرق بين الماضي والمضارع وخص
المضارع بذلك لان الصيغة المزيد فيها بعد الصيغة المجردة كما ان الزمان اللاحق بعد الزمان السابق فخص الصيغة المزيدة بالزمان اللاحق
والصيغة المجردة بالزمان السابق وهو الماضي المضموم هذه الزوائد في الرباعي اي فيما كان على اربعة احرف وضعا وهو اربع ابنية افعل وفعل
وفاعل وفعلل لان الاصل فيها الفتح وانما ضممت في الرباعي لئلا يلتبس بغيره وانما خصت الضمة به لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة غير جنسه
الضم لثقلة نحو كرم يكرم وكارم يكارم ودحرج يدحرج او تقديرا نحو يكرم مضارع اكرم فانه رباعي تقديرا لانه في الاصل يؤكرم ونحو اهراق
يهريق واسطاع يسطيع فانهما رباعيان في التقدير والهاء والسين زيادة على غير القياس ولا ينتقض هذا الحكم بنحو يتقبل مضارع
تقبل لخفيف اقتتل وان كان رباعيا وحروف المضارعة فيه مفتوحة لانه في اصل الوضع ليس على اربعة احرف وانما هو على خمسة المفتوحة
الزوائد في غيره اي في غير الرباعي وهو الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المزيد فيه والهمزة للمفرد المتكلم والنون له اي للمفرد المتكلم ولما زاد اي على المفرد
حال كون النون مستويا فيه اي في النون الاثنان والجماعة وتستويا فيهما اي في النون والهمزة المذكر والمؤنث كذلك لا يفرق بينهما لعدم الالتباس
والتاء للمخاطب وان كان مذكرا او مؤنثا مفردا ومثنى او مجموعا والغائبة والغائبتين دون الغائبات فيكون للمخاطب لتمانية اشياء والياء
لما عداه اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغائبة والغائبتين وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لان الزيادة
مستلزمة للثقل وهي اخف الحروف لجريانها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة دورها بانفسها وابعاضها وهي الحركات اذ لا تجد كلمة خالية
عنها او عن ابعاضها وخصت الالف للمتكلم لكونه مبتدأ الكلام كما انها من مبدأ المخارج وقلبت همزة لئلا يمكن الابتداء بها وخصت الواو

بالمخاطب لانه منتهى الكلام كما انها من منتهى المخارج لانها من الشفة وقلبت تاء كما قلبت في تخمة وتراث لانه يلزم من اثباتها على حالها
تشبيه بتاء الكلمة فيما كان فاؤه واوا نحو وجل وخصت الياء للغائب لكونه وسطا بين المتكلم والمخاطب كما ان الياء من وسط المخارج
ولما لم يبق من حروف العلة حرف آخر للمتكلم مع غيره جعل النون علامة له لكونها شبيهة بحروف العلة من حيث الخفة والمد والغنة اعرب المضارع وقوله
فيما بعد بمشابهة الاسم يتعلق به فهو فرع على الاسم في الاعراب عند البصرية وليس باصل فيه وذلك لانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية للاعراب بصيغته بل على
معناه الاول كان صيغة هو بالمشابهة وصيغة بعض المضارع والكوفية قالوا ان اعرابه بالاصالة لا بانه يتوارد عليه المعاني المختلفة التي تبوا في
على الاسم لانك اذا قلت لا يعرف بالرفع علم انه نفي وبالجزم علم انه نهي وان نصب تشرب فهو كلا تأكل السمك وتشرب اللبن ولو اجيب ان الواو للعطف والجزم
على انها للعطف والجواب ان اعرابه لا يدل على معان معتورة عليه بل اعرابه يوضح معنى الحرف المقدر منه ما لم يتصل به اي بالمضارع نون التأكيد
الخفيفة او الثقيلة فانه لو اتصل به نون التأكيد صار مبنيا عند الجمهور لتركيبه مع النون فاشبه نحو بعلبك مع ان النون من خواص الافعال فضعف
شابهته للاسم مع ان لهم واعيانا لا تترك اعرابا قبل النون وهو استعماله بالحركات المختلفة ليفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث
ونون جمع المؤنث فانه لو اتصل به نون الجمع صار مبنيا على السكون قال سيبويه سكن آخره عند لحاق النون به وان لم يجتمع فيه اربع متحركات لشلا على حرفين
وبني ابيض لاعليه واذا جاز ايهام اخراج الفعل عن اصله من البناء بواسطة المشابهة فالاولى في الفعل ردوا اصله من البناء بسبب المشابهة وقوله بالنون
رفعا يتعلق بقوله اعرب اي اعرب المضارع بالنون المكسورة بعد الالف والمفتوحة بعد الواو والياء في حالة الرفع وحذفها اي حذف النون نصبا وجزما
ان كان فيه اي في المضارع بارز ضمير مرفوع ساكن وهو الف الضمير وواوه وياؤه نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما جعل اعرابه عند اتصال الضمائر
بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو لام الفعل بالضم والفتح والكسر لاجل الواو والالف والياء ولم يكن فيه علامة البناء حتى تجعل الاعراب بالكلية جعل النون
بدل الرفع لانها الرفع لقول الحركات واخر النون من بين سائر الحروف لانه لم يمكن زيادة حروف المد التي هي اولى بالزيادة من غيرها لوجوب حلول الضمائر
فيها والنون التي الحروف شبها بها وحذفت النون في الجزم حذف الحركة التي عوض منها وحمل النصب على الجزم في الاسماء والاضمار
فحمل النصب على الجزم هنا كما حمل النصب على الجر في الحقيقة فيه وانما لم يجعل الواو والالف والياء علامة الاعراب كما جعلت في الاسماء في المثنى والمجموع
لانها وان نزلت منزلة الجزء من الفعل الا انها ليست جزءا منه لانها اسماء وفي المحل على الفاعلية فاستكره ان يجعل علامة اعراب الكلمة ما ليس
جزءا منه حقيقة بخلاف هذه الحروف في الاسماء فانها حروف صارت جزءا من المثنى والجمع وانما لم يجعل اعرابه تقديريا عند اتصال هذه الضمائر به
كما جعل في يدعو ويرمي ويخشى والقاضي لكون الفعل اللاحق به هذه الضمائر كالاسم المثنى والجمع بالواو والنون وذلك لان الالف في يضربان
شابه الالف في ضاربان وكذا واو يضربون وياء تضربين شابهان واو ضاربون وياء ضاربين ولذلك كسرت النون بعد الالف وفتحت بعد

الواو والياء كيرمي ويغزو وفي الاسم بعدها ولا لكن فيه بارز ضمير مرفوع سواء لم يكن فيه ضمير نحو يضرب زيد او كان فيه ضمير لكن لا يكون بارزا
بل مستكنا نحو زيد يضرب او كان بارزا لكن لا يكون مرفوعا بل منصوبا نحو يضربك وانما لم نقيد بالساكن كما قيدناه لانه لو كان متحركا نحو يضربن
كان مبنيا لا معربا لانه لا يتصل به من الضمائر المرفوعة المتحركة الا النون فقد ذكر حكمه فلا احتياج الى ذكره هنا فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما
ان كان آخره صحيحا يعني ان لم يكن في المضارع الضمير البارز المذكور وكان صحيحا كان رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ونقص منه الجر لئلا يكون الفرع مساويا بالاصل
في استيفاء جميع انواع الاعراب وخص النقصان بالجر لانه لم يكن معمول الفعل فنقصوا منه ما لا يكون معموله واعطوه ما كان معموله من الرفع والنصب
وبالضمة لفظا حالة النصب لعدم استثقال الفتح على الواو والياء والضمة تقديرا في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور
ما قبلها والحذف اي حذف الآخر في حالة الجزم ان كان معتلا آخره بالواو والياء نحو لم يغز ولم يرم وانما حذف الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم يحذف
الرفع في الآخر والرفع منه محذوف قبل الجوازم فلما دخل الجوازم ولم يجد في آخر الكلم الا حرفا مشبها بالحركة حذفها ووجه الشبه من حيث ان الحركات لا تقوم
بها الكلمة لا تقوم بانفسها والا مركبة من الحركات لان ضم الحرف اشباعها بعض الواو وعلى هذا الفتح والكسر وبالفتحة في حالة النصب والضمة في حالة الرفع
تقديرا والحذف في حالة الجزم ان كان معتلا بالالف نحو يخشى فان اعرابه كاعراب رفعه تقديري لان الالف لا تقبل الحركة لا الفتح والضم وارتفاع
الفعل المضارع بوقوعه بنفسه موقع الاسم فالمعنى الذي استوجب المضارع به الاعراب هو المضارعة المذكورة غير المعنى الذي ارتفع به والنصب والجزم فان وقوعه
في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم من غير حرف اي تقدير كالاسم اقتضى له استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقع الاسم
الاسم اصلا وذلك عند وجود ما يمنع من تقدير الاسم كان الشرطية ودخول الجوازم اقتضى الاعراب لا يكون في الاسم وهو الجزم لان المضارعة المذكورة القوية
انقضت ان يكون الاعراب مخصوصا من الجزم وهو الجزم بكون الاعراب على اصل تلك المضارعة ولا يكون الخصوص من انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقع اصلا
الجزم في الاسم لانه وجوده في الاسم يؤدي الى عدمه غالبا لان الغالب في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو دخله الجزم وسكن آخره لاحتيج الى تحريكه
هربا من توالي الساكنين فيؤدي ثبوت الجزم الى عدمه وما يؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا ووقوعه موقع الاسم الا بانضمام ما ينضم اليه لا تقدير الاسم وهو ان
الناصبة بانضمام ما ينضم اليه وهو اخوات ان اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع والجزم وهو النصب او الجر لان كل واحد منهما متوسط بين الرفع والجزم لان
الرفع ثقيل مطلقا والجزم خفيف مطلقا وكل واحد من النصب والجر متوسط فاختير النصب لخفته وثقل الفعل واعلم ان المراد بوقوعه موقع الاسم هو الوقوع الذي
يصح وقوع الاسم فيه سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب سواء كان ذلك الاسم اسم فاعل او غيره
نحو يضرب الزيدان في نحو واقع موقع اسم الفاعل في مبتدأ الكلام لا يتعلق بالفعل دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبتدأ اسم فصدق انه واقع موقع ما يقع فيه
من الاسماء وانما لم يقع فيه اسم الفاعل او نقول انه واقع موقع ضارب الزيدان على قول من جوز اعمال الصفة بلا اعتماد ولو كان الفعل مما لا يكون عاملا او لا

او لا نحو زيد سيضرب فان السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل ان السين
من خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم ولا يرد ايضا ما قيل انه يجب ان يكون الفعل المضارع
في هل يكون واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع نحو كاد زيد يخرج وطفقت افعل وكم شيء ما فارقتها فيكون الاصل فيه خبرها اسم الفاعل
عدل عنه الى لفظ المضارع لزوما لغرض وهو ان وضع كاد لدنو الفعل من الحال فكان المناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا على الظهور لا الدال على الحال
مع علامة الاستقبال وانتصابه عن آب اي رجع وفهم قبيلة ان لا عرفوا طارق الى فارق ... حال المطلوب
وانتصابه اي انتصاب المضارع بان وهو بان لم يقع قبلها علم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن ولن وكذا فان وقع قبلها ذلك يكون ان بعده
المخففة من المثقلة لا الناصبة للفعل سواء كان مع اخلها على المضارع مثل علمت ان سيقوم اي انه سيقوم وذلك انه لما شابهت ان المخففة من المثقلة ان الناصبة
للفعل لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق للايذان من اول الامر على انها المخففة لا الناصبة والتحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق اولى والان ان
الناصبة تدل على ان ما بعدها غير معلوم لكونها للرجاء والطمع ودلالة نحو علمت على انه معلوم فلا اجتماع او ظن وانتصابه بان جواز ان وقع قبلها الظن ان رفع
قبل ان فعل من افعال الظن جاز رفع الفعل على ان يكون ان مخففة من المثقلة لان الظن باعتبار رجحانه في الفعل شابه العلم وجاز نصبه على ان يكون ان ناصبة لان الظن
الحسن انه النقيض كان مخالفا للعلم ... الناصبة بعدها ... وهو ان لا يكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب وان المخففة
من المثقلة ان وقع قبلها العلم ... على ان سيقوم وان لا يقوم وذلك لانها شابهت ان المخففة من المثقلة ان الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم قبل
المخففة فعل التحقيق لما ذكرنا ... المخففة ... ان المخففة ... الجمهور ... سيبويه الى انه يجوز ان يلي المخففة ... لا فعل ... والتي
المقدرة وانتصابه ايضا بلن ... جواز تقدم ... عليها ... ان ... اصلها لا ان ... المصدرية التقدم
عليها ... على الخليل ... ان اصلها لا ان ... وسقطت الالف ... وبهذا ابطل ايضا قول الفراء ... ان اصلها لا قلب
الالف نونا لان ... ايضا في الصحيح وهو قول سيبويه وهو حرف برأسه ... نظرا الى ان حكم الكلم يتغير بالتركيب الا ترى ان ... يجوز
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ... التحضيض وجاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت وانتصابه بكي
اذا دخلها اللام مثل لكي يعلم الناس اي امرأ ... المغيث ... خلاف الاخفش والخليل فانهما قالا ان كي في جميع استعمالها حرف جر وان انتصاب
الفعل بعدها بتقدير ان ... لتقدم اللام عليها ... لكيلا تأسوا ... فهي كي ... رقيقة ما ... بان كي اللام ... والام
اللام المقدرة واللام المتأخرة ... المقدرة فان لم ... اللام على كي ... دخل الجنة احتمل ان يكون ... بعدها ان وان يكون
ناصبه على قول الجمهور وانتصابه باذن وهو بان تقدمت اذن على الفعل الناصب ... وقال سيبويه ... في الفعل ... ثم لا ... الاول

اجيبك كما تقول أرى زيدا فاعلا والفعل المضارع الداخل عليه اذن مستقبل لا حال لكونه اى لكون اذن للجواب حقيقة او التقدير كقولك
ان اكرمتنى اذن اكرمك كان المخاطب سأل وقال ان اكرمتك فما جزاؤه وذلك فقال اذن اكرمك فالجزاء نحو اذن اكرمك لمن قال اتيتك فاذن اكرمك جواب
كقوله جزاء للفعل والثانى بقول ان اذن قد يكون للجواب فقط نحو قولك احبك فقال فى جوابه اذن اظنك صادقا فهذا لا يتصور الجزاء اذ لا يجوز ان يكون
التقدير اذا احببتنى اظنك صادقا وسماه اى الجواب والجزاء لا يمكنان الا فى الاستقبال ولان بناه على الباب على الاستقبال كان ولن وكى وانتصاب اذن
جواز انها تقدمها عاطف نحو ان تأتنى آتك واذن او فاذن اكرمك فانه يجوز انتصاب الفعل باذن باعتبار انها صدر جملة مستقلة معطوفة على جملة اخرى
والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ويجوز الغاؤها اذن باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض ويكون الفعل وحده معطوفا
على الفعل الذى قبل اذن فيكون الفعل مجزوما ويجوز رفعه على الاستيناف على تقدير واذن انا اكرمك وتلغى اذن وجوبا ان وقعت بين المبتدأ لفظا او تقديرا
والخبر نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك او بين الشرط والجزاء نحو ان تأتنى اذن آتك او بين القسم والجواب نحو والله اذن لا آتينك وذلك لان اذن فى هذه المواضع
الثلاثة معتمد على ما قبلها وما قبلها يقتضى ان يعمل فى الفعل الواقع بعدها فالفعل لها خبر وهو موضوع على العمل فلا يجوز الغاؤه ما لا يرى انها تقع حشوا لا تكون عاملة
اى اذن فى كل كلام لا يلزم على تقدير الغائها ابطال العمل كما وقع تقديم عاملها يلزم ابطال عمل ما تقدمها من المبتدأ والشرط والقسم قال سيبويه انها لا تنصب
فى هذه المواضع الثلاثة كما لا ينصب ارى اذا كان بين الفعل والاسم نحو كان ارى زيدا ذاهبا وانى ارى ذاهبا وقع بينهما اى بين اذن وبين معمولها وهو الفعل ولا
يجوز الفصل بين اذن وبين الفعل المنصوب بها لانها من نواصب الفعل التى لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل الا بالقسم والدعاء والنداء نحو اذن والله اكرمك
او يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء فى الكلام قال سيبويه والفصل بين شىء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى اذن لان اذن اشبهت
ارى فهى فى الافعال بمنزلة ... وهى تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين فعلى هذا حكم بالغائها اذا
وقع بينها وبين معمولها نظرا الى انها عاملة ... كما بينا او تأخرت اذن عن الفعل فانها تلغى لانها لا تقوى على ان تعمل فيما قبلها او تقدمت اذن على الفعل والفعل حال
فانها تلغى ايضا تقول اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك لما ذكرنا من انها للاستقبال ولانها انما عملت لشبهها ان الناصبة فى وقوع المضارع بعدها للاستقبال فاذا اريد
الحال زال الشبه وانتصابه بتقدير ان بعد حتى الجارة لا العاطفة ولا الابتدائية اذ الجارة لا تدخل على الفعل فاحتيج الى تقدير ان ليكون الفعل بتأويل المصدر
اذا كان الفعل مستقبلا تحقيقا ... ان يكون الفعل الداخل حتى عليه مترقبا وجوده او مستقبلا تقديرا بالنسبة الى ما قبلها اذا كان الاول الصادر قد
انقطع لكنه فى وقت السير كان مترقبا والاصل ان الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مترقبا مستقبلا وانما اشترط التحقيق
مضمونه مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها سواء كان ماضيا وقت الاخبار او حالا او مستقبلا وانما يجب ان يكون الفعل مستقبلا لانه منصوب باضمار ان
التى هى علم للاستقبال السببية كانت حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس فان كان الفعل حالا تحقيقا وذلك اذا اردت

ان سيرك فيما مضى قد انقطع وحصولك وقت الاخبار وهو متوال نحو مرض حتى لا يرجونه او حكاية للحال وذلك اذا كان السير قد انقطع والدخول
كذلك الا انك تحكى الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء اى حرف استيناف اى يكون ما بعدها كلاما مستأنفا لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها
بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ويرتفع الفعل الواقع بعد حتى ولا يجوز النصب لانه لا يجوز اضمار ان التى هى موضوعة
للاستقبال مع ان الفعل للحال بوجوهان اى مع وجود السببية وتحققها اى يجب عند ارتفاع ما بعدها ان يكون ما قبلها سببا محققا لحصول ما بعدها
بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو اكل زيد
العام الاول حتى لا يستطيع ان يكلم العام فلما حصل الربط معنى اى قصد التطابق لما زال الاتصال اللفظى وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها
لفظا بشرط السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى ومن ثمة اى من اجل ان انما يرتفع مع وجود السببية وتحققها امتنع الرفع
ان لم يكن ما قبل حتى سببا لما بعدها نحو سرت حتى تغيب الشمس اذ لا تأثير لسيرك فى غيبوبة الشمس وان لم تتحقق السببية نحو اسرت حتى تدخلها وما سرت حتى
تدخلها اى ان السببية غير محكوم بثبوتها لا بالعلم ولا بالشك فى المثال الاول وهو محكوم بانتفائها فى المثال الثانى فلا يمكن الحكم بحصول سببه عند
سيبويه لان المعنى أسرت او ما سرت فتدخلها وهذا هو الصحيح اما اذا انعقد الكلام بالشك نحو سار زيد حتى يدخلها جاز الرفع لانك حكمت بحصول السبب على
سبيل الشك واعلم ان الاخفش اجاز الرفع فى النفى والوجه الذى منع سيبويه الرفع غير الوجه الذى جوز له الاخفش لان سيبويه منع ان يكون نفى السير سببا للدخول
وقال الاخفش ان اصل الكلام كان واجبا وهو سرت حتى ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفى على الكلام بالسر فكانه قيل ما وقع السير الذى كان سببا
لدخول المدينة وبتقدير ان بعد عاطف الفعل وهو الواو والفاء واو وثم ولا يجوز ذلك العطف فى غيرها من حروف العطف لا يجوز نصب من قيامك بل تقعد
اى بل انت تقعد على الاسم فانه ينصب الفعل بتقدير ان ليكون عطف اسم على اسم نحو قوله ... احب الى من لبس الشفوف ... المصيف
فانه عطف بتقر على المصيف فنصب بتقدير ان ونحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او ويشتم وبعد لام كى لانها جارة لا تدخل على الفعل نحو جئت
لتكرمنى اى لان تكرمنى اى لاكرامك وبعد لام الجحود وهى لام زيدت لتأكيد النفى لكان اى انها تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كان ماضيا
لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاجئك فان قلت اذا كان الفعل بعدها مقدرا بان وهى مع الفعل فى تقدير
المصدر فيكون لم اكن لافعل فى تقدير لم اكن للفعل ثم ان كان اللام تعلق لم يكن زائدة لتأكيد النفى وان لم يكن له تعلق لكان المصدر خبرا عن الجثة
وذا لا يجوز الا على تأويل قلنا المصدر لم يجز ان يقع خبرا عن الجثة لعدم دلالته بصيغته على فاعل وعلى زمان بخلاف الفعل المقدر به فانه لكونه دالا على
الفاعل وعلى الزمان يجوز الاخبار به عن الجثة وكانت هذه اللام فى الاصل هى اللام التى فى قولهم انت اهل للخطاب ... مناسب لها وحينئذ يكون معنى لم اكن لافعل
لم اكن مناسبا للفعل ولا شك ان فى هذا معنى التأكيد فاللام ليست بزائدة لانها لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه وانما هى لام اختصاص

دخلت على الفعل لتقدمها كان فاعل الفعل مستقلا لان يفعل وانما قال زيد في نحو الكلام بلا ونحو لا ابتغي فيما كان زيد يفعل ما كان زيد يفعل
لانه زائد وبعد او بمعنى الى على غير سيبويه وبمعنى الا عند سيبويه وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص على ان
احدهما عقيب الاخر ولازم الفعل حصول الآخر نصبت ما بعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند سيبويه بمعنى الا محذوف منصوب على الظرفية اي لالزمنك الا
وقت ان تعطيني وعند غيره ما بعدها بتأويل مصدر مجرور بالى بمعنى الى مع حذف المضاف اي الى وقت الاعطاء وبعد الفاء والواو حال كونهما واقعتين بعد الامر
الصريح نحو ائتني فاكرمك لا بعد اسمه لان افعال بمعنى الامر لا الامر المقدر خلافا للكسائي فانه يجريهما مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنهما معنى الطلب فيقول نزال فاكرمك
وعليك زيدا فاكرمك والا الاسد فتنجو والنهي نحو لا تدن من الاسد فياكلك والشرط نصب الجواب في النهي ان لا يستقيم بلا الاخرى ان تقرب الا علم فيعصيك
في الا الرفع والنفي الصريح نحو ما تاتينا فتحدثنا ويكون التقدير في على قولهم ما يكون منك اتيان فحديث على معنى نفي الاتيان فيلزم منه نفي الحديث او ما تاتينا قط
فكيف تحدثنا او على نفي الحديث لا نفي الاتيان اي انك تاتينا كثيرا او لكنك لا تحدثنا في النفي معنيان لان النفي المقيد بامر ان يكون بنفي المجموع وثانيهما يكون بنفي
احد جزئيه خلاف غيبة فان النفي فيه واحد وهو كون النفي الاول مقيدا بالكلام ايضا فاكرمك لكن منك اتيان الا زم منه الاكرام وما جرى مجراه نحو
فلما يتلفاني فتكرمني والاستفهام نحو اين بيتك ازرك والتمني نحو ليت لي مالا فانفق وفي معناه ود لو نائبه فتحدثه بالنصب باضمار ان وذلك لان لو
راجع النفي الى الماء فقدمه ود ويجوز الرفع عطفا على نائبه قوله تود ود والو تدهن فيدهنون بالرفع والنصب والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
فان الملائكة تذكر التنزيل بلفظ الجزم على مذهب الكسائي نحو غفر الله لك فيدخل الجنة لا الدعاء بلفظ الامر فانه داخل تحت الامر والتحضيض
نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق وقد ذكر الرجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب فاطلع بالنصب على قراءة حفص لانه في الاية يحتمل ليت
واشتمل الواو على الاشكال نحو ليت وازور كاني للتمني لا لتيان والزيارة وعلى هذا القياس على ان الفاء للسببية اي انما نصب الفعل باضمار ان بعد الفاء
والواو بشرط ان يكون الفاء للسببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكونان في معنى الشرط والجزاء والواو للجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها
في زمان واحد وانما فرق بين الفاء من الرفع الى النصب قصد التنصيص على السببية وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في الحال في الوضع النصب تنبيه
على ان الكلام الظاهر ليس بعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب بنحو وتخليص المضارع للاستقبال اللائق بالجزاء فنبه دفع كون الفاء للعطف وتقوية
كونه للجزاء وكذا فرق ما بعد الواو من الرفع الى النصب ليكون الفرق على ما قبلها من ثلاث اول الامر انها ليست للعطف وانها للجمعية حسب الاستعمال اذ
الاستعمال كالكل لو لكل العطف كوضع في وضع للمعنى وانما اشترط ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي
ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء وكذلك شرط ذلك في الواو وحملا لها على الفاء لمناسبة بينهما كونهما لاصل العطف وفي وقوع بعدهما
عن سنن العطف لقصد السببية واحدهما والجمعية لاخرى ومرتبة الاولى من اجل شرط السببية في الفاء والجمعية في الواو لم يجز النصب في نحو

الشمس لان الاول هنا ليس سببا للثاني وفي غير ذلك يتبين لان الواو هنا ليست للجمعية لعدم امكان اجتماع مضمون ما قبلها وما بعدها
في زمان وقد يجي الفاء بعد النفي للجمعية لا للسببية كقوله وكل الحدث لا يموت لاحد ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فان الولد
ان مسه النار لا يكون موت ثلاثة من الولد فيكون الا دم للفاء للجمعية ويكون المقصود من النفي نفي المس عقيب الموت المذكور ولست الرابع
للسببية اذ لا يستقيم ان يجعل موت الولد سببا لمس النار ولا يكون المعنى ان مس النار منتف لانتفاء سببه وهو موت الولد وقوله الا
تحلة القسم اي القدر ما يبرأ به قسمه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا ويكون حتى والا بمعنى الا كي واللام الجحود وكذا او وقد
تضمره جائزا لفظا وتقديرا ويكون الفاء والواو عاطفة وقعت بعد العاطفة ان تخلط الكلام بين الاشياء المذكورة قبلها وبين الجزاء كونه
بعدها جاز التنا في جعل ما بعدها اي ما بعد هذه الحروف مصدرا بعدان جعل ما قبل الفاء والواو كذلك اي مصدرا فان كان فعلا قدر بالمصدر والا قدر
مصدر بتقدير الجملة نحو ابن بيتك فازورك فانه بتقدير ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني لان معنى ابن بيتك عرفني لكان بيتك وقوله ليتصلان متعلق
بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى والا بمعنى او وهو مصدر ليتصل الفعل عن الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف
الجر داخلا على الفعل وقوله ويعطف على الاسم مثله متعلق بقوله بعدان جعل وهو اد انه لما كان بين الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما
تناف والحسن عطف احدهما على الاخر الاتيان وبل احدهما الاخر والجزاء ان تسلك طريقة في نحو تصيغ الاخبار الى صيغة الامر في زرني فاكرمك فيعطف ايضا
فاكرمك لا نحوه جب دخول الفعل الى فما دخل فيه الاول والاكثر الزيارة سببا للاكرام فقصد وكما صيغ بين قصدهم ان يجعلوا الزيادة في سبب
للاكرام فنزلوا فانه منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة والمنزل ذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيجعل ما
فصل في من جعل الزيادة سببا للاكرام اذ تقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني وهو منزلة ليكن منك زيارة فليكن مني اكرام
وهذا دليل على ان الزيادة سبب للاكرام وانه لا يكون حتى تكون هكذا قالوا وفيه نظر لان الفاء بعطف بالفاء السببية فتكون الجملة على الجملة ولا يدخل
على المفرد نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر اي زرني فاكرام مني حاصل ولا حاجة ايضا الى تنزيل
الفعل منزلة المصدر واما الواو فانه بقيت عاطفة حتى تنص العطف فان الواو هنا صارت بمعنى مع والواقع بعدها مفعول معه كما قال الرضي او يكون الواو
للحال والواقع بعدها مبتدأ محذوف الخبر بمعنى قم وانا قوم قم وقيامي ثابت وقوله يتعذر ان يتعلق بقوله جعل ما بعدها مصدرا اي انما جعل ما بعدها مصدرا
لتعذر ان لان ان مصدرية وانما يتعذر اي لتعذر ان لفظا اي اظهارا مع هذه الحروف فيه الا ام اما مع حتى فلان لا يغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي
ووجه هذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما الواو والفاء واو فلانها لما قصدت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والا لتها كانت شبيهة
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ايضا ولان هذه الحروف في العطف فلو ظهرت معها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن منها كما مر

واضلال تقديره معنى لانها تفيد التعليل ولا يكون افادة التعليل مرادا مع على الحروف واضلال تقديره معنى الا ان الفعل منصوب في محل
المواضع بالاستعمال وما لا ينصب ظاهرا فكيف ينصب مضمرة ويجعل ما بعد الفاء من الفعل المنصوب بان المقدرة اذا كان ما بعد الفاء لم يوجد
له الفعل الاول بان يكون الفعلان لفاعلين نحو ائتني فاكرمك بالرفع لانه تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول
على اضمار الحصول او الكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز ان يكون التقدير افعل اتيانا فاكراما
لفساد المعنى لان الفعل لم يوجد له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول ويحمل ما بعد الفاء في التمني اي فيما كان الفعل متعديا بليت النصب سواء
كان ما بعد الفاء لم يوجد له الفعل الاول نحو ليته يأتينا فيحدثنا او لا نحو ليتك تاتينا فتحدثنا فالتقدير ليت اتيانا منه فحديثا منا وليت اتيانا
منك فحديثا منا ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث منا لان ذلك زيادة متجاوزة عن الحد والطلب ان يقع ليت على نفس المصدر
الذي هو الفعل منزلته وكان عليه ان يقول غير داخلة ليت على غير المتمني لانه لو كانت داخلة عليه وكان الفعل المنصوب لم يوجد له الفعل الاول الوجب
الرفع نحو ليته ثانيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز النصب باضمار ليت اي ليت اتيانا فاكراما لفساد
المعنى ويجوز ما عداهما اي عدا هذين القسمين وهو ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لم يوجد له الاول سواء كان
متعديا بليت اولا او الا ان يكون متعديا بليت وهي داخلة على ضمير … وكان الفعل المنصوب له الاول الوجهان من الرفع والنصب … ان يكون
التقدير … فنكرمك لكن منك اتيان فاكرام … وافعل اتيانا فاكراما وكذا … فنكرمك … التقدير ليت ان يكون منك
اتيان فاكرام او ليت ان تفعل اتيانا او اكراما واعلم انه على ما قلنا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتدأ محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع المحل
على الابتداء ويجوز اظهار ان مع الحروف العاطفة للفعل على الاسم مثل الواو والفاء واو وثم ولا يجوز … من حروفه فلا يجوز عجبت من قيامك
بل تقعد اي بل ان تقعد لكراهة عطف ظاهر على الاسم … لانه تزيل تلك الكراهة وبعد كي لانها تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام …
لتأكيد النفي ولاظهار … اولى للاقتصار … ان مع لام … لو قلت … لا يتوالى …
اللفظ … ولما … ولما … ان ينقطع
عن زمان الاخبار كقوله … حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فانه انقطع عدم كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار
ويجوز ان يكون متصلا بزمان الاخبار كقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا فان المعنى نفي الشقاوة متصلا بزمان النطق وليس المعنى نفي
الشقاوة عنه فيما مضى ثم انفصل بالشقاوة بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نقيض قد قام زيد وقد قام زيد اخبار عن المعنى
المتصل بالحال فكذلك نفيه ولام الامر المطلوب الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب ولا النهي وهي الطلب الترك

الى طلب الغائب والمتكلم على السواء وسيجيء بيان لم ولما وبادوات الشرط سوى لو وما الحقيقة فانهما للزمان لانهما عند اكثر النحاة ليسا من
ادوات الشرط لان الشرط عندهم انما يكون في الاستقبال وعند بعضهم يجوز في الماضي ايضا لان الشرط هو التعليق بين جملتين والحكم بسببية
اولاهما ومسببية الثانية وهذا التعليق نوعان تعليق ماض على ماض وتعليق مستقبل على مستقبل ومتى اي ادوات
الشرط حرف كان وهي اصل الباب واسماء ظروف زمانية كمتى … ومكانية … واذما حرف عند سيبويه في الاصل ركب مع
ما وصار معها كالشيء الواحد فبطلت … لانه على معناه الاول باعتبار التركيب فصار حرفا ونظيره حبذا فانه فعل وصار مع تركيب ذا معه اسما فكذلك
السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذما انه عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل سيبويه بقوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا
اطمأن المجلس … ومن شيخ فوق التراب اذا تعد لانف … ان … وما فيه اسمها وما كلمة
لما عن طلب الاضافة … الشرط والجزم ومهما فانها قد تستعمل لظرف الزمان كقوله … فهي … تعط … فيها
الا ان لم اكن استعمل … الظرف … على امر لا اول … بآخره … لزيادة معنى الابهام فينقلب الفهما هاء لاستكراه تتابع المثلين
مع تجانسهما … وأي حين … اذا اضيف … الكسب حكم ذلك … جزء من المضاف اليه واذ ما … ادا حصل فيه
نوع ابهام كقوله … خندق والله … لا … اذا … لهم … ابدا او … اي الزام … الشرطية من غير الحاق
ما به ضرورة كي اذا قلت … خندق والله … ماذا … لم يكن فيها معنى الشرط فلا جزم بها وكذا
اذا كانت للمفاجأة وكذا مع وجود ما ايضا … اذا كان للتعيين والقطع بوجود الشرط المنافي للابهام اللازم الشرط لان
كلما … تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة على الابهام وكذا لا تستعمل في الامر المتيقن لا يقال مثلا ان غربت الشمس فحصل عموم الذي في ادوات
الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا … لما تكشف … الحال … لا بمولاه … يقطع …
بها … وجزمواها … كان واي … حيث لما كان … الاضافة اللازمة لم …
… وكان عليها ان يذكر … كان … اولا … حين في الزمانية …
… متى … وما … العقل … اذا لم … الظروف … ادوات
الشرط … لجملتين … ان تكرمني اكرمك … كان زيد يكتب … لم يكتب … الى
جملة واحدة وذلك لان … ادوات الشرط ان تخرج الكلام عن صلاحية السكوت … ولما كان … بسببية الجملة الاولى
ومسببية الجملة الثانية اي يكون للاولى … وجود الثانية … او … الثانية … الثانية … متعلقة

على الاول نحو ان وجدتني ... اطلق الشمس او شرطا من شرائطه نحو ان توضأت صليت وسمي الجملة الاولى شرطا وكذلك الشرط
هو العلامة والثانية جزاء لكونها مترتبة على الجملة الاولى كما يترتب الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا
وههنا اربع صور احدها كونهما مضارعين لتطبيق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان لم يعمل فالاولى كون الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين او الاول مضارعا اي الفعل فالجزم واجب فيهما او في الاول
لوجود المقتضي للجزم وهو ادوات الشرط وعدم المانع فان ادوات تعمل الجزم انهما اثرت في المعنى تاثير نقصان لما ذكرنا لان تجعل
عمل الجزم الذي هو النقصان ليكون التاثير اللفظي مطابقا للتاثير المعنوي والنهما ما اقتضت عملين اخرنا الجزم تخفيفا فاقلب
ما نقول في قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فان الشرط والجزاء مضارعان فيه مع ان الجزاء مرفوع واجاب عنه
بقوله وان يصرع اخوك تصرع محمول على تقدير تقديم المرفوع وهو تصرع على حرف الشرط كانه قال انك تصرع ان يصرع اخوك وحذف جزاء
لدلالة الكلام عليه فلا يكون مما كان الشرط والجزاء مضارعين والجزاء مرفوع وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالجزم لان الشرط والجزاء
حينئذ ان يكونا مجزومين ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني اكرمك او الرفع كقول زهير
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فان عبد القاهر يقول الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حين كان ماضيا
تبع الجزاء عليه فلم يجزم وترك على الحال الاصلي وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى والرد حملا اي يحمل الرفع شاذ او بتقدير الفاء
قبل الفعل الثاني اي فاكرمك ويجعل الفعل الثاني مقدما اي اكرمك ان جئتني واعلم ان الرفع عند اكثر النحاة لا يحدث بالوجهين
وفيه نظر لانهما تخصصان بالعروض وكلام الشاعر لسوء الكلام فالاولى ان يحال النظر على الاخر وضعف الحل عن الصورة من جزم الجزاء فحمل له
ان الاسم الذي لم يعمل ادوات الشرط فيه بين كلا داتين وبينه فلما لم تعمل في الشرط الجزاء فيكون كلا داتين حاز عمله شيء واحد وهو الشرط لتقدير
ويمتنع الى كونه جزاء ما في معنى المضارع حيث يكون الجزاء ماضيا منوفا غير مصدر بقد لفظا او تقديرا وذلك لما يلزم من حيث
صلاحيته ووقوعه موقوفا فان الشرط لا يكون الا فعلا فان استعمل في مصدر بشيء من حروف الابتداء وهو مما الجزاء كذلك في الحاجة لان الرابط هو التعلق
المعنوي بينه وبين الشرط لتاثير الشرط في معناه بانقلابه الى معنى المستقبل فاستغنى عن الرابطة اللفظية ويجب الفاء في الجملة الاسمية ونحو العطف
عليها بالجزم لكونها غير مجزوم كقوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم في بعض القراآت وقرئ مرفوعا على الاستئناف والقابط
ان الجزاء اذا كان مما يصلح ان يقع شرطا لا يحتاج الى رابط بين الجزاء والشرط لما بينهما من المناسبة المذكورة وان لم يصلح فلا بد من رابط بينهما
تربط الجزاء بالشرط وهو الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا وهذا الضابط

حسن والاحسن ما تعدد او ما يدخله الفاء هو منقول عن المصنف وغيره فيجب الفاء في الجملة الاسمية لعدم صلاحيته لان تكون قولهم يفعل الحسنات
الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان هذا اعتراض لانه قول الله يشكرها جملة اسمية وقعت جزاء مع عدم دخول الفاء فيها واجاب
عنه بقوله شاذ لا يجوز في غير الضرورة وقوله الشر مبتداء وبالشر خبره ومثلان خبر مبتداء محذوف اي هما مثلان وهذا الشأن
ما قوله وجزاؤه سيئة سيئة مثلها وفي الفاء في قوله ان تكرمني فاكرمك ... لان نكون ... والاستثناء ... من يرتد منكم والاعانة ... ان اكرمتنا فرجل الله
وكالامر كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والنهي كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى
الكفار لعدم صلاحية كل واحد منها بنيت الجملة ان يقع شرطا لان ادوات الشرط انما وضعت لتجعل الجزاء الذي يليها محتمل الصدق فلا يجوز
ان يقع كل واحد منهما شرطا على الخبر فانهما لا يجوز ان تقعا جزاء لان الجزاء ليس شيئا مترتبا على امر مفروض لو تعليه
خبرية ماضية غير متعدية وذلك اذا كان فعلها فعلا غير متعد كليس وعسى كقوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك
دخول الفاء فيها لعدم صلاحيته وقوعها شرطا مع عدم تاثير ادوات الشرط لو ماضيه متعذر مع قد لفظا كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
او تقديرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت فيما مضى في كل موضع يراد ان وقوع الفعل في زمان قد مضى
تقدير يعقد لا بد من ذلك وانما يجب الدخول هنا لعدم تاثير الاداة فيه لان قد لتحقيق معنى فيما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما
تاكد بحصولها ينقلب مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا لان الشرط لا يصدر بشيء من الحروف غير لا ولم لو خبر مضارع مقترن بادوات التنفيس
وهما السين وسوف ولن وما فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التاثير لان هذه الحروف غير ما تقلبه الى معنى الاستقبال كقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وانما قلنا لكونها للحال ثابت ليس ... في ليس
يحسب الفاء لما عرفت ويجوز الفاء ان كان الجزاء مضارعا مثبتا اي بغير هذه الحروف لاحرف فلا نعم مثبتا كان المضارع او منفيا بلا وذلك لان المضارع
المثبت والمنفي بلا كانا قبل ادوات الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر ادوات فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما بالفاء وجاز
ترك الفاء ايضا مع الجزم لتاثير الاداة فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال الا ان الاصل فيهما على الترجيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا لكن
استعمال الا ان يقع بين الجازم والمجزوم حركت بلا مانع او نقول ان لا على قول في النهي للاستقبال يجرد عن معنى الاستقبال الذي كجحد الا عنه عند
دخولها على الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولك اريد ان لا تقوم وح يظهر تاثير ادوات الشرط في الفعل المنفي فلا يحتاج الى الفاء والنزاع الفاء
جملة اسمية عند بعضهم والفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير راجع الى ما تقدم او ضمير القصة وان تكون كان قام زيد فنقوم عمرو اي
فهو يقوم وهو كالامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين وكقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى

ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا واما اذا كان مستقبلا فلا يجوز الفاء لتاثير اداة الشرط فيه مع
صلاحيته وقوعه شرطا وقد يقام اذا للمفاجاة مقامها اي مقام الفاء لان المفاجاة ايضا تقتضي التعقيب لكنه لا اختصاص [illegible]
اذا المفاجاة بها كما عرفت ومع هذا ينبغي ان تقيد الاسمية بغير الطلبية فان اذا المفاجاة لا تدخل فلا يقال ان عصى زيد فاذا ويل له
وكذا لا يجوز دخول اذا المفاجاة على الاسمية المصدرة بالنفي او بان فلا يقال ان تزرنا فاذا ما عمرو قائم واذا ان عمرا قائم كقوله تعالى وان لم يعطوا منها اذا
هم يسخطون اي انهم [illegible] عقيب عدم الاعطاء [illegible] تقدير فعل الشرط بعد كان الاشياء الثمانية الامر والنهي والنفي
والاستفهام والتمني والعرض والترجي والتحضيض سوى النفي فانه يجزم المضارع بعدها لما سيذكر [illegible] مقام الشرط المقدر
وذلك لتضمنها معنى الطلب وتضمن معنى الطلب معنى الشرط الذي هو معنى السببية لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون
معنى الشرط [illegible] الطلب الذي تذكر بعده ما يصلح جزاء وهو الغرض [illegible] العلة الغائية التي تكون سببا حاملا في الذهن ومسببا
في الخارج فحذف الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ليعلم ان الجزاء بما تضمنه الطلب ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي [illegible]
من معنى الطلب لان الجزاء لابد ان يكون لغرض خارج عن نفس الجزاء [illegible] الكلام الجزائي افادة المخاطب مضمونه بخلاف [illegible] الاستفهام
المعنى اي يجب ان يكون الشرط المقدر بعد الاشياء المذكورة فان كان المظهر امرا قدرت فعلا موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا منفيا
فلا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك لانه ان قدر فعل منفي استقام المعنى وان قدر فعل موجب لا يكون النهي دالا عليه لان النهي لابد [illegible]
ولو اردت هنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما جوزه
المسئلة [illegible] باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فياكلك فان النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور وانما يكون
باضمار ان واخراج الكلام في زي المصدر على قولهم ليكون التقدير لا يكن منك دنو فاكل منه وهذا ايضا لا منع فيه خلافا للكسائي فانه
يجوز عند قيام القرينة اضمار بعد النفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم
تدخل النار اي ان لا تسلم ومذهبه ليس ببعيد من الصواب لو ساعده النقل فقصد السببية اي انما يجزم المضارع بان مقدرة بعد
هذه الاشياء ان قصد سببية الاول للثاني [illegible] الكلام [illegible] الشرط [illegible] فكان ان تاتني اكرمك ولا
تفعل يكن خيرا لك [illegible] ان تعرفني [illegible] ليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال انفقه
والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا [illegible] وان كان صورته صورة النفي لعدم ارادة معنى النفي [illegible]
وفعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا فانه ان يتق الله يفعل خيرا يثب عليه ونحو [illegible] اكرمك اي ان تزرني

اكرمك وكذلك يجوز الجزم عند الكل في جواب ما كان [illegible] جواب [illegible] لا [illegible] وان
لم يجز النصب في جوابها الا عند الكسائي [illegible] لان الجزم [illegible] السببية فلم يضعف معنى السببية مع الجزم [illegible]
الدالة على السببية [illegible] بخلاف النصب فانه لا يكون مع فاء السببية [illegible] قد يرتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقولهم
[illegible] ضعيف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتملها والنصب نص فيها ولان الاشياء الثمانية متضمنة معنى السببية
على الفاء بواسطة شبهها بالشرط [illegible] ضعف دلالة الفاء على السببية عند
ارتفاع الفعل بعدها [illegible] فان لم يقصد السببية فالرفع واجب في المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء لانه لم يوجد شرط اضمار ان [illegible] عن الجازم [illegible] عن دخول الفاء المقتضية لاضمار ان الناصبة فخلا ايضا عن الناصب فتعين
رفعه على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او على الصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وارثا وقال صاحب المفتاح لا اولى
حمله على الاستيناف دون الصفة [illegible] ان زكريا [illegible] وصف [illegible] لان مطلوب الانبياء عليهم السلام
بالحقيقة [illegible] دعاءهم [illegible] خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم [illegible] بمجرد التشهي وانما يطلبون ما يصلح
لانفسهم [illegible] على الاستيناف [illegible] ماذا
اقول [illegible] فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف [illegible] ان يكون حالا من ضمير فاضرب اي فاضرب غير خائف
وصفة اي طريقا غير خائف [illegible] استينافا [illegible] الامر صيغة يطلب بها الفعل [illegible] جميع الالفاظ التي يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
يخرج به اللفظ الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغائب نحو ليضرب زيد ومن الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا ومن المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب بحذف حرف المضارعة
احتراز عن امر الفاعل المخاطب باللام فانه لا يسمى [illegible] في اصطلاح النحاة انما يطلق على ما ذكر [illegible] وانما حذف الزائد وهي التاء
لكثرة استعمال امر الفاعل المخاطب [illegible] توجيه الامر الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره [illegible] فبذلك فلتفرحوا [illegible] الخطاب
اصل مهجور [illegible] ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام [illegible] في امر غير الفاعل
المخاطب وهو ما ليس بفاعل [illegible] صيغة المضارع من غير تغيير [illegible] نحو ليضرب مجهولا غائبا
وليضرب معلوما غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا [illegible] وقد يحذف [illegible] كقوله [illegible] لكل نفس الى
[illegible] كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة [illegible] ان يكون جزما
لكونه جوابا للامر [illegible]

متوقف ابتداء على الساكن اخر كما ذكرنا نحو توضأ فتح صلوتك وبعد الحذف اى حذف الزائد لان تقول الكلام تبتدى اى حركة آخره الكلام لكن قبل
الا حرف متحرك بحذوفه بواسطة حرف المضارعة نحو جرت من تجرب وعد من تعد وان كان الاول المتحرك محذوفا قبله زيادة وتلفظ به نحو قوم
تقيم فانه فى الاصل تاقوم حذفت الهمزة منه لما على ما فيه اجتماع الحرفين نحو اقوم فيكون حذف الهمزة لاجل حروف المضارعة فاذا حذفت حرف
المضارعة منه عادت الهمزة لزوال علة حذفها وكان عليه ان يذكر هذا القيد والاخرى الساكن جيء بهمزة الوصل مالم يكن الفعل رباعيا لفظا نحو اكرم
او تقديرا نحو اسطاع فانه فى الاصل اطاع وزيدت السين فيه مضمومة تلك الهمزة ان كان الثالث من الفعل مضموما بضمة اصلية نحو انصر احترز به عما ضمته
اصلية ليدخل فى هذا الحكم نحو اغزى فانه ضمت الهمزة مع ان الثالث مكسور لان فى الاصل مضموم لان اصله اغزوى ونحو ارموا فان الهمزة فيه مكسورة
مع ان الثالث مضموم لان ضمته ليست اصلية لانه فى الاصل ارميوا وكان عليه ان يذكر هذا القيد ومكسورة مثل الهمزة فيما سواه اى سوى ما كان الثالث
منه مضموما وهو ما كان الثالث منه مفتوحا او مكسورا وذلك لان التوصل بالهمزة المكسورة فى النطق بالساكن من طبيعة النفس لانك اذا اخليت
نفسك وطبعها وجدت انها تتوصل فى النطق بالساكن بهمزة مكسورة فى غاية الخفة بحيث لا يدركها السامع ان جهر بالساكن كما فى الفارسية
نحو شتاب وستيزه واذا كان كذلك زيدت الهمزة المكسورة فيما سواه لكن اوله من اللغة العربية لانها اسهل من زيادة غيرها لكونها مناسبا للامر الطبيعى
وانما ضمت فى ما كان الثالث مضموما بضمة اصلية لاستثقال الخروج من كسر الى الضمة بلا حاجز حصين وان كان الفعل رباعيا لفظا او تقديرا اراد بالرباعى
هنا باب الافعال فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة مقطوعة نحو اكرم من تكرم واسطع من تسطيع فان الهمزة فيه ليست بهمزة وصل وانما هى همزة اصل
محذوفة فى المضارع بواسطة حرف المضارعة فلما حذفت حرف المضارعة عادت الهمزة وهو اى الامر مبنى على السكون عند البصرية لان الاصل فى الافعال البناء
والاصل فى البناء السكون فابقى على اصل البناء لعدم المشابهة بينه وبين الاسم بوجه وحكم آخره حكم المجزوم فان كان آخره حرفا صحيحا اسكنته فى الامر وان
كان حرف علة حذفته وان كان فى آخره نون علامة الرفع حذفت [illegible] لان كل منهما [illegible] الفعل وانما كان مبنيا ان حذف منه اى من الامر
الزيادة اى حرف المضارعة لفوات معنى مقتضى الاعراب عند الحذف وهو المضارعة القوية بالاسم بسبب حذف حرف المضارعة وهو معرب ان لم يحذف منه الزيادة
نحو لتضرب فبذلك فلتفرحوا لوجود المقتضى للاعراب بواسطة وجود حرف المضارعة مضارعة مع الاسم لانه بوجود حرف المضارعة فالامر
فيه حرف المضارعة كان معربا اذا كان سليما عن المعارض وعند الكوفية معرب مجزوم قالوا لان اصل اضرب لتضرب حذف اللام منه لكثرة الاستعمال
ثم التاء المخاطب ثم حرف المضارعة للفرق بين الامر والمضارع المتعدى ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به وقد عرفت معنى الوقوع
فى بحث معنى المفعول به والتام ما يتم معناه بغيره لا بمعنى ان لا يعقل الا بما هو منسوب اليه ولا يستغنى عن التوقف بالاوم
بالنسبة لما ظرف زمانيها ومكانيها لانه لا يتوقف تعقله عليهما لانا نعقل مع الذهول عنهما وان كان لا يوجد الا معهما فتوقفه عليهما باعتبار وجوده

ظرف زمانه او مكانه لانه لا يتوقف تعقله عليهما

لا باعتبار تعقله ومفهومه واللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل فللفعل ظرفان ظرف الحدوث وكل فعل يقتضيه وظرف
الوقوع فاذا حدث الفعل واقتصر على ظرف الحدوث سمى لازما وان تعدى عنه سمى متعديا فالتعدية عن ظرف الحدوث الى ظرف الوقوع
والمتعدى على ثلاثة اقسام يكون متعديا الى مفعول واحد ان تعلق فهمه على متعلق واحد كضربت زيدا وانصر ان تعلق فهمه على
متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه على المعطى والمعطى له وثلثة ان تعلق فهمه على متعلقات ثلثة كاعلمت زيدا عمرا
فاضلا والسمع وما اشتق منه كالمضارع والماضى والامر واسم الفاعل والمفعول ان وليه مسموع فهو من الاول الذى يتعدى الى مفعول
واحد نحو سمعت قول زيد ونداءه لان القول والنداء مما يسمع والا يليه المسموع فهو من الثانى نحو سمعنا فتى يذكرهم يقال
له ابراهيم وسمعنا مناديا ينادى وما يتعدى الى اثنين قد يكون احدهما الاخر فى المعنى اى ان يصدق عليه هو هو وكان من كلية
نحو علمت زيدا فاضلا وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة وقد لا يكون احدهما الاخر نحو اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال الدرهم زيد
بخلاف الاول فانه يجوز ان يقال زيد فاضل وابو يوسف ابو حنيفة وهذا القسم اما ان يتعدى الى المفعولين بصيغته نحو كسوت
زيدا جبة او يتعدى الى الثانى بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما اذ معناه جعلته عاطيا الى آخر او يتعدى الى الثانى بحرف الجر لكن حذف
حرف الجر كقوله سبحانه واختار موسى قومه اى من قومه والاصل هنا تقديم ما هو فاعل فى المعنى وتقديم المتعدى اليه الفعل
ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا واخترت قومه عمرا ولم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم وما يتعدى الى ثلاثة قد
يكون مفعوله الثالث اى الواحد من الثلاثة او المغاير للاثنين ثلثة بواسطة الهمزة نحو اعلمت واريت زيدا عمرا فاضلا فان الهمزة
المعدية يدخل بالاتفاق على علم ورأى من جملة افعال القلوب فتزيد لها بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذى كان فاعلا قبل النقل وهو مقدم
لا ما قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة التصيير وجعل الشيء على اصل الفعل معنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك على ان تعلم زيدا منطلقا
فلا بد ان يذكر اولا المجعول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم بالمجعول واجاز الاخفش اظننت واحسبت
وادخلت وازعمت قياسا على اعلمت وقد يكون مفعوله الثالث بواسطة الهمزة بان كان له مفعول واحد فيجرى ما كان له مفعول
واحد نحو اراه اى يجرى ما يتعدى الى ثلاثة لافادة معناه نحو نبأت وانبأت واخبرت وخبرت وحدثت فان هذه الافعال الخمسة عند
سيبويه متعديا الى واحد بنفسها والى الثانى بحرف الجر نحو انبأت زيدا بكذا ثم حذف الجار وقيل انبأته كذا وفى التنزيل من انبأك
هذا اى بهذا الا انها لما كانت بمعنى الاخبار المشتمل على الاعلام لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن اجريت مجرى اعلمت فى التعدية الى
ثلاثة مفاعيل وعند المبرد انها متعدية الى ثلاثة مفاعيل كاعلمت ولبيت نجاة نجاة وهذا مردود لان الاعلام يتعلق بغيره

وهو حرف مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس بشيء منها نوعا الاعلام لانه متعلق العلم لا نوعه لان الاعلام نفس عرضه
علما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم بمعنى الاعلام متعلق بالثلاثة باعتبار الهمزة متعلق بمجيئها باعتبار
العلم متعلق منسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلثة وكذا اراى من الرأي بمعنى علم بخلاف عرّفها فانها غير متعلقة بالثلاثة لان الاول هو المنبأ
والآخران هما النبأ وهو قول الفعل منصوب على المصدرية في قولك انبأته نبأ فيكون نفس الفعل والفعل لا يتعلق بنفسه فاذا قلت
اخبرت زيدا عمرا قائما فكانك قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر البيان خصوص النسبة فالفعل متعلق بها باعتبار
كونها نسبة مخصوصة لا باعتبار كونها زيدا وقائما مثلا وانما لا يجوز فيها الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق
لان المراد من القول في الحكاية هو التلفظ بها فيه من البناء هو المعنى دون اللفظ فلا يمكن الحكاية فيه وانما يجوز جاريه مجرى القول النفسي
في قولك اقول زيدا منطلق وارؤها اي اول الثلاثة غير الثاني وغير الثالث والثاني منها هو الثالث بمعنى صدق الثاني عليه ومن ثمه اي
من اجل ان الثاني هو الثالث امتنع اعلمت زيدا عمرا بكرا لان الثاني فيه غير الثالث اذ لا يصح صدق الثاني عليه بطريق الحقيقة
الا ان يراد ان الثاني بمنزلة الثالث ويكون منزلته على وجه التشبيه فانه ح لا يمتنع وذلك كقولك اعلمت زيدا ابا يوسف ابا حنيفة
او يكون كلاهما اي الثالث والثاني في الظاهر الواحد نحو اعلمت زيدا عمرا حفص ولو قلت اعلمت علم اليقين اعلاما بنصب الاول
اي علم اليقين على المصدرية لمقدر لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين لانه انما يقتضي احدهما وانما يكون للاول مقدر لا الثاني لان
اعلاما مصدر اعلمت فيكون منصوبا به بخلاف علم اليقين فانه مصدر علم **أفعال القلوب** سميت بها لتعلقها بالقلب
حسبت وخلت وهما للظن فقط وزعمت وهو للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
في التحقيق قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي انكروا البعث فانه زعم فيه بجواز ان يكون للتحقيق وان لا يكون فان
الرجل قد ينكر ما هو متيقن به مكابرة وما هو شاك فيه تحيرا وظننت وهو للظن في الظاهر احتمالا في بعض المواضع لليقين قال الله
اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه هنا لليقين لانه في صفة المؤمن وعلمت وهو لليقين فقط ورأيت وهو للاعتقاد الجازم في شيء انه على
صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع اولا ووجدت وهو لاصابة الشيء على صفة فانك اذا قلت وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها
بعد ان لم يكن معلوما فلاجل ذلك عدت من افعال القلوب للزوم العلم فيه تدخل على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر للتعلق بمعنييها
والاقتصار بها منسوبا ومنسوبا اليه وفائدتها الاعلام بان النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة على ما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن او شك
منها اي من هذه الافعال السبعة سوى الثلاثة الاول وهي حسبت وخلت وزعمت معنى آخر لغير هذا المعنى يتعدى بسببه الى مفعول واحد كالاولى

لا يتعدى الا الى مفعول واحد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن التهمة وعلمت زيدا بمعنى
عرفته لانها اذا قصد بها علم الشيء في نفسه لا على صفة كقوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم ورأيت زيدا بمعنى ابصرته بمعنى رؤية البصر لا بمعنى رؤية البصيرة
ووجدت الدابة بمعنى اصبتها وصادفتها وانما استثنى الثلاثة الاول مع ان لكل منها ايضا معنى آخر لا يقتضي مفعولين باعتبار ان
فان زعمت بمعنى كفلت وحسب بمعنى صار احسب وهو الذي في شعره بالشقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال لان المراد
ان هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب لها معنى آخر والثلاثة الاول بالمعنى الثاني ليست افعال القلوب بخلاف رأيت
بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم وكذا الآخر ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت
بمعنى اصبت عن معنى الظن والعلم ومن خصائصها ان لا يقتصر على احد مفعوليها مع ... لان الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز في سعة
و... لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا
فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قال على الاشهر لان ابن مالك يجوز حذف
احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك في ما لمن قال اما ظننت زيدا او زيدا لمن قال ظننت قائما وكقوله كان لم يكن بيني
وبينك ... لا اخال الى الآن بعيد البين تلاقيا وقال الكوفيون وجاز الاقتصار على الاول اذا
سد شيء مسد الثاني نحو ظننت فانا اخوك وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا اما اذا حذف لقرينة دلت عليه فهو
مراد فليس هو من الاقتصار وان جاز حذفهما ... كان مثال قرينة اولا وهو مذهب ابن السراج والسيرافي كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وبعضهم لم يجوز ذلك لان قرينة يكون معناه حكم
المذكور فلا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم او ظن
بخلاف باب اعطيت فان حذفهما جائز بلا قرينة نحو فلان يعطي لوجود الفائدة الاتية ووقع في مفعوليها ان المفتوحة مع ما بعدها
من اسمها وخبرها حال كون ان حقيقة او تقديرا فانه واجب الاقتصار عليه على احد مفعوليها الظاهر من كلامه ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول
الاول فاقتصر عليه وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قائم حاصلا ولا حاجة اليه كما هو مذهب
سيبويه فانه قال ان المفتوحة مع معموليها سادة مسد المفعولين لان هذه الافعال لا يطلب الا ... الاسناد وسيلة
اليه وهي حاصلة هنا ومن خصائصها جواز الالغاء وهو ابطال عملها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد علمت منطلق
او تأخرت عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لان الاصل مبتدأ وخبر مع ضعف العامل بالتأخر بدليل جواز زيدا ضربت مع امتناع ضربت

لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف ومع زيد قائم ظننت زيد قائم نحو الا ان الالغاء احسن من اعمالها عند تاخرها منهما لانه لا ضعف لها في التعليق بوجه مع ان الابتداء اقرب اليه منها وسابقا ومع الاعمال عند توسطها لانها متقدمة من وجه ومتاخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني لان الابتداء مستولي على الجزء الاول واما حال تقدمها عليهما فلا يجوز الالغاء عند الاكثر لقوة لا ضعف الابتداء فيهما ولزومها اي لزوم الالغاء بالتعليق وهو ابطال عملها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا الا ان كان ذو اول معموليها حرف استفهام او اقتصر على الاستفهام بلفظ حرف لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ايما جلست ومع المضاف الى المتضمن له نحو علمت غلام من عندك او حرف نفي وهو ما ولا ليتم الجنس وان نحو علمت ما زيد منطلق او ان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو او حرف ابتداء كلام لابتداء نحو علمت لزيد قائم وان الكون او الم يمكن فتحها وذلك اذا كان في خبرها اللام لابتداء نحو علمت ان زيدا القائم ولام القسم نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها كما ان لهذه الاشياء المذكورة صدر الكلام فابقيت الجمل التي دخلت على صورة الجمل وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد قضاء لحقها ولحق العامل المعنوي وهو الابتداء فانه ثابت مع هذه الاشياء في عمل العامل المعنوي لفظا واللفظي ومنه الافعال معنى ولا يجوز العكس لانه يجب ان يعلم ان المعنوي عامل ام لا ولهذا سمي معلقة اما من قولهم امراة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة او من التعليق بمعنى نوط الشيء بالشيء اذا تعدى بالباء واز الالوصل عنهما ان تعدى بعن ومنها اي من الافعال معلقة مفعولها قبل دخول هذه الاشياء ومعلقة عنها بعد وجودها وان لم يدخل اللام في صدر الجملة في ان زيدا القائم لعروض ما يحب اليه من اجتماع ان واللام ومن خصائصها تعديه المضمر الذي هو الفاعل الى المضمر الذي هو المفعول اذا كانا متصلين وكانا لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمتني منطلقا ورايتك منطلقا وزيد رآه منطلقا فان مثل المختص بافعال القلوب ضربتني وضربتك لما سيجيء اما اذا كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فيجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانا نقتل ايانا واياك ما ضربت الا اياك او لم يكونا من رتبة واحدة نحو زيد ضربه اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمص تسامل في ذكر هذين القيدين وتعديه المظهر الفاعل الى المضمر المفعول نحو ظنه زيد منطلقا على ان يكون الضمير راجعا الى زيد ان كان المضمر المتعدى اليه المضمر لا اخر او المظهر اول معموليه في الامثلة المذكورة فان كان المعدى اليه هو الثاني من معموليها لم يجز تعديه المضمر اليه ولا تعديه المظهر اليه من حيث ان نابه ذا اي نائبه ذا فاعل الافعال لان المفعول الذي تعلق به الظن والعلم هو الثاني من المفعولين دون الاول منهما لانه ذكر ليتنبه عليه فلا يكون بالاول في الحقيقة

مفعولا بخلاف المفعول الثاني وبخلاف سائر الافعال لان اصل الفاعل الذي شانه التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي شانه التاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ولذا لا يقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما يقول ضرب زيد نفسه والافعال ضربتني وان اتحدا لفظا لا اتحادهما معنى واتفقا لفظا لكون كل واحد منهما ضميرا متصلا من نوع واحد وانما يقال ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غيره لمغايرة المضاف للمضاف اليه ولذلك اي ولاجل ان جواز التعديه في المفعول لعدم تاثير فيه تجري مجراها اي تجري مجرى هذه الافعال في تعديه المضمر الى المضمر عدمتني وفقدتني لان مفعوليها كالاول مفعولها في عدم التاثير وقيل لانها ضدها وجدت وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح وعكس النوع الثاني الذي هو تعديه المظهر الى المضمر وهو تعديه المضمر المنفصل الفاعل الى المظهر المفعول لا يجوز مطلقا لا في هذه الافعال ولا في غيرها نحو زيدا ضرب اي ان يكون الضمير المستكن في ضرب عائدا الى زيد الذي هو المفعول به ولو زيدا ظن منطلقا لئلا تؤدي الفضلة وهي المفعول الى اللزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه مفعول ظن كان فضلة لاستغناء الكلام عنه وباعتبار ان الضمير المستكن الذي في ظن راجع اليه يكون لازما للكلام بحيث لا يستغنى عنه ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى فعل واحد لازما وفضلة اما لو انفصل الفاعل جاز التعديه مطلق نحو ما زيدا ضرب الا هو وما ظن زيدا ناجحا الا هو ومما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب مجرى الدخول على المبتدا والخبر وفي نصبهما لا في خصائصها اتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وصير وجعل بمعنى اعتقد كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم او بمعنى التصيير لا بمعنى خلق كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا وترك بمعنى صير لا بمعنى خلى وشعر وحرك والفى وزعم اذا كان فيهما معنى الظن وهب بمعنى احسب ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى تقول هب زيدا منطلقا وقد يجي وهب غير منصرف بمعنى جعل كقولهم وهبني الله فداك

الافعال الناقصة

وانما سميت ناقصة لانها لا تتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث والدلالة على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث هو انتقال ودلالة مازال واخواته على الاستمرار ودلالة ما دام على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والقابل له قبله التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره يدل على زمان مطلق يعينه كان ما وضع لتقرير الفاعل على صفة نحو كان زيد قائما فانه يقرر زيدا على صفة القيام بخلاف سائر الافعال فانها ما وضعت لذلك فان نحو ضرب زيد وان قرر زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتقرير وانما وضع لبيان الاخبار او بيان المراد بالصفة غير مصدرة ومن علته اي ومن اجل انها وضعت للتقرير لا يصح على حرفين احدهما الفاعل والثاني صفته تقرر الفاعل عليها

مبتدأ وخبر لاستفادة الحكم معناه من الاستمرار او انتقال او غيرهما او حصول في زمان على حسب مقتضى تلك الافعال فيصير الجملة
الخبر لفه معنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي فيرفع المبتدأ
كما يرفع الفاعل سائر الافعال وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا
وراح وما يكون بمعنى صار وما جاءت نحو ما جاءت حاجتك اي اي حاجة كانت حاجتك وانما انث الضمير الراجع الى ما لاعتبار
عنه بالمؤنث نحو كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان يكون اسم جاءت وما منصوب المحل على الخبرية مقدما عليه بتقدير ان يكون ما استفهاما
والجواز ان يكون ما نافية اي جاءت حاجتك لا تعلم اي لم تحصل حاجتك على قدر المحتاج وقعد بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت الشفرة قال الاندلسي لا تتجاوز بجاءت وقعد الموضع الذي استعملته العرب فيه وطرد بعضهم
وليس وما دام وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا ازول اميرا وما برح وهو في الاصل بمعنى
زال عن مكانه وما فتئ بتثليث العين وفتحها مع همز اللام بمعنى زال وما انفك انفك في الاصل بمعنى انفصل فكان بالنظر الى النفي لا بالنظر
الى كونها ناقصة بمعنى انفصل مع ما النافية والتامة تكون كان ناقصة وهي اي الناقصة لاقتران مضمون الجملة وهو مصدر خبرها المضاف
الى اسمها بالزمان الماضي واما اي للدلالة على دوام مضمون الجملة الى زمان النطق من غير تعرض لانقطاع نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا
والابد من قرينة مقالية كقوله اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان لي مال كان فيها ضمير الشان اي انها ناقصة
سواء كان فيها ضمير الشان ويكون بعدها جملة مفسرة لذلك نحو كان زيد قائم او لم يكن فيها ضمير الشان وقيل انها عند اضمار ضمير الشان فيها
تامة وذلك الضمير فاعلها اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وتامة بمعنى ثبت من غير احتياج الى الخبر كقوله تعالى وان كان ذو عسرة
اي ان ثبت او وجد ذو عسرة وزائدة غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد ولا تكون زائدة الا بلفظ الماضي متوسطة بين مسند واليه نحو ما كان
احسن زيدا وبين صفة وموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام والاسناد بلفظ الماضي لا يمنع من زيادتها
عند سيبويه لان لا يمنع الاسناد من الغاء باب ظننت نحو زيد ظننت عالم وزعم السيرافي ان كان الزائدة مستندة الى مصدر منوي مثلا يلزم
حدث بلا محدث وهو ممنوع لان كان الزائدة شبيهة بالحرف الزائد فلا يلزم فيها من خلوها من الاسناد وشذ زيادتها بين الجار
والمجرور كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا شذ زيادتها اخرا وفي العلم ان الاولى ان يذكر قوله وبمعنى صار
قبل قوله تامة مثلا يتطرق اليه الاوهام لانها ان كانت بمعنى صار يكون ناقصة ايضا كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها فان كانت بمعنى صارت لتعذر حملها على كونها تامة لانه يحتاج الى ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال فراخا وهو

في استعمالها كونها زائدة لنفي فراغها وتكون تامة بمعنى حدث وصار لنفي [illegible] شعر باي القوافي سابقة على البيض والكل
اي كل ما مثل لاقسام الاربع ستوجه في قوله تعالى لمن كان له قلب لانه يجوز ان يكون ناقصة وقلب اسمها والظرف مستقر منصوب المحل
على الخبرية ويجوز ان يكون فيه كان ضمير الشان وقلب مرفوع بالابتداء والخبر والجملة خبر كان ويجوز ان يكون تامة وقلب فاعلها وله
ظرف لغو اي لمن ثبت له قلب الا انه يلزم في هذا الوجه عدم الحسن لان الظرف ان كان مستقرا فالحسن تقديمه وان كان لغوا
فالحسن تاخيره وهنا الظرف لغو مع انه مقدم ويجوز ان يكون زائدة ويكون التقدير لمن له قلب وارتفاع قلب اما بالابتداء
او بالجار والمجرور لاعتماده على الموصول وفي حكم بان الكل يتوجه هنا نظر لانه لا وجه لجعل كان بمعنى صار اذ لا يلائم المعنى
منه [illegible] واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران معاني الجملة التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي الصباح
والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان
الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي ويكون مثل الافعال الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار
للاوقات التي يدل عليها بموادها كقوله فاصبحتم بنعمته اخوانا وكقوله نحو ظل وجهه مسودا ويكون مثل الافعال الخمسة تامة غير محتاجة
الى الخبر الا الاخيرين وهما ظل وبات وانما يكون الثلاثة الاول تامة اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح
منه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون [illegible] بات بمعنى عرس ويكون تاما ومعناه نزل من اخر الليل يقال
بات القوم اي [illegible] وكذا اذا جاء ظل تاما بمعنى دام او طال وانما [illegible] استعمالها تاما اقل من استعمال
بات تاما وصار للانتقال باعتبار الحقائق نحو صار الهواء ماء والطين خزفا او باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون على تامة ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كانت بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد عمرو وليس لنفي مضمون
الجملة حالا وهو مذهب الجمهور من النحاة وقيل لنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه وقد يستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المستقبل
نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وقال الاندلسي لا تناقض بين القولين وذلك لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان من الازمنة يحمل على ما نفيه
وتقديم يوم في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهو اي يوم معمول معمول لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس دليل هذا التقديم على
فعليته اي فعلية ليس كما هو مذهب اكثرهم لانه لو كان حرفا لما جاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان
جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر على صفة وفيما قال المصنف نظر لانا لا نسلم
ان يوم معمول مصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته الى الفعل كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين

صدقهم مرعا تقديره انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمعروف تقديره يعرفهم يوم يأتيهم العذاب وعدم جواز تقديم
معمول عليه مذهب الكوفية وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد او بمتعلق الخبر ان كان فاعله
متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه ومن ثمه اي من جهة ان ما دام للتوقيت احتاج ما دام الى جملة فعلية او اسمية يتعلق ما دام
بها لانه ظرف وذلك لان ما فيه مصدرية والمصدر قد يذكر ويراد به الوقت والظرف فضلة لا بد معه من تقدير كلام لفظا او تقديرا
ويكون تاما بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وبمعنى سكن كقوله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبال في الماء الدائم اي الساكن
وما زال لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله لاسمه اي في زمان يكون لائقا فاعل الخبر المضاف فانه لا يفهم من قولهم ما زال زيد اميرا انه
كان اميرا من اول وجوده بل في زمان يمكن الامارة له وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما يفيد هذه الافعال الاثبات
مع انها للنفي لان ما للنفي وهذه الافعال كلها معناها النفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما يفيد الاستمرار لان تقييد نفي
النفي سواء كان ذلك النفي اثباتا او نفيا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء
بزمان لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الابدي انك اذا قلت ضرب كفى في صدق مثل القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة النفي لفظا
او تقديرا نحو قوله تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ وكقوله تزال الجبال راسيات اعلامها اي لا تزال وذلك لانها للنفي ولو استعملت من غير النفي لا تفيد
الاستمرار والنفي اما بحرف النفي او بفعله نحو قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع او باسم كقوله غير منفك اسير هوى كل
وان ليس بغير حال كونها ماضية نحو ما زال ولم نحو لم يزل وحال كونها مستقبلة بلن نحو لن يزال ولا نحو لا يزال وما في ما
المصدرية في ما دام والنفي في اخواتها لا يتقدم خبرها اي خبر هذه الافعال التي في اولها ما عليها اما في ما دام فلان ما فيه مصدرية فلم
يجز التقديم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما في اخواتها فلان ما فيها للنفي والنفي جار مجرى الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام وفي ان لا يعمل ما بعده
فيما قبله الا ترى انه لا يجوز ان يقال زيدا ما ضربت اي لا يقال زيدا ما ضربت والكوفية اجازوا تقديم اخبارها لان ما لزمتها وصارت مع الفعل
لمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها واما توسط الخبر بين ما النافية وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا
من ان ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها فالافعال الناقصة باعتبار تقديم خبرها عليها على ثلاثة اقسام

قسم يجوز وهو من كان الى قعد وقسم مختلف فيه وهو ليس وقسم لا يجوز عند البصرية وهو ما في اوله ما واما
تقديم خبرها على اسمها فجائز كقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنكم فليس سواء عالم وجهول وقد يجب تقديم خبرها عليها
نحو غلام من كان زيد واين كنت كما يجب تأخيره عن اسمها في نحو كان فتاك مولاك وما كان زيد الا في الدار وقد يجب تأخير اسمها
عن خبرها نحو كان في الدار صاحبها ولا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ فيه معنى الشرط او معنى الاستفهام فلا يقال كان
من تضربه يضربك قائما ولا كان من اباك وذلك لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام او مبتدأ خبره جملة انشائية او
طلبية فلا يقال كان زيد هل اتيك وكان زيد اضربه او لا تضربه وذلك لفوات ما وضع له الافعال كان اين زيدا وكيف
زيد والكل اي كل من الافعال يقع خبر الكل نحو كان زيد صار غنيا من غير عكس اي لا يقع كان خبر الجميع هذه الافعال ولا يقع
الماضي اي ما يدل على الزمان الماضي وكان بلفظ الماضي خبرها اي خبر هذه الافعال من غير قد فلا يقال كان زيد قام ولا صار
زيد قام لان الخبر مظان للاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دخل عليه قد ولعل الاسم عن مضارعه وذلك
اذا اريد الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا مزيد له معنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس كان بخلاف قولك زيد قام
فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي لعدم كان وانما جوز نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
مقدرة والماضي صار قريبا من الحال بدخول قد عليه وكذا جوز صار زيد ان قام لان الماضي معنى صار مستقبلا بدخول حرف
الشرط عليه وانما قال على الاكثر لجواز وقوع الماضي خبرها عند بعضهم بوقوع الاستعمال كقوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وكقوله
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

افعال المقاربة

ما وضع لتقريب اسمه على خبره دخلت فيه الناقصة وخرج عنه بقوله يضارع
اي هو فعل مضارع بحيث لا يجوز تركه وانما قال على الاعم لانه قد يجيء مع غيره قليلا نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آئبا فيه
اي في ذلك الفعل دنو حصوله على سبيل الرجاء والطمع كعسى نحو عسى الله ان يشفي مريضي معناه ان قرب شفائه مرجو من
عند الله تعالى في الاستقبال قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم واصل المضارع الذي وقع خبرا ان يكون مقترنا بان لانها علم الاستقبال
فاستعمل مع الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دالا على الغرض المقصود منه اوضح ولا يتقدم خبر الافعال
عليها لانها افعال ضعيفة لا تتوقف لها في انفسها فلها حال ضعيف بالنسبة الى الافعال المتصرفة نحو باب كان وحال قوة بالنسبة
الى الحروف نحو باب ان فلم يتقدم اخبارها تفضيلا للافعال المتصرفة عليها واجيز توسطها تفضيلا لها على الحروف فيما الحق بالفعل الذي

وكذا يطيرون المهزومون وكذا إنهم لا يلحق لتضمنه معنى لأن كذا أي أنا الرجاء لا تتصرف فيها فلا يأتي منه مضارع ولا فاعل
ولا أمر ولا نهي وقد يكتفي بأن والفعل بعده لاشتماله من جزء مسند ومسند إليه نحو عسى أن يخرج وذلك لاشتماله على المسند والمسند إليه
هنا لا أفعال فاستغنى عن الخبر كاستغنائه في حسبت أن يقوم زيد عن المفعول الثاني لأن معنى حسبت أن يقوم زيد حسبت زيدا يقوم كما
أن معنى عسى أن يقوم زيد عسى زيد أن يقوم وفي إعراب أن يقوم إذا كان خبرا اختلاف قال المتأخرون إنه منصوب على
الخبرية قيل عليهم إن الحدث لا يخبر به عن الجثة قالوا المضاف محذوف إما من الاسم أو من الخبر والتقدير عسى حال زيد الخروج أو عسى زيد ذا الخروج
وقال بعضهم إنه منصوب على المفعولية لأن عسى في هذا الاستعمال بمنزلة الفعل المتعدي وهو بمعنى قارب أي قارب زيد الخروج وفي غير هذا
الاستعمال أي في نحو عسى أن يخرج زيد فإنه بمعنى الفعل اللازم وهو قرب أي قرب خروج زيد وقال الكوفيون إنه مرفوع المحل على أنه بدل
ما قبله بدل الاشتمال فيكون عسى زيد أن يخرج على قولهم في تقدير قرب زيد خروجه أو فيه دنو على سبيل الحصول كاد نحو كاد
الشمس تغرب معناه أنه قريب من الغروب قد حصل ولذلك جرد المضارع الواقع خبره عن أن لأن المضارع إذا جرد عن قرينة
الاستقبال كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضع لتقريب الفعل من الحال وهي أي كاد في النفي والإثبات كسائر الأفعال أي يكون
إثباته إثباتا لما وضع له أصل من دنو الفعل ونفيه نفيا له فإثباته إثبات المقاربة ونفيه نفي المقاربة فمعنى كاد فلان يموت أن
مقاربته للموت ثابتة والموت لم يقع لأن القرب من الفعل لا يكون إلا قبل وقوع الفعل وإلا يكون آخذا في الفعل لا قريبا منه ومعنى لم يكد يموت
أن مقاربته منتفية ويلزم من نفيها نفي وقوع الموت بزيادة مبالغة لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفائه من نفي الفعل نفسه وإنما قال
على الأصح لأنه قيل إن نفيه إثبات في الماضي والمضارع ويكون نفيا على إثبات وقوع الفعل بعد إبطاء فإنه يقول القائل لم يكد زيد يفعل
ومراده فعل بعد إبطاء بصعوبة أما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد أنهم قد فعلوا وأما في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرمة
في قوله إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فقد قالوا ذو الرمة لم يكد قالوا جد ولم يستعمل لا جواب إذا
فلولا أنه في المستقبل للإثبات لم يعترضوا عليه إذ رسيس الهوى يبرح ويزول لما كان للتخطئة مجال ولما غير ذو الرمة فصاحته وعلمه بقوانين
كلام العرب وقيل إن نفيه إثبات في الماضي لما ذكرنا لا في المستقبل بدليل قوله تعالى أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها لأنه لو حمل هذا على معنى أنه يراها لفسد المعنى ويكون مثل قولك ظلمة على ظلمة ليس فوقها
ظلمة إذا أخرج الأول لم يكد يراها وأيضا الجواب عن الدليلين المذكورين على الأصح المذهبين بقوله وقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقوله لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى يدل على قرب الفرج زمانا تعنتهم في قولهم ...

ما يع أو ع لما ذكر ببيتين ثم قالوا ... لنا ما فيه أن هذا التعنت بدل على أنهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل
ولو قرب الرؤية علم بكذا يراها ونفي قرب تغير الحب لم يكد رسيس الهوى والاعتبار للتخطئة لأنه يجوز أن يكون التخطئة من مذهبه
الإثبات ولو الماضي جهلا لأن تخطئة الشعراء له قال أصاب طبعه وأخطأت رويته الذي هو نفي قرب أي نفي قرب ...
على الثلاثة الذي هو أبلغ من نفيها أي من نفي الفرج والرؤية وتغير الحب لما ذكرنا من أن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفائه من
نفي نفس الفعل والفرج يعلم من قولهم فذبحوها لا من قوله وما كادوا والتنافي بين نفي قرب الذبح زمان التعنت وبين حصول
الذبح بعد التعنت وإنما التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد وقد يدخل حرفا أي حرف كاد تشبيها لها بعسى أن كان
أصلها أن يكون مجردا منها لما ذكرنا أي يدخل عليه عسى من تشبيها لها بكاد وإن كان أصلها أن يكون مقرونا بها لما ذكرنا ولاشتراكهما
في أصل معنى المقاربة كقوله رسم عفى من بعد ما قد امحى قد كاد من طول البلى أن يمحى وكقوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب أو فيه دنو على سبيل الأخذ فيه والشروع كجعل وطفق بكسر العين وفتحها وأخذ وكرب وهلهل أي هذه الأربعة مثل
كاد في الاستعمال وذلك لتقرب معناها من معنى كاد ولأنها للأخذ في الفعل كان كاد للدنو لا أخذ فيه تقول كرب يفعل وجعل يقول كذلك
وأخذ يقول قال ... وطفقا يخصفان وطفق مسحا أي يمسح مسحا وفي عبارته تساهل لأنه يفهم منها أنها للدنو لا للأخذ
مع أنها للأخذ لا للدنو لا أخذ ... وأوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال أي أوشك يستعمل استعمال عسى
في وجهيها تقول أوشك زيد أن يخرج وأوشك أن يخرج زيد واستعمال كاد وتقول أوشك زيد يخرج لمشاركته لهما في أصل القرب
السرعة مناسبة للقرب ... اتصال الضمير المنصوب فإنه يتصل بعسى نحو عساك ... ولم يتصل ... الطمع
... فيه العدم ورود السماع فيه الفعلان الموضوعان لإنشاء التعجب لا إخبار التعجب نحو ... وتعجبت
فإنه ليس من هذا الباب ... فعل التعجب استغنى عنه بذكر الصيغة ... من قوله الفعلان الموضوعان
لأن ... انفعال النفس عند رؤية شيء ... خارج عن أشكاله ... فعل عند الكوفية
اسم لعدم التصرف ... نحو ما أقوم زيدا وما أبيع عمرا ...
لعدم ... الاسم والفعل ... من الثلاثي
المزيد فيه ... أفعل ... وذلك في اسم التفضيل ... الرباعي المجرد والمزيد فيه لأنه
لو حذف ... الثلاثي المجرد ولو لم يحذف لا يمكن بناؤه منها وإنما قال ... احترازا عن نحو ما أعطاه وما أولاه للمعروف

من قولك اوليته خيرا او ما شا وان علانه سيبويه وانا عنده سيبويه نجي صيغة التعجب من باب افعل قياس لنقد الهمزة فيه حابث
اى وقع ماكيت ستر الانه لا تعجب عالم يقع بعد من لازم اصلا اورد الانه لا تعجب منه شي الا او جرى مجرى الغرائز وباب فعل بالضم
للغرائز وهو لازم البتة لا يتعدى فيلزم ان يبنى التعجب منه او من بنا يمكن رده اليه وهو الثلاثي المجرد فاذا قلت ما اضرب زيدا
فكانك قلت ضرب زيد ثم عديته بالهمزة فان همزة افعل في التعجب كتعديتها عند عدم التعدية في الاصل نحو ما احسن زيدا وعند عدم
التعدية في الحال عند تضمن الفعل معنى التعجب نحو ما اعرف زيدا بالحق ويتفاوت زيادة ونقصا اى يكون قابلا معناه للتكثير وجب
ان يكون ذلك الفعل متصرفا تاما مثبتا فلا يبنى فعل التعجب من غير المتصرف نحو يدع ويذر ولا من الافعال الناقصة ولا من المنفي ومن ثم
اى من اجل انه انما يبنى ان من فعل ثابت مستلزم متفاوت معناه زيادة ونقصانا وصفت الصيغة اى صيغة التعجب ما فيه منفردة
بالحال لدلالتها على الثبوت والاستمرار ومن ثمه لا يقال ما اضرب زيدا بكرا على ان يكون زيدا هو المفعول بواسطة الهمزة وبكرا هو مفعول اصل
الفعل لانه انما يبنى التعجب من ضرب بعد رده الى ضرب وجعله لازما فلا يجوز ان يتعدى بنفسه الى بكر الا بادخال اللام وبكر يكون حينئذ
منصوبا بالجار باللام لا بنفسه ومن ثمه لا يقال ما اموته لان الموت مما لا يتفاوت زيادة ونقصانا ويتوصل الى الممتنع بناء صيغة
التعجب من فعل يصح بناؤها منه وجي بمصدره اى المصدر الممتنع بناؤها منه مقام المتعجب منه مضافا المصدر الى الفاعل اى ما كان فاعلا
لاصل الفعل نحو ما اشد استخراجه وما احرجه وما ابلغ سواده وما اشد كون زيد صديقك لو كان زيد صديقك وما افحش موت زيد
نحو مات زيد ولا اكثر ان يتعجب منه اى من الفاعل اى يبنى التعجب من الفعل المبني للفاعل لا من المفعول اى لا اكثر ان لا يبنى التعجب من الفعل
المبني للمفعول لانه لو جعل صيغة التعجب مشتركة بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاجل اطرادها وقياسها فجعلت قياسا في الفاعل
لانه اكثر من المفعول وانما قال ولا اكثر لانه قد جاء التعجب من المفعول نحو ما اشهاه وما امقته اذا المعنى ما اشد كونه مشتهى
وكونه ممقوتا واعلم انه اذا عدى مبني للمفعول بالى او بعند ارتفع الالتباس نحو ما امقته الى وما احظاه عندى وقياس
التعجب من المبني للمفعول ان يجعل صلته ما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل به التعجب نحو ما اشد ما ضرب زيد نحو ما اشد ما ضرب زيد
بما يحسن ولم يغن ذكر المصدر ههنا لان كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذكر المصدر الصريح وانما يعلم بذكر ما هو مبني للمفعول
وما في ما احسن زيدا باعتبار الاصل قبل النقل وباعتبار الاعراب ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها خبره وهو احسن زيدا الجزء في احسن جملة
على ما انه فاعله وزيدا مفعوله تقديره في الاصل شي احسن زيدا نحو ما احسنه الآن في يقول القرا فيعلم الحاج وكانه في الاصل
تقصد الاخبار بانه ثبت هذا الحسن الكامل الا انه لا يعرف سببه وانما يعرف انه شي او جبه حسنا ولا يعرف من العظيم الامد القليل

البين وهذا معناه قبل النقل لا بعد النقل لان معناه بعد النقل التعجب بدليل صلاحيته في قولهم ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم
شانه ولو قلت شي صنع هذا لم يجز الا ان قال باعتبار الاصل والاعراب وقال الاخفش في احد قوليه
ما مبتدأ وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اى الذي حسنه فاعلها حاصل وهو ضعيف لانه فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
وقال الفراء ما استفهامية مبتدأ وما بعدها خبره وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم القيمة وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء وبه احسن به فاعل عند سيبويه
والتزام زيادة الباء في الفاعل هنا لا ان كان الفاعل ان وصلتها فانه لا يلزمه الباء كقوله وقال في المثل
تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما ويدور الضمير سوى ان افعل على صورة صيغة الامر التي يلزم استتار الفاعل فيها لكون الفعل
لم يحقق للامر لان لفظه امر ومعناه على الخبر تقديرا ويكون الهمزة على هذا الصيرورة كما في اغد البعير فمعنى احسن بزيد في الاصل
صار زيد ذا حسن ثم نقل الى الانشاء وبه مفعول عند الاخفش والزجاج والباء للتعدية ويكون الهمزة للصيرورة اى صيره
ذا حسن او الباء زائدة ويكون الهمزة للتعدية اى اجعله ذا حسن وفيه اى في افعل ضمير لان صيغة افعل اذا كان امرا لزم استتار
الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش امر الكل احد بان يجعل زيدا حسنا وذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
فان فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون فيه بخصوص وهذان القولان احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة
الباء في الفاعل قليل وقول الفراء احسن من قول الاخفش لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ويجري اى يجري افعل به
مثلا وحق الامثال ان لا تغير بل تحكي على موردها كالامثال لان المثل شبيه بالواقع على اى ضرب به المثل فلزم على قول الاخفش
كون الضمير مفردا مذكرا الا في نحو يا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد واما الزجاج فانه يجعل الضمير ابدا مفردا
مذكرا لانه راجع على قوله الى مدلول الفعل اى يا حسن احسن بزيد وقع على هذا الاحتجاج على العذر في كونه مفردا مذكرا الا انه يلزم ف و ونحوهم
قالوا احسن بزيد يا عمرو ولو كان الضمير فيه راجعا الى مدلوله لزم ان لا يقال يا عمرو احسن بزيد لانه لا يخاطب شيئا ذا حالة واحدة خطابا
مستقلين وقد يحذف المتعجب منه عند قيام القرينة سواء كان معمولا لما افعل او لافعل نحو ما احسن زيدا واكرم اى ما اكرم زيدا واحسن
بزيد واكرم اى اكرم به وانما يجوز حذف الفاعل هنا لان لزومه الجر جعله بمنزلة الفضلة على ان في المعنى كمفعول افعل والمتصرف فيهما
اى في ما افعله وافعل به بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وذلك لجمودها واجرائها مجرى

للاتصال واقتضائهما صدر الكلام لانهما للانشاء ولا فصل بينهما وبين المتعجب منه وان كان الفصل ظرفا فان الفصل ان لم يتعلق
بهما فلا يجوز بالاتفاق سواء كان ظرفا او لا للفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما ولكن
غير ظرف فلا يقال العقبة ما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا بلقيته ولا يقال ايضا ما احسن قائما زيدا الا في قائما غير ظرف
وقوله على الاشهر قيد في قوله ظرفا وذلك انه يجوز عند القراء والمازني الفصل بينهما وبين المتعجب منه اذا كان الفصل ظرفا وكان
متعلقا بهما نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ويجوز الفصل بين ما وبين افعل عند الاكثرين بكان نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على
المضي ويكون المعنى انه كان له وصف الحسن دائم الا انه متصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وكان ههنا زائدة لا اسم لها ولا خبر لها
او ناقصة اسمها ضمير فيها عائد الى ما وخبرها فعل التعجب بعدها وفي عامل في خبرها وتقول ما احسن ما كان زيد برفع زيد على ان يكون فاعل
كان وهي تامة وما فيها مصدرية اي ما احسن كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن ما كان زيد **الافعال** الخ وضعت انشاء
للمدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا الا انه وضعت لاخبار بها نحو مدح وذم وشرف وكرم فانها ليست مما نحن بصدده فنحو نعم
الرجل زيد فانك انما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح الذي موجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد مطابقة
هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا وشرطها اي فعل افعال المدح والذم سوى حبذا فاعلها اي كان فاعلها … الا ان لا يغير عن لفظه اذا
سواء كان المخصوص مفردا او لا مذكرا او لا نحو حبذا زيدا والزيدان او الزيدون وهندا او الهندان او الهندات ولا يقال حبذان الزيدان
وحبذا ولا الزيدون وحبذا هندا وانما خصوه اذا الاذن من بين اساير المبهمة الموضوعة للابهام اولا ثم التفسير ثانيا الى شيء واختص ذا
… اللفظ الباقي لكونه مفردا مذكرا ولانه اشد ابهاما من غيره لانه لا يفهم منه الا معنى شيء خلاف غيره فانه يستفاد منه
مع الشيء المعنى التانيث ومعنى حيث صار حبيبا وقد اختلف فيها فقال ابن السراج ان تركيب حب اي ال فعلية لان الاسم
اقوى من الفعل وكان الغلبة عند التركيب مع كلا قوة فحبذا مبتدا وزيد خبره على ان المحبوب زيد وقيل التركيب ازال اسمية ذا
لان الغلبة مع ما هو متقدم وهو الفعل فصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله مجانسته
فاعلها المخصوص فلا يقال نعم الرجل فرس زيد لان الغرض ان يفضل الشيء على جنسه الا على غير جنسه ولان المخصوص تفسير للفاعل فيجب
يكون من جنس الفاعل فان قلت ما تقول في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا فان الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع
انه ليس من جنس الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين بقوله بئس مثل القوم الذين محمول على حذف اي حذف المخصوص وهو اي المخصوص

المحذوف مثلهم والذين في موضع الجر صفة للقوم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او محمول على بئس مثل القوم مثل الذين فيكون
الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف والى هذه الصفاف البه مقامه كما هو مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا فان القوم هو المخصوص
بالذم على حذف المضاف ويكون تامة تجانسا لفاعل باعتباره وهو الضمير المستكن فيه المفسر مثلا اي ساء المثل مثلا مثل القوم وشرطها … ان يكون معرفا
بلام العهد نحو نعم الرجل او مضافا اليه اي الى المعرف بلام العهد نحو نعم صاحب القوم ونعم وجه فرس غلام الرجل وانما كان الفاعل ظاهرا
وقوله معرفا بلام العهد اشارة الى ما اتى قال ابن الحاجب انه اختص هذا الافعال باحد هذه الامور الثلاثة وتبع بها كون
فاعلها معرفا بلام العهد او مضافا اليها ومضمرا مفسرا بالنكرة من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح او المذموم ليفيد زيادة وكذلك ان الاصل بالمدح
والذم هنا المبالغة فارادوا زيادة المبالغة والتفخيم بابهام الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وتوغلها في طلبه ووجه الابهام فيما فيه
الالف واللام انه قصد بهما معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الذهن فهو باعتبار الوجود الذهني معرفة وباعتبار الوجود الخارجي نكرة كما في علم الجنس من غير تفاوت بينهما قال ومن ظن ان اللام
موضوعة للجنس بكماله فهو خطاء محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال علما قطعيا به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون
المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان عاما في الوجوب ان يطابق جميع الجنس وان الاثنين والجمع لان اسماء الاجناس
لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس قيل عليه لو كان اللام للعهد لجاز ذكر المعهود باسمه نحو نعم زيد انت قلنا لا يجوز لفوات الابهام المقصود
في هذا الباب حينئذ وقال … اكثرهم ان اللام هنا للجنس لما ذكرنا من ان الفاء للابهام والمعرف بلام الجنس مبهم في الخارج وان كان متعينا
في الذهن قيل عليهم لو كانت اللام للجنس لزم ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع واجيب ان جمع الجنس جائز يدل عليه قوله تعالى
الرجال قوامون على النساء فان الغرض هنا الجنس لا الرجال باعيانهم فتثنية الجنس على وجهين احدهما ان يقصد خلوص الاسم للحقيقة من غير
ارادة العدد وتعيين واحد نحو الرجال قوامون كذا والثاني ان يقصد مع كونه اسم الجنس كما تقول فلان يعتنق الفارسين في الحرب
فان الغرض وقوع الاعتناق على اكثر من واحد وليس المراد بالفارسين شخصين معينين بل يقعان على كل اثنين من ذلك الجنس نظرا
القوسين تخير ما هو الصواب منهما او ان يكون فاعلها مضمرا مذكرا ان كان معنى الغير عينيا … لا يجوز التصرف في هذا الضمير بالتثنية والجمع
والتانيث لان القصد بهذا الضمير الابهام والضمير المفرد المذكر اذا لم يكن عائدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره لما ذكرنا في ذا من حبذا وكذلك
المفرد المذكر بنكرة منصوبة على التميز مفردة نحو نعم رجلا زيد ورجلا تميز والفاعل فيه الضمير المستتر في نعم لانه لا ابهام فيه يفسده ومضافة الى نكرة
نحو نعم ضارب رجل زيد او الى معرفة اضافة لفظية نحو نعم حسن الوجه زيد وان كان التميز مؤنثا او متعددا على وفق مخصوصه اي مخصوص المفرد

المذكور قبله نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند اي يجوز التفريق بين الفاعل المضمر والمخصوص او لا او ثنية وجمعا وتانيثا لانكاد اصل ذلك مع عدم مانع منه ولا يجوز التفريق في نفس المضمر لما ذكرنا من انه لا يثنى ولا يجمع فنحو قوله فنعما هي اي فنعم شيئا

فنعم سند لما بعده وما نكرة مفسرة له وهي ضمير المؤنث وهو المخصوص بالمدح هذا مذهب الفارسي والزمخشري وقال سيبويه ان ما فيه معرفة تامة بمعنى الشي اي فنعم الشي هي فيكون هي مبتدأ او فاعل نعم وانما يجوز ذلك وان لم يكن معرفا باللام لانه بمعناه وقال

الفراء ان ما مع قوله نعم ما صنعت موصولة فاعل نعم ويكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وقوله لئلا يلتبس المخصوص المعرف باللام والمضاف

اليه بالفاعل متعلق بقوله عمرا يعني لو لم يلزم تقدم المذكر المضمر مميزا ويقال نعم الزيدان لم يعرف ان الزيدان هو الفاعل والمخصوص محذوف

او الفاعل مضمر والزيدان هو المخصوص وما قيل نعم رجلين الزيدان لزال هذا الالتباس وقوله ان كان فاعلها مضمرا قيد لقوله ويلزم

مذكرا وقد شرحناه والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ ما قبله وهو الفعل والفاعل خبره وانما استغنى هذه الجملة عن العائد الى المبتدأ

لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك منزلة اقامة المظهر مقام المضمر ولانه لكونه جنسا يشمل عليه وعلى غيره او المخصوص خبر مبتدأ

محذوف كانه لما قيل نعم الرجل قيل من الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وقول

الكوفيين بان نعم وبئس اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به يبطله احتمال حذف المنادى اي يكون

التقدير يا الله نعم المولى انت فيكون الصواب ما ذهب اليه البصريون من انهما فعلان للحوق تاء التانيث الساكنة بهما والضمير في قول

من اجاز ذلك نحو نعما رجلين الزيدان وان لم يذكره مثل تمسكهم على اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما لانه ذكر ذلك في صدر الكتاب وكذا تمسكهم

بعدم تصرفهما في المضارع والامر والنهي بطل لان عدم تصرفهما انما يكون لكون المدح والذم موجبا في الممدوح والمذموم في جميع الزمان

الحرف ما دل على معنى في غيره حيث لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب شيء [illegible]

ليدل على ان فيه فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الغير بقي بلا دلالة على شيء اصلا وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة مثلا

اذا قلت زيد كالاسد فان الكاف اسما دل على التشبيه الحاصل فيه واذا كان حرفا دل على التشبيه الحاصل فيما بعده وكذا

ان يكون معنى الحرف مضمونه ذلك الغير فيكون الغير متضمنا المعنى الذي احدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل فانه

متضمن لمعنى التعريف مع دلالته على معناه ومن اجل ان معنى الحرف في غيره لا يجوز الاخبار عن الحرف اذا ذكر بلفظه ويراد معناه الموضوع

هو لاجله لانه ما لم ينضم اليه غيره لم يدل على معناه فعلى هذا لا يجوز الاخبار عن لفظه ويجوز عن لفظه لا باستعمال مع ان مدلوله مدلوله الا ان

لفظ الاسم كالمستقل بالدلالة على معناه فيجوز الاخبار عنه بخلاف الحرف

زيد فان معانيها معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع وان كانت في غيرها بحسب الوجود وكذلك يصح الاخبار عنها [illegible]

لان الاداة بحسب الوضع والواضع اعتبر في الحرف ان يكون مع الغير حتى يدل على معناه ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم والفعل

ومن ثمه اي من اجل ان دلالة على معنى في غيره باعتبار الوضع احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من اجزاء الكلام الى اسم نحو ان زيدا

قائم او فعل نحو قد قام لانه لو كان يكفي على انفراده جزءا لادى الى استعماله على خلاف وضعه وقوله الا في النداء اي حال كون الاسم والفعل ملفوظا

كما ذكرنا او مقدرا كقولك نعم في جواب من قال هل قام زيد فان تقديره نعم قام زيد وهذا الجاري وانما سميت حروف الجر

لانها تجر الافعال اي تجر معاني الافعال الى الاسماء لانها انما وضعت لايصال معاني الافعال المتعدية من الفاعل الى المفعول او من الفاظها

بناء او الفاظ ما هو في معناها الى الاسماء والمراد ومن الجار على ما ذكرناه وعشرون حرفا بعضها لا يكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية

كالباء ومن والى وفي واللام ورب فانها لا تكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية والا فقد جاءت اللام اسما وكذا زيدا ومنها

من ما في مبين ولما اشكلت على النحويين امر الوحدة من وفي يعني بعضها يكون حروفا واسما ادعى المحافظة على اللفظ والمعنى من

وعلى والكاف ومذ ومنذ وبعضها يكون حرفا وفعلا اعني كلا وحاشا وعدا وخلا فمن وهي للابتداء اي لابتداء الغاية ومعنى الغاية هنا

جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية ومعنى الابتداء ان يكون الفعل المتعدي بها ابتداء ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها

نحو سرت من البصرة فان السير ابتداؤه وانتهاؤه من البصرة او يكون ذلك الفعل اصلا لشيء ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن

له امتداد الا انه اتصال خرجت من الدار او انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه اصل لما له امتداد ومنها لابتداء الغاية في المكان بلا خلاف

واما في الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك وهو الكوفي هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب او لا منع من شيء فيها من اول الليل الى آخره

وصمت من اول الشهر الى آخره والتبيين ويعرف ذلك بان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون مجرورها تفسيرا له ويقع وقوع ذلك المجرور على

ذلك المبهم كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ونحو خاتم من فضة والتبعيض ويعرف ذلك بان يكون مكانها شيء ظاهر او مقدر ويكون

بعض المجرور عن كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت من الدراهم شيئا ونحو عندي عشرون من الدراهم فان الدراهم ان كان دراهم

معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق مجرورها على العشرين

ونحوه والزائدة نحو لقيت من زيد الاسد على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد لقاء الاسد كانه جرد عن جميع الصفات الا عن الصفة الاسدية

والبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها كقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وتزاد من في النكرة لاستغراق الجنس اي التنصيص على

العموم في الفاعل والمفعول به نحو لا يذهب من رجل ونحو لا تضرب من رجل وفيهما اي في الفاعل والمفعول وفي المبتدأ نفيا واستفهاما

عند سيبويه والاخفش يجوز زيادته في الاثبات نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل وما من رجل جاءني وهل جاءني من رجل وهل تضرب الا انت

من رجل ومعل من رجل في الدار وعند الكوفيين يجوز زيادتها في الموجب ايضا كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وعند البصريين من فيه للتبعيض
وكذلك نحو قد كان من مطر مما قول بكونها للتبعيض والتبيين اى قد كان شيء من مطر والمعلم ان مجرورهما الزايدة اذا لم يكن من اسماء
المنصوص على العموم كاحد وديار كان من الاستغراق الجنس نحو ما جاءني من رجل فان اصل من هذه من الابتدائية الا انه لما اريد الاستغراق
ابتداء بالجانب المتناهي وهو الواحد وترك الجانب الاعلى الذي لا ينتهي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحد منه الى ما
لا يتناهى اثنان او فوقه وما جاءني رجل من غير من يحتمل عدم الاستغراق ويكون المعنى ما جاء رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر
وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانه لا يتغير اصل المعنى باسقاطها واما اذا كان مجرورها من تلك الاسماء فيكون من لمجرد
التاكيد لا للتنصيص على الاستغراق فان معنى ما جاءني احد وما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
في المكان والزمان بلا خلاف كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وسرت الى الكوفة وعند الاكثر ما بعدها في حكم ما قبلها وقيل ان كان ما بعدها من
جنس ما قبلها فالظاهر الدخول نحو اكلت السمكة الى راسها والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل وقد جاء الى بمعنى مع ولن ار
الى قلته بلفظ فقد كقوله تعالى الى المرافق اى مع المرافق وحتى كذلك اى للانتهاء الغاية وهي مثل الى في صلاحيته لاسم المجرور بها للانتهاء او لانتهاء ...
عند الاكثر وقد جاء حتى بمعنى مع نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وبمعنى كي اذا كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها ولم يكن آخر جزء من الشيء نحو نمت البارحة
حتى الصباح واختصت بالظاهر من الاسماء فلا يدخل على المضمر الكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى تدخل على المظهر والمضمر
ولانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالضمير المنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر لانها حرف كالى
فدخلت على المضمر مثلها وتمسك بقوله فتى حتاه بالقوم الحق واجاب المصنف عنه بقوله لا تعلق به لشذوذه وشذوذ فيه ولا يكون مجرورها الآخر
جزء مما قبلها ضعفا نحو قدم الناس حتى المشاة او قوة نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او آخر جزء منه حتى نحو قرات القران حتى سورة
الناس او آخر جزء منه وهو لا فعل نحو اكلت السمكة حتى راسها او ما يلاقي آخر جزء منه اى مما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح فان البارحة
ينتهي عند الصباح لانه من اجزاء النهار لا من اجزاء الليل وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي منه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا
حتى تاتى عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره بخلاف الى فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك فيجوز ان يقال اكلت
السمكة الى نصفها وفي للظرفية تحقيقا نحو المال في الكيس او تقديرا نحو نظرت في الكتاب فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف
وقد جاء بمعنى على كقوله تعالى حكاية عن فرعون لاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوعها وجوز ان يكون في الآية للظرفية تجاوزا عن الاستعلاء
لتمكن المصلوب على الجذع تمكن الكاين في الظرف والتحقيق ان كل موضع فيه معنى الاحتواء فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء

فلو صلح لما منه قوله تعالى حتى اذا اكثر في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك والباء للالصاق وهو
تعلق احد المعنيين بالآخر نحو به داء اى التصق به وخامره ونحو مررت بزيد اى على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد والمصاحبة اى يكون بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه والاستعانة نحو كتبت بالقلم وعبر بعضهم عن هذه الباء بباء
السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها والمقابلة نحو بعت هذا بذلك
والتعدية وهي انها تغير معنى الفعل اللازم بالباء وتحدث فيه معنى الجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت بزيد اى اذهبته
وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من انواع معانيها وليس المراد من التعدية ايصال معاني الافعال الى
الاسماء لاشتراك جميع حروف الجر في هذا المعنى والظرفية نحو قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وتزاد الباء
في خبر المبتدا استغناء نحو حسبك زيد بقائم وفي خبر ما وليس نحو ما زيد بقائم وليس زيد بقائم وذلك لان الخبر لما تراخى من
حرف النفي لوقوع الاسم بينهما مع ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت الباء ليتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان الباء للالصاق وتزاد
سماعا في الفاعل في غير التعجب نحو اقبل به فان الباء هنا زايدة في الفاعل عند سيبويه نحو كفى بالله وفي المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
وفي المبتدا نحو بحسبك زيد وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان الدين يحمل على عنقه او ظهره وقد يكون
الباء نحو مررت عليه اى به واما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزته كانك جزت فوقه لكثرة السير واذا كان المجرور من
جانب العلو فيكون فيها ايضا معنى الاستعلاء وقد يكون بمعنى مع نحو فلان على جلالته يفعل كذا اى مع جلالته يفعل كذا وقد يكون على اسما
بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل اى من فوقه وعن للمجاوزة عن الشيء وهو بعده
بسبب احداث مصدر الفعل المعدى بها او وصول الى آخره نحو رميت السهم عن القوس فانه قد زال السهم عن القوس ووصل الى
المرمى وقد يكون بالاول نحو انتبت عنه العلم فانه لا يزول عنه لكنه حصل للمتكلم مثل ما كان حاصلا له ونحو اديت عنه الدين فان
الدين زال عنه وان لم يصل الى آخر ونحو اطعمه عن الجوع اى تعداه عن الجوع بسبب الطعام نحو قال خالف اليه اى مال اليه ومال عنه
اى بعد عنه وقد يكون عن على ان يكون اسما بمعنى الجانب نحو قوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي والكاف
للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو ومختص الكاف بالظاهر ولا يدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين في لفظ فطرف النوع في الكل مع الاستغناء
عنها بالمثل وقد يقع اسما على الموقوع نحو انا كانت وقوله تعالى غرس الدنيا باب شيء لا كتب واثم او حال كما او اقربا ذات
اليمين غير ان ينكبات شاء لدخول الكاف في كما على المضمر والمضمر في نحو ما بدالى بعض الظار وحش قد يمر بنصايد

رما٤ اي انه يمشي في عدوه ناحية من الذنابات وهي موضع بعينه فكانه يحاكيها عن طريقه وام اوعال وهي هضبة عن يمينه بالقرب
من الموضع الذي عدا فيه كهما اي كلا الذنابات او اقرب اليه منهما اي منها عن يمينه وشماله ومقدار ما بين كلا الموضعين وبين طريق واحد
الا انه ينكب اي يعدل في عدوه فيطرح الذنابات ان مال اليها في العدو واقرب من ام اوعال وان مال في العدو الى ام اوعال صارت
اقرب اليه من الذنابات وام اوعال منصوب معطوف على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا خبره بالابتداء خبره كهما ويكون الكاف زائدة
في قوله تعالى ليس كمثله شيء لانه لو لم تكن زائدة لزم اثبات مثل الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثل مثلك احد
كان كانك قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فتبقى فلان مثلا له وقيل المثل صلة وزائدة نحو قوله تعالى الى اخره كما في
على الفرع ولذا قال صلة ولم يقل زائدة مع انه زائدة لكن زيادة الكاف اولى من زيادة المثل لان زيادة ما هو موضوع على حرف
واحد اولى من زيادة ما كان موضوعا على اكثر من حرف ولا سيما اذا كان حرفا ويحتمل انه لا يكون واحد منهما اي من الكاف والمثل
صلة اي زائدة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد
نفي مثله اذ لو كان لمثل الله مثل لكان الله تعالى مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وفي قولك ليس لاخي زيد اخ والمراد
نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد ويكون الكاف اسما على مثل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند
الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة وما وقعت زائدة او صلة
لا يكون الا حرفا لانه الحق بالزيادة اولى من الاسم وسميت حروف الزيادة صلة لانه يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن
او حسن سجع او تزيين لفظ وغير ذلك وزائدة لانها لا تغير اصل المعنى ولذا قال زائدة او صلة وان كان كل واحد منهما زائدة
ومنذ للابتداء الزمان في الزمان الماضي نحو ما رايته مذ سنة ولا تقول ما رايته مذ سنة والظرفية للحال اي في الزمان الحاضر فانهما اذا دخلا
على زمان انت فيه لا يراد بهما الا الظرفية نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي في شهرنا ويومنا وفي تقديمها مذ على منذ وتاخره عن منذ
في بحث الظروف ... اسمان فتقديم ما هو الاصل في الاسمية وهو مذ لانه منقوص منذ وانما يكون النقص في الاسماء
ولا في الافعال وهنا لما كانا حرفان فتقدم ما هو في الحرفية اولى من غيره وهو منذ ...
تعرف بالحذف وتختصان اي منذ ومذ بالظهر فلا يدخلان المضمر خلافا للمبرد فانه قال النحويون المنسوبون ...
لا يدخلان على المضمر لا يقولون ما رايته منذه كما جعلها سماعا قال ... ذلك الا جايز ...
وكاف التشبيه وعلى ... فانها حرف جر على الاصح وقد عرفت وجه كونه اسما في بحث المستثنى ...

وهي اي لولا الامتناع الشيء ويجوابها لوجود غيره وهو المبتدا الواقع بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية
امتنع مضمونها لحصول مضمون الاول ولات عند قوم اذا كان مجرور بظرف زمان وقد عرفت بيان كل منها في حرف ولا ولام
للملك نحو المال لزيد والجود والاختصاص من دون الملكية نحو الجلال للفرس والجود والاستحقاق نحو الجل للفرس والقصد بالتحصيل
نحو حزبه للاتباع والتعدية كلام الداخلة على المعمول المتقدم على الفعل كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون فان عبد القاهر قال
لا يجوز فيها ان لا يكون زائدة ويكون مؤكدة لعمل الفعل وناصرة له على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمله فيه ونحو بالزيد فان اللام
فيه عند سيبويه معترية لا ... والمقدر لضعفه بالاضمار ومعدية لحرف القائم مقامه عند المبرد والعاقبة كقوله ... فالتقطه ال فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا والتعليل نحو فررت للخوف والفرق بين اللام للقصد واللام للتعليل ان الاولى للعلة الغائية والثانية للعلة الفاعلية
وبمعنى الى نحو عمر الله للقيامة اي الى القيامة وبمعنى واو القسم للتعجب نحو لله لا يبقى ... الاشياء العظام ... يتعجب منها
وزائدة في المنصوب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وفي المجرور نحو لا اباك فاللام زائدة لتاكيد اللام المقدرة التي لاجلها
لا اضافة وابا الجر لمجرد ... اللام وقد عرفت بيان ذلك ولا اختلاف فيه وبمعنى مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فان اللام ... الذين كفروا عن الذين امنوا وليس اللام ... خاطبوا الذين امنوا اذ لو كان الا للوجه ان يقال
ما سبقتمونا اليه بالخطاب ومن قال انه للتبليغ ... وجوب الخطاب ... خطابا ... المؤمنين ... خاطبوا بعض المؤمنين ... ارادوا
بقولهم ما سبقونا اليه البعض الاخر ... وقد تفتح اللام ... ابو كل اصله لله ابو كل ... لكثرة الاستعمال ... التعريف
وفي تضمنه الحرف وقال ... التقليل ... ورب ... للتقليل نوع من جنس في اصل الوضع ... جوابه ... قال
... رب رجل لقيته ... ثم استعمل ... في التكثير حتى صار ... كالحقيقة ...
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ومن ثمة ... ان التعليل يستحق الصدر لان كلا ما وضع للانشاء فهو ... الصدر كالاستفهام ولان
التعليل جار مجرى النفي ... يدل على التعليل ... محذوف ... نكرة لان رب علامة التعليل او التكثير وانما
العلامة ما يحتمل القلة والكثرة وهو النكرة لا المعرفة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى المعرفتين او دالة على الكثرة كالجمع المعرف
موصوفة نحو رب رجل كريم او جملة نحو رب رجل ابوه منطلق لانها التعليل نوع من جنس فوجب ان يكون النكرة موصوفة ليحصل ... بالنوع
لان الصفة تخصص الجنس المذكور ... فانك لو قلت رب رجل لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ... رجلا لقيته وقوله
على الاصح ... قال بعضهم ان هذا النكرة لا تحتاج الى الصفة لان عاملها ... الصفة ... اذا قلت رب رجل لقيته ...

الصفة او شي ما ذهب اليه الكوفية فانهم يوقعون الصفة خبر الرب فانها عندهم اسم وتمسكوا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فان رب قتل مبتدا وعار خبره وقال البصريون عار خبر مبتدا محذوف والجملة صفة قتل
اى رب قتل هو عار والكلام معهم مذكور لانها في التعليل بل في التكثير مثل كم وكما ان كم اسم كان رب ايضا اسما ولان حرف الجر انما وضع لافضاء
معنى الفعل الى الاسم اى الواو لم ينقض اليه واكرمت في قولنا رب رجل كريم اكرمت متعدى بنفسه الى المفعول وقال
صاحب اللباب في الجواب انها حرف جر وفيه الكلام على حذف اذ الكاف لاستغراق الجنس كقولك يا جاني من رجل فكما انها مفيدة
لاستغراق الجنس وان لم تكن فكذا اوصلت فعلا الى الاسم وفيه نظر لان من زائدة وقال صاحب الغنية في الجواب ان الفعل
المتاخر عن المفعول يضعف في العمل فيعمل بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان الضعيف عن العمل انما يعمل عادة
باللام التى تفيد اختصاص مضمونها بالمعمول ولانها تكون مجرورها نكرة ان كان مجرورها ظاهرا وان كان مجرورها مضمرا فهو كالمجرور في معنى
… الذهن … من غير قصد … وسبقه اى من اجل انهم لم يلزم التمييز لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك
لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان تمييزه مثنى او مجموعا او مؤنثا لما ذكرنا في بحث افعال المدح والذم وعند الكوفية يطابق الضمير معنى
راجع مذكور كان قائلا قال مثل من رجل فقيل له ربه رجلا والا لكن يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب تمييزه فيقال ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة ويكون اى يكون رب جوابا لمثل ما فعلت على ما قلنا انك تقول رب رجل كريم لقيت في جواب من قال ما لقيت
رجلا يجب ان يكون فعلها العامل فيها ماضيا لفظا كما ذكرنا او معنى نحو رب رجل كريم لم افارقه ليكون الجواب مطابقا للسؤال لانه اى لانها
جواب الماضي منفي ولانها للجزم بالقلة بعد ان كان الوضع محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق الحال ولا تحقق الا بالماضي لان المستقبل
المتوقع دوامه معدوم ولا حكم للانسان على المعدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا واما قولهم رب رجل يأتي في غد فالفعل منه صفة
للنكرة لا عامل رب وعلا عند المبرد وابن السراج والصحيح جواز المستقبل كقوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان
وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فان فعل رب وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله كانه لما كان اخبار الله تعالى في المستقبل
بجرائه المحقق بجراه اى بجرى الماضي وذلك لان تعلق علم الله بالمستقبل من حيث التحقق مثل تعلق علمنا بالماضي فتقليل المستقبل
في علمه تعالى منزلة تقليل الماضي في علمنا فوقع عنده بمنزلة وقولان ما اخبر الله تعالى به فوقوعه في المستقبل لصدق وعده وتحققه بمنزلة الموجود
الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود وقوله ليكون … لاحتمال كلام العضيد قوله قيل … وكان الفعل المتعلق بقوله قيل ماضيا
اى يكون فعلها العامل فيها … محذوفا … عليه … جوابا لكان متعلقها معلوما فاستغنى منه بقرينة ما تقدم كما استغنى
الحال م

عن متعلق بسم الله بقرينة الحال والمعنى ابتدائى بسم الله فكان سائلا يقول هل رايت جوادا اى رب رجل جواد رايت
وقد يظهر الفعل نحو رب رجل كريم لقيت وان لحقتها ما الكافة دخلت على الفعلية كما تدخل على الاسمية نحو ربما زيد قائم والفعل نحو ربما قام
زيد ولا يكون الا ماضيا لما مر لكونها حينئذ … كقلما … حرف النفي الا في الجملة وقد تعمل رب مع ما اى مع ما ولم يكن بها
زائدة لا كافة نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء وقد تضمر رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اى فرب امرأة مثلك وبعد واو رب اى واو رب تقع اول الكلام لا يدخل على ظاهر منكر نحو وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس والعمل لها اى لرب دون الواو لانها للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف
عليه فالعطف والا لم يكن قبلها شيء كما كانت في اول القصيدة يقدر معطوف عليه كقوله وقاتم الاعماق كانه قيل رب بقول اقفرت
عليه وقاتم الاعماق وقال الكوفية الواو وكانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب وقامت مقامها وزال عنها معنى العطف عملت
بنفسها عمل الجر وحروف القسم بالجر عطف على قوله قبل ورب لا لانه في التعليل او على مضمون قوله نحو من وهي للابتداء الواو نحو والله
لافعلن والتاء نحو تالله لافعلن ومن بالنون وهي بكسر الميم من التي تقع بعد القسم وبضم ميمها في القسم للدلالة على القسم علم
لفظ من بالكسر من لا التباس من التي تقع في القسم وقيل من بكسر الميم منقوصة يمين وحذف نونها اى حذف النون كسرا او ضما فيهما
اى في حذف النون واثباتها يجوز كسر الميم وضمها فيكون فيه اربع لغات م الله بكسر الميم وضمها ومن الله بكسرها وضمها ايضا فالميم
المكسورة عنده منقوصة من من وقيل منقوصة يمين وقيل انها ليست منقوصة بل بدل من الواو وكانها تكون شفوية كالواو واما
الميم المضمومة فانها منقوصة من يمن او منقوصة ايمن عند سيبويه ولا يجوز ان يكون حرفا براسه بدلا من الواو وكالها لكونها
لعدم وقوع الضمة في كلمة موضوعة على حرف واحد كالواو والفاء لثقل الضمة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد
وها للتنبيه والف الاستفهام فانهما عوضان عن واو القسم التي يجب الجر معهما كما وجب مع الواو تقول ها الله لافعلن
وآلله لافعلن وكيفية التلفظ بها ان تلفظ بهمزة مفتوحة ثم الف ثم لام على وزن قوله تعالى آلله اذن لكم وقطع همزة الوصل في افالله
الله بهمزة ثم فاء ثم همزة مفتوحة مقطوعة وطرح لا اصل همزة الوصل فقطعت وعوضت عن واو القسم والكل اى وكل هذه الحروف
الستة من الواو الى الهمزة المقطوعة مختص بالمظهر فلا يقال وك وكذا اخواتها مع حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسم والله وكذا
اخواتها متعدية سوى الباء اى لا تستعمل هذه الحروف الستة في القسم السؤال فلا يقال والله اخبرني وكذا اخواتها وبيان ذلك يجئ بعيد
عدا ومن من هذه الحروف الستة مختص لربي كقولهم من ربي انك لاشر اى تسطو التاء وما بعدها من الميم المكسورة الا الهمزة

[illegible]

[illegible]

ما اراكم [illegible] ... والسلام ... والمشاركة ... لانشاء ... الملكية والمستعمل للاشارة ... [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

[illegible]

القول فلا افعل ... [illegible] ... الزمان المستقبل ... القسم الذي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولاستلزام انما صدر الكلام وان ... ذلك لانها لو دخل على ... اسمه ... جزء ... مصدره ... صدر الكلام ... المكسورة

[illegible]

انا بطل ... فان ... فهو ... المصدر ... الابتداء ... اول الكلام

[illegible]

كأنّك قلت وإنما يجوز عطف الجملة بعد مضيّ الخبر أي خبر لكنّ وإنّ لفظًا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ذكرا ذا ... المحذوف ... والجزاء جملة ... فانه يجوز ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلا وتعالی

جل ربنا وعز عز ربنا وجل تعالی ربنا وجل علا ربنا وجل

جناب عزتمآب فضیلتنصاب افندی حضرتلری کامیاب کامیاب

مجلس رفیع فضیلت‌بنیاد و محفل منیع شریعت‌شعار لازال محفوفا بصنوف الفضائل و موصوفا بالوف الفضائل صوبنه
دعوات صادقه و تحیات لایقه ابلاغ و ارسال قلندقدن صکره محل حل هر مشکل ضمیر منیر جامع الهامه و مورد کشف هر معضل
اولان خاطر عاطرلرینه کواشف مقامه انها و تخلص بودرکه ملا حافظ شیخ محمد بخاری که علم علم ایله آراسته و دین و دیانت ایله پیراسته
فقیر الحال و تغییر الاحوال کمسنه اولمغین سابقا زاویه اشرفیه دن علی پاشا بسم الله ماشاء الله اوج باره وظیفه تعیین ایدوب مدت مدیده
ورکه وظیفه سنی الی کلمشدر الدی حالیا اوج ییلدر اشرفیه ناظری و کاتبی مذکوره وقف مزبوردن وظیفه معینه سنی وکیل مطلقنه
ویرمیوب بوه باد جلیل الاقتدارده مواضع دعاده انواع ابتهال برله واسطه حصول المراد و رابطه وصول جامع الفؤاد
الحق بالفلاح امید بلیغ ورده استشفاع کفایت ایدرده بلدغی اجلدن الله قوللری مأمولدر که نظر عنایت علیه لونه نظر
و وشوب سایه حمایه حکومت توجیه مبارکی ایله نشو نما بولان عباد مخلصیندن اعداد اوندن معدود و بیورب مذکور حافظ محمد
بخارینک وظیفه معینه سنی وکیل مطلقی اولان ناظر حرمین شریفین محمد چلبی یه تسلیم ایدکاسنی منت و عنایت بیوریله که
محل مرحمت و لایق مشفقتدر باقی بو مقام مبارکده اول حضرت عزتنه مالک حصول وصول مأمول ایچون دعاده
وسایه مداوم و ملازم اوله باقی همیشه آفتاب عز اقبال از مطلع مجد و اجلال طالع و درخشان بادی رب العباد

جناب فضیلتمآب سعادتنصاب افندی حضرتلری کامیاب زاد الله عرفان سعادته الی یوم الحشر والمآب

شرائف تحیات صافیات شغف بخش و لطائف تسلیمات وافیات مودت رزمن که محض خلوص طویت و فرط خصوص عقیدتدن فائض و لائح اولور
قوافل سبحان اسحار و رواحل مرور ان از کار برله تحف و مهدی قلندقدن صکره ضمیر منیر تنویرلرینه که مرآت حقایق و سلوک دقایقدر انها
مخلصک اشتیاق بودرکه حالیا الطاف بحر مجتنکز تموج ایدوب تحکمیز قبلدن استخبار اولنورسه حمد الله الملک المتعال خیر و عافیتده و کاتنا
صحت و عافیتده اولوب دولت علیه المثال اولان محبت و اشتیاق حد احصادن متجاوز دائره اولوب اول درجه ده کلدیکه وصاف
جهان و کنار عالمیانه عرید و تعبیرها وراوله واجب الامال کستدعا مز ملاقات مسرت غایات و مصاحبت نزهت ایاتکزله تشرف
او المقدر مأمولدرکه اذن اذ فاتحه خیرله میسر اوله لابد جناب حسبلری شریعت نصاب عدالتکز مأمولدرکه عهده کوزنه
لازم اولان اجرای شرع شریف و ترجیه و تنظیم امور جمله رعایا انواع مساعی جمیله کوزنلر ظهوره کتوره له رجاده ده دیمکن لازمدر
باقی همیشه عمر و مسند دائم و لایزال باد
برب العباد

حروف الشرط ومن اصناف الحروف حروف الشرط وهي ان ولو واما ونحوها وحروف الشرط كل حرف دخل على جملتين فعليتين فجعل الاولى سببا للثانية ولذلك خرج كل من الجملتين عن ان تكون كلاما بدخول حرف الشرط لان حرف الشرط صيرهما جزء جملة حاصل من ارتباط احديهما بالاخرى فصارت كل واحد منهما في حكم المفرد فاحتاجت في تمامها الى امر آخر فالجزاء والشرط قبل دخول حرف الشرط جملتان فبدخول حرف الشرط عليهما خرجا عن كونهما جملتين وحصل الجملة من ارتباط احديهما بالاخرى وتسمى الاولى شرطا والثانية جزاء نحو ان تكرمني اكرمك ولو جئتني اكرمتك ولم نعين الحروف كذلك الا ان ولو واما وانما لم يذكر معها نحو متى واذا ولما لانها اسماء والكلام في الحروف **ولما كان** حرف الشرط له صدر الكلام لم يتقدم شيء مما في حيزها ونحو قولك آتيك ان اتيتني وقد سالتك لو اعطيتني وانت طالق ان دخلت الدار فالصحيح ان ما تقدم ليس جزاء مقدما ولكن كلاما ورد على سبيل الاخبار دالا على الجزاء والجزاء محذوف فهو من حيث اللفظ ليس بجزاء ومن حيث المعنى جزاء فان للاستقبال اي يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال فيجعل الفعل للاستقبال وان كان ماضيا كقولك ان اكرمتني اكرمتك معناه الاستقبال فيهما اي ان تكرمني فاكرمك واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فعلى معنى ان اكرمتني اليوم يكن سببا للاخبار بذلك وكذلك قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقول الشاعر اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا على معنى ان ثبت ان اذني قتيبة حزتا تغضب ثم اذن من الاذن على مغضب المشروط بثبوت حز الاذن وقال بعضهم اذنا بالفتح لانه يستبعد ثبوت في الماضي ولو للمضي اي يرتبط بها الشرط والمشروط في الماضي وان دخلت على المضارع كقولك لو اكرمتني اكرمتك وقوله تع لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وزعم الفراء انه لو يستعمل في الاستقبال كان وليس بواضح ومعنى لو ارتباط جوابها بشرط كارتباطه مع ان الا ان استعمالها في الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرطية مقدرا فلزم انتفاؤه ظاهرا ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط وذلك لان المشروط ههنا هو المسبب والشرط هو السبب وانتفاء المسبب يدل على انتفاء ولذلك لم يذكر المقدمة الثانية الاستثنائية عند استعمال المقدمة الاولى الشرطية بلو غالبا فظاهر كلام النحويين في قولهم لو حرف امتناع يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره انهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط وقولهم امتناع الشيء اشارة الى امتناع الشرط والذي يدل على هذا انهم يذكرون لو مع لا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ويعنون بامتناع الشيء امتناع الثاني اي امتناع الجواب ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره قال المص وما ذكرناه وهو ان انتفاء المسبب جاز ان يكون لسبب آخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح ان يقال انما امتنع فيها الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الا ترى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها سيقت للدلالة على انتفاء التعدد بامتناع الفساد فدل امتناع الفساد الذي هو الثاني على امتناع الآلهة الذي هو الاول ولقائل ان يقول امتناع الثاني الذي هو المسبب وان كان دالا على امتناع الاول الذي هو السبب لكن لا يكون امتناع الثاني سببا لانتفاء الاول لان انتفاء المسبب وان كان مستلزما لانتفاء السبب لا يكون سببا لانتفاء الاول بل انتفاء السبب سبب لانتفاء المسبب وقول النحاة لو لامتناع الشيء لامتناع غيره اي لامتناع الثاني الذي هو المسبب لامتناع الاول الذي هو السبب يعنون به ان امتناع الثاني لاجل امتناع الاول اي بسبب امتناع الاول الثاني امتناع الاول ولا يعنون به امتناع الاول يدل على امتناع الثاني ولو كان انتفاء السبب سببا لانتفاء المسبب فيكون انما انتفاء السبب لازما لانتفاء المسبب لان وجود السبب ملزوم لوجود المسبب فانتفاؤه لازم لانتفاء المسبب لان نفي الملزوم لازم لنفي اللازم فيستدل بامتناع الثاني الذي هو امتناع المسبب على امتناع الاول الذي هو امتناع السبب كما هو في الاية ولا يلزم ان يكون انتفاء الاول لانتفاء الثاني وان كان انتفاء الاول ملزوما لانتفاء الثاني وقد يستعمل لو على سبيل التعدية اي على ان الاول ملزوم للثاني الا انه لا يكون الثاني منتفيا وهذا الاستعمال على خلاف الاصل فان الغالب

فان الغالب من استعمال لو ان يكون الثاني منتفيا وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله فان لو في الحديث والاية استعملت لان الاول مرتبط بالثاني ولم يقصد بها نفي الثاني وذلك لان الثاني اعني المشروط والمسبب هو نفي العصيان في الحديث ونفي نفاد كلمات الله والاول اعني الشرط والسبب نفي الخوف في الحديث وثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا في الاية فلو قدر انتفاء الثاني في الحديث لثبت العصيان لان نفي نفي العصيان ثبوت العصيان ولو قدر انتفاء الثاني في الاية لثبت النفاد لان نفي نفي النفاد ثبوت النفاد فيلزم اثبات العصيان واثبات النفاد وهو خلاف المعنى الذي سيق له الحديث وخلاف ما علم من الاية اما الحديث فلانه سيق للمدح فكيف يمدحه بالعصيان واما الاية فظاهر لما انه يكون على خلاف المعقول والمقصود منها ومقصود المتكلم بمثل هذا الكلام ان يقول ان هذا المشروط لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه غيره اولى فان نفي العصيان اذا كان لازما للنفي الخوف الذي هو بعيد عنه فلزومه للخوف اولى واحق وكذا نفي النفاد اذا كان لازما لثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا الذي هو بعيد منه فلزومه لعدم هذا الشرط اولى واحق ومقصود المتكلم بمثل هذا الكلام ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير لانه اذا كان مستلزما للشيء ولنقيضه كان ثابتا على كل حال كالحصول للخص ومثل هذا الكلام انما ياتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وقد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذي يقصد به لو فمثال الاول الحديث فانه قد علم من خارج ان العصيان منتف عن صهيب فاذا قال لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة انه لم يرد نفي ما وقع جوابا ومثال الثاني الاية فان ذكر اشجار الارض على انها اقلام والبحار على انها مداد مما يفهم منه ان المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق الاية ثبوت نفي النفاد الذي وقع جوابا في الاية ولذلك اذا قلت لمن جاءك واثنيت عليه ولو لم تجيء لاثنيت عليك فتمدح لكن علم انه لم يقصد الى نفي الثاني وانما قصد الى نفي الربط بين الاول والثاني على سبيل الاثبات تقديرا وقيل ان الاستعمال في الجميع غير قولك لمن اثنيت عليه لما جاءك ولو لم تجيئني لاثنيت عليك ان الثناء المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم انه يتعدد بتعدد اسبابه وهذا ليس يبعد فيما وقع الجواب بلفظ الاثبات ولكن يعتبر فيما وقع الجواب بلفظ النفي وسببه انه ههنا ثناءان خاصان فيمكن ان يقدر ما اثبت غير ما نفي واما ما وقع الجواب فيه بلفظ النفي فينتفي كل ما يشمله عموم النفي فاذا قدر نفي النفي لزم الاثبات فتناقض المعنيان المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب ان يتمسك في النفي بما تقدم من القرينة وسببه ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه من القرائن مفيد للعلم فلا جرم خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة ولا تستعمل ان الا في المعاني المحتملة المشكوكة في كونها ولذلك استقبحوا مثل ان احمر البسر اتيتك وان طلعت الشمس آتيك الا في اليوم المغيم ويقول ان مات فلان كان كذا وان موته لا يشك فيه الا انه وقت غير معلوم فهو الذي حسن فيه ويجيء ان مع زيادة ما في آخرها للتاكيد قال الله تع فاما ياتينكم مني هدى

٢٧٩٠

٢١٠٨

١٦٣

ادب الزوجة مع الزوج ستة عشر
دوام الحيا وقلة المراء والطاعة لامره والسكون عند كلامه والوقوف عند ابه السواكه
والقعود عند غيبته والحفظ له في غيبته وترك الخيانة له في ماله والطيب ونظافة الثوب عند الرؤية
واظهار القناعة ودوام الزينة واكرام اهله وقرابته والقبول الفعل بالشكر والفرح له
واظهار الحب

ادب الرجل مع زوجته اثنا عشر خصلة
حسن العشرة ولطافة الكلام واظهار المودة والبسط في الخلوة
والتغافل عن الزلة والاقالة للعثرة وصيانة عرضها وقلة مجادلتها
وبذل المؤنة لا لاجلها واكرامه اهلها ودوام الوعد الجميل والغيرة عليها من غيرها

رحمهم الله امين والسعد
اشتريت هذه النسخة من ابن مصطفى الشهير داز
المدرس بمغل قرية ثمنه اربعون درهم ارخه اسعل الحي
من عام سنة اربعة وستين وماية وانا مصطفى بن حجر عبد
الخطيب بن سهل ابن داد كل

[illegible] الى اصل الابتهاج [illegible]
[illegible] خلف السوت [illegible]
[illegible] لسان حركة
[illegible] الحق [illegible] السكت
[illegible] ومدت بكسة
[illegible] الحكمة [illegible]
[illegible] الكتكة
[illegible]

٣٨٠